

# أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي

(دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية)

دراسة حالة ( الصين والهند ودول آسيا الوسطى)

أ.د. هاني الياس خضر الحديثي

أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية

جامعة بغداد - متخصص في الشؤون الآسيوية

الطاهر آدم الطاهر حمد

باحث علمي في العلاقات الدولية / جامعة لاهاي الدولية - هولندا



أثر المتغيرات الآسيوية

على الوطن العربي

(دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية)

(دراسة حالة)

(الصين والهند ودول آسيا الوسطى)

# الطبعة الأولى

1434هـ - 2014م

المملكة الأردنية الهاشمية  
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية  
(2012 / 10 / 3679)

327.3

الحديثي ، هاني الياس

اثر المتغيرات الاسيوية على الوطن العربي دراسة في العلاقات الاسرائيلية الاسيوية  
دراسة حالة الصين والهند ودول آسيا الوسطى / هاني الياس الحديثي، الطاهر آدم الطاهر-  
/ عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2012.

( ص )

ر.أ: (2012 / 10 / 3679).

الواصفات: العلاقات الدولية // اسرائيل / آسيا

❖ اعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الاولى  
❖ يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا  
المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

ISBN 978-9957-551-58-2

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه  
في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق.

دار الجنان للنشر والتوزيع

المركز الرئيسي ( التوزيع - المكتبة ) المملكة الأردنية الهاشمية

تلفاكس 0096264659891/2 ص. ب 927486 الرمز البريدي

مكتب السودان - الخرطوم 00249918064984

E- mail : [dar\\_jenan@yahoo.com](mailto:dar_jenan@yahoo.com)

أثر المتغيرات الآسيوية  
على الوطن العربي  
(دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية)  
(دراسة حالة)  
(الصين والهند ودول آسيا الوسطى)

تأليف

أ.د / هاني الياس خضر الحديثي

أستاذ السياسة الخارجية والعلاقات الدولية  
جامعة بغداد - متخصص في الشؤون الآسيوية

الطاهر آدم الطاهر حمــــد

باحث علمي في العلاقات الدولية  
جامعة لاهاي الدولية - هولندا



قال الله - عز وجل: -

اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ  
عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ  
(4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5)

صدق الله العظيم

سورة العلق

## الإهداء

نهدي ثمرة هذا الجهد العلمي المشترك لأهلينا  
وعوائلنا وأصدقائنا نسأل الله سبحانه وتعالى أن  
يكرمهم ويحفظهم .. آمين ..

# الشكر و التقدير

الشكر أولاً لله سبحانه وتعالى، فلولا توفيقه لما أنجز هذا الجهد العلمي، والشكر والاعتزاز إلى جامعة لاهاي الدولية رئيساً وأسرة علمية لاحتضانها ومتابعتها للنتاج العلمي الذي أمامكم.

ومن باب الوفاء نتقدم بالشكر والتقدير إلى جمعية حماية علماء العراق في واشنطن التي وفّرت الأجواء المناسبة للمتابعة والبحث بعيداً عن أجواء العنف والتهديد.

والشكر موصول لمركز دراسات الوحدة العربية الذي لم يضمن بجهده وإمكانات مكتبته الراقية والعريقة لتوفير الأجواء العلمية وبأسلوب راق لإنجاز الكتاب.

وكذلك الشكر والتقدير إلى جامعة (حياة للعلوم والتكنولوجيا) في أربيل - العراق - لما وفّرت من أجواء الأمان في المتابعة.

كذلك لكل من أسهم معنا بالكلمة الطيبة والدعاء الخالص.

## المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآيات	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
منهجية البحث	
التمهيد	
الفصل الأول: العلاقات الإسرائيلية الهندية الصينية - الإطار المفاهيمي	
المبحث الأول: المستقبليات والإستراتيجيات	
المطلب الأول: تحديات الأمم الصاعدة	
المطلب الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي في المشهد الآسيوي	
المطلب الثالث: الشرق الأوسط والتعاون الجديد	
المبحث الثاني: التعريف بالدول مناط الدراسة	
المطلب الأول: التعريف بجمهورية الصين الشعبية	
المطلب الثاني: التعريف بجمهورية الهند	
المطلب الثالث: التعريف بإسرائيل	
المبحث الثالث أهداف العلاقات الإسرائيلية بالصين والهند	
المطلب الأول: أهداف إسرائيل لتطويع علاقاتها بالهند والصين	
المطلب الثاني: أهداف الهند لتطويع علاقاتها بإسرائيل	
المطلب الثالث: أهداف الصين لتطويع علاقاتها بإسرائيل	
المبحث الرابع: المتغيرات التي ساهمت في تعزيز العلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية.	
المطلب الأول: المتغيرات الداخلية.	
المطلب الثاني: الإقليمية	
المطلب الثالث: المتغيرات الدولية	
الفصل الثاني: العلاقات الإسرائيلية - الصينية.	

	المبحث الأول: تاريخ العلاقة بين الطرفين ودوافعها
	المطلب الأول: إمامة تاريخية
	المطلب الثاني: مراحل التعاون والتقارب
	المطلب الثالث: التحولات والمعوقات
	المطلب الرابع: التنامي الآسيوي والتراجع الأمريكي
	المبحث الثاني: أشكال التعاون بين إسرائيل والصين.
	المطلب الأول: التعاون العسكري والأمني.
	المطلب الثاني: التعاون السياسي والدبلوماسي.
	المطلب الثالث: التعاون الاقتصادي.
	المطلب الرابع: التعاون العلمي والتكنولوجي
	الفصل الثالث: العلاقات الإسرائيلية - الهندية
	المبحث الأول: تاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية.
	المطلب الأول: تاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية.
	المطلب الثاني: العلاقات العربية الهندية:
	المطلب الثالث: الرعاية الأمريكية للعلاقات الإسرائيلية الهندية:
	المطلب الرابع: عملية السلام والعلاقات الإسرائيلية الهندية
	المبحث الثاني : المتغيرات الداخلية والدولية التي ساهمت في تهيئة أجواء هذه العلاقة
	المطلب الأول: صعود الأصولية الإسلامية والهندوسية في الهند
	المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية في الهند
	المطلب الثالث: المصالح الإستراتيجية:
	المبحث الثالث: أشكال التعاون وأبعاد التقارب بين إسرائيل والهند.
	المطلب الأول: التعاون العسكري والاستخباري.
	المطلب الثاني: التعاون العلمي والتكنولوجي والنووي:
	المطلب الثالث: الأبعاد السياسية للتقارب الإسرائيلي الهندي على الدول العربية والإسلامية.
	المطلب الرابع: الأبعاد الأمنية للتقارب الإسرائيلي الهندي على الدول العربية والإسلامية.

	المبحث الرابع: الدول الخليجية والمنظومة الاقتصادية الهندية الإسرائيلية:
	المطلب الأول:الخليج العربي والعلاقات الإسرائيلية الهندية
	المطلب الثاني: دور الاقتصاد في تنامي الدور الهندي
	المطلب الثالث: أمن الطاقة
	الفصل الرابع:التنافس الدولي في آسيا الوسطى
	المبحث الأول: تاريخ وجغرافية آسيا الوسطى
	المطلب الأول: التنافس الدولي في آسيا الوسطى في التاريخ
	المطلب الثاني: الخصائص الجيو سياسية لدول آسيا الوسطى
	المطلب الثالث: الإسلام السياسي
	المبحث الثاني: تصادم الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية
	المطلب الأول: الولايات المتحدة وآسيا الوسطى.
	المطلب الثاني: الأبعاد العسكرية للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى :
	المطلب الثالث : ثروات المنطقة وتأمينها:
	المطلب الرابع: الدور الروسي في آسيا الوسطى:
	المبحث الثالث: المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية:
	المطلب الأول:.. رابطة الدول المستقلة
	المطلب الثاني: القوى الإقليمية الأخرى
	المطلب الثالث: الدول الأقل نفوذاً
	المطلب الرابع: إسرائيل في آسيا الوسطى
	الفصل الخامس: مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع الصين والهند ودول آسيا الوسطى على ضوء المتغيرات الدولية.
	المبحث الأول: مدخل عن تأثير الربيع العربي على إسرائيل والعلاقات الدولية.
	المطلب الأول: إسرائيل والربيع العربي
	المطلب الثاني:الخيارات الإسرائيلية بعد الربيع العربي
	المطلب الثالث:الدول المرشحة لمستقبل أفضل
	المبحث الثاني: تأثير العلاقات الإسرائيلية الآسيوية العلاقات على الدول العربية والإسلامية:

	المطلب الأول: التأثير السياسي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية.
	المطلب الثاني: مستقبل العلاقات الهندية - الصينية:
	المطلب الثالث: التأثير الاقتصادي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية:
	المطلب الرابع: التأثير العسكري والأمني والعلمي والتكنولوجي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية على ضوء تطور البرنامج النووي الإيراني.
	المبحث الثالث: مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى وتأثيرها على الدول العربية والإسلامية.
	المطلب الأول: المستقبل الاقتصادي والأمني
	المطلب الثاني: الموقف العربي من دول آسيا الوسطى
	المطلب الثالث: العوامل الدولية
	الخاتمة
	النتائج
	التوصيات
	قائمة المصادر والمراجع النهائية

## قائمة الأشكال والجداول

الصفحة	الموضوع	رقم الشكل
	جدول المؤشرات الأساسية والديموغرافية لإسرائيل	1
	جدول المؤشرات المالية والبنى التحتية	2
	تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008م	3
	نسبة الفرد من الإنفاق العلمي	4
	عدد براءات الاختراع	5
	مقارنة بين الدول في مجال الأبحاث العلمية	6
	أعداد الكتب التي تم تأليفها في السنة	7
	الإنفاق العسكري لعام 2008م	8
	أكبر 10 دول في الإنفاق العسكري لعام 2008م	9
	أكبر 5 دول في شراء السلاح التقليدي 2004 - 2008م	10
	القدرات النووية في العالم 2009م	11
	البيانات الرئيسية عن الوضع الاقتصادي الصيني 2008	12
	التجارة الصينية 2008	13
	أهم الشركاء التجاريين للصين	14
	تجارة الصين مع التجمعات والدول الرئيسية 2009م	15
	نسبة الصادرات والواردات للدخل الإجمالي الصيني 2008م	16
	متوسط الدخل الفردي لدول مجموعة العشرين	17
	مقارنة تطور معدل النمو بين القوى الرئيسية 2008م	18
	مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجموعة العشرين 2009م	19
	إنتاج القمح في الصين	20
	الإحصائيات الاقتصادية الصينية	21
	أهداف الصين وإسرائيل لتعزيز العلاقات	22
	احتياطيات النفط والغاز واستهلاكهما (الولايات المتحدة -الصين -الهند)	23
	دول آسيا الوسطى	24
	خريطة حدود آسيا الوسطى	25
	احتياطيات النفط والغاز في جمهوريات آسيا الوسطى 2009م	26





# أثر المتغيرات الآسيوية على الوطن العربي

## (دراسة في العلاقات الإسرائيلية الآسيوية)

(الصين والهند ودول آسيا الوسطى أمودنجا)

### 1 - هدف البحث:

التعرف على غايات وأهداف وآليات الاختراق الإسرائيلي للعلاقات الصينية والهندية ودول آسيا الوسطى، وأهمية هذه الدول من حيث الوزن السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والعلمي، والصناعي، والأمني، والتكنولوجي، وتأثير ذلك على الأمن القومي العربي ومسارات العلاقات الإقليمية والدولية.

### 2 - أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من كونه يناقش قضية جديرة بالدراسة والاستقصاء في العلاقات الدولية، وهي قضية العلاقات الإسرائيلية وتمدها، وطموحها، ومصالحها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية في الفضاء الآسيوي عبر جمهوريتي الصين الشعبية، والهند، ودول آسيا الوسطى، والتداعيات المحتملة على دول الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية، ومن ثم معرفة أفضل الاستراتيجيات للتعاطي مع هذا المتغير ذي الأهمية الكبيرة، والإسقاطات السياسية والدولية والإستراتيجية لهذا التنافس على المشهد الدولي.

### 3 - أسئلة البحث:

(1) ما طبيعة الدوافع الإسرائيلية لبناء علاقات آسيوية مع قطبيها المؤثرين - الصين

والهند - وما حجم هذه العلاقة ومجالاتها وآلياتها؟

(2) ما المكاسب المتحققة - أو المتوقعة - على كافة المسارات بين الطرفين، ولماذا

الصين والهند تحديداً؟

(3) ماهي الأبعاد الإستراتيجية لهذه العلاقات على الدول العربية - تحديداً - وتداعياتها

السياسية والاقتصادية والأمنية؟

(4) ما مستقبل هذه العلاقات الإستراتيجية على المنظومة الدولية، وموازين القوى، وما

مدى فرصها من حيث الانتشار والانهيار؟

(5) ما حجم التنافس الدولي حول آسيا الوسطى والصراع عليها من قوى كثيرة وتأثير

ذلك على العلاقات الدولية؟

#### 4 - فرضية البحث:

الصعود الكبير للصين والهند على المسرح الدولي كقوى اقتصادية وسياسية وتكنولوجية وصناعية شجع إسرائيل على بناء علاقات بهذه المثابة، لتوسيع هامش المناورة الدولية، ولتجنب الاعتماد الكلي على الغرب في ظل ضعف النفوذ الغربي عامة والأمريكي بصورة أكثر تحديداً، ومحاولة القرب من باكستان وأفغانستان وإيران، وجمهوريات آسيا الوسطى، وهي دول ستسهم بقدر مؤثر في تشكيل العلاقات الدولية في المستقبل.

#### 5 - منهجية البحث:

استخدم الباحثان: المنهج التاريخي ، والوصفي ، والمقارن ، والتحليلي ، والاستشراقي.

#### 6 - مشكلة البحث :

وجود علاقات إسرائيلية مع دول آسيا الوسطى، وجمهورية الصين الشعبية، والهند على مسارات مختلفة، مع ضبابية في هذا الملف الحساس من الأبعاد الإستراتيجية لهذه الشراكة الجديدة، وسقفها الذي وصلته، والمآلات المتوخاة منها، وأهمية التأطير لهذه العلاقات وسبر أغوارها في دراسة علمية .

#### 7 - مصادر جمع المعلومات :

استخدم الباحثان المصادر الثانوية والحديثة، المتمثلة في المصادر والمراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والإنترنت والمقابلات والزيارات الميدانية - ما أمكن ذلك - .

#### 8 - منهجية البحث:

اقتضى المنهج أن تقع الرسالة في خمس فصول، الفصل الأول عن: العلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية ، ويتناول الإطار المفاهيمي ، وفيه بحث مفاهيم ومصطلحات ومحددات عدة تقترب من موضوع المستقبلات والإستراتيجيات، وتحديات الأمم الصاعدة، والصراع العربي الإسرائيلي في المشهد الآسيوي ، والشرق الأوسط والتعاون الجديد، والمبحث الثاني يتناول التعريف بالدول مناط الدراسة، التعريف بالصين الشعبية ، التعريف بالهند، التعريف بإسرائيل والمبحث الثالث يركز على الأهداف والغايات والدوافع الإستراتيجية للدول الثلاث لتعزيز علاقاتها، وفيه الأهداف الإسرائيلية لتطوير علاقاتها بالهند والصين، والأهداف الهندية لتطوير علاقاتها بإسرائيل، ثم الأهداف الصينية لتعزيز علاقاتها بإسرائيل. وجاء المبحث الثالث متناولاً المتغيرات التي ساهمت في تعزيز العلاقات ، متمثلة في : المتغيرات الداخلية، والإقليمية، ثم المتغيرات الدولية.

أما الفصل الثاني: فخصص للعلاقات الإسرائيلية - الصينية، متحدثاً عن تاريخ العلاقة بين الطرفين ودوافعها في ثلاثة محاور: إلمامة تاريخية، والتحويلات والمعوقات، والتنامي الآسيوي والتراجع الأمريكي، ومراحل التعاون والتقارب، ثم أشكال التعاون بين إسرائيل والصين، وفيه: التعاون العسكري والأمني، والتعاون السياسي والدبلوماسي، والتعاون الاقتصادي، والتعاون العلمي والتكنولوجي.

وفي الفصل الثالث: تناولنا بالدرس والتحليل، العلاقات الإسرائيلية - الهندية، وتاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية ومراحلها، ويشمل: تاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية، ومراحل العلاقات الإسرائيلية الهندية، والرعاية الأمريكية للعلاقات الإسرائيلية الهندية، والمتغيرات الدولية التي ساهمت في تهينة أجواء هذه العلاقة، وعملية السلام ودورها في هذا التقارب، وكذلك: أشكال التعاون بين إسرائيل والهند، ويضم: التعاون العسكري، والتعاون العلمي والتكنولوجي، وأبعاد التقارب الإسرائيلي الهندي على الدول العربية، وفيه الآثار السياسية، والآثار الأمنية، والآثار الاقتصادية، والدول الخليجية والمنظومة الاقتصادية والدور الهندي المتنامي وأمن الطاقة.

وجاءت الدراسة في الفصل الرابع: متناولة التنافس الدولي حول منطقة آسيا الوسطى، وفيه: لمحات تاريخية والفتوحات الإسلامية والاحتلال الروسي، أما المحور الثاني: متمثلاً في (الخصائص الجيو سياسية لدول آسيا الوسطى، أهمية الموقع، والأهمية الاقتصادية، والإسلام السياسي، والأبعاد العسكرية للإستراتيجية الأمريكية في آسيا الوسطى، وثروات المنطقة وتأمينها، وتصادم المصالح بين الولايات المتحدة وروسيا بسبب المصالح السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية، وصراع دول الطوق وغيرها حول المصالح والنفوذ في آسيا الوسطى).

وأخيراً جاء الفصل الخامس: الذي خصص لمستقبل العلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية ودول آسيا الوسطى، وفيه: مدخل عن تأثير الربيع العربي على إسرائيل والعلاقات الدولية، أما المحور الأول فكان عن: أبرز تداعيات الربيع العربي على إسرائيل، والخيارات المتاحة لها، ثم التأثير السياسي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية، ثم مستقبل العلاقات الهندية - الصينية: وفيه التأثير الاقتصادي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية، والتأثير العسكري والأمني والعلمي والتكنولوجي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية على الدول العربية والإسلامية على ضوء تطور البرنامج النووي

الإيراني، ومحور عن مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى وتأثيرها على الدول العربية والإسلامية، والمواقف العربية والدولية من آسيا الوسطى. ثم ختمنا البحث بالخاتمة وبها النتائج، والتوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

## 9 - المعوقات والصعوبات:

شهد العمل بهذه الدراسة العديد من المعوقات والصعوبات، ولعلّ حداثة الموضوع وجدّته من أهمها، فضلاً عن قلة المصادر العربية وعدم تناولها الموضوع بصورة علمية وافية، وإنما هي أشتات في الكتب والمجلات والصحف ومواقع الانترنت، ثم إن موضوع البحث غير مؤطر بمسار معين وإنما كان عاماً يشمل العلاقات السياسية، والعسكرية، والأمنية، والاستخباراتية، والاقتصادية، والعلمية، والتكنولوجية وغيرها في منطقة شاسعة جغرافياً، وتجاور مناطق ساخنة بالأحداث وهي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي تتصارع حولها القوى الدولية والإقليمية، ولعلّ من الصعوبات الجمة في هذا الموضوع أنه يتناول قضايا يغلب عليها الطابع السري والأمني لحساسية تعلقها بإسرائيل ووجودها، مما يصعب مسألة بحثها وسبر أغوارها في رسالة علمية.

بعد هذا العرض نرى من الواجب علينا أن نعبر بالشثناء الجميل عما يَكُنْه صدرنا من عرفان بالفضل والامتنان لكل من مدّ إلينا يد العون في أثناء إعداد هذه الدراسة ، سواء بإرشاد أو هداية لمصدر أو تشجيع أو دعاء .

وختاماً فإنّ هذا الجهد المتواضع ،نرجو له من الله تَعَالَى القَبُول ، فَقَدْ بذلنا فيه ما وسعنا من جهد، فإن وفقتا فيهَ فله تَعَالَى الفضل والمنة ، وإن كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ فإنَّ جُهد البشر مؤصل على النقص، وحسبنا أننا حاولنا الوصول إلى بعض دهاليز السياسة الدولية وعلاقاتها المتشابكة، وتسعدنا مرئياتكم وملاحظكم ، ومن الله التوفيق..

جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا

إِنْ تَجَدَّ عَيْباً فَسَدَّ الْخَلَلَ

إنّ المتغيرات المتسارعة التي تنتظم العالم على كافة المسارات، تُظهر مشاهد التحول في البيئة الدولية في أسمى صورها في القرن الحادي والعشرين، وهي اختزال لحزمة المتغيرات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والفكرية، والدبلوماسية، والعلمية خلال القرون الماضية من تاريخ البشرية، والتغير ظاهرة طبيعية، وهي عملية تبدل تصيب الأشياء في أثناء عملية نموها، كما أن التغير فعل طارئ يعتمد في حدوثه وصيرورته على توافر الحدث والغرض معاً، فانهيار الاتحاد السوفيتي مثلاً بقدر ما أتاح الفرصة للانفراد الأمريكي، فتح الباب واسعاً أمام ترتيب مغاير للأوضاع الدولية، فالتغير في السياسة الدولية ظاهرة تاريخية أصيلة، فبدءاً من أوروبا التي كانت تعرف بالدولة القومية، ونظامها وتوازن القوى ومروراً بالقضية الثانية وقانون الاستقطاب، زاد عدد الفاعلين الدوليين من دول ومنظمات وشركات وأفراد وانتهاء بما أسفر عنه انهيار الاتحاد السوفيتي وتربّع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم النظام الدولي، وعليه بدأت السياسة الدولية أمام آلية جديدة من التفاعل السلوكي، تطورت فيها أهمية الجغرافية الاقتصادية على حساب الجغرافية السياسية(1).

ويتمّس (النظام الدولي) الراهن بخاصية التغير السريع، على الرغم من أنّ معنى كلمة (نظام) تشير إلى مجموعة من القوانين والمفاهيم والسُنن التي تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبياً، ومرد هذا التغير انهيار منظومة معرفية قيمية متكاملة، تلك التي مثّلها النظام الثنائي القطبية، والسعي نحو إقرار منظومة معرفية بديلة أطلق عليها اسم (النظام الدولي الجديد)، الذي لا يزال في حالة تبلور تتدافع فيه وعبره محركات مختلفة المصادر والأهداف على رغم هيمنة المنهج الليبرالي، حيث يسود الاعتقاد بأنّ ما يحرك الإنسان هي الدوافع الاقتصادية، وأنّ المحرك الأكبر في المجتمع هي السوق، ولطبيعة وأهمية الدوافع الاقتصادية يسود الاعتقاد بأنّ النظام الدولي يسير باتجاه بروز تكتلات دولية اقتصادية تعددية سوف تشكّل

أهم ظاهرة جيوسياسية لعالم القرن الحادي والعشرين(1) وقد ظلت العلاقات الدولية منذ فترة طويلة من الزمن تعيش حالة الصراع نتيجة التناقض في المبادئ والمصالح والطموحات والأهداف الاقتصادية والقومية، الأمر الذي دعا الكتاب، ومنهم (كينيث والتز)<sup>(2)</sup>، إلى التركيز على النظام الدولي ووصفه بأنه يتميز بالفوضى الدولية(3). وفي ظل غياب قانون دولي ملزم وحكومة عالمية تنظم حل الصراعات بين الدول، ظلّ الجميع يسعون إلى الحصول على المزيد من عناصر القوة تأميناً للأمن الدولي والإقليمي، لذلك سعت الدول كحد أدنى إلى تحقيق التوازن في القوة إقليمياً ودولياً كإحدى الاستراتيجيات التي تعتمد لتحقيق الأمن(4).

في هذا المشهد الدولي بحراكه المستمر، تسعى الدول إلى توطيد دعائم أمنها، وتجديد خارطة علاقاتها وترسيخ وجودها ونفوذها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، لأنّ الأمن سوف يشكل هاجس الاستراتيجيات الدولية انطلاقاً من احتمالات قوية لاستمرار وتفجر الصراعات القديمة والجديدة في العلاقات الدولية(5)، ومن ذلك أنّ إسرائيل استشعرت هذه المعطيات الجديدة، وهي الدولة التي تربّت في كنف المصالح، وقد خلص باحثوها الإستراتيجيون في مؤتمر هرتسلييا<sup>(6)</sup> التاسع، والذي عقد في فبراير 2009م إلى توصيات محددة تختص بتفعيل العلاقات الإسرائيلية مع جمهورية الصين الشعبية، التي وصفوها بأنها يجب أن تكون "الحليف الإستراتيجي الجديد"، وأكدوا أنّ على إسرائيل أن تدفع قدماً في هذا الاتجاه بناءً على قراءة التغيرات المقبلة على

---

2- د.هاني الحديثي -سياسة باكستان الإقليمية 1971-1994م، مركز دراسات الوحدة العربية 1998م ص13(المزيد من التفصيل انظر زبيغنيو برجنسكي-خارج حدود السيطرة: مستقبل البشرية في القرن الحادي والعشرين، إعداد مختار محمد، قضايا دولية(معهد الدراسات السياسية -إسلام آباد 2 مايو 1994م، ص 26-28. <sup>2</sup> كينيث والتز(من مواليد 1924)وهو عضو فيهيئة التدريس في جامعاتكاليفورنيا، بيركلي، وجامعة كولومبيا وأحد أبرز علماءالعلاقات الدولية،ومن مؤسسيالمدرسة الواقعية الجديدة، أوالهيكليّة الواقعية، فينظريةالعلاقات الدولية.

Kenneth N. Waltz, Man, the State and War (New York: Columbia University

Press, 1959. P. 7<sup>3</sup>

<sup>4</sup>- د.هاني الحديثي -مرجع سابق، ص37

5 - أ.د هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، مركز دراسات الشرق الأوسط -دمشق 2007م،

ص 15

<sup>6</sup> - مؤتمر سنوي يُعقد في منطقة هرتسلييا لصياغة سياسة إسرائيلية وطنية من قبل القادة البارزين ومنهم الرئيس الإسرائيلي، ورئيس الوزراء، ورئيس هيئة الأركان.

الساحة العالمية(1). وكان (ديفيد بن غوريون)(2) يعتقد أن الأسلوب الآخر لضمان أمن إسرائيل هو إقامة علاقات صداقة مع جميع الدول والأمم، وكان يطالب اليهود دائماً بعدم إغلاق أعينهم عن رؤية صعود آسيا وشعوبها(3). وقد احتاجت إسرائيل وقتاً طويلاً لتتمكن من تغيير صورتها لدى الدول الآسيوية التي كانت مقتنعة بالحق العربي في فلسطين، كما كانت هذه الدول تنظر إلى إسرائيل باعتبارها (سيف الغرب وأداته في الشرق)(4).

وفي هذا المجال، نستطيع أن نلاحظ أنه ومنذ إنشاء جمهورية الصين الشعبية في العام 1949، والحضور الدائم لها على المستوى العالمي يكتسب أهمية متزايدة مع الوقت مدفوعاً بالنمو الاقتصادي والتطور الصناعي والتكنولوجي وحشد الأدوات السياسية والاقتصادية والثقافية للاعتراف الدولي بها كقوة رئيسة بما يخدم مفهوم "العولمة البديلة"(5)، وهذا الاندفاع الإسرائيلي الإسرائيلي لتعزيز العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية والهند تعزز بعد صدور تقرير المجلس القومي للاستخبارات بالولايات المتحدة، والذي أشار إلى أن النفوذ السياسي والاقتصادي للولايات المتحدة سيتراجع خلال العقد المقبلين، وأشار التقرير الذي نشر تحت عنوان "التوجهات العالمية 2025" إلى أن الدولار سيفقد دوره كعملة رئيسة في العالم الذي سيشهد مزيداً من الصراعات بسبب شح موارد المياه والطاقة، ويستند التقرير وينشر كل خمس سنوات - إلى دراسة شاملة قام بها خبراء ومحللو المعلومات الاستخباراتية الأمريكية إلى أن كلاً من جمهورية الصين الشعبية والهند وروسيا يمثلون تحدياً لنفوذ الولايات المتحدة على

---

1 - 2 نوفمبر 2009م. [http://soutien-palestine.blogspot.com/2009/11/blog-post\\_9459.html](http://soutien-palestine.blogspot.com/2009/11/blog-post_9459.html)

2 - ديفيد بن غوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل (16 أكتوبر 1886 - 1 ديسمبر 1973)، وُلد في مدينة "بلونسك" البولندية باسم دافيد غرين، ولتحمس للصهيونية، هاجر إلى فلسطين في 1906. امتهن الصحافة في بداية حياته العملية وبدأ باستعمال الاسم اليهودي "بن غوريون" عندما مارس حياته السياسية.

3 - أسعد عبد الرحمن، التسلسل الإسرائيلي في آسيا، بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية 1967م ص 28- 27

Michael Brecher, Decisions in Israel's foreign policy, London: Oxford university press, 1947, p.125- 4

5 - علي حسين باكير، الصين وأفريقيا والعولمة.. البديل الصيني،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995BDEAB-10B8-438B-AA11-7BAA82CE0563.htm>



الصعيد العالمي وتنافسها أكثر على رأس نظام عالمي متعدد الأقطاب، وهذا التعدد سيجعل العالم أقل استقراراً وسيُقوي احتمال نشوب صراعات دولية بينما "سيشهد العالم مزيداً من المنافسة حول التجارة والاستثمار والاختراعات والحصول على التقنية" وأن يعود العالم إلى الوضع الذي كان عليه إبّان القرن التاسع عشر، الذي تميز بالسباق نحو التسلح وبالتوسع الاستعماري وبالمنافسة العسكرية(1).

وقد كان لمقدمات أفول نجم الولايات المتحدة، وبداية انحسار مجدها، من أكبر المحفزات للقوى الصاعدة مثل جمهورية الصين الشعبية والهند في أن تهين نفسها لأدوار ريادية جديدة ربما تجعلها القوة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي في المستقبل المنظور، وفي هذا السياق فقد كشفت صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية أن الإمبراطورية الأمريكية أوشكت على السقوط والانهيار وأن مؤشرات هذا السقوط ظهرت مع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بسبب الحروب، وبتراكم العجز المالي في ميزانيتها نتيجة للحروب المتواصلة التي خاضتها في العراق وأفغانستان وانتهاء بالأزمة الاقتصادية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي خلال العام 2008م، وأضافت الصحيفة أن الحرب في العراق وأفغانستان كلّفت الخزّانة الأمريكية تريليون دولار تقريباً، بينما الخسائر غير المباشرة التي تعرّضت لها كانت كفيلاً بأن تجعل واشنطن تجثو على ركبتيها على الرغم من الفائض الكبير الذي حققته في ميزانيتها خلال عقد التسعينيات، وأشارت (الدراسة) إلى أن مؤشرات الانهيار الاقتصادي للإمبراطورية الأمريكية ظهرت بوضوح خلال عام 2009 حيث بلغ العجز العام في ميزانيتها 1.4 تريليون دولار وهو الأعلى منذ 60 عاماً، فيما بلغ الدين العام في عام 2008 نحو 5.8 تريليون دولار ومن المتوقع أن يصل إلى 9 تريليون دولار خلال العقد القادم علماً بأن 13% من سندات هذه الديون مستحقة للصين القوة العظمى القادمة في العالم(2).

وقد أشار المؤرخ البريطاني "بول كينيدي Paul Kennedy" بجامعة ييل Yale University في كتابه المعنون بـ "سقوط وانهيار الإمبراطوريات العظمى The Rise and Fall of the Great Powers"، إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية في طريقها إلى السقوط والانهيار؛ نظراً

---

1 - موقع BBC العربي

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world\\_news/newsid\\_7740000/7740893.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/world_news/newsid_7740000/7740893.stm)

2 - شبكة محيط [http://www.moheet.com/show\\_news.aspx?nid=329124&pg=1](http://www.moheet.com/show_news.aspx?nid=329124&pg=1)

للتمدد المفرط (overstretch) الذي ينطلق فيه من أن الالتزام والتوسع الخارجي يكون بداية انهيار القوى الكبرى مقارنة بالإمبراطوريات السابقة (الرومانية والبريطانية)، وقد تنبأ (كيندي) في كتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية؛ نظراً للتوسع الأمريكي الخارجي الذي أثقل كاهلها لاسيما بعد حربي أفغانستان (2001) والعراق (2003) وقد كان لسياسات واشنطن عالمياً انعكاساتها الملحوظة على الداخل الأمريكي(1).

ولا غرو أنّ التقارب الإسرائيلي الصيني، والإسرائيلي الهندي مبني على معطيات تبرز النجاح المتنامي للنتين الصيني، والفيل الهندي تاريخياً، ووصلت النتائج حالياً إلى مستوى متميز يُغري بخطب ودهما، كما أشار بعض المؤرخين الاقتصاديين إلى أنه على مدار ثمانية عشر قرناً التي سبقت الاستعمار البريطاني للهند، كانت الهند وجمهورية الصين الشعبية تسهمان معاً بنحو 80% من إجمالي الناتج العالمي الخام، وبحلول العام 1950م تناقصت هذه الحصة بشكل متوالٍ، لكنها عادت لتشهد صعوداً من جديد خلال الخمس عشرة سنة الماضية. وبحسب إحصاءات العام 2007 ينمو الاقتصاد الصيني بمعدل 11.4% والاقتصاد الهندي بمعدل 9.4%، وإذا ما استمر الاتجاه الحالي لاقتصاد هذين العملاقين بهذا المعدل المتسارع، وفي غيرهما من الاقتصاديات الناشئة، فإنّ العالم الثالث سيسهم بنحو ثلثي إجمالي الناتج العالمي خلال العقدين المقبلين(2). واعتمدت إسرائيل على سياسة (النفس الطويل) في تحقيق نجاح ملموس أثمر حالياً الوصول إلى إقامة علاقات سياسية مع معظم الدول الآسيوية، ونظراً للطبيعة الخاصة للدولة العبرية ولوظيفتها في المنطقة ولارتباطاتها العالمية والإقليمية، فإنها دائماً تركّز على الاستفادة من أية متغيرات دولية أو إقليمية لتعزيز مكانتها الدولية(3).

---

1 - دورية تقرير واشنطن ، العدد 165، 28 يونيو 2008

2 - مركز الجزيرة للدراسات ببيتراست أوستريفيشيوس،

[http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B58FC6E-531A-4A40-B97D-](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B58FC6E-531A-4A40-B97D-82FDFF05EE24.htm)

[82FDFF05EE24.htm](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B58FC6E-531A-4A40-B97D-82FDFF05EE24.htm)

بيتراست أوستريفيشيوس، باحث ليتواني وأكاديمي وسفير سابق وله العديد من المؤلفات في اقتصاديات القوى الصاعدة. أما جون بوزمان فهو سياسي وباحث أميركي وله أيضاً عدة كتب وبحوث في اقتصاديات القوى الصاعدة وبالأخص الصين والهند والبرازيل.

3 - للمزيد من التفاصيل انظر: حمد سعيد الموعد، كيف تستفيد إسرائيل من المتغيرات الدولية، مجلة معلومات دولية، العدد 57، 1998م ص 150-160

إنّ دراسة أية منطقة إقليمية لا بد لها وأن تتضمن البدء بتحديد المجال الجغرافي لهذه المنطقة وعلى النحو الذي من شأنه أن يظهر العديد من الخصائص والمزايا التي تجعل هذه المنطقة تحظى إلى جوانب عوامل أخرى بأهمية موضوعية على مستوى علاقات التفاعل الإقليمي والدولي(1)، وبين يدي هذا التمهيد يحسن بنا أن نعرّف بصورة موجزة بالدول التي سنبحث علاقاتها الإستراتيجية المتنامية وهي إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية والهند، إضافة إلى جمهوريات آسيا الوسطى في الفصل الرابع وبالتالي قارة آسيا التي تمثل مسرح هذه العلاقات وموائلها(2).

تُعد قارة آسيا أكبر قارات العالم من حيث المساحة والسكان، إذ تغطي مساحة 8.6% من مساحة السطح الكلية للأرض (أو 29.9% من مساحة اليابسة) وسكانها ثلاثة أخماس سكان العالم وتقع في نصفي الكرة الشرقي، وتوجد بها 47 دولة معترفاً بها بالإضافة إلى 4 كيانات شبه مستقلة (3)، تقع قارة آسيا على معظم وأهم الموارد العالمية (النفط والطاقة)، ولا تزال مناطقها تشهد أخطر الأحداث والتحولات في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وشرق وجنوب شرق آسيا، وجنوب آسيا، وتشمل القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، ومستقبل الصراع والتعاون بين جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز المنفصلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، وتساعد دور النمر الآسيوية وتداخل العلاقات الإقليمية فيها، وقضيتا كشمير وأفغانستان فضلاً عن قضايا أخرى لا تقل خطورة مثل الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق(4).

وفي عصر الهيمنة الأميركية على العالم، وغياب القطب الآخر الذي يحدث التوازن بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بداية التسعينيات من القرن الماضي، تتجه الأنظار للبحث عن يمكن أن يكون المنافس لتلك القوة المهيمنة على النظام العالمي -ويكاد يكون هناك شبه إجماع - على أن

1 - المرجع السابق ، ص 6-7

2 - مونل بمعنى معقل (قاموس المعاني <http://www.almaany.com/arab/home.php?word>)

14 - الموسوعة الحرة - ويكيبيديا -

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A> - 10

4 - أ.د هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، مركز دراسات الشرق الأوسط -دمشق 2007م،

جمهورية الصين الشعبية حتى الآن هي الدولة التي تملك المقومات التي تؤهلها لكي تتبوأ هذه المكانة، فمن الناحية البشرية يبلغ عدد سكان جمهورية الصين الشعبية مليارا وثلاثمائة مليون نسمة وهو ما يوازي أربعة أضعاف عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية، ومن الناحية العسكرية يعتبر الجيش الصيني أكبر جيش في العالم، إذ يبلغ تعداده مليونين ونصف المليون جندي، كما تحتل جمهورية الصين الشعبية المرتبة الثالثة في الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة وروسيا وذلك حسب التقارير الأميركية<sup>(1)</sup>. وبحلول العام 2050، ووفقاً لتقرير العام 2006 من شركة (برايس ووترهاوس كوبر)، ستمتلك جمهورية الصين الشعبية أكبر اقتصاد في العالم<sup>(2)</sup>. واسم الصين في اللغة الصينية هو (شونج كو) والترجمة الحرفية لهذا الاسم هي (الملوك المركزي) أو (الملوك الأوسط) لذلك يعتقد الصيني أن الصين هي قلب الكون<sup>(3)</sup> وبالتالي لابد للقلب أن يكون له دور رئيس تجاه بقية الأعضاء.

أما الهند فهي سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية ( 3,287,240 كم<sup>2</sup> )، والثانية من حيث عدد السكان (1,147,995,904 نسمة )، وهي البلد الأكثر ازدحاما في العالم، وهي الدولة الثانية عشر كأكبر اقتصاد في العالم. ونظراً لتنامي علاقة إسرائيل مع دول آسيا عامة وجمهورية الصين الشعبية والهند تحديداً، فإن وزارة الخارجية الإسرائيلية خصت هذين القطرين دون غيرهما في صدر توثيقها للعلاقات مع آسيا حيث تقيم إسرائيل علاقات دبلوماسية مع معظم الدول الآسيوية.

أما إسرائيل ورسمياً دولة إسرائيل فهي دولة (أوجدت) في غرب آسيا تقع على الضفة الشرقية للبحر المتوسط، وبحكم طبيعتها العدوانية والتوسعية أصبحت حدودها من الشمال لبنان، ومن الشمال الشرقي سوريا ومن الشرق الضفة الغربية الفلسطينية والأردن ومن الجنوب الغربي قطاع غزة ومصر. أسست دولة إسرائيل في 14 أيار/مايو 1948م حيث تم إعلانها من قبل المجلس اليهودي الصهيوني في فلسطين في اليوم المتمم لفترة الانتداب البريطاني حسب قرار الأمم المتحدة وحكومة بريطانيا، وفي ظل حرب بين العرب واليهود أسفرت عن النكبة الفلسطينية وإبادة الكثير من المدن والقرى الفلسطينية حيث أصبح سكانها لاجئين في الضفة

---

1-- أحمد منصور، صحيفة الوطن القطرية، 2005/6/13

16 - "China todwarf G7 states by 2050". 12November 19 2008.

3-- محمد حسنين هيكل -أحاديث في آسيا -القاهرة- دار الشروق 2003م ص35

الغربية وقطاع غزة وفي بعض البلدان العربية، وقد أعلنت دولة إسرائيل استقبال اليهود الذين تم ترحيلهم من شرقي أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية وتوطينهم في الدولة اليهودية هدفاً لها ، وكذلك استقبال اليهود من جميع أنحاء العالم.

ولفظة إسرائيل مكونة حسب التوراة من كلمتين ساميتين قديمتين هما: "سرى" (بالعبرية: שָׂרָי) بمعنى غلب، و"إيل" (بالعبرية: אֵל) أي الإله أو الله، وتسمى التوراة والتلمود وكذلك مصادر عبرية أخرى الشعب العبراني أو الشعب اليهودي بـ "بيت إسرائيل" أو "آل إسرائيل" أو "بني إسرائيل"، وكثيراً ما يختصرون التعبير فيقولون "إسرائيل" فقط كما رأينا في مآثور التلمود والاسم العبري لفلسطين هو "إيرتس يسرائيل" أي "أرض إسرائيل"، ويشكك الآثاريون والمؤرخون في القصة الواردة في التوراة ويعتبرونها شرحاً مؤخراً لازدواجية التسمية التي مصدرها قديم ويرجع إلى الفترة التي خضعت فيها بلاد الكنعان لسيطرة الفراعنة المصريين، وقد عثر على رسالة فرعونية من القرن الـ 14 قبل الميلاد التي يذكر فيها اسم "إسرائيل" كاسم شعب في بلاد الكنعان.

ومن خلال هذا البحث نستعرض أبرز مجالات التعاون ومسببات ذلك، مع تلمس ملامح التداعيات المحتملة لهذه العلاقات الجديدة لا سيما أن إسرائيل تنشط في 130 دولة بدءاً من تلك الكبيرة كجمهورية الصين الشعبية والهند وحتى الجزر الصغيرة في المحيط الهادئ (1) ، فيما تراقب الولايات المتحدة بعين الحذر المشهد الجديد كما قال (جيمس ولسي) مدير الاستخبارات المركزية أمام مجلس الشيوخ: نعم ذبحنا الديناصور الكبير (الاتحاد السوفيتي) ولكننا اليوم نعيش في غابة تمتلئ بتشكيلة محيرة من الأفاعي السامة (2).

ففي العقد الحالي شهدنا ميلاد دول عديدة بعضها بالانفصال أو بسبب انهيار المنظومة التي كانت تضمها، ومن ذلك الجمهوريات الإسلامية في منطقة آسيا الوسطى، وجمهورية جنوب السودان وغيرها من الدول الأخرى، وتغيرت أنظمة عربية في تونس ومصر وليبيا واليمن بسبب الثورات الشعبية التي ما زال فحيحها يقض مضاجع أنظمة ربما في طريقها للتلاشي ، ثم

25 - المرجع السابق، ص 36

26 - د. محمد سعدي - مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أئسنة الحضارة - مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت 2006 ص 191

الأزمة المالية العالمية التي أنهكت القوى الكبرى وعطلت مشاريع سياسية وتنموية كبرى ، وصعدت على إثرها دول كانت أكثر ثباتاً وصموداً في وجه هذه العاصفة، وكننتيجة طبيعية لذلك فقد تشكّلت خارطة التحالفات من جديد ، وقامت حروب عديدة بكافة أشكالها في محاولة للحفاظ على المنظومة الدولية بشكلها المعهود، لم تسلم منها حتى شركات السيارات.

في هذا السياق،ظهر تعاون ربما في طريقه للتشكل في الفترة المقبلة بصورة أكثر وضوحاً، وهو التعاون المتنامي بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية والهند،والذي أخذ أبعداً جذيرة بالاستقصاء على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والعلمية والعسكرية والتكنولوجية والأمنية وغيرها،هذا المعطى الجديد سيكون له أثر بالغ على الدول العربية والإسلامية في المستقبل المنظور وعلى منطقة الشرق الأوسط والعالم ككل، ولذلك حاولنا أن نضع توصيفاً لهذه العلاقات (الأخطبوطية البراغمية)، ونرصد أبعادها وتداعياتها على دول المنطقة والقضايا الإستراتيجية الكبرى، ثم المتغيرات السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية التي ستنمخض عن هذه العلاقات الجديدة،إضافة إلى منطقة آسيا الوسطى التي تتعرض إلى استقطاب حاد من منظومة دولية وإقليمية،ومحوراً من محاور الصراع الدولي ومحددات من محدّات علاقاته المستقبلية.

نأمل أن يكون هذا البحث إضافة لعلم العلاقات الدولية ومحاولة لقراءة المشهد وتداعياته برؤية علمية تسهم في تشكيل الوعي الحضاري لشعوب المنطقة،وتحصنها من عوامل التفتت والتفزم والانتكسار الذي يقصده أعداؤها،فإسرائيل عدو أزلي ، وسرطان في جسد الأمة، وجمهورية الصين الشعبية والهند دولتان معهود عنهما الحياد - في أحيان كثيرة - وهما أقرب إلينا من زوايا كثيرة وبالتالي لا ينبغي التفريط فيهما لصالح جهة لا تريد لنا الخير،فما الذي جعل هذه العلاقات تنتعش بين هذه النقائض الدينية والأيدولوجية،وما الذي يمكن أن نفعله لتجسير هذه الفجوات التي فصلتنا عن محيط مصالحننا؟ هذه المادة البحثية ستجيب عن هذه التساؤلات وتغوص في أعماق المشكل.



# الفصل الأول

العلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية

الإطار المفاهيمي





# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي

### المبحث الأول

#### المستقبلات والإستراتيجيات

لما كانت الدراسة تتناول بالبحث (مستقبل) هذه العلاقات (والبعد الإستراتيجي) لها، فإن من المناسب أن نقدم إضاءات حول مفهومي الدراسات المستقبلية، والإستراتيجية تمهيداً لسبر أغوار هذه التشابكات والمتغيرات في العلاقات الدولية.

فمفهوم المستقبل في اللغة يعني (الآتي بعد الحال) أي أنه يمثل الحلقة الأخيرة في السلسلة الزمنية التي تبدأ بالماضي ويتوسطها الحاضر (1)، والمستقبل هو ما واجهك، فيما تستقبله من أيام مستقبلك، لأنك تواجهه (2)، ويسمى كل ما يأتي من الزمان بالمستقبل. والدراسة: هي فهم الشيء وتعاوده حتى يسهل ويتمهد (3)، والدراسات المستقبلية تُعنى قبل كل شيء بمحاولة استشراف الصور المختلفة للمستقبل وفقاً لفروض مختلفة فيما يتعلق بمعرفة الواقع وجذوره التاريخية والإمكانات المتاحة وأساليب استخدامها المتباينة والوعي بقضية المستقبل والأهداف المعلنة بشأنها والعمليات الفعلية التي تغير المجتمع دون وعي لدى أفرادها بآثارها والعلاقة التبادلية بين البنى والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية السائدة في الدواخل ومثيلاتها السائدة في الخارج (4). وقد عُرِّفت الدراسات المستقبلية بعدة تعريفات تدور حول كونها محاولة للتنبؤ بما ستكون عليه حالة المجتمع الإنساني، ومصير الإنسان فيه، عن طريق دراسة

---

1 - د. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، دار الشروق، الطبعة الأولى 1991م، ص 8

2 - معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين تحقيق: عبد السلام محمد هارون دار الفكر، دمشق (51/5)

3 - لسان العرب، دار صادر في بيروت سنة 1968 (79/6)

4 - د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1985، ص 13.

الماضي، ونتاج الحاضر، والظواهر والبدائل الممكنة، وعُرفت بأنها مجموعة من الدراسات والبحوث التي تهدف إلى تحديد اتجاهات الأحداث، وتحليل مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في إيجاد هذه الاتجاهات، أو حركة مسارها(1)، وعُرفت بأنها: اجتهاد علمي منظم، يرمي إلى صوغ مجموع من التنبؤات المشروطة، والتي تشمل المعالم الرئيسية لأوضاع مجتمع، أو مجموعة من المجتمعات، وعبر فترة مقبلة تمتد قليلاً لأبعد من عشرين عاماً، وتنطلق من حول بعض الافتراضات حول الماضي والحاضر، ولاستكشاف أثر دخول عناصر مستقبلية على المجتمع، ونوعية وحجم التغيرات الأساسية الواجب حدوثها في مجتمع ما، حتى يتشكل مستقبله على نحو معين منشود(2).

بدأ الاهتمام بالدراسات المستقبلية بالمؤسسات العسكرية وشؤون الحرب والأمن، ثم مجالات الصناعة، ليظهر بعد ذلك الاهتمام بالمجتمعات قيماً وثقافة(3)، وإزاء ذلك نجد أن دراسة المستقبل هي عملية بحث علمي في مجال ما تبدأ من الماضي وتدرس الحاضر بعناية لتحديد آفاق المستقبل واتجاهاته وعوامل التغيير فيه بشكل كلي، وتوقع إمكان اختلاف هذه الرؤى مع ما قد يحدث بالفعل من المستقبل(4). نتيجة لسرعة التغير في هذه الحياة المعاصرة، واشتداد التنافس بين المجتمعات، ظهرت بدايات لدراسة المستقبل على أسس خاصة، وكانت تهدف إلى السيطرة على الصور الممكنة للمستقبل، عن طريق توجيهها، باتخاذ الأساليب الملائمة لتحفيز الاحتمالات المرغوبة، ومنع وعرقله الاحتمالات غير المرغوب فيها(5).

---

1 - د. هاني بن عبد الله الجبير، التقرير الإستراتيجي (الارتياضي) ص 54، الإصدار الرابع، مجلة البيان، الرياض 2007 .

2 - د. إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 25

3 - د. هاني بن عبد الله الجبير، مرجع سابق ص 53.

4 - سمير غريب، نافوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل، مجلة العربي، الكويت، عدد 499، يونيو 2000، ص 164.

5 - الطريق إلى اكتشاف المستقبل، مقال بمجلة المستقبلية، السنة الأولى، العدد الأول، 2000 بيروت م، ص 213 (مجلة يصدرها المركز الإسلامي للدراسات المستقبلية، وهي دورية متخصصة تعنى بالدراسات المستقبلية وقضايا الفكر الإسلامي المعاصر والمستقبلي).

ويميز الباحثون في مجال الدراسات المستقبلية بين ثلاث صور من المستقبل: مستقبل متوقع، ومستقبل ممكن، ومستقبل مرغوب فيه. فالمستقبل المتوقع<sup>(1)</sup> هو المصير الذي يُتوقع أن يؤول إليه واقع معين في ظل ظروف ومعطيات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وفيه يكون سؤال الباحث: ما هي صورة المستقبل المتوقع؟ والبحث فيه ودراسته يعتمد الاستقراء، إذ يعتمد الباحث إلى جمع البيانات والمعلومات وتحليل اتجاهات المتغيرات ونحوها ليتوصل بها إلى تنبؤات مستقبلية باستعمال التحليل الإحصائي وتكوين النماذج. والمستقبل الممكن: هو المصير الذي يمكن أن يؤول إليه هذا الواقع في حال التدخل لتغيير الظروف والمعطيات التي يعيشها، وهو يمثل البدائل التي يمكن حصولها في المستقبل في حال تدخل معين، وهو كذلك يعتمد الاستقراء. ويطلق على هذين النوعين: الدراسات الاستكشافية، أو الاستطلاعية. أما المستقبل المرغوب فيه: فهو المصير الذي تأمل الأمة أن تصبح إليه بعد إحداث تغييرات في ظروف الواقع ومعطياته العامة. والبحث فيه ينطلق من ترتيب الأهداف الأساسية، وفقاً لأهميتها ترتيباً تسلسلياً، وهنا تتدخل القيم والاتجاهات في تحديدها ثم تحدد الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه الأهداف، ويطلق عليها الدراسات الاستهدافية أو المعيارية.

أما الإستراتيجية فيعود أصلها إلى الكلمة اليونانية *strategos*، التي تعني الأمر العسكري في عهد الديمقراطية الإثنية، ويعرفها الغربيون ومنهم كلاوزفيتز: بأنها فن استخدام الاشتباك من أجل هدف الحرب<sup>(2)</sup>، وقد عاب الكاتب العسكري البريطاني ليدل هارت<sup>(3)</sup> على تعريف كلاوزفيتز للإستراتيجية ومن عيوبه أنه يدخل هذه الفكرة في حقل السياسة أو في أعلى مستوى لقيادة الحرب، وهذه أمور تتعلق بمسؤولية الدولة لا بحدود عمل القادة العسكريين الذين تستخدمهم السلطة الحاكمة ليقوموا بإدارة العمليات وتنفيذها، والعيب الآخر هو تحديده لمعنى الإستراتيجية فيما يتعلق باستخدام المعارك فقط، أي تكريس كل الاعتبارات والإمكانيات في الحرب للبحث عن المعركة التي تحقق الحل الحاسم بقوة السلاح.

1 - موقع الألوكة، الدراسات المستقبلية وتاريخ الدعوة، أدمير زكيتش البوسنوي، على

الرابط: <http://www.alukah.net/Culture/0/9955/>

2 - كلاوزفيتز - عن الحرب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ترجمة سليم شاكر الإمامي - بيروت - 1997 م ص 175 و 245.

3 - ليدل هارت - الإستراتيجية وتاريخها في العالم - ترجمة الهيثم الأيوبي - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الأولى - 1967 م ص 397.

ويعرفها لئيريه: بأنها فن إعداد خطة الحرب وتوجيه الجيش في المناطق الحاسمة والتعرف على النقاط التي يجب تحشيد أكبر عدد من القطعات فيها لضمان النجاح في المعارك(1). أما كراسة التدريب المشترك البريطانية الصادرة عام 1902 م فتعرّف الإستراتيجية بأنها فن التخطيط لحملة ما وتوجيهها، وهي الأسلوب الذي يسعى إليه القائد لجر عدوه إلى المعركة(2).

أما الشرقيون فيعرفونها منهم ماوتسي تونك : بأنها دراسة قوانين الوضع الكلي للحرب(3)، أما كرازيلفكوف فيقول: إن الإستراتيجية العسكرية تعتمد مباشرة على السياسة وتخضع لها وخطط الحرب الإستراتيجية يتم تصميمها على أساس الأهداف التي تحددها السياسة(4)، أما سوكلوفسكي فيذكر: تمثل الإستراتيجية العسكرية مجموعة من المعارف النظرية التي تعالج قوانين الحرب كصراع مسلح دفاعاً عن مصالح طبقية محددة . وتدرس الإستراتيجية في ضوء التجارب العسكرية والأوضاع السياسية والعسكرية والطاقت الاقتصادية والمعنوية ، وأساليب تصريف الحروب ، ووجهات نظر العدو المحتمل وأوضاع الحرب المقبلة وطبيعتها وطرائق الإعداد لها وتسيير دفتها وفروع القوات المسلحة ، وأسس استخدامها الإستراتيجي بالإضافة إلى أسس الحرب المادية والتقنية وتظل في الوقت نفسه مجالات النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا في القيادة العامة ومقرها ، والمتعلق بفن إعداد البلاد للحرب وتصريف الصراعات المسلحة في ظل أوضاع تاريخية محددة(5).

أما المدرسة العربية ومنها المصرية: فتعرف الإستراتيجية على أنها أعلى مجال في فن الحرب وتدرس طبيعة وتخطيط وإعداد وإدارة الصراع المسلح وهي أسلوب علمي نظري وعملي يبحث في مسائل إعداد القوات المسلحة للدولة واستخدامها في الحرب معتمداً على أسس السياسة العسكرية كما أنها تشمل نشاط القيادة العسكرية العليا بهدف تحقيق المهام الإستراتيجية

---

1 - لئيريه (1801- 1881) فيلسوف وعالم لغوي فرنسي

2 - الجنرال باليت - أصول المعرفة العسكرية - - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ترجمة مصطفى الجمل - 1971م ص35.

3 - ماوتسي تونك - ست مقالات عسكرية - - دار الشعب للنشر - بكين - الطبعة الاولى - 1968م ص9.

4 - الجنرال كرازيلفكوف - ضابط سوفيتي - مجلة السياسة الدولية - موضوع الاستراتيجية السوفيتية في العصر النووي - للدكتور اسماعيل صبري مقلد - العدد 7 - 1967 - ص35

5 - المارشال سوكلوفسكي - ضابط سوفيتي كان رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة السوفيتية - الاستراتيجية العسكرية السوفيتية - عالم الكتب - بيروت - ترجمة خيري حماد ص46

للصراع المسلح لهزيمة العدو، وتعرفها المدرسة العراقية : على أنها فن إعداد وتوزيع القوات المسلحة واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضمن إطار الإستراتيجية العامة لتحقيق أهداف السياسة(1)، ومن الواضح أن القاسم المشترك الأعظم بين التعريفات المختلفة للإستراتيجية هو أنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع الذي تستخدم فيه القوة بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل. وقد أصبح مصطلح الإستراتيجية شاملاً لأوجه الحياة كلها، فكما هو مهم وضروري وذو أبعاد ودلالات أصبح يسمى إستراتيجياً، ولذلك فإن هذه الدراسة ستبحث في العمق الإستراتيجي للعلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية ومدى إسقاطاتها على المسرح العالمي والعربي والإسلامي على وجه الخصوص.

## المطلب الأول

### تحديات الأمم الصاعدة

تجابه الأمم الصاعدة - ومنها جمهورية الصين الشعبية والهند - حزمة من التحديات لإثبات الذات، ففي شهر أغسطس من العام 2008م مثلاً كانت الهند مستعدة لتحدي الولايات المتحدة بصورة مباشرة في محادثات الدوحة التجارية، وهاجمت روسيا جورجيا واحتلت أجزاء منها، واستضافت جمهورية الصين الشعبية الألعاب الأولمبية الأكثر إدهاشاً وبذخاً في التاريخ(كلّفت 40 مليار دولار)، في حين أن هذه الدول الثلاث قبل عقد واحد فقط، لم تكن تملك ما يكفي من القوة أو الثقة بالنفس للتصرف بالطريقة التي تصرّفت بها حينذاك، لذا فإن هذه الدول لن تتخلى بسهولة وهدوء عن أدوارها الجديدة في النظام العالمي(2).

نحن نعيش اليوم عصر التحول الكبير الثالث للقوة في العصر الحديث، ويمكننا تسمية هذا التحول بنهوض البقية. انظر حولك .. إن أطول مبنى في العالم يقع اليوم في تايبيه(3)، ثم تغلب

---

1 - احمد داود سليمان - نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة - بغداد: دار الحرية للطباعة، 1988، ص42

2 - فريد زكريا - عالم ما بعد أمريكا ترجمة بسام شيجا. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، ص17

3 - برج تايبيه كما يعرف أيضا باسم مركز تايبيه المالي "Taipei Financial Center" ناطحة سحاب ومعلم بارز يقع في حي شينبي، تايبيه، في تايوان ، المبنى كان يعتبر بين عامي 2004 و 2010 أطول ناطحة سحاب أنجزت وفقا لمجلس المباني الشاهقة والمساكن الحضرية.

عليه برج خليفة بدبي ، وأغنى رجل في العالم مكسيكي ، وأكبر الشركات في العالم من حيث المبيعات صينية، والطائرة الأضخم في العالم تصنع اليوم في روسيا وأوكرانيا، والمصفاة الأكبر في العالم يجري إنشاؤها في الهند، والمصانع التي تحتل المراتب الأولى في لائحة المصانع الكبرى توجد كلها في جمهورية الصين الشعبية، كما أن الرموز الأمريكية الشهيرة أصبحت ملكاً للأجانب الآن، وأضخم عجلة ترفيهية في العالم تقع في سنغافورة ، والكازينو الأول في العالم ليس في لاس فيغاس وإنما في ماكاو، وصناعة السينما الأكبر في العالم - في ما يتعلق بعدد الأفلام المنتجة وعدد البطاقات المباعة - هي في بوليوود وليس في هوليوود، ومن بين مراكز التسوق العشرة الأولى في العالم، ثمة مركز واحد فقط في الولايات المتحدة، وأكبرها يقع في بكين. هذه اللوائح عشوائية لكن المذهل في الأمر هو أنه قبل عشر سنوات فقط كانت أمريكا تشغل المركز الأول في الكثير منها، إن لم تكن في معظمها(1).

ويرتبط الحراك الحالي في مراكز القوى بواقع جديد يصعد فيه الاقتصاد الآسيوي إلى درجة لم يعرف لها التاريخ نظيراً في السرعة أو المدى، ويمكن إدراك حجم وسرعة ما حققته آسيا من إنجاز من خلال قراءة كتاب جونار مردال عالم الاقتصاد السويدي والحائز على جائزة نوبل والذي يحمل عنوان "الدراما الآسيوية.. بحثاً عن فقر الأمم" الصادر عام 1968. يتحسر مردال في كتابه على تهاوي آسيا نتيجة الفقر والضغط السكاني وصعوبة استغلال الموارد(2)، لكن صار بإمكاننا اليوم القول، بأن قصة الفقر المتوطن في آسيا قد تحولت إلى قصة ازدهار تعم أرجاء القارة الآسيوية التي تتميز بأنها مهدّ للحضارات ووطن لاستقرار معظم شعوب العالم، تعود اليوم للازدهار بعد فترة قصيرة من التدهور تسبب فيها الاستعمار الأوروبي على مدى قرنين من الزمن. فبحسب دراسة لبنك التنمية الآسيوي كانت حصة آسيا في الاقتصاد العالمي تناهز 60 % عام 1820، وذلك قبيل الثورة الصناعية. غير أن آسيا سقطت في تدهور حاد على مدى الـ 125 سنة التالية. وهاهي اليوم تحقق ما نسبته 40 % من الناتج العالمي، وقد ترتفع تلك الحصة بحسب بعض التقديرات إلى 60 % عام 2050، وذلك حين تتقدم ثلاث دول آسيوية لتتصدر قائمة الدول الأربع الأكبر في الاقتصاد العالمي (جمهورية الصين الشعبية والهند والولايات المتحدة واليابان).

---

1 - فريد زكريا - مرجع سابق، ص 26

Gunnar Myrdal, Asian Drama: An Inquiry Into the Poverty of Nations (New- 2  
(York: Pantheon, 1968).

ولعل في هذا إشارة إلى قرب استعادة آسيا ريادتها التي تمتعت بها على مدى ألفي سنة سبقت الثورة الصناعية، تلك الثورة التي كانت سببا في أن يتقدم الغرب المسيرة. وعلى نحو ما يسجل المؤرخ البريطاني (أنجوس مديسون) فإن جمهورية الصين الشعبية والهند كانتا أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم خلال الفترة من العام الميلادي الأول وحتى عام 1820 بحسب دراسة كيشور محبوباني والتي تحمل عنوان "نصف الكرة الآسيوي الجديد"<sup>(1)</sup> كما يمكن وصف القرنين الماضيين من السيطرة الغربية على تاريخ العالم بأنهما حدث استثنائي خلال ألفي سنة، ويذهب محبوباني إلى أن "زمن سيادة الغرب على العالم قد ولى" وذلك رغم أن الغرب "لا يريد الاعتراف بذلك وليست لديه النية للمشاركة في بناء نظام عالمي بديل.. وما هذا في الواقع إلا إرهابات لكارثة وشيكة".

في كتابه (أحاديث في آسيا) قال الأستاذ محمد حسنين هيكل: قبل زيارتي للصين قال لي وزير الصحة المصري د. محمود محفوظ: إنك سوف تجد مجتمع الفضيلة.. لا أحد يكذب .. لا أحد يسرق .. لا أحد يتوكل) ، ويقول لي سياسي عربي آخر: إنك سوف ترى مجتمع النمل<sup>(2)</sup> ، ولا بد للثعلب أن يبحث عن مطامع في بيت النمل، ولذا فإن إسرائيل وعلاقاتها مع جمهورية الصين الشعبية يشير إليها نائب رئيس مركز الأبحاث اليهودية في أكاديمية هيلوجيانج للعلوم الاجتماعية لي شو كسياو بقوله: إنّ اليهود قدموا إلى جمهورية الصين الشعبية منذ عام 1899 على الأرجح، وذلك وفق ثلاث موجات أو مراحل من الهجرات حيث كانت الموجة الثانية من المهاجرين عام 1917 إثر الثورة البلشفية في روسيا، أما الموجة الثالثة بعد ذلك بـ 12 عاماً إثر نزاع صيني روسي على الحدود فيما قدر عدد اليهود آنذاك بـ 20 ألف يهودي<sup>(3)</sup>، وفي الخمسينيات في القرن العشرين كانت جمهورية الصين الشعبية بعيدة وغامضة في الشؤون الخارجية الإسرائيلية، واختلفت الأحزاب الإسرائيلية بشأن إقامة علاقات مع جمهورية الصين الشعبية والاعتراف بها عند قيامها في 1948م، وكانت الأحزاب اليسارية الإسرائيلية من أقوى الأحزاب المؤيدة للاعتراف بجمهورية الصين الشعبية، ولم تكن هناك معارضة ملحوظة من

---

Kishore Mahbubani, The New Asian Hemisphere: The Irresistible Shift of Global - 1  
(Power to the East (New York: PublicAffairs, 2008).

2 - محمد حسنين هيكل - مرجع سابق ص 28..

3 - علي حسين باكير - موقع المسلم <http://almoslim.net/node/85598>



جانب الأحزاب الإسرائيلية لهذا الاعتراف سوى حزب "حيروت" اليميني الذي كان يحذر من أخطار "الطريق إلى بكين".

ثم بدأت في عقد السبعينيات بوادر تحول سريع في سياسة جمهورية الصين الشعبية الخارجية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي، وبدأت بكين تبحث عن مصالحها الوطنية، وتخلت عن عدائها لإسرائيل واتخذت مواقف "معتدلة" وانتهجت سياسة "مرنة" إزاء العديد من المشكلات الدولية بصفة عامة والصراع العربي - الإسرائيلي بصفة خاصة. ويمكن رد هذا التحول إلى الأسباب التالية:

\* زيادة التفاهم الصيني - الأمريكي، وخاصة بعد زيارة الرئيس الأمريكي للصين في عام 1972م، ولذلك خفّت حدة العامل الأمريكي ولم يُعدّ عقبة كبرى أمام "الدولتين" في إقامة علاقات دبلوماسية.

\* بعد وفاة الزعيم الصيني "ماو تسي تونغ" في عام 1976م بدأت السياسة الصينية تميل نحو تطوير العلاقات الصينية - الإسرائيلية، كما أثّرت سياسة الإصلاح الاقتصادي والسياسي والافتتاح على العالم الخارجي التي بدأتها الصين في أواخر 1978م.

\* تفاقم شدة الخلاف بين أكبر دولتين شيوعيتين في العالم: الاتحاد السوفييتي السابق وجمهورية الصين الشعبية، التي كان من مصلحتها كبح توغل موسكو في شرق آسيا، ونظراً لأن إسرائيل تقف في وجه التوغل السوفييتي في الشرق الأوسط، فإن جمهورية الصين الشعبية وجدت نفسها تقف إلى جانب إسرائيل(1).

ذهبت جمهورية الصين الشعبية نحو التسريع في تنفيذ برنامج اقتصادي بقصد إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني لجهة التخفيف من دور الدولة الاقتصادي، وتصعيد الافتتاح على العالم الخارجي بغية استقطاب التكنولوجيا والاستثمارات، ترافق ذلك مع تحولات سياسية تباعد عن

الطروحات الأيديولوجية ودور الحزب وحدود سلطانه(1) ثم ذهبت إلى تبني سياسة الشراكة مع الولايات المتحدة وهي السياسة التي رحبت بها الأخيرة دون التخلي عن مفهوم القيادة الأمريكية لهذه الشراكة تحقيقاً لمقاصد عدة أهمها:

- (1) تشجيع الصين على زيادة حجم التبادل التجاري معها.
- (2) عدم السماح للصين من ممارسة هيمنة إقليمية على جوارها الإقليمي.
- (3) استخدام أو توظيف دور الهند وتايوان واليابان في تطوير أي دور صيني يخرج بها عن بيت الطاعة وخاصة في إقليم جنوب شرق آسيا(2).

اهتمت القيادة الصينية بالتقنيات الإسرائيلية لأنها كانت غارقة في إنشاء بنيتها التحتية فقامت باستيراد التقنيات المتطورة على الصعيدين المدني والعسكري<sup>3</sup>، وفي عام 1979 نجح ايزبغ في عقد لقاء بين رؤساء الصناعات الأمنية الإسرائيلية والقيادة الأمنية الصينية وبذلك فُتح الباب أمام عقد عدد من صفقات الأسلحة الكبرى، فقد ساهم هذا التعاون العسكري المشترك في خدمة الدولتين كثيراً عدا عن كونه أفرز نظام علاقات جيدة وأوجد كثيراً من الثقة أدت إلى استمرار العلاقات.

- 
- 1 - د. مدين، مستقبل دور الصين في السياسة الدولية، مجلة دراسات إستراتيجية، دمشق، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العددان (19- 20) 2006، ص 167- 170
  - 2 - أ. د. هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإيرادات في آسيا، مركز دراسات الشرق الأوسط - دمشق 2007، ص 94
  - 3 - يورام عفرون، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية - تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة قاسيون السورية الإلكترونية على الرابط

## المطلب الثاني

### الصراع العربي الإسرائيلي

#### في المشهد الآسيوي

كان الصراع العربي الإسرائيلي حاضراً في العلاقات الصينية الإسرائيلية ومن ذلك أن جمهورية الصين الشعبية لَبَّت من تصريحاتها حيال النزاع الإسرائيلي العربي إلا أنها لم تغير موقفها المؤيد للعرب، كما لم تتجه إلى التدخل في العملية السياسية مع أن إسرائيل في المقابل تبنت الموقف الصيني حيال مسألتَي تايوان والتبت، وبصورة مماثلة وعلى الصعيد التكنولوجي كانت جمهورية الصين الشعبية هي التي حظيت بشكل أساسي باستيعاب التقنيات والمعارف العلمية أما في المجال الاقتصادي فلم يكن هناك سوى تقدم ضئيل، وفي بداية التسعينيات طرأ تغير على أنماط التجارة الأمنية بين إسرائيل والصين ففي أعقاب انهيار الكتلة السوفييتية والمجزرة التي نفذها الجيش الصيني في ميدان تيان مين (1989م)، سادت خلالها علاقات باردة بين واشنطن وبكين حيث فرضت الولايات المتحدة حظراً عسكرياً على جمهورية الصين الشعبية، في غضون ذلك تواصل التدهور في العلاقات بين واشنطن وبكين ووصلت ذروتها جراء وقوع حادثة عسكرية بينهما حول تايوان (1996 - 1995) م، ولهذا السبب انخفض حجم الطلب الصيني للمنتجات الإسرائيلية وتزايدت معارضة الولايات المتحدة للتصدير الأمني الإسرائيلي إلى جمهورية الصين الشعبية، وعلى ما يبدو فإن هذه التغيرات لا سيما التغير الأمريكي حيال العلاقات الأمنية مع جمهورية الصين الشعبية لم تلقَ تفهماً من جانب صانعي القرار في إسرائيل، وفي عام 1999م وبعدما كشفت الصحف الإسرائيلية النقاب عن معطيات لها علاقة بصفقة طائرات "فالكون" بدأت الولايات المتحدة تعرب عن معارضتها لإتمام الصفقة رغم ادعاء إسرائيل أن الولايات المتحدة كانت على علم بل صادقت عليها مسبقاً<sup>(1)</sup>.

اهتمت إسرائيل أكثر بالعلاقات مع جمهورية الصين الشعبية وعقدت جلسات أمّها الباحثون الإسرائيليون الإستراتيجيون ومن ذلك ما حدث في مؤتمر هرتسليلا التاسع المنعقد في فبراير

---

1- يورام عفرون- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات-بيروت(مؤسسة دراسات واستشارات تأسست عام 2004م) - شؤون إسرائيلية في أسبوع - العدد 246 - 2008/3/16 م - ملحق العدد ص 32- 23. لمزيد

من المعلومات أنظر: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=61210>

2009، - أشرنا له في المقدمة - والذي أفضى إلى حزمة توصيات محددة تختص بتفعيل العلاقات الإسرائيلية مع جمهورية الصين الشعبية، التي وصفوها بأنها يجب أن تكون "الحليف الإستراتيجي الجديد"، وأكدوا أن على إسرائيل أن تدفع قدماً في هذا الطريق بناءً على قراءة التغيرات المقبلة على الساحة العالمية. هذه التوصيات تعيد للأذهان حقيقة أنه حتى قبل أن تنشأ إسرائيل على أرض فلسطين في عام 1948، كان اليهود يبحثون عن الحليف الأقوى الذي يضمن مصالحهم. ويتجلى الاعتراف الغربي بالصين في قول (كوف دي موريل) رئيس وزراء فرنسا على عهد شارل ديغول: إذا كان العالم فيه الآن خمس من القوى الأعظم هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية واليابان وأوروبا الغربية، فلا بد من التذكر بأن أربعاً من هذه القوى الأعظم تطل على المحيط الهادئ ويواجه بعضها بعضاً على ناحيتيه وفوق شواطئه، وهذه القوى الأربع الأعظم عمالقة في القوة الاقتصادية وفي التأثير والنفوذ السياسي. ثلاث منها الآن بالفعل قوية ونووية هي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجمهورية الصين الشعبية(1).

إنّ الأولوية لفترة ما بعد الحرب الباردة سوف تتركز عند المتغير الاقتصادي الذي سيشكل جوهر العلاقات الدولية وأساس التكوين البنوي للنظام الدولي(2)، لذا فقد كان للقوة الاقتصادية الكبيرة التي تتمتع بها جمهورية الصين الشعبية في الوقت الراهن في ظل تراجع أغلب الدول الكبرى في هذا المسار، تأثير كبير في هذا التداعي الدولي للأحداث، للدرجة التي استنطقت أساطين الاقتصاد الأمريكي ومنهم هارالد مالمجرين المستشار الاقتصادي في العاصمة الأمريكية واشنطن الذي يقول: إنّ البنك المركزي الصيني أصبح الممول الأول لعجز الموازنة الأمريكية من خلال إقراض أمريكا أكثر من مليار دولار يومياً في صورة مشتريات من أذون الخزانة الأمريكية التي تصدرها وزارة الخزانة في واشنطن لتمويل العجز المتزايد في الموازنة، وبدون هذه القروض اليومية من جمهورية الصين الشعبية للخزانة الأمريكية سترتفع أسعار الفائدة الأمريكية إلى مستويات عالية، وإذا ارتفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة سترتفع تكاليف الاقتراض العقاري وسترتفع تكاليف السكن لكل الأمريكيين، في الوقت نفسه ستجد الشركات الأمريكية صعوبة في تمويل خططها الاستثمارية في ظل أسعار الفائدة المرتفعة. ويقول كلايد

1 - محمد حسنين هيكل - مرجع سابق ص 14-15.

2 - أ.د هاني الياس خضر الحديثي، صراع الإرادات في آسيا، مركز دراسات الشرق الأوسط - دمشق 2007م،

بريستوفيتز رئيس معهد الاستراتيجيات الاقتصادية في واشنطن إن القضية كبيرة جداً ومعقدة (ونحن نعيش الآن اعتماداً على الحبل السري الذي يربط أمريكا بالبنك المركزي الصيني) الذي يضخ يومياً في الاقتصاد الأمريكي أكثر من مليار دولار<sup>(1)</sup>، وتمتلك جمهورية الصين الشعبية 800 بليون دولار في بنكها المركزي تستطيع منعها عن الخزنة الأمريكية إذا قررت واشنطن مساندة تايوان في نيل استقلالها، خاصة وأن جمهورية الصين الشعبية ترفض الخضوع إلى صندوق النقد الدولي الذي يعمل واجهة للخزنة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

ولعل من التحديات الجسيمة التي تواجهها الولايات المتحدة ، ومن ثم إسرائيل -مستقبلاً- التطور الصيني الإلكتروني لاسيما وأن هذا الأمر أصبح مهدداً للمصالح الغربية برمتها، وعلى سبيل المثال فإن شركة "ماكافى" وهي من كبرى شركات الحماية ضد فيروسات الكمبيوتر أجرت دراسة مؤخراً حول الجرائم البصرية بعنوان "الجريمة الإلكترونية .. الموجة القادمة" تحدثت فيها إلى متخصصين أمنيين في مكتب التحقيقات الفيدرالي "اف.بى.أى" وحلف الناتو وآخرين. وبعد أن رأت في هذه الهجمات تحدياً لها ولأنظمة الحماية التي تتبعها للمستهلكين، قال جيمس مالفينون الخبير في شئون الجيش الصيني ومدير مركز المخابرات والبحث في واشنطن: إن الصينيين كانوا أول من استخدم الهجمات الإلكترونية لتحقيق أهداف سياسية وعسكرية. وقد أصدر مركز سياسة الأمن **Center for Security Policy** في ورقة بحثية عن الحروب الإلكترونية بعنوان "حرب المعلومات .. الأداة الناشئة والمفضلة لدى جمهورية الصين الشعبية" للدكتور ويليام بيرى أستاذ أنظمة المعلومات الإلكترونية بجامعة ويست كارولينا استعرضت واقع ومستقبل الحرب الإلكترونية التي يشهدها جنود من نوع خاص ليسوا مدججين بالسلاح بل بالعقول .. هم عباقرة الكمبيوتر. الورقة قدمت في البداية خلفية عن جذور فكرة الحرب الإلكترونية التي ترجع إلى عام 1991 حين شل سلاح الجو الأمريكي -في حرب الخليج الثانية- قدرات الأنظمة الدفاعية العراقية ودمر بنيته الاتصالية التحتية مما أثار قلقاً واسعاً لدى بكين دفعها للبحث عن طرق مبتكرة لمقاومة الهيمنة الأمريكية على آسيا. ووجدت جمهورية الصين الشعبية ضالتها في اعتماد الولايات المتحدة على تكنولوجيا المعلومات والأقمار الصناعية فإذا تم تدمير أنظمتها الإلكترونية فسوف تتمكن من الفوز

1 - مجلة الجزيرة الأسبوعية السعودية ، الرياض ، 18 رجب 1426

2 - أ.د هاني الياس خضر الحديثي ، مرجع سابق، ص 122

بالحرب التكنولوجية. تعمل جمهورية الصين الشعبية حالياً على تطوير وتحسين قدراتها القتالية الالكترونية ووفقاً لتقرير للبننتاجون حول القدرات العسكرية للصين صدر عام 2006، فإن الجيش الصيني يحاول ضمان توفر المعدات والخبرات المدنية في الكمبيوتر لتساعده في تدريباته وعملياته، كما يستعين الجيش الصيني بالأكاديميين ومعاهد وشركات تكنولوجيا المعلومات لدمجهم في وحدات دعم للجيش في العمليات العسكرية.

وهناك العديد من الأمثلة على الهجمات الالكترونية الصينية على الولايات المتحدة :

1- في أواخر عام 2006، أغلقت بنوك الكمبيوتر بجامعة الدفاع القومي الأمريكي في هجوم الكتروني واسع النطاق لم يتم الإعلان عنه.

2 - في أواخر عام 2006، أغلقت الشبكة الالكترونية لكلية الحرب البحرية تماماً بفعل هجوم صيني. أحد التقارير حدد هدف الهجوم في مجموعة الدراسات الاستراتيجية التي كانت وقتها تطور مفاهيم الحرب الالكترونية.

3- في صيف عام 2006، أصيبت أجهزة الكمبيوتر الخاصة بمكتب الصناعة والعلوم بوزارة التجارة بأعطال جعلتها لا تتصل بشبكة الانترنت لمدة شهر كامل. هذا المكتب هو المسؤول عن الصادرات التكنولوجية المتقدمة.

4- في يونيو 2007، تعطلت أنظمة الاتصال (البريد الالكتروني) بمكتب وزير الدفاع دون أن يسمى البننتاجون مصدر الهجوم وان كانت تقارير إعلامية وجهت أصابع الاتهام إلى جمهورية الصين الشعبية(1).

ويمكن القول بأن إستراتيجية جمهورية الصين الشعبية للقرن الحادي والعشرين تتركز في مواصلة مسيرة التحديث وإنجاز قضية إعادة التوحيد والحفاظ على السلام العالمي وتعزيز

التنمية المشتركة، وهو الأمر الذي ينتج عنه التخفيف من هيمنة الولايات المتحدة، ويمكن جمهورية الصين الشعبية من أداء دور فاعل في الإقليم الآسيوي ولاحقاً العربي والإسلامي(1).

### المطلب الثالث

#### الشرق الأوسط والتعاون الجديد

أما القطب الآخر، جمهورية الهند فلديها إمكانيات يمكن الاستفادة منها في لعب دور القنطرة بين الشرق والغرب، فهي ليست فقط أكبر ديمقراطية في العالم، بل فوق هذا هي أكثر بلدان العالم تنوعاً، فداخل حدود الهند يعيش سدس سكان العالم، وهو ما يجعلها على المستوى اللغوي أكثر تنوعاً حتى من القارة الأوربية، ففي الهند تتزاج التقاليد القديمة مع ثقافات ما بعد الحداثة، ويتجسد هذا في ذلك المشهد الذي تحمل فيه آلة إليكترونية للتصويت الانتخابي على ظهر فيل إلى مركز الاقتراع. ولدى الهند من التقاليد ومن موروث القيم ما هو أسبق في تبجيل تلك المفاهيم. وعلى نحو ما يشير الاقتصادي الشهير أمارتيا سن Amartya Sen فإن "النموذج الديمقراطي الحقيقي نجده في الهند في عهد الإمبراطور أشوكا الذي حكم البلاد خلال القرن الثالث ق.م، ونشر فيها نقوشاً على ألواح حجرية تحت على السلوك المستقيم وتقرر الحكم الرشيد، وتؤكد على مبدأ الحرية للجميع، دون استبعاد للنساء والعبيد، على نحو ما فعله أرسطو(2).

وقد طرح المهاتما غاندي نموذجاً تنموياً بديلاً حين كان يحلم بمغزل في كل بيت هندي، وقامت فكرة غاندي على أن الهند يجب أن تنمي قدراتها الصناعية بطريقة تضمن استغلال قوتها العمالية الضخمة لا أن تتجه إلى تصنيع عالي التقنية يؤدي إلى الاستغناء عن الأيدي العاملة (وهي فكرة شبيهة بنموذج هيكشر -أوهلين Heksrher- Ohlin عن التخصص في العمل تبعا

---

1 - د.محمد الجبر، رؤية في مستقبل العلاقة الصينية العربية في القرن الواحد والعشرين، مجلة دراسات إستراتيجية، دمشق، مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، جامعة دمشق، العددان (19- 20) 2006، ص 247

2 - مركز الجزيرة للدراسات، -4B01- 9A03- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/086F0DDF- 89C2

للوفرة النسبية في عوامل الإنتاج) وقد زواج غاندى هذه الفكرة مع رؤية خاصة بالقيم الروحية والتقليدية "الهندوستانية".

وردد نهرو مقولة "إن الهند قد دفنت على مدى أكثر من قرن تحت سيطرة بريطانية مباشرة وأن الأوان كي تخرج إلى الحياة وتحقق لنفسها مكانا ومكانة"، فأثار هذا القول الشعور الوطني للهنود مما ساعد نهرو في إستراتيجيته الساعية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي<sup>(1)</sup>. وقد طورت الهند نظاما متميزا من التعليم الجامعي، تمكن من تخريج العديد من العلماء والاقتصاديين على درجة عالية من التأهيل. وتشهد السوق الهندية اليوم أكثر من مائة شركة يبلغ رأس مال كل منها بليون دولار، كما ازدهر سوق الأسهم في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، وصار قطاع البنوك في أفضل حالاته عما كان عليه قبل عقد مضى - رغم أن الهند لم تقدم على خصخصة البنوك المملوكة للدولة - . ويشهد القطاع الخاص بصفة عامة نموا ملحوظا، ويجتذب هذا القطاع - خلافا لما هو في جمهورية الصين الشعبية - نحو 18% من إجمالي القروض البنكية في الهند. وقد ساعد صعود شرق آسيا في إعادة صياغة كل من نظريتي التنمية الاقتصادية والوصفة السياسية لعدد من الدول التي كانت تسعى لتدعيم مسارها التنموي، ولم يكن الدرس غائبا عن مخيلة زعماء الهند، فخلال زيارة قام بها مانموهان سينغ في 1989 لكوريا الجنوبية صدمت الرجل حقيقة كون تلك الدولة كانت تقف تقريبا عند نفس مستوى التنمية في الهند عام 1945 ولكنها تمكنت خلال 40 سنة من مضاعفة معدل الدخل الفردي ليتجاوز نظيره الهندي بنحو 10 مرات<sup>(2)</sup>.

بناء على ما سلف ترى معظم القراءات الإسرائيلية أن جمهورية الصين الشعبية ستضطر عاجلاً أم آجلاً إلى أن تتخذ موقفاً سياسياً من الأحداث الشرق أوسطية، مرجحة ناحية التحالف مع القوى التي تدفع في اتجاه استقرار المنطقة، نظراً لما يعنيه هذا الاستقرار من منافع

---

1 - الجزيرة نت على الرابط <http://errorpage.aljazeera.net/AJA-error/index.htm>

2 - مركز الجزيرة للدراسات ببيتراس أوستريفيشيوس،

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B58FC6E-531A-4A40-B97D-82FDFF05EE24.htm>

بيتراس أوستريفيشيوس، باحث ليتواني وأكاديمي وسفير سابق وله العديد من المؤلفات في اقتصاديات القوى الصاعدة. أما جون بوزمان فهو سياسي وباحث أميركي وله أيضا عدة كتب وبحوث في اقتصاديات القوى الصاعدة وبالأخص الصين والهند والبرازيل.



اقتصادية للصين على المدى المنظور وعلى المدى الأبعد. لكن يظلّ من المحتمل أن يتأثر هذا الموقف كذلك بتطورات ليست خاضعة لسيطرتها مثل ازدياد التوتر مع الولايات المتحدة أو تشديد سيطرة الولايات المتحدة على مصادر النفط في الشرق الأوسط. كما أن من شأن ازدياد التوتر بين الدول الإقليمية والولايات المتحدة أن تدفع بهذه الأولى إلى أحضان بكين، ويعتقد أصحاب هذه القراءات أن تصاعد النفوذ الصيني في السياسة الشرق أوسطية قد يعود بالنفع على إسرائيل أكثر مما قد يضرّ بها، نظراً لوجود علاقات أمنية - اقتصادية بينهما بقيت مقاومة للصدمات حتى في فترات الأزمة بين الطرفين(1).

أما على المستوى الأمني فتشير هذه القراءات إلى الخشية من استمرار نشر السلاح الصيني غير التقليدي في الشرق الأوسط(2) وقد بدأت جمهورية الصين الشعبية، وفقاً لهذه المصادر، بنشر نظم أسلحة وتكنولوجيا عسكرية في مجال الصواريخ وكذلك تكنولوجيا نووية وسلاح كيميائي في كل من إيران والسعودية وسورية وليبيا وغيرها منذ ثمانينيات القرن الماضي. ويصل بعض هذه التكنولوجيا إلى منظمات مسلحة تقاتل ضد إسرائيل (في حرب لبنان الثانية استعمل حزب الله صاروخاً من طراز صينيّ ضد إحدى السفن الحربية الإسرائيلية). لكن هذا الموضوع يخضع هو أيضاً لحساب الربح والخسارة الاقتصادية الذي تأخذه جمهورية الصين الشعبية في الحسبان، والذي يبقى في رأس سلم أولوياتها.

ويؤكد (عفرون<sup>3</sup>) أن من الصعوبة بمكان التكهّن بشأن الكيفية التي سيتطوّر فيها الموقف الصينيّ في الشرق الأوسط، لكن ما يمكن افتراضه الآن هو أن تظلّ جمهورية الصين الشعبية معنية بتعميق الاستقرار في هذه المنطقة، من جهة ومعنية بزيادة نفوذها فيها، من جهة أخرى. إنّ مجرد ذلك يلزم إسرائيل، بأن ترى في جمهورية الصين الشعبية منذ الآن وفي الأحوال كافة دولة عظمى مؤثرة في الشرق الأوسط وأن تعمل على تعزيز علاقاتها معها في مختلف المجالات، لكن ليس على حساب "العلاقات الإستراتيجية" مع الولايات المتحدة. ويعتبر بأن هذا الأمر غير بسيط البتة لأنّ مقارنة جمهورية الصين الشعبية تظلّ انتفاعية، أولاً ودائماً،

---

1 - باحث للدراسات <http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=2489&cid=28>

2 د. كمال حماد، مجلة الدفاع الوطني اللبناني على الرابط

<http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1323>

3 - باحث في مركز دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب.

وبالتالي فإنّ فائدة إسرائيل بالنسبة لها قليلة، إذا ما قيسَت بالفوائد المعوكة على سائر الدول في المنطقة(1).

ومن الصعب التكهن بكيفية تطور التدخل الصيني في الشرق الأوسط، ولكن من الممكن الافتراض أن جمهورية الصين الشعبية معنية بزيادة استقرارها وزيادة نفوذها فيه، من هنا ينبغي على إسرائيل اعتبار الصين قوة كبرى لها تأثيرها على المنطقة وتوطيد علاقاتها معها ولكن ليس على حساب العلاقات مع واشنطن وهذا ليس بالأمر الهين، لأن التوجه الصيني يقوم على أساس نفعي ومنفعة بسيطة من وجهة نظرها، وبالتالي يجب على إسرائيل تطوير قدراتها وعلاقاتها مع بكين من خلال مايلي :-

\*القيام بزيارات رسمية عالية المستوى ومتواصلة بين الدولتين تحتوي على مفاهيم جوهرية لا سيما موضوع استقرار منطقة الشرق الأوسط، عدا عن ذلك ينبغي التوضيح للصين مدى أهمية إسرائيل في استقرار المنطقة وإجراء حوار مع جمهورية الصين الشعبية حول هذا الموضوع بشكل ثابت ضمن المستويات المهنية.

\*تعيين أشخاص من ذوي المكانة السياسية الرفيعة سفراء في جمهورية الصين الشعبية كما هو الحال مع الولايات المتحدة وليس أشخاصا من المستوى المهني لأن هذا من شأنه إظهار جمهورية الصين الشعبية على أنها تقع ضمن دائرة الدول المهمة بالنسبة لإسرائيل. وينبغي الحفاظ على الصورة وتفعيل أشخاص كانوا على علاقة مستمرة مع جمهورية الصين الشعبية في محاولات ذات علاقة وذلك بسبب تراكم المعارف لديهم ولأن الصينيين يولون أهمية للعلاقات الشخصية المستمرة .

\*زيادة حجم التعاون التكنولوجي مع جمهورية الصين الشعبية (بما في ذلك جذب الاستثمارات) ومن خلال تدخل كبير في العمليات من جانب دبلوماسي وسياسي إسرائيلي(2) لأن هذا من شأنه

---

1 - المشهد الإسرائيلي 2007/9/27 عن مركز مدار - هذه الترجمة لدراسة مركز يافى للدراسات الاستراتيجية بقممبورام عفرون، في تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط العدد 246، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=53510>

2 - الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية <http://alkashif.org/html/13/html/page.php?nq=17>

أن يساهم في دفع اتفاقيات كما يساعد في استخدام المجال الاقتصادي لدفع أهداف سياسية والمجالات ذات الصلة هي تكنولوجيا الاتصالات، واستغلال مصادر الطاقة لتحلية المياه، ووقف التصحر، والزراعة المتقدمة وإلى غير ذلك كما أنه المطلوب أيضا الانخراط في مشاريع البنى التحتية ومناقصات عامة في جمهورية الصين الشعبية بما في ذلك اتفاقات تجارية تعويضية.

\*تعريف حدود التقنيات العسكرية ضمن جهاز رقابة التصدير واتخاذ توجه قاطع إزاء تراخيص التصدير الممنوحة للشركات، وبالتحديد منع سلب رخصة التصدير من شركات أثناء المفاوضات لأن هذا من شأنه المس بقوة بالثقة بين الدولتين والعلاقات التجارية بينها.

\*إيجاد السبل الكفيلة بزيادة التعاون الاستخباراتي بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية لا سيما إذا ضاعفت الأخيرة من مشاركتها في الجهود الدولية، ولكن إلى جانب ذلك العمل بلطف وحماسة في حال وجود علاقة بين الأقلية المسلمة الصينية "والحركات الإسلامية المتطرفة الدولية".

\*اتخاذ الحذر في التعاونات الأمنية في شرق آسيا وذلك للحيلولة دون المس بالمصالح الصينية وبالتحديد ينبغي عدم إقامة أي علاقات عسكرية، مع تايوان كما ينبغي أن تكون هناك دراسة جيدة لوضع العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والهند قبل التوقيع على أي اتفاقات أمنية على نطاق واسع مع الهند .

من جهة أخرى فإن عملية الكبح الذاتي هذه ينبغي ألا تكون مطلقة وإنما تُفَعَّل بشكل استغراقي حتى تشكل بيد إسرائيل وسيلة مقايضة في الاتصالات مع جمهورية الصين الشعبية بشأن انتشار الأسلحة في منطقة الشرق الأوسط. من جهة أخرى لم تكتف جمهورية الصين الشعبية بالحصول على المنتجات بل طلبت الحصول على كافة المعلومات التقنية والتكنولوجية لإنتاج القطع، بما في ذلك تقارير التجارب وكل المعلومات الخاصة بهذه القطع، وقد تم هذا كله كما أسلفنا بسرية تامة ولكن المنتجات التي كان بالإمكان تركيبها في أسفل جسم الطائرات والسفن الحربية والدبابات والصواريخ لم يكن بالإمكان إخفاؤها، وتم في نهاية الأمر كشف النقاب عن هذا التعاون بين إسرائيل وجمهورية الصين الشعبية بكامله في نيسان 2001 م، فقد أقلعت طائرة من طراز (أديرون) تابعة للأسطول الأمريكي في جولة استطلاعية على طول المضيق الواقع بين جمهورية الصين الشعبية وتايوان وتم اعتراضها من قبل طائرات مقاتلة صينية شرسة بل أن

أحد الطيارين الصينيين كان جريئاً جداً إذ أصاب بجناح طائرته بالطائرة الأمريكية قصداً وقد أرغمت طائرات الاعتراض الصينية طائرة التجسس الأمريكية ذات المحركات الأربعة إلى الهبوط في إحدى قواعدها وبعد وقوع الحادث بمدة قصيرة كشفت صحيفة إسرائيلية عن خبر مفاجئ مفاده أن الطائرات الصينية كانت مزودة بصاروخ جو جو من إنتاج إسرائيل من نوع "نتيون3" وقد نشرت هذا النبأ بتوسع جميع وسائل الإعلام، مما جعل مسؤولي وزارة الدفاع الغاضبين يجدون أنفسهم في مواجهة مباشرة مع وزارة الدفاع الأمريكية.

لقد وصلت قضية العلاقات الثلاثية بين الولايات المتحدة وإسرائيل وجمهورية الصين الشعبية ذروتها في موضوع تطوير طائرة الرقابة الجوية وأطلق عليها اسم "فالكون" (1) وفي الواقع كان الأمر يتعلق بمنظومة إسرائيلية محصنة فقد استغلت شركة "إلبا" المعارف التي اكتسبتها خلال تطوير منظومات الرادار ذات قدرة على التغطية الالكترونية، وتم تركيبها على طائرة "بوينغ 707" لسلاح الجو التشيلي لكي تتناسب مع مطالب جمهورية الصين الشعبية ولهذا الغرض تم شراء طائرة روسية من طراز "إليوشين 76" وقد تم تركيب هذه المنظومات في صحن متحرك وضع فوق غرفة شحن الطائرة، فقد قام مهندسو شركة "ألتا" بموائمتها للتركيب في الطائرة الروسية ثم ابتاعها مباشرة من المنتج وقد وصل حجم المشروع حوالي مليار دولار كما شكل صفقة تشجيع اقتصادية مهمة خلال المراحل الصعبة بعد مشروع طائرة هارفي. لقد علم الأمريكيون بالمشروع ولم يعارضوه في المرحلة الأولى، إلى أن اتضح لهم أن الطائرة قد تشكل خطراً على الطائرات المقاتلة في الأسطول السابع العاملة قبالة السواحل الصينية وفجأة صدموا من التهديد الصيني فطلبوا من إسرائيل إلغاء المشروع وكان ذلك عام 2000م، حيث استجاب رئيس الوزراء باراك في حينه لهذا الطلب مما اضطر الصناعة الجوية إلى تقديم اعتذار إلى جمهورية الصين الشعبية بل تعويضها بقيمة 300 مليون دولار. وهناك أزمة أخرى ظهرت عام 2005م، عندما قامت جمهورية الصين الشعبية بشراء طائرات انتحارية إسرائيلية

---

1 - يورام عفرون، مركز يافى للدراسات الاستراتيجية - تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط /الراصد للتوثيق  
http://www.kassioun.org/printarc.php?id=208149 الاعلامي

من دون طيار من نوع" هارفي" بهدف ضرب منظومات مشعة قامت بإعادة الطائرات إلى إسرائيل حتى يقوم مصنع" مبات" في الصناعات الجوية بتطوير أدائها(1).

وقد يجد سلاح الجو الإسرائيلي نفسه في مواجهة منظومات إسرائيلية بيعت للصين سيتم تركيبها في طائرات إيرانية، هذا النبأ الذي نشرته وكالة الأنباء "نوفوستي" من أن جمهورية الصين الشعبية على وشك بيع طائرات مقاتلة متطورة من نوع "جيان 10" فاجأت جهات عديدة في إسرائيل، فقد ذكرت وكالة الأنباء الروسية استناداً إلى مصادر إيرانية أن الأمر يتعلق ببيع سربين من هذه الطائرات المقاتلة ضمن صفقة بكلفة حوالي مليار دولار كما أنه بموجب المعلومات الذي نشرها الروس فإن هذه الطائرات الأولى سوف تصل إلى إيران خلال العام القادم، ويقدر الخبراء أن مدى هذه الطائرات يصل إلى ثلاثة آلاف كيلومتر، كما بإمكانها الوصول إلى أي نقطة في إسرائيل غير أن جمهورية الصين الشعبية سارعت إلى نفي النبأ قائلة أنها لا ترغب في التدخل بالأمزات بين الدول في الشرق الأوسط ولكن يبدو أن الأمزمة لم تنته .

لقد شهدت العلاقات الصينية الإسرائيلية في مجال الطيران والالكترونيات مداً وجزراً كبيراً مع مرور السنين، فقد بدأت في الواقع بواسطة الملياردير "إيزبغ" الذي طور شبكة متفرعة من العلاقات مع المسؤولين في القيادة الصينية، وذكرت الأنباء أن المدير العام السابق للصناعات الجوية "موشي كيرت"، ومديرين كبار آخرين في الصناعات الأمنية الإسرائيلية قاموا بزيارة جمهورية الصين الشعبية على متن طائرة الملياردير الخاصة إلى جمهورية الصين الشعبية للقاء المسؤولين الأمنيين هناك وعرض المنتجات التي طورتها مصانعهم . تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه العلاقات بدأت بسرية تامة جداً لا سيما بطلب من الصين نفسها ثم تطورت مع الأيام للتحوّل إلى تعاون علني حيث قامت شركة رفائيل لتطوير الوسائل القتالية ببيع جمهورية الصين الشعبية صواريخ جو جو من نوع "بيتون 3" أطلق عليها اسم "8 pl" .

---

1 - المصدر: تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط - شؤون إسرائيلية في أسبوع - العدد 16/3/2008 - 246

## المبحث الثاني

### التعريف بالدول مناط الدراسة

#### المطلب الأول

#### التعريف بجمهورية الصين الشعبية

جمهورية الصين الشعبية "أو"الصين" اختصاراً ، بلد في آسيا، مساحتها 9,6 مليون كيلومتر مربع، وهي الثالثة من حيث المساحة في العالم بعد روسيا وكندا<sup>(1)</sup>. تشترك جمهورية الصين الشعبية في حدودها مع 14 دولة، هي: أفغانستان، بوتان، ميانمار، الهند، كازاخستان، قرغيزستان، لاوس، منغوليا، النيبال، كوريا الشمالية، باكستان، روسيا، طاجيكستان وفيتنام. ويبلغ عدد سكانها أكثر من 1,321,851,888 نسمة وفقاً لتعداد عام 2007، لذا تُعد جمهورية الصين الشعبية البلد الأكثر سكاناً في العالم اليوم. تقع جمهورية الصين الشعبية في الجزء الشرقي من قارة آسيا، وعلى الساحل الغربي من المحيط الهادي. تبدأ حدودها في أقصى الشمال من الخط المركزي لنهر هيلونغ شمال بلدة موخه (خط عرض 30 53 درجة شمالاً)، أما حدودها في أقصى الجنوب فهي حيد تسنغمو البحري من طرف جزر نانشا الجنوبي (خط عرض 4 درجات شمالاً)، وتمتد أكثر من 49 درجة من خط العرض. في الشرق تمتد من ملتقى نهر هيلونغ ونهر ووسولي (خط طول 135,5 درجة شرقاً)، وأقصاها في الغرب هي هضبة البامير (خط طول 73,40 درجة شرقاً)، وتمتد أكثر من 60 درجة من خط الطول. والمسافة من كل الجنوب إلى الشمال ومن الشرق إلى الغرب أكثر من 5000 كيلومتر.

تمتد حدود جمهورية الصين الشعبية البرية 22,800 كيلومتراً، ويبلغ طول سواحلها حوالي 18 ألف كيلومتر، يحيط بالبر الصيني بحر بوهاي والبحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي في الشرق والجنوب. وتبلغ المساحة البحرية الصينية 4,73 مليون كيلومتر مربع. وبحر بوهاي هو بحر داخلي صيني، أما البحر الأصفر وبحر الصين الشرقي وبحر الصين الجنوبي فهي على أطراف المحيط الهادي.

<sup>1</sup> -الموسوعة الحرة

يتألف الشعب الصيني من 56 قومية مختلفة أكبرها قومية هان أو بلفظ آخر خان منها عشر قوميات تدين بالإسلام<sup>(1)</sup>، وهي هوي الويغور والقازاق والقرغيز والتتار والأوزبك والطاجيك ودونغشيانغوسالار وباوآن وقوميات أخرى. وفي ظل وجود 2.5 مليون جندي في الخدمة، فإن جيش التحرير الشعبي الصيني هو الأكبر في العالم. ويتكون من القوات البرية، و القوات البحرية، والقوات الجوية، وقوة نووية إستراتيجية. والموازنة الرسمية المعلنة لجيش جمهورية الصين الشعبية للعام 2007 كانت 48 مليار دولار أمريكي.

تمثل لغة قومية هان (الصينية المنطوقة والمكتوبة) اللغة الرسمية للبلاد، وهي تستخدم في كافة أنحاء البلاد، ومن حيث تعدادها تحتل هذه اللغة المرتبة الأولى في العالم. رغم أن اللغة الصينية تشمل أكثر من 30 ألف مقطع (أو رمز) إلا أنه وحسب إحصاء المقاطع الصينية المكتوبة في الكتب والصحف الحديثة في الوقت الحاضر، يشكل حوالي 3000 مقطع صيني 99% من نسبة المقاطع الصينية المكتوبة متكررة. ومن بين الـ 55 أقلية قومية، قوميتا هويالمانتشو تستخدمان اللغة الهانوية، بينما تستخدم كل من الـ 53 قومية الأخرى لغتها الخاصة. و الـ 21 أقلية قومية لغتها المكتوبة. يتم تدريس اللغات القومية في المدارس والمناطق التي تسكنها هذه الأقليات<sup>(2)</sup>.

اشتهر الشعب الصيني منذ القدم ببراعته في جني الأموال وإدخالها، حتى بات ينتشر اليوم أكثر من 60 مليون رجل أعمال صيني في 170 دولة في العالم. 70% من الرأسمال الأجنبي الذي تدفق على الصين في السنوات الأخيرة من رجال الأعمال الصينيين الذين يعيشون في الخارج<sup>(3)</sup>، أصبحت جمهورية الصين الشعبية خلال العقد الأخير من القرن العشرين ثالث أضخم سوق للسلع الترفيهية في العالم بعد اليابان والولايات المتحدة، بل إنها أفرخت 320 ألف مليونير<sup>(4)</sup>. يبلغ عدد المهنيين في جمهورية الصين الشعبية 38 مليوناً من بروفيسور وكاتب وفنان<sup>(5)</sup>، وعدد الصحف المسائية 150 صحيفة<sup>(1)</sup>. وتبلغ الموارد المائية: 2533 مليار متر

<sup>1</sup> - <http://www.startimes.com/f.aspx?t=29360922>

66 - موسوعة ويكيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

3 - ليو دونغبينغ وزاي شورونغ - تطور المجتمع الصيني - الدار العربية للعلوم ناشرون - ترجمة: ميشال داتو، 2008م، ص 43

4 - روبين ميريديث The Elephant and the Dragon (Robyn Meredith) الفيل والتنين: صعود الهند والصين - ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 2007، ص 33.

5 - المرجع السابق ، ص 122

مكعب، نصيب الفرد منها: 1932 مترا مكعبا. ومساحة الغابات: 174.9 مليون هكتار، ومساحة المحميات الطبيعية: 151.5 مليون هكتار. (2) في الصين 6961 جزيرة تتجاوز مساحة كل منها 500 متر مربع، منها 433 جزيرة مأهولة. الأديان الرئيسية في جمهورية الصين الشعبية البوذية والطاوية والإسلام والكاثوليكية والمسيحية وغيرها. في الوقت الراهن، يبلغ عدد المؤمنين من مختلف الأديان أكثر من 100 مليون شخص. وثمة ما يزيد عن 100 ألف من المواقع الدينية، وأكثر من 3000 جمعية دينية وطنية ومحلية. ومن بين 300 ألف شخص يزاولون تدريس علوم الدين والإدارة الدينية، 200 ألف راهب وراهبة بوذية، و25 ألف راهب وراهبة طاوية، وأكثر من 40 ألف إمام وآخوند، و4000 مدرس وموظف ديني من الكاثوليك، وأكثر من 20 ألفا من العاملين المسيحيين (3) توجد في الصين حالياً أكثر من 3000 جامعة، ومنها 1300 جامعة حكومية و1200 جامعة أهلية، أما البقية فهي جامعات للبالغين (4) وعدد مستخدمي الانترنت في الصين تجاوز عدد سكان الولايات المتحدة وبلغ 338 مليون شخص في نهاية يونيو/ حزيران 2009م. (5) وظلت كمية إنتاجها لكل من الحديد والصلب والفحم والأسمنت والأسمدة والأجهزة التلفزيونية في المركز الأول على مستوى العالم منذ العام 1996. (6) أهم المصادر الطبيعية هي: فحم - حديد خام - نفط - غاز طبيعي - زئبق - منجنيز - تنجستن - ألومنيوم

---

1 - شبكة الصين 2003/11/19م ، [http://arabic.china.org.cn/news/txt/2003-11/18/content\\_2091892.htm](http://arabic.china.org.cn/news/txt/2003-11/18/content_2091892.htm)

2 - الصين بعيون عربية ، 2008/8/15

<http://chinainarabic.net/modules.php?name=News&file=print&sid=443>.

3 - نشرة الصين الحقائق والأرقام ،

[http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss07/node\\_7039368.htm](http://arabic.china.org.cn/china/archive/sss07/node_7039368.htm)

4 - <http://nasim.7olm.org/montada-f138/topic-t481.htm>

5 - موقع BBC ، 2009/7/26م ،

[http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/07/\\_ae\\_chinacomputers\\_tc2.shtml](http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/07/_ae_chinacomputers_tc2.shtml)

6،

<http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A>



- زينك - يورانيوم - طاقة مائية (أكبر قوة بالعالم). الناتج المحلي الإجمالي : \$ 5.7 تريليون، و معدل النمو الحقيقي : 8 % (1).

وعن جمهورية الصين الشعبية يقول أحد المسؤولين الفيتناميين : إننا نرى بشكل جيد، لقد احتلت الصين فيتنام لمدة ألف عام ، وغزتنا ثلاث عشرة مرة منذ ذلك الحين، لكنه اعترف أيضاً بأن للصين حضوراً، (إنها المصدر الأكبر لنا). إن المكتبات التي زرتها في فيتنام تعرض بشكل بارز مجموعات خطب القادة الصينيين دينغ زياو بينغ وجيانغ زيمين هيوجنتاو(2).

وتعزيزاً لنفوذها فقد اتجهت جمهورية الصين الشعبية إلى قارة إفريقيا، وفي تشرين الثاني 2006م عقد الرئيس الصيني هيوجنتاو قمة حول العلاقات الصينية الإفريقية ، حضرت جميع الدول الثماني والأربعين التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين، ومعظمها تمثلت بواسطة رؤسائها أو رؤساء وزرائها، حينها قال رئيس الوزراء الإثيوبي بحماسة شديدة :الصين مصدر إلهام لنا جميعاً(3). وقد ارتفعت الاستثمارات الصينية في أفريقيا من 75 مليون في العام 2003 إلى 520 مليون العام 2006 إلى 2 مليار العام 2008 وذلك بدفع من الاحتياطي النقدي الأجنبي للبلاد والذي ظلّ يرتفع إلى أن بلغ 2 تريليون في آذار من العام 2009.(4) يبلغ عدد المؤسسات الصناعية في جمهورية الصين الشعبية ما يقرب من 7400 ألف مؤسسة يعمل فيها ما يقرب من 70 مليون عامل، وتصنع الصين حالياً أكثر من 1400 نوع من الفولاذ ، 20 ألف نوع بمواصفات خاصة من الفولاذ المدلفن. احتل إنتاج الدراجات والغسالات والفخاريات والخزفيات والأغشية البلاستيكية وحامض الستريك المركز الأول في العالم بينما احتل إنتاج

---

1 - <http://www.tas.gov.eg/NR/rdonlyres/47BDE6D1-5F37-4267-B5DD-6AD80237EF03/0/CHINA.doc>

2 - فريد زكريا - عالم ما بعد أمريكا ترجمة بسام شيحا. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، ص 126

3 - Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: University Press, 1981) 94- 95

4 - البروفيسور "جورج تي يو" معهد سياسة الأمن والتنمية

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/995BDEAB-10B8-438B-AA11-7BAA82CE0563.htm>

الملح الخام والبيرة المركز الثاني ويشغل إنتاج الورق والألواح الورقية والساعات اليدوية المركز الثالث في العالم(1).

تشير الدراسة إلى أن ثمة وسائل كثيرة لقياس النمو الاقتصادي في جمهورية الصين الشعبية وذلك عن طريق إحصاء ناطحات السحاب أو حساب نتاج مصانعها، أو عدد أميال الطرق السريعة فيها... إلا أن رجلاً هولندياً اسمه بيتر دوهان أختار أن يقيس ذلك من خلال النظر إلى الشفق ليلاً محاولاً إحصاء عدد المصابيح الكهربائية المشتعلة، حيث لاحظ: (في البيوت الصينية الريفية أن متوسط عدد الإضاءة انتقل من صفر إلى ثلاثة مصابيح منذ أن اتبعت الصين الانفتاح الاقتصادي...) (2)

والجدير بالذكر أن جمهورية الصين الشعبية عضو في منظمة التجارة العالمية وهي ثاني قوة تجارية في العالم بعد الولايات المتحدة، ويبلغ احتياطياتها من النقد الأجنبي \$2.4 تريليون، مما يضعها في المرتبة الأولى عالمياً في هذا المجال (3) وتمتلك جمهورية الصين الشعبية ثاني أكبر ميزانية للبحوث والتنمية في العالم، كما يوجد فيها نحو 926,000 من الباحثين تسبقها فقط الولايات المتحدة بنحو 1.3 مليون (4) وأكبر عدد من مستخدمي الهاتف الخليوي في العالم بالصين (أكثر من 700 مليون مستخدم في تموز / يوليو 2009) (5) كما أن لديها أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في العالم (6) يشير لذلك أحدث تقرير لمجلس الاستخبارات الأمريكي إلى أن جمهورية الصين الشعبية تتقدم بجسارة لتؤثر على الأوضاع الجيوسياسية العالمية، أكثر مما تفعل أية

---

1 - المصدر السابق

2 - روبين ميريديث (The Elephant and the Dragon (Robyn Meredith الفيل والتنين: صعود الهند والصين - ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 2007، ص 24.

3 - Bloomberg L.P.، July 2009 15. "China's Foreign-Exchange Reserves Surge, Exceeding \$2 Trillion". 19-07-2010.

4 - OECD k- BusinessWeek. Retrieved 3 December 2006: China to spend \$136 billion on R&D.

5 - People's Daily. Sep. 2009 4. Over 700 million mobile phone users in China.

6 - "China Surpasses U.S. in Number of Internet Users". July 2008 26, NYtimes. Barboza David Jul. 2008.

دولة أخرى في العالم. ومن المتوقع أن "تمارس الصين نفوذاً أكبر على المستوى العالمي خلال العشرين سنة المقبلة، وبدرجة تفوق ما يمكن أن تحققه أية دولة أخرى(1).

## المطلب الثاني

### التعريف بجمهورية الهند

الهند أو كما يطلق عليها رسمياً جمهورية الهند ، تقع في جنوب آسيا. سابع أكبر بلد من حيث المساحة الجغرافية(3.287.263 كم<sup>2</sup>، والثانية من حيث عدد السكان الذين يقدر عددهم بنحو 1.17 بليون نسمة، يمثلون 17 ٪ من سكان العالم. تقع بين دائرتي 8/40 و 37/06 شمالاً، وخطي طول 68/07، 97/25 شرقاً(2) يقيم ما يقرب من 70 ٪ من الهنود في المناطق الريفية، بالرغم من نزوح أعداد كبيرة إلى المدن في العقود الأخيرة والذي أدى إلى زيادة كبيرة في عدد سكان المدن في البلاد(3)، وهي البلد الديمقراطية الأكثر ازدحاماً في العالم، يحدها المحيط الهندي من الجنوب، وبحر العرب من الغرب، وخليج البنغال من الشرق، وللهند 7,517 كيلومتر (4,700 ميل) خط ساحلي..(4).

تحدها باكستان؛ وجمهورية الصين الشعبية، نيبال، وبوتان من الشمال، بنجلاديش وميانمار. كما أنها تتاخم سريلانكا، وجزر المالديف واندونيسيا من علي المحيط الهندي. عرقياً فإنّ الأريان 72% ودرافيدي 25% ، منغولي وآخر 3% وتمثل اللغة الهندية اللغة الوطنية ويتحدث بها 30-40% من السكان، وهناك لغات الماراتي ، والتاميل، والأردو، وأكثرها تحدثاً هي الهندية والأردية والإنجليزية.

---

1 - مركز الجزيرة للدراسات ، -9A03- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/086F0DDF-0A03-4B01-89C2-707BEC50BB56.htm

National Intelligence Council, Global Trends 2025

2 - دمالك الدليمي ، معطيات التجارب النووية الهندية الباكستانية، أثر الموقع الجغرافي في النظام النووي ،مسارات، بغداد،بيت الحكمة، عدد3، يونيو 1998م ، ص6

3 - الموسوعة الحرة ويكيبيديا

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF

2- Kumar, V. Sanil; K. C. Pathak, P. Pednekar, N. S. N. Raju (2006). "Coastal processes along the Indian coastline" (PDF). Current Science 91 (4): 530–536.

ومما لا شك فيه أنّ الهند هي مهد حضارة وادي السند ومنطقة طرق للتجارة التاريخية والعديد من الإمبراطوريات، والجدير بالذكر أنّ شبه القارة الهندية معروفة بثرواتها التجارية والثقافية لفترة كبيرة من تاريخها الطويل(1) حيث نشأت هناك أربعة أديان رئيسة هي الهندوسية والبوذية والجانية والسيخية، في حين ان الزرادشتية، اليهودية المسيحية والإسلام وصلوا إليها في الألفية الأولى الميلادية. استعمرت من قبل المملكة المتحدة في الفترة من منتصف القرن التاسع عشر، وأصبحت الهند دولة مستقلة في عام 1947 بعد كفاح من أجل الاستقلال الذي تميز على نطاق واسع بالمقاومة غير العنيفة. والهند جمهورية تتكون من ثمان وعشرين ولاية وسبعة أقاليم اتحادية مع وجود نظام برلماني ديمقراطي. وتمتلك ثاني عشر أكبر اقتصاد في العالم في سوق صرف الأسعار ورابع أكبر قوة شرائية. وقد حولتها الإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1991 إلى واحدة من أكبر الاقتصادات نموا في العالم.

إنّ دستور الهند من أطول الدساتير المستقلة في العالم شمولاً، والذي دخل حيز التنفيذ في 1950/1/26م ، ومن هذا المنطلق فإنّ مقدمة الدستور تعرف الهند بأنها دولة ذات سيادة وأنها جمهورية اشتراكية وعلمانية وديمقراطية(2). والهند، تقع داخل Indomalayaecozone، وبها تنوع بيولوجي كبير. وهي واحدة من ثمانية عشر بلداً "العظيمة التنوع"، حيث إنّها موطن 7.6% من جميع الثدييات و 12.6% من الطيور و 6.2% من الزواحف و 4.4% من جميع البرمائيات و 11.7% من الأسماك و 6.0% من جميع أنواع النباتات المزهرة(3).

واسم (الهند) مشتق من اندوس، وهي مشتقة من الكلمة الفارسية القديمة الهندوس، و السنسكريتية سيندو، من التسمية المحلية التاريخية لنهر اندوس، وهذا النهر ينبع من الهماليا ويصب في البحر العربي عند كراتشي في باكستان، وعلى اسم هذا النهر أطلق اسم حضارة السند Indus Civilization التي استمدت أصولها من حضارة وادي الرافدين، وبهذا فإن اسم

---

1 - written by John Farndon.(1997). Concise Encyclopedia.Dorling Kindersley Limited. ISBN 0- 7513- 5911- 4

2 - Dutt, Sagarika (1998). 'Identities and the Indian state: An overview'. Third World Quarterly 19 (3): 411–434. doi:10.1080/01436599814325. 421. ص

3 - 2007- 06- 20Biodiversity Profile of India (Text Only). Dr S.K.Puri.

الهند Indus موغل في القدم وبه اتصفت الديانة التي اعتنقت بها القبائل الآرية التي استوطنت شمال وشمال غرب القارة الهندية التي تكلمت اللغة السنسكريتية القديمة والتي دونت بها تعاليم الديانة الهندوسية التي تشكل مع الإسلام الهوية القومية الثقافية لسكان شبه القارة الهندية حالياً فضلاً عن هويات ثقافية أصغر. (1) إن دستور الهند، هو من أطول وأكثر الدساتير المستقلة في العالم شمولاً، والذي دخل حيز التنفيذ في 26 يناير/كانون الثاني 1950 (2)، وتحفظ الهند بثالث أكبر قوة عسكرية في العالم، والتي تتكون من الجيش الهندي والقوات البحرية، القوات الجوية، والقوات المساعدة، مثل القوات شبه العسكرية، وحرس السواحل، وقيادة القوات الإستراتيجية.

تدين الغالبية العظمى من سكانها بالديانة الهندوسية، وهذه الأغلبية تقسم من الناحية العرقية إلى أغلبية هندوسية جنوبية وأقلية هندوسية شمالية (آرية) وتكون 83% من مجموع السكان في حين تبلغ نسبة المسلمين حدود 12% والمسيحيين 3% والسيخ 2% ونسبة ضئيلة من البوذيين، يضاف إليهم اليهود والزرادشتية، وأتباع هاتين الطائفتين قليلون (3).

وينقسم المجتمع إلى أربع فئات رئيسة هي: (4).

\* (البراهمة) وهم على رأس المجتمع الهندوسي وتعود إليهم القيادة الهندية.

\* (الكاشتريا)، وهم طبقة المحاربين والحكام.

\* (فايشيا)، وهم ملاك الأراضي والفلاحون.

---

1 - العميد البحري الركن .عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد، بيت الحكمة 2000، ص 193

2 - Dutt, Sagarika (1998). "Identities and the Indian state: An overview". Third World - Quarterly 19 (3): 411–434. doi:10.1080/01436599814325. في الصفحة 421.

105- خالد كلي العكدي، السياسة الخارجية الهندية تجاه الخليج العربي لحقبة التسعينيات، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد 2001م ص 15

4 - ظفر الإسلام خان، مسلمو الهند والظروف المجتمعية والأداء السياسي، قضايا دولية، إسلام آباد، سنة 7، عدد 339، تموز 1996، ص 30

\* (شودرا)، وهم المنبوذون، أي كل من خارج الطبقات الثلاث.

وتُعد الهند اتحاد بين عدد من الولايات، وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس الجمهورية ونائبه، ومجلس الوزراء، رئيس الجمهورية هو رئيس السلطة التنفيذية ويمثل دوره دور الملك في النظام الملكي البريطاني، وينتخب الرئيس لمدة رئاسية يمكن أن تجدد لمدة خمس سنوات من خلال مجمع انتخابي يضم الأعضاء المحليين المنتخبين في المجالس التشريعية القومية والمحلية، وينتخب نائب الرئيس بالطريقة نفسها، ويتولى مهام الرئيس في حال عجزه عن القيام بها(1). أما رئيس الوزراء فهو رئيس الحكومة وصاحب السلطة الأعلى على غرار النظام البريطاني، حيث تتمثل السلطة التشريعية في مجلسين هما: المجلس الأدنى وهو (لوك سابها) أو مجلس الشعب، والمجلس الأعلى وهو (راجيا سابها) أو مجلس الولايات، الأول يضم 545 عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع العام المباشر فيما عدا عضوين يعينهما رئيس الدولة، ومدة دورة المجلس خمس سنوات لكن الرئيس يمكنه حل المجلس بناءً على توصية رئيس الوزراء أو نتيجة سحب الثقة من الحكومة. وينتخب أعضاء (راجيا سابها) بواسطة أعضاء المجالس التشريعية بالولايات فيما عدا اثني عشر عضواً يعينهم الرئيس، ومدة دورة المجلس ست سنوات.

وببلوغ متوسط الناتج القومي إلى معدل نمو قدره 5.8% طوال العقدين الماضيين، أصبح الاقتصاد الهندي من بين الأسرع نمواً في العالم. يمثل القطاع الزراعي 28% من الناتج المحلي الإجمالي، والقطاع الخدمي والصناعي يشكلان 54% و 18% على التوالي، وتشمل المنتجات الزراعية الرئيسية الأرز والقمح والبقول الزيتية، والقطن، والجوت والشاي وقصب السكر، والبطاطس، والماشية والجاموس المائي البري والأغنام والماعز والدواجن والأسماك. وتشمل الصناعات الرئيسية: المنسوجات، الكيماويات، والصناعات الغذائية، الصلب، ومعدات النقل، الأسمدة، التعدين، البترول والآلات والبرمجيات(2).

---

1 - أحمد عبد الحافظ، خريطة القوى السياسية في الهند، الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/1E36097F-5C86-4F8E-ABD9-4EAD32CEB9F.htm>

2 - ويكيبيديا، مرجع سابق

وفي عام 1982م كان الفرد الهندي بحاجة إلى سبعة وخمسين عاماً كي يضاعف دخله، وكان الكثير من الهنود الموهوبين والطموحين يعتقدون أن مستقبلهم الحقيقي يكمن فقط في الرحيل عن البلد، ولهذا هاجر نحو 75% من المتخرجين من المعاهد التكنولوجية الهندية إلى أمريكا. أما في العقد الأخير منذ 1997م فكان النقيض التام لذلك، حيث عاشت الهند مرحلة استقرار وسلام ورخاء، وحققت نمواً نسبته 6.9% خلال العقد بأكمله، و8.5% في النصف الثاني منه، ولذا سيضاعف الهندي العادي دخله خلال أقل من 10 سنوات. في المنتدى الاقتصادي الذي يُقام سنوياً في دافوس بسويسرا، يكون هناك نجم قومي، بلد يبرز في اجتماع زعماء العالم بسبب ذكاء متميز أبداه رئيس وزراء أو وزير مال أو لوجود قصة إصلاح مثيرة للإعجاب، وفي السنوات الإثنتي عشرة لم يسحر بلد ألباب الحاضرين أو يهيمن على النقاش كما فعلت الهند في العام 2006م، ولا يقتصر الأمر على مؤتمر واحد وحسب. فما إن تترجل من الطائرة في زيورخ حتى تشاهد لوحات إعلانات تعظم بالهند المدهشة، وكُتب على أحد الباصات المحلية (الدولة الديمقراطية ذات السوق الحرة، الأسرع نمواً في العالم)، وإذا دخلت غرفتك فإنك ستجد شالاً من صوف الباشمينا وجهاز iPod محملاً بأغاني بوليوودية، هدايا من الوفد الهندي. فالعالم يتوحد إلى الهند اليوم كما لم يفعل أبداً من قبل، حيث يتقاطر الزعماء الأجانب إلى الهند ويتعهدون بإقامة علاقات أعمق وأقوى (1).

وتُظهر دراسة غولدمان ساكس BRIC أن اقتصاد الهند سيصبح بحلول 2015م مساوياً لحجم اقتصاد إيطاليا، وفي العام 2020 سيقترب من اقتصاد بريطانيا، وبحلول العام 2040م ستفاز الهند باحتلالها المرتبة الثالثة في سلم أكبر اقتصاديات العالم، وفي العام 2050م سيصبح دخل الفرد فيها أكبر بعشرين مرة من دخله الآن. النمو الحالي للهند أعلى بكثير مما تفترضه الدراسة، وأن البلد يملك إمكانيات ديموغرافية واعدة، فبينما يشيخ العالم الصناعي، ستستمر الهند في امتلاك الكثير من الشباب، أي العمال (2).

خلال السنوات الثلاث التالية للعام 2007 ستستورد شركة جنرال موتورز وحدها قطع تبديل هندية الصنع بقيمة مليار دولار، وعدد المليارديرات في الهند اليوم أكبر من عدد المليارديرات

---

1 - فريد زكريا - عالم ما بعد أمريكا - ترجمة بسام شيجا. الدار العربية للعلوم ناشرون، 2009م، ص 133-134

2 - Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, Dreaming with BRICs: The Path to 2050 (Goldman Sachs, Global Economics Paper no.99, Oct.1, 2003).

في أي بلد آسيوي آخر(1). وحصلت الشركات الهندية في السنوات الخمس الماضية على حصة الأسد من جائزة ديمينغ التي تمنحها اليابان سنوياً تقديراً للإبداعات الإدارية، وتفوقت في ذلك على كل الشركات الأخرى من أي دولة كانت، بما فيها اليابان(2).

وفي سبيل ترقية المستوى العلمي تشرف الهند على واحد من أشد امتحانات الدخول تنافسية وصعوبة في العالم، إذ يُقبل 5000 شخص من 300.000 متقدم سنوياً، أي أن معدل القبول يساوي 1.7% مقابل 9-10% في جامعات هارفارد ويال وبرينستون)، والأشخاص الذين ينجحون في الامتحان هم الأفضل والألمع من بين مليار شخص(3). وبحسب براد سيتسير – فإن الاقتصادات الناشئة مثل الصين وروسيا والهند وكوريا وحتى البرازيل ليست فقط لا تحتاج إلى صندوق النقد الدولي، بل إنها في موقع المنافسة معه، ومصرف تمويل التنمية الصيني يقدم بديلاً لإقراض البنك الدولي(4).

توقعت مؤسسة غولدمان ساكس أن خمس دول تمثل الأسواق الصاعدة- الصين، والهند، والبرازيل ، وروسيا، والمكسيك - ستملك بحلول العام 2040م ناتجاً اقتصادياً أكبر من ناتج دول مجموعة السبع الغربية الكبرى (G-7) التي تسيطر على الشؤون العالمية منذ قرون(5) مع الازدهار الهندي على كافة الصعد فإن واقع الأطفال يشير إلى تدهور في الواقع الصحي ، فلا تزال معدلات وفيات الرضع مرتفعة إذ تصل إلى 63 وفاة لكل 1000 ولادة حية. وتحدث معظم وفيات الرضع في الشهر الأول من الولادة، حيث تصل نسبتها إلى 47 في المائة في الأسبوع الأول. ولا يزال الأطفال في الهند يفقدون حياتهم بسبب أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات مثل الحصبة، التي لا تزال أكبر مرض قاتل.

وقد كشفت دراسة حكومية هندية أن 36% من العلماء في وكالة الفضاء الأمريكية (ناسا)، و18% من نسبة الأطباء العاملين في الولايات المتحدة، و34% من موظفي شركة البرمجيات العملاقة (مايكروسوفت) هم من الهنود. وقد أظهرت الدراسة كذلك أن الهنود يستعملون 20%

---

GM to triple parts sourcing from India- Times of India, nov.20.2007- 1

2 - فريد زكريا – مرجع سابق، ص139

3 - المصدر نفسه، ص181- 182

4 - المصدر نفسه، ص18

5 - المصدر نفسه، ص46



من الذهب في العالم، وتسعة أعشار الماس المستخدم في العالم مصنوع في الهند<sup>(1)</sup>. تلعب الهند دوراً نشطاً على المستوى الدولي والإقليمي حيث إنها عضو في الأمم المتحدة، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ77، ومجموعة الـ15، والمنتدى الإقليمي الآسيوي (ARF)، والبنك، والكونغرس البريطاني. وتأكيداً لنفوذها الاقتصادي فقد أبرمت شركة «بهارتي آيرتل» الهندية، أضخم شركة اتصالات خاصة في قطاع الاتصالات الهندية اتفاقاً لشراء الأصول الأفريقية لشركة «زين» الكويتية بمبلغ وصل إلى 10.7 مليار دولار في مقر شركة «زين أفريقيا» في أمستردام لترتفع الاستثمارات الهندية في أفريقيا إلى 16.7 مليار دولار، وبالتالي تكون الهند بين أكبر 10 دول تستثمر في القارة السمراء. ومن بين الشركات الهندية المستثمرة في أفريقيا مجموعة «تاتا» بجملة استثمارات تبلغ 1.6 مليار دولار في قطاع السيارات والاتصالات والفنادق والتعدين وهو ما أدى إلى ظهور مصطلح «تاتفيكاشن أوف أفيركا».

وقد أعلنت مجموعة «غوردج»، عن استحواذها على شركة «تورا» - شركة صابون ومستحضرات للعناية بالبشرة - التي اشتهرت في أفريقيا على مدار 20 عاماً. وكانت قد تمكنت قبل ذلك من الاستحواذ على شركتي «رابيدول» و«كينكي» في جنوب أفريقيا اللتين تعملان في مجال منتجات العناية بالشعر. وبالمثل استحوذت شركة «ميراكو» على العلامة التجارية لمنتجات الشعر في مصر. كما تقوم شركات مثل «دابر إنديا» و«إمامي» بالاستثمار في القارة أيضاً. كما ترعى حالياً مشروع الشبكة الإلكترونية لعموم أفريقيا، التي تهدف إلى ربط جميع بلدان المنطقة بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف البصرية، ويهدف المشروع الذي تبلغ تكلفته 125 مليون دولار إلى توفير الطب والتعليم عن بعد وخدمات الفيديو كونفرانس للحكومات الأفريقية.

وقد استضافت دلهي عاصمة الهند التجارية اجتماعاً حول الشراكة بين الهند وأفريقيا، حضره 483 مندوباً يمثلون 33 بلداً أفريقياً، مع 29 وزيراً من أفريقيا واجتذبت مصالحي تجارية بقيمة 9 مليارات دولار، كما شهد الاجتماع تعهد الحكومة الهندية بتقديم 5.4 مليار دولار في صورة قروض. كما توفر الهند فرصاً استثمارية واعدة أسهمت في حصولها على المركز 32 بين 181 دولة على مستوى العالم عام 2009 في مسح ممارسة أنشطة الأعمال بتقديمها عدداً لا

يحصى من فرص التجارة والاستثمار في المستحضرات الطبية ومعالجة المنتجات الزراعية والطاقة والسيارات، والتقنية الكهربائية، والسياحة، والتعدين، والفضاء ورأس المال وصناعات السينما. وخلال الآونة الأخيرة، أنفقت شركة هندية نحو 2.5 مليار دولار لشراء الأراضي في إثيوبيا لإنتاج مجموعة واسعة من المحاصيل الغذائية ومحاصيل أخرى يمكن أن تستخدم لإنتاج الوقود الحيوي(1).

### المطلب الثالث

#### التعريف بإسرائيل

احتلت بريطانيا فلسطين عام 1917 وفرضت عليها الانتداب بعد انتصارها على الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى. وكانت بريطانيا قد تعهدت عام 1917 على لسان وزير خارجيتها جيمس بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وقد كرست سلطة الانتداب البريطاني جهودها لتحقيق المشروع الصهيوني الذي ظهر أول الأمر في القرن التاسع عشر الميلادي، وكان يقضي بإنشاء دولة يهودية في فلسطين التي كانت شبه خالية من اليهود في ذلك الوقت، فأتخذت السلطات البريطانية إجراءات لتيسير الهجرة اليهودية إلى فلسطين واستيعاب اليهود فيها والسيطرة على أراضيها وتمكينهم من الاستثمار الاقتصادي.

وفي 29 نوفمبر / تشرين الثاني 1947 صدر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 بالتوصية بتقسيم فلسطين، وإنشاء دولتين: إحداهما عربية وأخرى يهودية<sup>2</sup>. وكانت نسبة اليهود قد ارتفعت إلى 31% من إجمالي سكان فلسطين، في حين لم تزد نسبة الأراضي التي امتلكوها على 6.4% من مساحة فلسطين. وأعلن اليهود قيام دولتهم في 14 مايو/ أيار 1948. وفي اليوم التالي قامت الحرب بين العرب واليهود وانتهت بتكريس دولة اليهود على 78% من أرض فلسطين. وبقيت بحوزة العرب الضفة الغربية التي انضمت إلى الأردن، وقطاع غزة الذي خضع للإدارة المصرية.

---

1 - صحيفة الشرق الأوسط ، العدد 11479 ، 2010/5/3م.

2 -د. غازي حسين، القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي على الرابط

<http://www.safsaf.org/word/2012/april/33.htm>

وفي عام 1967 احتل اليهود باقي أراضي فلسطين إضافة إلى شبه جزيرة سيناء في مصر، وهضبة الجولان في سوريا. وقد انسحبت إسرائيل من سيناء في 25 أبريل/ نيسان 1982 بموجب اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية (معاهدة كامب ديفد) عام 1979. واحتلت إسرائيل أجزاء من جنوب لبنان عام 1982، ثم انسحبت في 24 مايو/ أيار 2000 بسبب أعمال المقاومة، أقيمت إسرائيل بعد احتلال اليهود لأرض فلسطين، وهي الجزء الجنوبي الغربي من بلاد الشام. مناخها معتدل، حار وجاف في مناطق الصحراء الجنوبية والشرقية. أهم الموارد الطبيعية: النحاس، الفوسفات، البروميد، البوتاس، الصلصال، الرمل، الكبريت، الإسفلت، المنغنيز، الغاز الطبيعي والنفط الخام.

### (1) جدول المؤشرات الأساسية والديموغرافية لإسرائيل

العنصر	الأرقام	السنة
المساحة الإجمالية	20770 كم <sup>2</sup>	
مساحة اليابسة	20330 كم <sup>2</sup>	
مساحة المياه	440 كم <sup>2</sup>	
طول الساحل	273 كم.	
الأراضي الصالحة للزراعة	17%	
الأراضي المروية	1800 كم <sup>2</sup>	
عدد السكان	7.233.700	تقديرات يوليو 2009
يشمل ذلك 187.000 مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية، 20.000 في مرتفعات الجولان المحتلة، 177.000 في القدس الشرقية		
نسبة نمو السكان	1.67%	
ومعدل وفيات الأطفال في الألف	4.23	تقديرات 2009
ومعدل إجمالي الخصوبة:	2.75 طفل لكل امرأة	تقديرات 2009
معدل انتشار مرض الإيدز بين البالغين.	0.1%	(تقديرات 2007)
اليهود	76.4%	
المسلمون	16%	
المسيحيون	2.1%	

الجدول من إعداد الباحث، بالاستناد إلى: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/5703E2D5-3911-48C4-B196-C6795372875E.htm>

الجزيرة نت - 48C4- B196- C6795372875E

وتجدر الإشارة إلى أنّ اللغات الرسمية هي: العبرية (اللغة الرسمية) و العربية (اللغة الرسمية للأقلية العربية) والإنجليزية، والنظام السياسي: ديمقراطي برلماني، وتداول السلطة: انتخابي، ولا يوجد دستور رسمي، ولكن يسد النقص في بعض وظائف الدستور إعلان التأسيس عام 1948 وقوانين البرلمان الأساسية (الكنيست) وقانون الجنسية الإسرائيلية. النظام القانوني: مزيج من القانون الإنجليزي العام ولوائح الانتداب البريطاني والأنظمة القانونية، في الأحوال الشخصية، لليهود والمسيحيين والمسلمين.

إنّ رئيس الدولة ينتخبه الكنيست لمدة خمس سنوات، ورئيس الحكومة: يختاره مجلس الوزراء ويصادق عليه الكنيست أو البرلمان المكون من 120 مقعداً، ويُنتخب أعضاؤه بتصويت شعبي ولمدة أربع سنوات، أما المحكمة العليا فتعين مدى الحياة بواسطة رئيس الدولة. تمتلك إسرائيل اقتصاد سوق متقدم تكنولوجياً، تستورد النفط الخام، والحبوب، والمواد الخام، والمعدات العسكرية. ورغم قلة الموارد الطبيعية، طورت إلى حد كبير القطاعين الزراعي والصناعي في العقدين الماضيين، كما أنها مكتفية ذاتياً في الإنتاج الغذائي باستثناء الحبوب، ومن أهم صادراتها الألماس والمعدات التكنولوجية الحديثة، والمنتجات الزراعية (الفاكهة والخضروات)(1).

ترحل إسرائيل عادة حالات العجز في الحسابات الجارية الضخمة وتغطيها المدفوعات التحويلية الكبيرة من الخارج والقروض. ونصف الديون الخارجية للحكومة من الولايات المتحدة التي تُعد المصدر الرئيسي للمساعدات الاقتصادية والعسكرية. وقد أدى تدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق في الفترة من 1989 - 1999 إلى زيادة عدد سكانها بمقدار مليون نسمة، أي سدس مجموع السكان، وبالتالي إضافة رصيد ضخم من الخبرة العلمية والمهنية إلى المستقبل الاقتصادي. فقد ساعد هذا التدفق البشري الذي اقترن بفتح أسواق جديدة في نهاية الحرب الباردة، على إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الإسرائيلي الذي نما بسرعة كبيرة في بداية التسعينات. لكن هذا النمو أخذ في التباطؤ عام 1996 عندما فرضت الحكومة سياسات مالية ونقدية أكثر صرامة وتلاشت علاوة الهجرة. هذه السياسات أدت إلى انخفاض التضخم إلى أدنى معدلاته عام 1999، وهيات مناخاً أقوى لنمو إجمالي الناتج القومي عام 2000.

وأبرز الصناعات هي: الصناعات الغذائية، وقطع وصقل الألماس، المنسوجات والملابس، والكيماويات، والمنتجات المعدنية، والمعدات الحربية، ومعدات النقل، والأجهزة الكهربائية، وتعدين البوتاس، والإلكترونيات ذات التقنية العالية، والسياحة. وأبرز المنتجات الزراعية: الحمضيات، الخضروات، القطن، اللحوم، الدواجن، منتجات الألبان.

## (2) جدول المؤشرات المالية والبنى التحتية:

البيان	النسبة/العدد	السنة
نسبة البطالة	6.1 %	تقديرات 2008
الإيرادات	68.44 مليار دولار	تقديرات 2008
النفقات	70.06 مليار دولار	تقديرات 2008
معدل نمو الإنتاج الصناعي	4.1 %	تقديرات 2008
الصادرات:	54.16 مليار دولار	تقديرات 2008
الديون الخارجية	91.25 مليار دولار	تقديرات 2008
عدد الخطوط الرئيسية المستخدمة للهاتف	3 مليون خط	2006
	8.9 مليون (محمول)	2007
السكك الحديدية	913 كم	2008
الطرق العامة	17870 كلم	2007
عدد السفن	11 سفينة (أحجام مختلفة)	
المطارات	47	2008
مستخدمو الانترنت:	2 مليون مستخدم	2007

ومن أهم الصادرات: الآليات والمعدات، البرمجيات، الألماس المصقول، المواد الكيميائية، المنسوجات والملابس، المنتجات الزراعية. فيما تبلغ الواردات: 62.52 مليار دولار ( 2008) وأهمها: المواد الخام، المعدات العسكرية، السلع الاستثمارية، الألماس الخام، الوقود، السلع الاستهلاكية). والعملة الرسمية في إسرائيل هي الشيكل، وتنقسم قواتها المسلحة إلى: قوات الدفاع وتشمل (العناصر الأرضية والبحرية والجوية)، وشباب النضال الرائد (Nahal)، وحرس

الحدود ، وتشن Chen (نساء) ولا يوجد فصل في الخدمة العسكرية بين الجنسين، وتبلغ نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي: 7.3% (2006). (1).

والجدير بالذكر فإنّ إسرائيل لم تتبنّ دستوراً رسمياً، وبعد إعلان الدولة أصدر رئيس الحكومة المؤقتة (دافيد بن غوريون) أمراً ينص على استمرار السريان لمفعول قوانين الانتخاب البريطاني بالتعديلات الملزمة من إقامة الدولة. رغم التوقعات أن تكون هذه التسوية زمنية، ما زال الأمر المذكور مع تعديلاته المفصلة في "أمر أنظمة السلطة والقضاء" الصادر عن مجلس الدولة المؤقت في 19 مايو 1948 ساري المفعول حتى هذا اليوم، مع ذلك، فإن - الكنيسة - أي البرلمان الإسرائيلي، سن "قوانين أساسية" كأدوات قضائية بديلة للدستور، والتي تنظم أعمال السلطات وحقوق الإنسان في بعض المجالات، ولكن عدم وجود دستور كامل وعدم وضوح أفضلية القوانين الأساسية على القوانين العادية تجبر المواطنين والمؤسسات التوجه للمحكمة العليا لتفسير النظام القانوني في العديد من حالات الغموض مما يجعل مكانة المحكمة العليا أقوى من المقبول في دول أخرى.

وقد تمّ تحديد قانون التقسيم الذي أصدرته الأمم المتحدة سنة 1947 والقاضي بإنهاء فترة الانتداب البريطاني على فلسطين وإنشاء ثلاث كيانات؛ يهودية، عربية، ودولية (بالتوالي حسب المساحة) مدينة تل أبيب عاصمة للدولة اليهودية والقدس منطقة دولية، لكن في عام 1949 أعلنت إسرائيل ومن جهة واحدة القدس عاصمة لها، ونقلت جميع أجهزتها الحكومية ماعدا وزارة الدفاع التي بقيت في تل أبيب إلى الجزء المسيطر عليه من المدينة.

ومن ناحية أخرى فإنّ الاقتصاد الإسرائيلي من أكثر الاقتصادات تنوعاً على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ودخل الفرد في إسرائيل من أعلى الدخول في العالم حيث يبلغ حوالي الـ 28 ألف دولار ويعتمد الاقتصاد على صناعة التكنولوجيا ومعدات وكذا الزراعة والسياحة، فلإسرائيل باع طويل في مجال الصناعات عالية التقنية والبرمجيات المتنوعة وتوجد على أرضها العديد من شركات تصنيع الحواسيب وبرمجياتها الإسرائيلية أو العالمية مثل مايكروسوفت وإنتل وكذلك شركات الاتصالات من مثل موتورولا. وتعدّ إسرائيل من الدول الرائدة

في مجال إعادة استخدام المياه وتحليلتها وتقليل الاعتماد على موارد الطاقة الخارجية. أما الركيزة الثانية للاقتصاد الإسرائيلي هي الزراعة حيث تعد إسرائيل من أكثر الدول ذات الاكتفاء الذاتي في المجال الزراعي وتقوم بتصدير الفائض الزراعي من خضروات وفواكه إلى دول العالم المختلفة. كذلك فإن السياحة تشكل مصدرا مهما للدخل القومي حيث تزدح إسرائيل بالعديد من نقاط الجذب السياحي الديني ومثال ذلك حائط المبكى وكنيسة القيامة وقبة الصخرة وغيرها الكثير والتاريخي مثل جبل مسادا والعلاجي كالبحر الميت حيث بلغ عدد السياح القادمين إلى إسرائيل عام 2008م حوالي 3 مليون سائح كذلك تعد تجارة وتصدير الألماس موردا مهما في الاقتصاد الإسرائيلي وفوق هذا وذاك فإن إسرائيل تتلقى دعما ماديا كبيرا من الولايات المتحدة الأمريكية حيث يقدر الدعم المادي المخصص لإسرائيل خلال العشر سنوات القادمة بحوالي 30 مليار دولار أمريكي، وتعد أمريكا والاتحاد الأوروبي الشريكان الرئيسان لإسرائيل على المستوى التجاري. حصلت إسرائيل على أكثر من 84 مليار دولار من الهبات فقط في السنين الـ 56 الأخيرة. تقف المساعدة الأمريكية السنوية لإسرائيل على أكثر من 340 دولارا للفرد. ولا ريب أن هذا أعلى مبلغ في العالم، حيث متوسط المساعدة للفرد في العالم 22 دولارا فقط(1).

وتتملك إسرائيل ثالث أكبر نسبة في العالم لحملة الشهادات بين المواطنين، بينما تبلغ نسبة الأمية في إسرائيل أقل من 2.9% وذلك نتيجة التشجيع المجتمعي والدعم الحكومي إذ بلغت ميزانية التعليم في إسرائيل للعام 2008م حوالي 8.6 مليار دولار<sup>2</sup>. يبلغ عدد سكان إسرائيل حوالي 7.41 مليون نسمة وفق تقديرات عام 2008 بما في ذلك حوالي 200 ألف إسرائيلي و 250 ألف عربي في القدس الشرقية و 270 ألف في مستوطنات الضفة الغربية و 20 ألف إسرائيلي في الجولان تشكل الفئة العمرية من (15- 64) سنة نسبة 64.2% من السكان وتبلغ نسبة النمو السكاني السنوي حوالي 1.6% وتعد اللغتان العبرية والعربية لغتان رسميتان للدولة، وتكون العبرية اللغة الأساسية في المناطق ذات الكثافة اليهودية والعربية في المناطق ذات الكثافة العربية. يشكل اليهود ما نسبته 67.4% من السكان بينما يشكل غير اليهود نسبة

---

1 - صحيفة الراية القطرية 2007/8/3م

2 - برهوم جراسي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 2072 بتاريخ 18 أكتوبر 2007م

23.6% ويقسمون كالتالي 16% مسلمين و 2.2 مسيحيين و 1.6 دروز و 3.9% غير محددين(1).

هناك تسعة علماء إسرائيليين وسياسيين حازوا على جوائز نوبل، بينما حاز العرب على 6 جوائز،(2) كما تتفق إسرائيل على البحث العلمي ضعف ما ينفق فيالعالم العربي، حيث بلغ مجموع ما أنفق في إسرائيل على البحث العلمي غير العسكري مايعادل حوالي 9 مليار دولار حسب معطيات 2008. بالنسبة لعدد العلماء، تذكرمصادر اليونسكو أن هنالك حوالي 124 ألف باحث عربي، بينما تم تقدير عدد العلماء والباحثين الإسرائيليين بحوالي 24 ألفا، وأفادت مصادر أخرى بوجود حوالي 90 ألف عالمومهندس يعملون في البحث العلمي وتصنيع التكنولوجيا المتقدمة خاصة الالكترونيات الدقيقة والتكنولوجيا الحيوية. أما بالنسبة لبراءات الاختراع، فهي المؤشراكثر تباينا بين العرب وإسرائيل، فقد سجلت إسرائيل ما مقداره 16,805 براءةاختراع، بينما سجل العرب مجتمعين حوالي 836 براءة اختراع في كل تاريخ حياتهم، وهو يمثل 5% من عدد براءات الاختراع المسجلة في إسرائيل.

وتفيد تقارير اليونسكو كذلك أن عدد براءات الاختراع التي سجلت في إسرائيل في العام 2008 والتي تبلغ 1,166تفوق ما أنتجه العرب بتاريخ حياتهم وهو 836 براءة اختراع. أما بالنسبة للمؤلفات والكتب المنشورة، فقد أفادت أيضا المعطيات المتوفرة إلى أنه في إسرائيل تمتأليف ونشر 6,866 كتابا بينما يؤلف العرب ما يقدر ب 10,000 كتاب سنوياً. أما بالنسبة لنشر الأبحاث العلمية في المجلات المحكمة فقد نشر الباحثون الإسرائيليون 138,881 بحثاً محكماً، ونشر العرب حوالي 140,000 بحثاً محكماً. على الرغم من أن عددالأبحاث متقارب، إلى أن جودة ونوعية الأبحاث الإسرائيلية أعلى بكثير من الأبحاث العربية، وهذا يمكن الاستدلال عليه من عدد الاقتباسات لتلك الأبحاث ومعامل (H) الذي يعبر عن مدى إنتاجية دولة معينة للعلوم

---

1 - الموسوعة الحرة ويكيديا <http://ar.wikipedia.org/wiki/>

2 - مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات(مركز الزيتونة هو مؤسسة دراسات واستشارات مستقلة، تأسس في بيروت، في منتصف عام 2004م، يُعنى المركز بالدراسات الاستراتيجية واستشراف المستقبل، ويغطي مجال عمله العالمين العربي والإسلامي، ويعطي اهتماماً خاصاً بالقضية الفلسطينية، ودراسات الصراع مع المشروع الصهيوني والكيان الاسرائيلي، وكل ما يرتبط بذلك من أوضاع فلسطينية وعربية وإسلامية ودولية.

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=112963>



ومدى تأثير تلك العلوم على المعرفة الإنسانية. بلغ عدد الاقتباسات للأبحاث العربية ما مقداره 620,000 اقتباس، بينما بلغ عدد اقتباسات الأبحاث الإسرائيلية 1,721,735 اقتباساً.

الدولة	الإنفاق على البحث العلمي (مليون دولار)	مقارنة مع إنفاق إسرائيل
مصر (2007)	927.917	10%
الكويت (2005)	111.357	1.2%
المغرب (2006)	761.726	7.4%
السعودية (2007)	273.072	3.0%
السودان (2005)	179.085	2.0%
الدول العربية مجتمعة	4,700.000	53%
إسرائيل (2007)	8,817.635	

### (3) المصدر: تقرير اليونسكو حول العلوم والتكنولوجيا 2008

أما بالنسبة لنصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي فقد احتلت إسرائيل المرتبة الأولى عالمياً بواقع 1272.8 دولار وجاءت في المرتبة الثانية الولايات المتحدة الأمريكية وأنفقت حوالي 1205.9 دولار وثالثاً جاءت اليابان بواقع 1153.3 دولار (1). أما الدول العربية فقد جاءت مئة مرة أقل من إسرائيل من حيث نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي حيث أنفقت ما معدله 14.7 دولار سنوياً على الفرد، والدول العربية الموجودة في آسيا بما فيها الدول النفطية الغنية كان نصيب الفرد 11.9 دولار وهو ما يساوي ما تنفقه الدول الإفريقية التي تصنف بالفقر جداً، وقد بلغ نصيب الفرد فيها ما مقداره 9.4 دولار.

#### (4) الجدول أدناه بين نسبة الفرد من الإنفاق على البحث العلمي.

الدولة	نسبة الإنفاق من الناتج القومي	نصيب الفرد من الإنفاق على البحث العلمي - دولار -
إسرائيل	4.7%	1,272.8
اليابان	3.4%	1,153.3
الدول الأوروبية	1.8%	531
أمريكا الشمالية	2.6%	1,205.9
أمريكا اللاتينية	0.6%	58.4
الدول المتقدمة	2.3%	710
الدول النامية	1.0%	58.5
الدول العربية	0.2%	14.7
الدول الأفريقية	0.5%	9.4
المعدل العالمي	1.7%	170

المصدر: اليونسكو تقرير العلوم والتكنولوجيا 2008.

\*إحصائيات الجانب الفلسطيني تم الحصول عليها من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بحجم الإنتاج العلمي في الدول العربية، أشارت دراسة إلى أن مجموع براءات الاختراع المسجلة للعالم العربي في 20 عاما ما بين عامي 1980 و عام 2000 أن العرب حصلوا مجتمعين على 370 براءة اختراع بينما سجلت كوريا الجنوبية وحدها 57,968 براءة اختراع، بلغت براءات الاختراع التي حصلت عليها الدول العربية حوالي 500 براءة اختراع بينما حصلت إسرائيل على ما مجموعه 16,805، وحصلت اليابان على 725,866 وألمانيا على 13,078(1).

الدولة	2008	المجموع الكلي	المرتبة العالمية
الولايات المتحدة	157,772	4,380,724	1
اليابان	33,682	725,866	2

3	313,078	8,915	ألمانيا
4	129,762	3,094	المملكة المتحدة
8	57,968	7,549	كوريا الجنوبية
14	16,805	1,166	إسرائيل
46	310	30	السعودية
60	113	2	مصر
61	103	15	الكويت
74	57	9	الإمارات
99	20	0	سوريا
104	13	0	الجزائر
114	10	1	العراق
119	2	5	عمان
120	7	0	السودان
138	4	1	قطر

**(5) يبين الجدول أعلاه عدد براءات الاختراع كما هي مسجلة في دائرة تسجيل الاختراعات الأمريكية على مدار التاريخ، حسب جنسية المخترع الأول في قائمة المخترعين.**

يكفي أن نشير إلى أن عدد المخترعات المسجلة لدولة مثل لوكسمبورغ التي يبلغ عدد سكانها أقل من نصف مليون نسمة ومساحتها أقل من 1,000 ميل مربع قد سجلت ما مجموعه 974 براءة اختراع بينما الدول العربية مجتمعة سجلت 836 اختراعاً، وللتدليل على عمق المأساة التي يعيشها العالم العربي فإن عدد الكتب التي ترجمت إلى العربية في الألف سنة الماضية يقدر بـ 10,000 كتاب وهو يساوي ما تترجمه إسبانيا في سنة واحدة فقط، ويقول العالم المصري أحمد زويل الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء أن إنتاج العالم العربي من المعارف الإنسانية لا يتجاوز 0.0002% من إنتاج العالمينما تنتج إسرائيل 1% من المعارف العالمية أي أن إسرائيل تنتج أبحاثاً ومعارف 5,000 مرة أكثر من العالم العربي. وقد حصلت

إسرائيل على 293 نقطة على سلم معامل (H) وهي نتيجة تضعها في مصاف الدول المتقدمة  
كبريطانيا، وفرنسا وألمانيا(1).

## (6) جدول مقارنة بين الدول في مجال الأبحاث العلمية:

الدولة	عدد الأبحاث المنشورة	عدد الأبحاث المقتبسة	عدد الاقتباسات
الولايات المتحدة	3,916,572	3,731,237	63,589,350
اليابان	1,117,198	1,097,676	10,495,122
المملكة المتحدة	1,114,601	1,032,672	14,946,918
كوريا الجنوبية	272,646	272,646	1,721,735
تركيا	146,970	140,069	674,441
إسرائيل	138,881	134,055	1,773,976
مصر	41,614	41,129	188,598
السعودية	23,810	22,870	109,497
تونس	14,418	14,084	49,929
المغرب	14,209	13,881	65,974
الجزائر	9,371	9,305	31,831
الأردن	9,072	8,978	35,768
الكويت	7,735	7,592	39,035

## (7) قائمة بأعداد الكتب التي تم تأليفها في السنة المبينة فيالجدول:

206,000	المملكة المتحدة (2005)
172,000	الولايات المتحدة (2005)

1 - د.خالد سعيد ربابعة ، مقارنة حول التطور العلمي عند العرب وإسرائيل، موقع حمزة الأقصى

<http://www.homatalaqlsa.com/camera/989-science-israel.html>

136,226	جمهورية الصين الشعبية (2007)
96,000	المانيا (2007)
86,300	اسبانيا (2008)
30,487	كوريا الجنوبية (1996)
6,866	إسرائيل (2006)
1,800	سوريا
670	الجزائر

المصدر: صحيفة الرؤية الإخبارية : <http://www.alroeya-news.net/political/world/9811-9811.ht>

## المبحث الثالث

### أهداف العلاقات الإسرائيلية بالصين والهند

#### المطلب الأول

#### أهداف إسرائيل لتطويع علاقاتها بالهند والصين

هدفت إسرائيل إلى تطويع علاقاتها مع الهند لجملة من المبررات ، منها:

- (1) مواجهة القنبلة النووية الإسلامية، ومراقبة النشاط العسكري الباكستاني، والرغبة في عمل خطوط دفاع ومواجهة متقدمة ضد تنامي المد الأصولي الإسلامي في آسيا، وخصوصاً في إطار الموقف الباكستاني المؤيد لميليشيا طالبان الحاكمة والمسيطرة على أكثر من ثلثي مساحة أفغانستان(1).
- (2) دعم صادرات السلاح الإسرائيلية في الخارج، لأن إسرائيل تتطلع إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في صناعتها(2).
- (3) تشكل الهند سوقاً للتجارة الإسرائيلية قوامها أكبر من مليار نسمة، وهو ما يشكل ضماناً ضد العزلة الدبلوماسية بالنسبة إلى إسرائيل، فضلاً عن أنها ستؤدي دوراً كبيراً ومؤثراً في سياسات المنطقة خلال الفترة المقبلة(3).
- (4) احتلال الهند موقعاً متميزاً واستراتيجياً في القارة الآسيوية، ومحاولة إسرائيل إيجاد موطئ قدم لها في شبه القارة الهندية بالقرب من باكستان وإيران(4).
- (5) تخوف إسرائيل من أي تعاون عسكري هندي مع دول الشرق الأوسط، وبالتالي سعيها لقطع الطريق عليها في هذا الصدد، وهي الاستراتيجيات نفسها التي اتبعتها مع

---

1 - التوغّل الإسرائيلي في آسيا" (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص 20.

2 - أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، "السياسة الدولية"، العدد 148 (أبريل 2002)، ص 125

3 - حسام سويلم، "الوفاق الهندي - الإسرائيلي"، "قراءات إستراتيجية"، العدد 8 (أغسطس/آب 2005)، ص 7

4 - شحاتة محمد ناصر، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الهندية: ضوء أخضر أمريكي وغياب عربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (2001)، ص 40.

(6) إنهاء حالة العزلة السياسية التي عانتها إسرائيل، ولا سيما في حالة تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وهو ما أعلنه يتسحاق شمير رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بعد إقامة علاقات إسرائيلية بكل من الهند والصين في سنة 1992، إذ صرّح بـ "أن عزلة إسرائيل الدولية انتهت الآن"، باعتبار أن إسرائيل أصبح لديها علاقات دبلوماسية كاملة بالدول الأعضاء الخمس الدائمة في مجلس الأمن، وبأكبر القوى الإقليمية في آسيا(2).

(7) سعي إسرائيل منذ سنة 1979 لتطوير برنامجها النووي من دون اللجوء إلى تجربة الأسلحة النووية بواسطة تفجيرات فعلية، وذلك بسبب ضيق رقعتها الجغرافية، ومن ثم فالهند توفر لها الإمكان لإجراء تجاربها النووية سواء في المحيط الهندي، أو في صحراء راجستان. وقد أشار العديد من المصادر إلى أن تجربتين من التجارب الخمس التي أجرتها الهند في سنة 1998 كانتا لحساب إسرائيل(3).

(8) محاولة إسرائيل الإيحاء للدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة، بأن دورها الاستراتيجي القديم المناط بها لمنع التغلغل الشيوعي في المنطقة ما زال قائماً، لكنه هذه المرة في مواجهة التغلغل الإسلامي المتطرف، وأنها ما زالت حليفاً مهماً قادراً على الاضطلاع بمهمات إستراتيجية.

(9) إخراج منطقة الشرق الأوسط من إطارها العربي، وجعلها منطقة كبرى تمتد حدودها إلى الحد الفاصل بين دول آسيا الوسطى وروسيا بدلاً من الحدود الشمالية لإيران(4).

(10) سعي إسرائيل لاستكمال هجرة اليهود الموجودين في آسيا وفي الهند.

(11) إن أهم ما تتطلع إليه إسرائيل جرّاء علاقاتها بالهند هو محاصرة مصادر التهديد في ثلاث دوائر هي: الأولى، دول الجوار الجغرافي لها (دول الطوق) - مصر وسورية والأردن ولبنان وفلسطين؛ الثانية، دول العمق العربي مثل ليبيا والعراق والسعودية

---

1 - سيد حسين موسوي، "التهديدات الأمنية الإسرائيلية في الشرق الأوسط"، "شؤون الأوسط"، العدد 107 (2002)، ص 3.

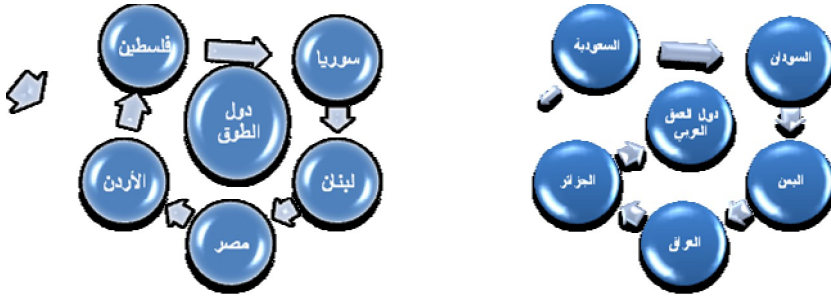
2 - المرجع السابق 3.

3 - أحمد محمد طاهر، "المرجع السابق

4 - سيد حسين موسوي، مرجع سابق، ص 153.

واليمن والسودان والجزائر؛ الثالثة، إيران وباكستان. وهذه الدوائر الفرعية كلها تدخل في دائرة المجال الحيوي لإسرائيل، والتي عرفها شارون أمام لجنة الدفاع والخارجية بالكنيست في كانون الأول/ديسمبر 1982، عندما كان وزيراً للدفاع، بأنها تحوي مصالح إسرائيل الحيوية في المنطقة الممتدة من باكستان شرقاً إلى الساحل المغربي على المحيط الأطلسي غرباً، ومن جنوب الاتحاد السوفياتي (جمهوريات آسيا الوسطى حالياً) شمالاً، إلى جنوب إفريقيا والمدخل الجنوبي للبحر الأحمر عند باب المندب جنوباً(1).

#### دوائر التهديد لدولة إسرائيل:



#### المجموعة الثالثة

باكستان

إيران

(12) اعتبار إسرائيل المحيط الهندي منطقة ذات أهمية متزايدة، إذ إنه طريق العبور الطبيعي لها إلى أقطار الشرق، وخصوصاً أنها لا تستطيع استخدام الطرق البرية المسدودة أمامها من جانب جيرانها العرب المعادين لها. ولا شك في أن الهند لاعب دولي مهم في منطقة المحيط الهندي، كما أنها تتزعم رابطة الدول المطلة على هذا

1 - حسام سويلم، "علاقات إسرائيل ونفوذها في القارة الآسيوية"، في: نادية مصطفى وهبة رؤوف عزت (محرران)، "إسرائيل من الداخل: خريطة الواقع وسيناريوهات المستقبل" (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2003)، ص 875 - 877.



المحيط(1) ومن هنا، ينصب اهتمام إسرائيل على النقطة المسيطرة التي تطل على المحيط الهندي، وهي مضيق باب المندب (المدخل الجنوبي للبحر الأحمر)، والذي من خلاله تمر صادرات إسرائيل إلى جنوب آسيا وشرقها(2).

- (13) الاختراق النفسي للعالم العربي من خلال إقامة إسرائيل علاقات مهمة بدول كانت تتميز بأنها حليف تقليدي له، علاوة على الأهمية الاستراتيجية للهند كموقع قريب من منطقة ما يسمى الحزام الإسلامي، والذي تسعى إسرائيل لتأمين نفسها من مخاطره(3).
- (14) تحجيم الدعم الهندي للقوى العربية، وحدّ التأييد السياسي الهندي للقضايا العربية، إذ تسعى إسرائيل لكسب تأييد الهند للمواقف الإسرائيلية، ولا سيما تجاه السلام ومستقبل الترتيبات الأمنية في الشرق الأوسط.
- (15) استثمار البرنامج النووي الهندي في دعم الترسانة النووية الإسرائيلية(4).

## المطلب الثاني

### أهداف الهند

#### لتطوير علاقاتها بإسرائيل

1. تعد الهند عملاقاً إقليمياً من ناحيتين الجغرافية والسكانية وتقع في بيئة غير مستقرة أمنياً وتشترك بنحو 7000 كم من الحدود المشتركة مع العديد من البلدان المجاورة من إجمالي حدودها التي تبلغ نحو 16000 كم، يتمثل الجزء الأكبر منها في السواحل المطلة على المحيط الهندي الذي يمثل بدوره ساحة جيواستراتيجية جديدة كمحور للتجارة العالمية.
2. تمثل الهند أهمية متزايدة على الساحة الدولية لاسيما في ظل تزايد قوتها النسبية بالقياس بمنافسيها التقليديين: روسيا وجمهورية الصين الشعبية(5). ويرجع ذلك بالأساس إلى نجاحها

---

1 - سماح سيد علي، "دول تجمع المحيط الهندي"، "شؤون خليجية"، العدد 27 (خريف 2001)، ص 146.

Efraim Inbar, "The Indian-Israeli Entente", the Begin-Sadat (BESA) Center for Strategic Studies (Winter - 2 2004) pp. 99- 100; <http://www.biu.ac.il/Besa/>

3 - سيد حسين موسوي، "مرجع سابق ص 3.

4 - المصدر نفسه، ص 11.

5 - مركز الرصد للدراسات والعلوم

العلاقات السودانية الهندية <http://www.arrasid.com/index.php/main/index/4/15/contents>

في تطوير قدراتها النووية ، فضلاً عن تاريخها الدبلوماسي الحافل. كذلك تتبع أهمية الهند من كونها تشكل قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا التي تعد من المناطق شديدة الخطورة على المستوى العالمي، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على المسرح الأمني في المنطقة، لاسيما وأن التفجيرات النووية التي أجرتها عام 1998 قد غيرت من مكانتها الإستراتيجية على الأقل على المستوى الإقليمي. وجعلت القوى العظمى، خاصة الولايات المتحدة تنظر إليها باعتبارها عنصر استقرار في المنطقة. ومن الصعوبة بمكان تجاهلها في المستقبل مثلما كان الأمر في الماضي.

3. تعد الهند إحدى الدول المرشحة للعب دور إقليمي أكثر فاعلية وأهمية على الساحة الدولية في السنوات القادمة لعدة أسباب منها: -

- أنها تشهد نمواً اقتصادياً قوياً.
- تنامي صناعة تكنولوجيا المعلومات، خاصة مع تزايد القدرات التنافسية لكثير من الشركات الهندية في هذا المجال.
- اتباعها لسياسة براغماتية واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الإقليمية والدولية.
- فقد بات واضحاً مع تغير الظروف الدولية أنها تخلت تماماً عن الاعتقاد بأن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها الأخلاقيات والمثل أكثر مما تحكمها الواقعية، وهو ما بدأت به حياتها كدولة مستقلة تحت زعامة نهرو.
- 4. أيضاً هناك مجموعة من التطورات الإستراتيجية الجديدة المعقدة جعلت الولايات المتحدة تنظر إلى الهند كشريك إستراتيجي، وتأتي على رأسها: -
- بروز الصين كعامل تهديد عسكري رئيسي للولايات المتحدة في منطقة آسيا الباسيفيك.
- تنامي الشراكة الإستراتيجية بين الصين وروسيا.
- تنامي الأصولية الإسلامية في أفغانستان وآسيا الوسطى.
- 5. على الجانب الآخر هناك مجموعة من العوامل والأسباب وراء بحث الهند عن الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، ولعل من أبرزها: -
- توجه روسيا الحليف التقليدي للهند صوب الصين.
- التطورات السياسية والأمنية والإستراتيجية على المستويين الإقليمي والعالمي والتي جعلت الهند تنظر إلى الصين بتفوقها التقليدي والنووي على الهند كمصدر تهديد إستراتيجي.
- وقد حظيت زيارة وزير الداخلية الهندي لال كريشنا أدفاني لإسرائيل في حزيران/يونيو 2000 بأهمية كبيرة، وقد تم الاتفاق خلالها على تكوين مجموعة عمل تضم مسؤولي الدولتين في

مجال الأمن(1)، ذلك بأن الهند تحاول الاستفادة من تجربة إسرائيل في مواجهة المقاومة الفلسطينية واللبنانية، وخصوصاً "حماس" والجهاد(2)، وفعلاً، ساعد الخوف المتبادل من تيار الإسلام الراديكالي بين البلدين - الهند وإسرائيل - وجيرانهما، على تقوية الروابط الهندية - الإسرائيلية(3)، كما أن الأحداث الطائفية التي شهدتها الهند في الأعوام الأخيرة جعلتها تشعر بأنها ليست في منأى عن خطر الحركات الراديكالية.

كما أن أهم أهداف الهند من تقاربها مع إسرائيل، هو الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تكنولوجيا السلاح،(4) ولا سيما التكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية(5). تربعت الهند سنة 1990 على قمة الدول المستوردة للسلاح في العالم، ولم يعد في استطاعة أحد أن ينكر هذا النمو المتزايد للقوة العسكرية الهندية في جنوب آسيا،(6) إذ تحتل الهند القمة مع أربع دول أخرى هي أكثر دول العالم الثالث إنفاقاً على التسلح، فبالنسبة إلى ميزانية الدفاع، تُعد الهند وأربع دول أخرى، هي الدول المستوردة لنحو 65% من إجمالي تجارة العالم الثالث من الأسلحة، أي أنها جميعاً تستقبل سنوياً 65% مما يشتريه العالم الثالث من السلاح(7) وهكذا جرى سباق التسلح بين الهند وباكستان في مجال الأسلحة التقليدية والصواريخ والأسلحة النووية.

---

P.R. Kumaraswamy, "Strategic Partnership- 1

between Israel and India", Middle East Review of International Affairs, vol. 2, no. 2

(May 1998), p. 43.

2 - طلعت المغربي، "آفاق الشراكة الهندية - الإسرائيلية"، "مختارات إسرائيلية"، العدد 87 (مارس/آذار 2002)، ص 92.

3 - حسام سويلم، "الوفاق الهندي - الإسرائيلي"، "قراءات إستراتيجية"، العدد 8 (أغسطس/آب 2005)، ص 10.

Subhash Kapila, "India- Israel Relations: The Imperatives for Enhanced Strategic Cooperation", South Asia - 4

Analysis Group: <http://www.saag.org/>

5 - شحاتة محمد ناصر، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الهندية: ضوء أخضر أمريكي وغياب عربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (ربيع 2001)، ص 39.

6 - جنوب آسيا هي المنطقة التي تصل إلى أفغانستان عبوراً بباكستان والهند وبوتان وبنغلادش حتى سريلانكا.

7 - باهر السعيد، "النزاع الهندي - الباكستاني حول إقليم كشمير"، "السياسة الدولية"، العدد 107 (يناير/ 1992)، ص 204.

6 . اعتبار إسرائيل بوابة آسيا للفتاح على دول الغرب،(1) فالهند تنظر إلى إسرائيل على أنها البوابة إلى الولايات المتحدة التي تسعى الهند لتوثيق علاقاتها بها في مختلف المجالات، كما أنها تُعد علاقاتها بإسرائيل هي طريقها لبناء علاقات تجارية ضخمة مع كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي اللذين تتمتع إسرائيل معهما باتفاقية للتجارة الحرة(2).

7. بالإضافة إلى ذلك، تُعد الهند تعاونها مع إسرائيل بمثابة إضافة مهمة إلى التوازن الاستراتيجي في المواجهة مع باكستان في شأن قضية كشمير، وكذلك تدعيم التوازن بينها وبين جمهورية الصين الشعبية(3).

8. وهكذا، تتنوع الدوافع التي تحرك كلاً من إسرائيل والهند لبناء شراكة استراتيجية، فهناك دوافع اقتصادية، وجغرافية، وتجارة الأسلحة، ودوافع أمنية استراتيجية، كما أن التعاون يمتد ليشمل المجال النووي في مواجهة التطور النووي في كل من باكستان وإيران، والذي يورق إسرائيل والهند معاً(4).

يشكل سعي الهند لامتلاك أحدث التكنولوجيا العسكرية تكاملاً مع حاجات إسرائيل إلى توسيع تسويق منتوجاتها العسكرية. فقد استهلكت مشاريع الدفاع الأساسية التي قامت بها الهند بمفردها مستعينة بخبراتها الوطنية - مثل دبابة القتال الخفيفة أرغون وطائرة القتال الخفيفة - مبالغ طائلة ووقتاً طويلاً. وتواجه نيودلهي صعوبات عديدة في تطوير الطائرات بدون طيار "UAVs"، وكذلك مختلف أنواع الصواريخ، كما أن روسيا عاجزة عن أن تمد الهند بما وعدتها به من أسلحة، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى التوجه نحو إسرائيل لتلبية حاجاتها الدفاعية، وهو ما جعل إسرائيل أكبر ثاني مصدر أسلحة ومعدات للهند بعد روسيا، في حين تحتل فرنسا المركز الثالث إذ بلغت مبيعات الأسلحة فيها خلال الفترة 2003 - 2005، نحو

---

1 - زكريا حسين، "العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، 1950 - 2003"، "سلسلة بحوث سياسية"، العدد 146 (مايو/أيار 2004)، ص 12. زكريا حسين، "العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، 1950 - 2003"، "سلسلة بحوث سياسية"، العدد 146 (مايو 2004)، ص 12.

2 - Dinesh Kumar, "India and Israel: Dawn of a New Era", December 1, 2001:

<http://www.freerepublic.com/focus/news/686517/posts link with>

[www.westerndefense.org](http://www.westerndefense.org)

3 - أحمد محمد طاهر، "مرجع سابق، ص 125.

4 - "التوغل الإسرائيلي في آسيا" (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص 20.

120 مليار دولار، أي ما يعادل 400 مليون دولار في السنة، وذلك مقارنة بروسيا التي تصل مبيعاتها إلى 1.5 مليار دولار بالسنة(1).

إن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية تبقى من حيث الجوهر تجسيدا عمليا لنظرة إسرائيل إلى المنطقة والعالم، ويمكن تلخيصها بأنها سعي دائم لكسب المزيد من الأصدقاء، وثنى الأعداء عن الاستمرار في عدائهم، وذلك على قاعدة أن القيم المتعلقة بالمصالح هي قيم ثابتة، ومطلوب تالياً حمايتها والمحافظة عليها(2). تسعى الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية بعد أن أسقطت من ذاكرتها مسيرة باندونغ وحلفاء عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وذلك لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، واليابان القطب الاقتصادي الأوحده في آسيا، والذي ينافس العملاق الأمريكي عالمياً، على الرغم من كونه يدور في فلكه السياسي. وإذا لم تكن المواجهة مع الصين، فلتكن التحركات الهندية رامية إلى بلورة استراتيجية هادئة تمهد الطريق لقرب ميلاد قطب جديد سيأخذ مكانه على الساحتين الدوليتين الاقتصادية والسياسية، ويفرض صدارة القارة عالمياً، فيصبح هو القرن الآسيوي الذي تقوده الصين وتسرع الهند الخطى وراءها للحاق بها(3).

وبدا للساسة الهنود أن الخيار الوحيد المتبقي للحفاظ على التوازن السياسي والاستراتيجي لدولة بحجم الهند في منطقة جنوب آسيا، يكمن في التحالف مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر في العالم، وسحب ورقة الحليف الاستراتيجي من يد جارتها (باكستان) لصالح تغليب المنافع الاقتصادية والعسكرية بين البلدين (الهند والولايات المتحدة). بيد أن الطريق إلى واشنطن وقلبها لابد أن يمر عبر البوابة الإسرائيلية، المندوب الفعلي للمصالح الأمريكية في المنطقة والقيم عليها.

---

"Growing Relationship with Israel", Research Unit for Political Economy, no. 41 (December 2005); <http://www.rupe-india.org/index.html> 1

2 - إحسان مرتضى، "إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية"، شؤون الأوسط، العدد 32 (أغسطس/آب 1994)، ص 45.

3 - نزيهة الأفندي، "الاستراتيجية الهندية لتعدد الأقطاب الآسيوية"، السياسة الدولية، العدد 159 (يناير/ 2005)، ص 61.

وتعود نشأة العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والهند إلى العام 1991، بالتزامن مع انطلاق عملية مدريد للسلام والتي خلقت مناخاً ملائماً للهند للمضي أبعد من الاتصالات السرية وغير الرسمية مع "إسرائيل" قبل 1990 وذلك بمباركة أميركية تسعى لتحويل "إسرائيل" مهمة التفاوض نيابة عنها، في ظل ارتباط الولايات المتحدة مع باكستان بتحالف استراتيجي مهم. ولما كانت الصين في عقد التسعينات السوق الأكثر أهمية لصادرات الأسلحة الإسرائيلية، أدى تعرق تصدير "إسرائيل" لصفقة نظام «فالكون» للسيطرة والإنذار المبكر (آواكس) الذي يستخدم تقنيات أميركية، وحاجتها إلى موافقة أميركية، وتردد الولايات المتحدة في ذلك خوفاً من ازدياد التوتر بشأن مضيق تايوان، إلى اقتراح الولايات المتحدة على "إسرائيل" تمرير هذه الصفقة إلى الهند لأنها لا تثير الحساسيات التي أثارها قضية تايوان. فواشنطن لن تقلق بشأن التوازن العسكري مع باكستان، كونها ليست ملتزمة بالدفاع عنها، كما أن ميزان القوة العسكرية التقليدية في العام 2000 كان يميل أصلاً لصالح الهند .

جاءت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتي دشنها مؤتمر مدريد في أكتوبر/ 1991، لتمثل نقطة تحول مهمة في توجهات الهند نحو إسرائيل، فقد أدت مشاركة معظم الدول العربية في المؤتمر وانخراطها في تلك العملية - بصرف النظر عن نتائجها الفعلية - إلى رفع الحرج "الأخلاقي" و"القيمي" عن صانع السياسة الخارجية الهندية، وعلى الكثير من الدول التي ترددت في الانفتاح على إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء تلك العملية. وقد اكتسبت عملية السلام تلك أهمية أخرى بالنسبة للهند، إذ حرصت على المشاركة فيما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف، خاصة باللجان المعنية بقضايا الأمن الإقليمي وضبط التسليح وذلك بالنظر إلى مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط (النفط، العمالة، الإسلام السياسي.. الخ).

العلاقات الهندية - الإسرائيلية، الأمنية والعسكرية لم تنقطع بينهما منذ اعتراف نيودلهي بالدولة العبرية في سنة 1950، إذ شهدت فترات من المد والجزر في الوقت الذي كانت العلاقات السياسية مقطوعة بسبب توجهات الهند وعلاقاتها القوية بالعرب، وخصوصاً بمصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويبدو أن العلاقات العسكرية بين البلدين تطورت بصورة كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبدأت تدخل مجالات خطيرة (1) وتجلت السياسة

---

<sup>1</sup> Harsh V. Pant, "India- Israel Partnership: Convergence and Constraints", Middle East Review of International Affairs, vol. 8, no. 4 (December 2005), p. 61.

الخارجية الجديدة للهند، والتي اتسمت بالواقعية، في أثناء زيارة وزير خارجية الهند جاسوانت سينغ لإسرائيل في 2000/7/2، إذ أعلنت خطوتان مهمتان على طريق تطوير العلاقات الهندية - الإسرائيلية هما:

إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجمع وزيرَي خارجية الهند وإسرائيل، وتلتقي دورياً مرتين في السنة، لبحث وتوسيع أوجه التعاون بينهما، وإنشاء مجموعة عمل مشتركة تجمع كبار مسؤولي الأمن والاستخبارات من الجانبين، وتكون أداة وظيفية للحوار والعمل المشترك المستمر من أجل مكافحة الإرهاب. وقد دعا جاسوانت نظيره الإسرائيلي دافيد ليفي إلى التعاون الاستخباراتي والنووي بين الطرفين، والعمل معاً على قيادة العالم في محاربة ما يسمى الإرهاب(1).

### المطلب الثالث

#### أهداف الصين

#### لتطوير علاقاتها بإسرائيل

تدرك إسرائيل مقدار الاهتمام الصيني بها، وبصورة خاصة مدى حاجة الصين إلى تطوير قدراتها وتقنياتها العسكرية، وما تمثله من أهمية في هذا الإطار، وهي علاوة على استجابتها لذلك الاهتمام، الذي يفتح السوق الصينية الهائلة الحجم أمام الشركات الإسرائيلية المتخصصة بالصناعات العسكرية، والتي يعمل فيها آلاف الموظفين تحرص إسرائيل، بطبيعة الحال، على بقائهم في أعمالهم(2).

فإنها تحاول في الوقت نفسه ضبط إيقاع الصادرات العسكرية الصينية إلى أطراف معادية لها (أي لإسرائيل). وقد تبلورت هذه الرؤية بوضوح في إعلان دافيد ليفي، وزير الخارجية الإسرائيلية الأسبق، منذ اللحظات الأولى لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع الصين، أن أحد أهداف

---

1 - منى عزت، "التعاون الهندي - الإسرائيلي والوطن العربي"، "مختارات إسرائيلية"، العدد 80 (أغسطس/ 2001)، ص 77.

2 - إبراهيم عبد الكريم، "مقاربة مستقبلية للأمن والقوة العسكرية لإسرائيل"، "شؤون الأوسط"، العدد 101، 2001، ص 77.

هذه العلاقات بالنسبة إلى إسرائيل، هو عقد اتفاقية مع الصين لمراقبة الأسلحة التي ترسلها إلى الشرق الأوسط، وأنها بلغت قلقها إزاء إمكانات بيع صواريخ بعيدة المدى لإيران وسورية(1).

ومن المعروف، في هذا السياق، أن إسرائيل، التي تسعى بكل الطرق والوسائل الممكنة للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط مختلاً لمصلحتها، كانت أول دولة في المنطقة تدرك المضاعفات الاستراتيجية التي تنجم عن امتلاك القدرات والتكنولوجيا غير التقليدية وأثرها في سباق التسلح الدولي في هذه الميادين. ففي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك، أرئيل شارون، أن "المحيط الاستراتيجي لإسرائيل يمتد حتى الخليج وباكستان شرقاً وحتى شواطئ المغرب غرباً". وقد جاءت التطورات التي شهدتها المنطقة منذ صدور هذا التصريح مؤكدة اتساع النطاق الجديد لمفهوم الشرق الأوسط.(2).

وفي ضوء ما سلف يمكن فهم حرص إسرائيل على الاستجابة من حين إلى آخر، للطلبات الصينية الخاصة بنقل بعض أنواع التكنولوجيا العسكرية المتقدمة إلى الجيش الصيني، على الرغم مما قد يجلبه مثل هذه الخطوات الإسرائيلية من غضب واحتجاج الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأول والأهم لإسرائيل. ويستمد هذا الأمر أهميته ودلالته المميّزة من واقع كون واشنطن المحدد الأبرز للعلاقات بين الصين وإسرائيل (ويبدو أنها ستظل كذلك فترة طويلة!). وتتمحور أهمية المحدد الأمريكي وثقله في بعدين حيويين: أولهما التأثير الحاسم الذي تمارسه الولايات المتحدة على إسرائيل نظراً إلى طبيعة التحالف الاستراتيجي الوثيق بين الطرفين، وثانيهما يتجسد في حالة الخشية المتبادلة (والمستمرة على الرغم من كل شيء) التي تسود العلاقات الأمريكية - الصينية. ولا شك في أن هذين البعدين يلقيان بظلالهما الثقيلة على طبيعة العلاقات بين بكين وتل أبيب ومسارها، وخصوصاً الجوانب العسكرية منها. قامت الولايات المتحدة بدور مهم في العلاقات الصينية - الإسرائيلية. فمنذ أول وهلة عملت واشنطن على عرقلة الاندفاع الإسرائيلي نحو الصين وكبحه، وعارضت الاعتراف الإسرائيلي بها سنة

---

1 - أسامة فاروق مخيمر، "العلاقة بين الصين الشعبية وإسرائيل"، "مجلة السياسة الدولية"، العدد 108، أبريل 1992، ص 260.

2 - جيفري أرونسون، "التطوير النووي والصاروخي يوسع حدود الشرق الأوسط"، "الوسط"، العدد 410، 6 كانون الأول/ديسمبر 1999، ص 31.



1950، واستمرت في معارضتها إلى أن أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين الصين الشعبية والولايات المتحدة ذاتها في مطلع سنة 1979. ومع تطبيع العلاقات بين بكين وتل أبيب، في ظل متغيرات استراتيجية عاصفة في الساحة الدولية، كان أهمها زوال نظام القطبين وانهيار الاتحاد السوفياتي في 1991/12/24م وتحول الولايات المتحدة إلى القوة العظمى الوحيدة المهيمنة في العالم، وتغير النظرة الأميركية الاستراتيجية إلى الصين، إذ أخذت ترى فيها "منافساً محتملاً"، بدأ العامل الأميركي يفرض نفسه على العلاقات الصينية - الإسرائيلية ومدى تطورهما المستقبلي. فمن جهة، عملت واشنطن، في ضوء إدراكها التام لرغبة بكين في الحصول على التكنولوجيا الأميركية المتقدمة، على معارضة هذه الرغبة الصينية معارضة شديدة<sup>(1)</sup> وبلغت هذه المعارضة ذروتها بعد أن لمست الإدارات الأميركية المتعاقبة تعطش الصين الشديد في الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الأميركية المتطورة عن طريق إسرائيل، ومن ثم رفعت قدراتها الدفاعية بهذه الأسلحة، وفرض واقع جديد على توازن القوى في جنوب شرق آسيا ومنطقة مضيق تايوان بصورة خاصة، يساهم في إنهاء الهيمنة الأميركية في تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم<sup>(2)</sup> وإن زوال نظام القطبين، وتمركز القوات العسكرية الأميركية في العراق، غيرا المحيط الجيوبوليتيكي والاستراتيجي الذي كان يجعل من العلاقة الأميركية بإسرائيل "أولوية قصوى". ومن ثم، فإن لإسرائيل مصلحة مباشرة في استثمار كل فرصة متاحة لها للتقارب مع القوى العالمية الصاعدة بما يخدمها على المدى البعيد؛ وهنا تبرز الصين التي شرعت أهميتها في التزايد مع تأكيد معظم المؤشرات الاقتصادية والجيوستراتيجية أنها ستصبح من أهم الدول ذات التأثير العالمي في القرن الحادي والعشرين<sup>(3)</sup>. من الواضح أن إسرائيل تحاول من خلال تعميق علاقاتها بالصين، توجيه رسالة إلى الولايات المتحدة تؤكد - في ثناياها - استقلالية إسرائيل وحققها المشروع في اتخاذ القرارات المناسبة والموائمة لمصالحها الخاصة، ومن ثم تحاول أن تختبر ردة الفعل الأميركية الحقيقية على تحليلها المتدرج

---

1 - غسان العزي، "الصين والتكنولوجيا الأميركية"، "شؤون الأوسط"، العدد 68، كانون الأول/ديسمبر 1997 - يناير 1998، ص 192 - 19

2 - غسان العزي، "السقف المحدود للعلاقة الصينية - الإسرائيلية"، "الوفاق"، 2005/9/3، <http://www.al-wefagh.com/1384/840613/htm/ara.htm>

3 - وليد عبد الحي، "المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي: 1978 - 2001" (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)؛ غسان العزي، "سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى" (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، 2000)، ص 263 - 289؛

من خناق التحالف وشروطه وضوابطه التي تفرضها واشنطن على استغلال الحركة الإسرائيلية دفاعاً عن مصالحها المستقلة. ولعل التنافس الاحتكاري بين المجمعين العسكريين الأمريكي والإسرائيلي، وما تثيره مسألة تزويد إسرائيل الصين بقدرات عسكرية بالغة التقدم والحساسية في هذا الإطار، عبّراً عن محاولة إسرائيلية حديثة للحصول على حيز من الاستقلالية في مجالها الإقليمي،<sup>(1)</sup> بحيث تكون أكثر تحراً من الخضوع للقيادة الأميركية في تحديد الحركة والمصالح وحدود الاستقلالية.

## المبحث الرابع

### المتغيرات التي ساهمت في تعزيز

### العلاقات الإسرائيلية الصينية والهندية

#### المطلب الأول

#### المتغيرات الداخلية

ثمة متغيرات كثيرة دفعت الصين إلى تنمية علاقاتها مع إسرائيل ، ففي القرن التاسع عشر كانت الصين إمبراطورية تعيش منغلقة على نفسها إلى حد كبير وفي هذا القرن كثرت الحروب ، وانتشرت الثورة الصناعية بشكل كبير، فبدأت حرب الأفيون بين الصين وبريطانيا عام (1842) وانتهت بسيطرة بريطانيا على هونغ كونغ ، ثم بدأ التخلي عن تايوان لليابان عام (1895) ، وحصلت روسيا وألمانيا على امتيازات خطوط الحديد فيها ، وكان لهذه الأوضاع ردود فعل عميقة في الصين وانتشار روح الثورة ضد الحكم القائم الضعيف ، وانتهت بثورة عام (1911) وقيام الجمهورية عام (1921) ، التي أنهت الحكم الضعيف في الصين .

وفي العشرينيات بدأ هناك جناحان الأول يرى أن النموذج الشيوعي لا يناسب الصين وأوضاعها العامة ، والثاني يميل إلى النموذج السوفيتي الشيوعي ويرى أنه الضمان لتحقيق التغيير الإيجابي . وفي عام (1925) اشتد الخلاف داخل الحكم وحسم الأمر عام (1927)

---

1 - تميم هاني خلاف، "إسرائيل والصين: تقارب استراتيجي جديد"، "السياسة الدولية"، العدد 141، تموز/يوليو 2000، ص 163؛ الأسدي، مصدر سبق ذكره، ص 153.

بإخراج الشيوعيين من الحكم الذين اضطروا إلى الذهاب إلى الريف الذي كان بعيداً عن سلطة الدولة وكونوا هناك نفوذاً قوياً بقيادة قائد الحزب (ماوتسي تونغ) ثم نشبت الحرب الأهلية في نهاية الأربعينيات واستمرت عامين وانتهت الحرب بسيطرة الجيش الأحمر وهو تنظيم للحزب الشيوعي على السلطة عام (1949) .

وقد ظهرت بعض مظاهر التغيير على المشهد الصيني منها...

- في محاولة لإرجاع (شنغهاي) لسابق عهدها كمركز تجاري وصناعي دولي ، أقيمت في الثمانينات (14) شركة أمريكية - صينية مشتركة(1) في مجالات (الأجهزة الكهربائية - المعدات النفطية - العطور - ...الخ) إضافة إلى مجموعة شركات مشتركة مع اليابان وهولندا وألمانيا .
- إنشاء عدد من المشاريع الخاصة ، ففي عام (1984) كان هناك (9,3) مليون مشروع متوزعة بين النقل والبناء وصناعة الأحياء والخدمات، وقد خلف هذا طبقة برجوازية صغيرة في الصين.
- إنشاء مناطق حرة في عدة أقاليم على الساحل الصيني الجنوبي الشرقي لجلب رؤوس الأموال الأجنبية .
- بدأت الصين تستجيب إلى كتابات الغرب الرأسمالي حول ضرورة تحديد النسل لإيجاد نوع من التوازن بين السكان والموارد ، وقد قررت فرض نوع من العقوبات على من ينجب أكثر من طفل واحد ، مما أدى إلى عودة ظاهرة ( وأد البنات) في الريف التي اختفت عند قيام الثورة .

يحتل التحديث الداخلي مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية، وهذه المكانة أرسنها القيادة التي جاءت بعد ماو تسي تونغ، التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن توجهه الماوي(2).

---

1 - موقع : alexnews.wordpress.com/page/75/?archives- list&archives- type.

2 - د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998، ص 15.

إن كل ما يجري في الصين من إصلاحات اقتصادية وانفتاح على دول العالم وخصوصاً الدول الغربية، يستند إلى التجربة الاقتصادية التي كان وراءها الرئيس الصيني السابق دينج شياو بينج، "فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها من أجل نهضتها. وأعلنت الصين "أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسية التي تتمسك بها الصين دون ثمة تغيير. بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية(1).

بعد وفاة ماونسي تونج (عام 1976) بعامين وخلال انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعياالصيني، تم الاتفاق على العمل للقيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من شأنها تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء من خلال استمرار المساعدات الحكومية لرفع المستوى المعاشي للفرد الصيني (2).

ففي هذا المؤتمر الذي عقد في تشرين الثاني 1978، تم طرح برنامج التحديات الإستراتيجية ويمكن أن نوجزه بما يلي

1. جعل الاقتصاد الصيني أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات الهيكلية التي يعرفها الاقتصاد العالمي. وقد قسم احد مستشاري الأمين العام السابق للحزب الشيوعي زهاوزيانج الدول إلى أربع مجموعات من حيث القدرة على التعامل مع المتغيرات التي تصيب المجتمع الدولي في جوانب عدة وهي كالآتي:

- أ - حكومات جامدة واقتصاد جامد: أي أن هيكل السلطة من ناحية وبنية الاقتصاد من ناحية ثانية ليسا مؤهلين للتكيف مع المتغيرات، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي(3).
- ب - حكومات جامدة واقتصاد مرن: أي أن آليات التكيف في القطاع الاقتصادي أوفر منها في القطاع السياسي، ومثال ذلك الدول التي تدعى "النمور الآسيوية".

---

1 - د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، ام القرى، 1997، ص 176-177 - 193 - 177.

2 - وليد عبد الحي، المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000، ص 57-59. - أحمد محمد فرج، الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في الصين، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 114، أكتوبر 1993، ص 226.

- ج - حكومات مرنة واقتصاد جامد: أي أنه نمط مغاير للنمط السابق، ففي هذا النمط تكون الحكومة أكثر قدرة على التكيف من البنية الاقتصادية، كما هي الحال في الهند.
- د - حكومات مرنة واقتصاد مرن: وهو النمط المتوافر في الدول المتطورة، حيث يتمتع كل من الحكومة والاقتصاد بوفرة لآليات التكيف مع التغيرات الدولية. ويرى المستشار أن الصين يجب أن تعمل على الانضمام إلى هذه المجموعة.
2. إعادة النظر في أولويات التنمية بحيث يتم التركيز على الزراعة ثم الصناعة فالبحث العلمي وأخيراً الدفاع.
3. إعادة هيكلة قطاعات الإنتاج، حيث جرى إقرار نظام المسؤولية العائلية ( أقرها الحزب عام 1980) الذي يقضي بتحويل المزارع الجماعية إلى حيازات عائلية، والسماح بمشروعات خاصة. وتحتفظ الدولة بسيطرتها على الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة والتعدين.
4. الإصلاحات الحضرية ( أقرها الحزب عام 1984) وتقوم على لامركزية تسيير المشروعات العامة، وبخاصة فيما يتعلق بسياسات الأسعار والعمالة، وفتح المجال أمام بناء المشروعات المشتركة مع الاستثمارات الأجنبية أو السماح لها بإقامة مشروعات خاصة بها بعد الحصول على رخصة بذلك، وأصبح من حق المقاطعات أن يكون لها ممثلون تجاريون في الخارج، ويكون هؤلاء الموظفون مسؤولين أمام السلطات المحلية وليس أمام وزارة العلاقات الاقتصادية والتجارة الخارجية.
5. منح المؤسسات الإدارية درجة من الاستقلالية عن بيروقراطية الحزب.
6. تسهيل قنوات التجارة الخارجية بتخفيض الرسوم الجمركية.
7. السعي للانضمام إلى الهيئات المالية والتجارية الدولية.
8. تشجيع المرافق السياحية والشروع في عملية واسعة لبنائها.

إنّ ما يرمي إليه هذا الزعيم الصيني هو زيادة الإنتاج والوصول بالمجتمع إلى الرفاهية الاقتصادية<sup>(1)</sup>، وفي سبيل تحقيق ذلك فإن على الصين أن تسير في الطريق الذي يوصلها إلى ذلك بغض النظر عما إذا كان اشتراكياً أم رأسمالياً.

شهد عام 1978 بداية النهضة الاقتصادية لجمهورية الصين الشعبية، هذه النهضة التي حققت الكثير من الإنجازات وما زالت تسعى لتحقيق المزيد منها. وما يشهده الاقتصاد الصيني من

<sup>1</sup> - شبكة النبا المعلوماتية <http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm>

معدلات نمو كبيرة جداً، وارتفاع في الناتج القومي، وتحسين في مستوى المعيشة للمواطن الصيني دليل على ذلك. ومما لا شك فيه إن مثل هذه التطورات الكبيرة على المستوى الاقتصادي تزيد من فرص الصين إن تحتل مكانة متميزة في القرن الواحد والعشرين(1)

فالرؤية الصينية للإصلاحات الاقتصادية تستند على اعتبار أن أجراء هذه الإصلاحات من أبرز أولويات السياسة الخارجية الصينية لارتباطها باستقرار المجتمع وتحسن مستوى المعيشة، ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون هذه الإصلاحات (2).

في المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الصيني 1982، طرح دينج شياو بينج " نظريته لبناء الاشتراكية ذات الخصائص الصينية" التي تناولت كيفية العمل من أجل تطوير الاشتراكية، ومراحل التنمية، والظروف الخارجية(3).

وعندما شارف العقد الثامن من القرن الماضي على الانتهاء، كانت الصين قد " أذعنت أخيراً للمنطق الاقتصادي في التصنيع المتقدم... وقد قبلت الحاجة إلى الأسواق وصناعة القرار الاقتصادي غير المركزي"(4).

غير أن السياسة الخارجية الصينية تتميز على سواها، خصوصاً، الدول الاشتراكية الأوربية والاتحاد السوفيتي، ذلك أنها لم تتعرض إلى تغيرات سياسية حادة، والسبب في ذلك يعود إلى ما يلي:

**(1) إنَّ الحزب الشيوعي الصيني قد حافظ على السلطة وتصدى لكافة المحاولات لزعة النظام.**

---

1 - د. عبد العزيز حمدي عبد العزيز، مرجع سابق 1997 ، ص 194.

2 - خيري عزيز، الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 59، يناير 1980، ص 61.

3 - سون بي سون، الصين تحت الإصلاح والانفتاح، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص 124.

4 - فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د: حسين احمد، القاهرة، مركز الاهرام للدراسات والنشر، 1993، ص 115.

(2) إن القيادة الصينية لم تعتمد أسلوب الانفتاح بصورة مفاجئة كما فعلت دول المعسكر الاشتراكي.

وقد ساعد ذلك في التخفيف من شدة الضغط الاقتصادي والخروج من العزلة والانفتاح على العالم وامتصاص ردود الفعل المعاكسة وثبتت أركان حكم النظام بشكل أقوى من قبل.(1)

حدّدت القيادة في الصين ثلاث مراحل لعملية الإصلاح والانفتاح، وتتمثل في:(2)

(1) تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

(2) تحقيق مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين أخريين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

(3) تتمثل في تحقيق عصرنة الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

غير أن ذلك لا يعني إن الصين الماوية لم تشهد نمواً اقتصادياً، أو أنها عاشت في ظل ركود اقتصادي. فمعدل الزيادة في إنتاج الحنطة قد ازداد من عشرة ملايين طن في الثلاثينات إلى مائتين وسبعين مليون طن في السبعينات ( على أرض أوسع ) قد وفر الغذاء للأعداد المتزايدة من السكان0 وأن كان هذا النمو قد تم بشكل توسعي وليس مكثفاً، ومستخدماً عدداً كبيراً من الأيدي العاملة(3).

---

1 - محمد فايز فرحات، الاقتصاد الصيني: رؤية سياسية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 132، ابريل 1998، ص 91.

2 - د. حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، بغداد، مجلة شؤون سياسية، العدد 4، 1995، ص 35.

3 - فرانسوا غودومان، نهضة آسيا: القرن الواحد والعشرون آسيا تطل برأسها، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994، ص 310

استطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات. ثم حصل على موافقة المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي. وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولاً في الصين على مستوى القيادة(1).

(1) انخفاض مساهمة الوحدات المملوكة للدولة في الصناعات التحويلية من 53% عام 1991 إلى 34% عام 1994، وارتفاع نسبة مساهمة الوحدات الفردية من 6% إلى 13.5% لنفس الفترة.

(2) نجاح (جيانج زيمين) في الحصول على موافقة المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعي المنعقد في أيلول 1997 لبرنامج القضي ببيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة.

(3) انضمام الصين إلى مؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وهي المؤسسات التي تبدو فيها الهيمنة الأمريكية واضحة بشكل أو بآخر.

(4) إن القيادة الصينية قد درست التجربة السوفيتية وتجربة دول أوروبا الشرقية، وبموجب ذلك فقد جاءت عمليات الإصلاح الاقتصادي من داخل وتحت مظلة الحزب الشيوعي الصيني نفسه وليس انقلاباً من فئات سياسية خارجة عنه كما حصل في أوروبا الشرقية. كما لم تتخلى القيادة الصينية عن أولوية القطاع الزراعي لصالح القطاع الصناعي كما هو شأن التجربة السوفياتية والأوربية الشرقية، حيث أسهم ذلك في تعجيل الفشل الاقتصادي ومن ثم السياسي والأيدلوجي في هذه التجارب.

فالعامل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي هو ما يميز التجربة الاقتصادية في الصين، حيث العمل بنظام اقتصاد السوق ومغادرة نظام التخطيط المركزي. فقد اقتضت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما أن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى. فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية

---

1 - د. عبد الجبار عبد مصطفى النعمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، بغداد، مجلة قضايا سياسية، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000، ص 63.



القطاعات الأخرى. هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها(1). أصبحت التجربة الصينية نموذجاً للدول الأخرى لا سيما دول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعدادة على ( 1.2 ) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملابس والمأكل لخمس سكان العالم.

ومن المؤشرات التي تدل على أن الصين ماضية في هذا الطريق، إنشاء خمس مناطق اقتصادية تطبق فيها سياسات اقتصادية خاصة: وقد تكللت هذه التجربة بالنجاح، ففي عام 1992 بلغ حجم التجارة الخارجية للمناطق الخمسة الخاصة (24) مليار و (280) مليون دولار. وهي تشكل نسبة ( 14.65% ) من حجم التجارة الخارجية للصين. وحققت فائضاً تجارياً قدره (490) مليون دولار. ودفع هذا النجاح الحكومة الصينية إلى فتح (14) مدينة أخرى على غرار المناطق الاقتصادية الخاصة. ومثال ذلك ، مقاطعة (جوانج دونج) حيث حققت تطوراً اقتصادياً كبيراً للفترة 1979 -1990 فبلغ معدل النمو السنوي 11% سنوياً وبلغ متوسط دخل الفرد حوالي (1200) دولار سنوياً مقابل (240) دولار في المقاطعات المجاورة، ومعدل نمو صناعي بلغ ( 27.2% ) وناتج سنوي (31) مليار دولار(2).

أما الهند فإن أبرز القضايا الداخلية التي ساعدت في تعزيز العلاقات مع إسرائيل هي:

فعندما بدأت مظاهر الأصولية تترسخ مع أحداث هدم مسجد بابري في كانون الأول/ديسمبر 1992 في مدينة أيوديا الهندية في ولاية أوتار براديش، وما أعقب ذلك من أحداث عنف طائفي شهدتها مدينة بومباي الهندية،(3) وقد مثلت هذه الأحداث في مجملها تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي والطائفي في الهند التي تتخذ من العلمانية سبيلاً للحفاظ على استقرار

---

1 - د. محمد السيد سليم، الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الإستراتيجية، 1994، ص 33.

2 - محمد إبراهيم الدسوقي، رؤية مستقبلية لواقع المتغيرات داخل الصين، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، أبريل 1993، ص 153.

3 - P.R. Kumaraswamy, "India and Israel Evolving Strategic Partnership", Mideast Security and Policy Studies, no. 40 (September 1998); <http://www.biu.ac.il/Besa>

المجتمع الهندي المتعدد الطوائف والأجناس والأديان والطبقات(1)، وتبلورت هذه الأصوليات في شكل منظمات رسمية، فكان من أهم المنظمات الهندوسية على سبيل المثال، منظمة الخدمة الهندوسية، والمنظمة الهندوسية العالمية، ومنظمة جيش باجرانغ، وقد حظرتها الحكومة بعد أحداث هدم مسجد بابري، فهذه المنظمات هي التي رفعت شعار "الهندوسية في خطر"، بل إن منظمة "ويشواهندو باريشاد" - إحدى المنظمات الفرعية لمنظمة الخدمة الهندوسية - رفعت شعار "مسلمانون كادوهي إستهان: باكستان ياقيرستان"، أي أن للمسلم مكانين فقط: باكستان أو المقابر(2).

هذا عن الإحياء الهندوسي؛ أمّا الإحياء الإسلامي فلا شك في أن بروزه على مستوى العالم ككل كان لا بد له من أن ينعكس على الهند، لأنها أقرب الدول إلى إيران وأفغانستان وباكستان، وهي الدول المدرجة في رأس قائمة الدول التي ترعى حركات العنف الديني في الشرق الأوسط(3).

ثم مرت الهند في بداية التسعينيات بأزمة اقتصادية عنيفة(4) حاولت الحكومة التغلب عليها بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، وذلك عن طريق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض لتمويل مشاريع التنمية، وللتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً الآثار الاجتماعية التي تترتب على تطبيق هذه السياسات، والتي تتأثر بها الطبقات الأكثر فقراً. ولم تكن هذه الأزمة متوقعة في الثمانينيات حين شهد الاقتصاد الهندي نمواً اقتصادياً وتوسعاً في التصدير، لكن في سنة 1991 بدت معالم الأزمة الاقتصادية، إذ وصل التضخم إلى نسبة 15%، وارتفع الدين

---

1 - جمال الدين محمد علي، "الهند: صراع المتشددین والعلمانیین"، "السياسة الدولية"، العدد 113 (أبريل/ 1993)، ص 163.

2 - أحمد ناجي قمحة، "العنف الإسلامي - الهندوسي"، "السياسة الدولية"، العدد 113 (يوليو/تموز 1993)، ص 133.

3 - Christine Fair, India and Pakistan Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown? Special Report, no. 129 (January 2005), p. 9; <http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr129.htm>

4 - "Israel's Foreign Relations: Israel-India Relations", Britain-Israel Communications & Research Centre (BICOM): <http://www.bicom.org>

الخارجي في سنة 1990 إلى 63 مليار دولار، أي ما يعادل 24% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض احتياطي الهند من النقد الأجنبي إلى 1.9 مليار دولار(1) علاوة على ذلك، ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة في الهند جرّاء العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي عليها بعد إجراء تجاربها النووية الأخيرة،(2) وهذه الأزمة التي تفاقت في الهند بصورة كبيرة، وكذلك حاجتها إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية، دفعتها إلى السعي للتقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ انخفضت احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار في أوائل سنة 1991، وذلك مقارنة بنحو 6.5 و4.9 و4.1 مليارات دولار في سنوات 1987 و1988 و1989 على التوالي، كما أنها واجهت عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها خلال السنة المالية 1990 - 1991 وصل إلى 9680 مليون دولار، هذا بالإضافة إلى ما أدت إليه حرب الخليج الثانية من عودة نحو 200 ألف عامل هندي من الخليج العربي، ووقف المشاريع الهندية في العراق(3).

والهند من أكبر وأهم الدول في جنوب آسيا، ليس فقط بالنظر لقوتها البشرية، ولا بموقعها الجيوبولوتيكي الهام، وسيطرتها على خطوط الملاحة من بحر العرب والخليج إلى شرق آسيا عبر المحيط الهندي، ولكن أيضاً بالنظر لقوتها الصناعية والتكنولوجية التي جعلتها في مصاف الدول الكبرى بعد أن نجحت في اقتحام النادي النووي الدولي في عام 1947 بعد أول تجربة نووية لها، وحققت استقلالية ذاتية في تصنيع وتطوير احتياجاتها الدفاعية في كافة أفرع أسلحتها الرئيسية بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، واقتحامها الفضاء بأقمار صناعية متنوعة الأغراض، بل وأصبحت إحدى الدول المصدرة للسلاح. ومع ذلك فإن الهند لم تستطع تجاهل إسرائيل بدورها الإقليمي البارز في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، والتي أتاحت لها امتلاك تكنولوجيات كثيرة متقدمة، من بينها تكنولوجيا

---

1 - عبد الرحمن عبد العال، "تطور الاقتصاد الهندي"، 2001/10/11: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

2 - بشير عبد الفتاح، "الصراع الهندي - الباكستاني حول إقليم كشمير"، "السياسة الدولية"، العدد 137 (يوليو/ 1999)، ص 240.

3 - شحاته محمد ناصر، "تطور العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (ربيع 2001)، ص 39.

الصواريخ المضادة للصواريخ وأقمار التجسس والاتصالات ووسائل الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة، وغير ذلك من المجالات الدفاعية المهمة التي تسعى الهند للحصول عليها (1).

على الرغم من المساعدات العسكرية الإسرائيلية للهند خلال عقود الستينيات لم تنجح في استمالتها، خاصة خلال المواجهات الهندية - الصينية، والحروب الهندية - الباكستانية، وتغيير التوجهات الهندية تجاه إسرائيل، كما لم تؤد معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية سنة 1979 إلى إدخال تغييرات جوهرية عليها (2). وقد شهدت السياسات العربية، خاصة الخليجية، تراجعاً ملحوظاً في الاهتمام بمشكلة كشمير كمحدد للسياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحرير الهند نسبياً من المحدد العربي في توجهاتها نحو إسرائيل (3).

ويمكن الإشارة هنا إلى دافعين رئيسيين وراء السعي الإسرائيلي لتشجيع الانفتاح الهندي على إسرائيل، الأول يتعلق بالدافع السياسي المتمثل في السعي الإسرائيلي الحثيث لتوسيع علاقاتها الخارجية بشكل عام، خاصة مع القوى الإقليمية ذات العلاقات التاريخية مع الدول العربية، والتي انتهجت سياسات خارجية مؤيدة للقضية الفلسطينية بشكل خاص، حيث تكتسب الهند هنا موقعاً خاصاً بالنظر إلى علاقاتها التاريخية المهمة مع العالم العربي، والتي انتهجت سياسة خارجية استندت إلى مبادئ تتعلق بمواجهة الاستعمار ودعم الحقوق الفلسطينية، والتعامل مع إسرائيل باعتبارها "مشروعاً استعمارياً غريباً"، ومن ثم فقد مثلت الهند نقطة ارتكاز مهمة في تصفية إرث هذه المرحلة.

---

1 - مجلة العصر 2004/8/26م

2 - Efraim Inbar, "The Indian- Israeli Entente", Orbis, Winter 2004, pp. 89- 90

3 - ك. باشا، "الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق" (باللغة الإنجليزية)، ورقة مقدمة إلى ندوة "شبه القارة الهندية والخليج العربي"، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21- 22 أكتوبر / 2002.

## المطلب الثاني

### المتغيرات الإقليمية

مارست الصين حتى وقت قريب قوة ناعمة محدودة، حيث كانت تتبع سياسة خارجية دفاعية، ويفتقر الرأي العام إلى الثقة في إمكانية أن ترسم الصين سياستها كقوة عظمى، إذ رأى ثلث الصينيين في استطلاع أجرته مجموعة "هورزون" البحثية عام 1995 أن الولايات المتحدة هي أكبر قوة عالمية، بينما رأى 13% أن الصين هي القوة الأكثر نفوذاً، لكن هذه النسبة ارتفعت إلى 40% في استطلاع أجرته نفس المجموعة بعد عام، ثم جاء عام 1997 ليكون علامة بارزة لظهور القوة الناعمة الصينية حينما رفضت تقليل قيمة عملتها على خلفية الأزمة المالية في أسواق آسيا.

ومنذ ذلك التاريخ (1997) بدأت الصين تستخدم بعض تطبيقات القوة الناعمة، حيث دشنت ما عرف باسم (إستراتيجية "توزيع المكاسب" "win-win strategy" في سياستها الخارجية<sup>(1)</sup>)، وأعلنت أنها ترغب عبر ذلك إلى الاستماع للدول الأخرى بمنطقة جنوب شرقي آسيا، واتخذت مبادرات حقيقية بالتوقيع على اتفاقية "صداقة" مع دول شرق آسيا، كما ألزمت نفسها بالعمل على إيجاد طريقة للتعامل المرن في منطقة بحر الصين الجنوبي.

وبينما رأت واشنطن أن تلك الإستراتيجية لا تحترم السيادة وتتخذ منحى عقابياً تجاه منطقة جنوب شرق آسيا، إلا أنه من الناحية الواقعية لم توقع الولايات المتحدة اتفاقية للصدقة ولم تلغ العديد من العقوبات على منطقة جنوب شرق آسيا.

وتشمل عناصر الإستراتيجية الصينية بعض المكونات الأخرى أبرزها التركيز على الدول ذات العلاقة المضطربة مع الولايات المتحدة مثل الفلبين وكمبوديا، فقد عززت الصين علاقاتها مع رئيس الوزراء الكمبودي "هون شين" بالتزامن مع تدهور علاقاته مع واشنطن، وتتبع الصين أمراً مشابهاً خارج آسيا مثل علاقاتها بالسودان وفنزويلا وأوزبكستان.

<sup>1</sup> -إصدار (http://www.siironline.org/alabwab/aladad19/008.htm) العدد 19، ص 8

لقد عملت الصين ولا تزال على الدفع بقوتها المرنة في جنوب شرقي آسيا، إذ يفوق الدعم الذي تقدمه بكين إلى الفلبين أربع أضعاف حجم المساعدة الأمريكية لها في 2003، وتفوق نظيرتها الأمريكية في "لاوس" بثلاثة أضعاف في عام 2002، وتساوت المساعدة الصينية مع الأمريكية لدولة إندونيسيا، لكنها تفوقت عليها في تنوعها وتشعب اتجاهاتها.

ويمكن القول إنه منذ نهاية تسعينيات القرن الماضي كان لبكين مساعدات أفضل تبتعد عن الأهداف السياسية، وتشمل تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، ودعم الفاعلين السياسيين، وتقليل المخاوف من نمو الاقتصاد الصيني، فقد استخدمت المساعدات الصينية المقدمة إلى تايلاند لجذب السياسيين التايلانديين للدراسة في الصين، كما اشترت الصين منتجات لإرضاء المزارعين التايلانديين الذين أعربوا عن قلقهم من تأثير التجارة مع الصين، وهو ما بدا أنموذجا واضحا في توظيف القوة الناعمة "المنخفضة".

ومن الأمثلة الأخرى أن الصين شجعت طلاب مدارس اللغات بكمبوديا ذوي الأصول الصينية<sup>(1)</sup> على تلقي منح دراسية، واتبعت سياسة التجارة الحرة لتكون مصدرا للاستثمار الخارجي المباشر، فالصين اليوم تنتقل من مرحلة اتفاقيات التجارة الحرة مع دول جنوب شرق آسيا، إلى مرحلة التفاوض من أجل بناء شراكة اقتصادية، ويتوقع مع نهاية عام 2006 أن يتجاوز حجم التبادل بين الصين ودول المنطقة نظيره الأمريكي والياباني. ورغم أن الصين حتى الآن لا تعد مستثمرا أجنبيا مهما إلا أن استثماراتها المباشرة في الخارج تنمو أسرع مما يتوقع الخبراء، حيث أصبحت الصين أكبر مصدر لهذه الاستثمارات في كمبوديا خلال 2004، كما غير استقبال الصين للهجرات الخارجية الوضع الديموجرافي في بورما وفيتنام الشمالية.

ولكي ندرك حقيقة ما حققته القوة المرنة الصينية من نجاح، لا بد من إدراك حالة التشابك بين الأهداف المتعددة للصين بمنطقة جنوب شرق آسيا، لا سيما تداخل الأهداف الأمنية مع كل الأهداف الأخرى وصعوبة الفصل بينها جميعا، فأحد الأهداف الصينية الرئيسة هي السلام في محيطها، الأمر الذي يتيح لاقتصادها أن ينمو كما يتيح فرصا لشركاتها الباحثة عن منافذ للتسويق، وربما ترغب الصين في امتلاك قواعد على طول ممرات بحر الصين وتهيمن على

---

1 - إستراتيجية قوة الصين الناعمة، مقاصدها وأخطارها موقع [http://www.arabic-](http://www.arabic-military.com/t19958-topic)

[military.com/t19958-topic](http://www.arabic-military.com/t19958-topic)

الممرات المائية والجزر في المنطقة خاصة بحر الصين الجنوبي، كما تريد تقليل النفوذ الياباني والتايواني، لهذا استخدمت منذ عام 1994 كل الموارد الاقتصادية والدبلوماسية لمكافأة الدول الراغبة في عزل تايوان، حيث تسعى لأخذ موافقة هذه الدول على سياسة "الصين الواحدة"، وتمنع المسؤولين التايوانيين من المشاركة في المنتديات غير الحكومية، وتمنع الاستثمارات الآسيوية من العمل في تايوان، وتسعى لإثناء هذه الدول عن تأييد أية مبادرات يابانية إقليمية.

وبالفعل، فقد نجحت الصين في تغيير موقف قادة المنطقة منذ خمس سنوات، فلم يألوا جهداً في إزالة الآثار السلبية للتجارة مع الصين ومنح رجال الأعمال الصينيين والنخب الثقافية وصناع القرار فرصة الدخول للمنطقة إثر تحفظ النخب الأمريكية<sup>(1)</sup>. ويشارك الرأي العام في جنوب شرق آسيا نفس هذا الإحساس تجاه العلاقات مع الصين رغم التهديدات الجديدة التي تمثلها التجارة الحرة مع الصين، فغالبية أعضاء القطاع الخاص يبدون وجهة نظر إيجابية حيال بكين، ولم تعد صحف المنطقة تنتقد السياسات الاقتصادية والأمنية الصينية كما كانت تنتقدها منذ فترة قريبة، وتسارعت شعبية اللغة والدراسات الثقافية الصينية، ويذكر أنه بحلول عام 2008 سوف تستقبل الجامعات الصينية أكثر من 120 ألفاً من الطلاب الأجانب فيما كان هذا الرقم يقدر بنحو 8 آلاف طالب فقط منذ عقدين<sup>(2)</sup>.

شرعت وزارة الدفاع الصينية في تحديث جيشها وأسلحتها بالأجهزة والأنظمة المتقدمة، وابتعدت عن فكرة تعزيز جيشها من خلال الكم، واعتمدت على فكرة إيجاد جيش قوي أقل عدداً لكن أكثر ذكاء، ومسلح بأحدث التقنيات العسكرية. والحال أنه بعد تغير قوانين الصراع وتكتيكاته مع انتهاء الحرب الباردة، عملت الصين على إعادة بناء استراتيجيتها العسكرية بما يتلاءم مع مكانتها الجديدة وقوتها الاقتصادية، وبما يخدم أهدافها الكونية والإقليمية، معتمدة على استراتيجية عليا متعددة المهام<sup>(3)</sup>.

---

1 - المرجع السابق

2 - موجز لدراسة نشرت على موقع معهد كارنيجي للسلام الدولي 2006م - العدد 247

3 - علي فياض، "الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات، العوائق، الآفاق"، "شؤون الأوسط"، العدد 89، نوفمبر

- مهمة الحفاظ على الأمن والاستقرار داخلياً في مواجهة خطر التمردات والانتفاضات المتوقعة في هضبة التبت وإقليم شينغيانغ.
- مهمة الحفاظ على هدوء الحدود الخارجية في مواجهة الاضطرابات والصراعات في دول الجوار (آسيا الصغرى، الهند وباكستان، كوريا، اليابان).
- مهمة الدفاع عن الأمن القومي الصيني واستكمال السيادة الوطنية (هونغ كونغ، تايوان)، وحماية المجال الحيوي الإقليمي.
- مهمة حماية مصالح الصين الإقليمية والقارية في مواجهة القوى العسكرية المنافسة (روسيا، الهند)، والمحتملة (اليابان).
- مهمة الدفاع الاستراتيجي للحفاظ على المصالح العالمية للصين ومكانتها الدولية في مواجهة الهيمنة الأميركية.

ولإنجاز هذه المهام، عملت الصين على تسريع وتائر التطوير والتحديث المعتمدة منذ الثمانينيات، ومعالجة نقاط الضعف في البنى الجديدة بالتركيز على مجال الحرب الإلكترونية وأنظمة توجيه الصواريخ والطائرات، وعصرنة الأسطولين الجوي والبحري، ومحاولة الحصول على حاملات طائرات أو تصنيعها<sup>(1)</sup>، وبناء منظومة للاتصالات والإنذار المبكر عبر شبكة الأقمار الصناعية. وقد ساعدت الطفرة الاقتصادية والفائض المالي المتحقق على إنجاز ذلك. ومن ثم تعاظم إنفاق الصين الدفاعي باطراد ليصبح أكبر ثالث إنفاق دفاعي في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية وروسيا. وطبقاً لأرقام إحصاءات صندوق النقد الدولي، فقد ارتفعت النفقات الدفاعية الصينية من 27.78 مليار يوان (3.39 مليارات من الدولارات) سنة 1990 إلى 54.71 مليار يوان (6.6 مليارات من الدولارات) سنة 1994 إلى 139.4 مليار يوان (17 مليار دولار) سنة 2001 بزيادة قدرها 17.7% عن سنة 2000<sup>(2)</sup>.

1 - "المجلة"، العدد 1358، 19 - 25 شباط/فبراير 2006، ص 8 - 9.

2 - ياسر علي هاشم، "مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد"، سلسلة أقرأ، 694 (القاهرة: دار المعارف، [2004])، ص 40.



إلى هذا، فطنت الصين إلى أن السبب الرئيس في محدودية حجم مشاركتها في سوق السلاح الدولية، هو تخلف صناعاتها العسكرية إذا ما قورنت بالمعروض فيها. ولمواكبة سياسة الانفتاح الاقتصادي، حدث تطور مماثل في الصناعات العسكرية الصينية بغية الحصول على نصيب في سوق السلاح الدولية من خلال منافسة الدول الكبرى المصدرة للسلاح بأسعار رخيصة وبتقنية عالية(1).

وقد أدى هذا إلى الانفتاح غرباً للحصول على التقنيات الحساسة والمتقدمة التي تحتاج إليها، ومحاولة كسر الحظر الذي فرض على مبيعات الأسلحة لها في أعقاب مذبحه ميدان تيانانمين سنة 1989. ومن هنا، أصبح موقع إسرائيل أكثر حيوية (إلى جانب روسيا طبعاً) في الاستراتيجية العسكرية الصينية، إذ أضحت الدولة العبرية دعامة أساسية لسياسة الصين الدفاعية الجديدة (الكيف لا الكم)، باعتبارها بوابة رئيسة ومصدراً معتمداً للتقنيات العسكرية الغربية، وخصوصاً الأميركية منها، لا يخضع للقيود المرتبطة بحقوق الإنسان.

وفعلاً، تمكنت القوات المسلحة الصينية من خلق نوع من الإمبراطورية الاقتصادية، تمثلت في ظهور مجالات صناعية خاصة تنتج معدات عسكرية. فالشركات الخاضعة للجيش باتت تصدر المعدات الضرورية، ولا سيما المستخدمة في مجال إنتاج الأدوات الكهربائية المتطورة. وفي نهاية التسعينيات من القرن الماضي نجحت الصين في تصميم ستة أطرزة لطائرات حربية بمساعدة روسية وإسرائيلية. ومن المنتظر، طبقاً لبرنامج تسليح القوات الجوية حتى سنة 2006، أن يدخل الخدمة 150 قاذفة من طراز "سوخوي 27" مصنوعة في الصين بتصريح روسي، إلى جانب الطائرات المهاجمة "إف بي - 7" من الإنتاج الصيني، وكذلك القاذفة الصينية "إف سي - 1" تتلوها القاذفة المعدلة "إف - 10"، وهي نتاج تعاون صيني - إسرائيلي مشترك. وبحلول سنة 2015 سينتهي العمل في القاذفة "إكس إكس جي". ومما زاد في قدرة القوات المسلحة الصينية شراء غواصات وصواريخ أرض - جو وعدد كبير من الدبابات الروسية. ومع دخول القرن الحادي والعشرين أصبح لدى الجيش الصيني ما يقرب من 6200

---

1 - محمد نبيل محمد فؤاد، "الصناعات العسكرية الصينية ومبيعاتها لدول الشرق الأوسط"، "السياسة الدولية"، العدد 140، نيسان/أبريل 2000، ص 213.

دبابة، و30 صاورخاً باليستياً عابراً للقارات تعمل بالوقود الجاف (مزودة برؤوس موجهة ذاتياً)(1).

إن ما أثار الخوف في الهند هو صعود الصين الذي أشعرها بضرورة التحرك قبل أن يشملها غزو السلع الصينية، إن ما أقدمت عليه الهند هو سياسة الانفتاح الاقتصادي . وأخيراً بدأ السياسيون الهنود يحولون أنظارهم إلى الصين قصد استلهاها، مثلما تطلعت الصين في السابق إلى مثال سنغافورة.(2).

### المطلب الثالث

#### المتغيرات الدولية

قال كيسنجر - وزير الخارجية الأمريكية الأسبق- إن صعود الصين كقوة عالمية هو أمر حتمي ويمكن أن يؤدي إلى صراع إلا إذا تعاونت بكين وواشنطن لإقامة نظام عالمي جديد. وزار كيسنجر الصين لأول مرة عام 1971 في مهمة سرية لاستئناف الروابط الدبلوماسية الصينية الأمريكية بعد عقدين من الصمت الدبلوماسي. ومنذ ذلك الحين أجرت الصين إصلاحات اقتصادية حولتها إلى قوة اقتصادية كبرى، ووصل العام الماضي الفائض التجاري الصيني مع الولايات المتحدة طبقاً لتقديرات واشنطن إلى 230 مليار دولار، كما تناطح السياسيون في واشنطن مع بكين حول قضايا متعلقة بنموها السريع سواء تلك التي تخص القيود المفروضة على العملة أو الإنفاق العسكري أو السياسة الخارجية في دول مثل السودان. لكن كيسنجر قال إن الصعود السياسي والاقتصادي للصين لا رجعة فيه وأنه إذا لم تنجح بكين وواشنطن في التعاون سيزيد ذلك من مخاطر اشتعال الحرب. وقال كيسنجر في محاضرة ألقاها في الأكاديمية الصينية للعلوم "حين يتحدث الأصدقاء والزعماء في الولايات المتحدة عن صعود الصين والمشاكل التي يمثلها لنا أقول إن الصعود حتمي، ليس بوسعنا أن نفعل شيئاً لمنعنا ويجب ألا

---

1 - أناتولي أوتكين، "الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي ([القاهرة]: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ص 179 - 180.

2 - روبين ميريديث (The Elephant and the Dragon (Robyn Meredith الفيل والتنين: صعود الهند والصين - ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 2007، ص 23.

نفعل شيئاً لمنعه. "حين يتحرك مركز الجاذبية لمنطقة لأخرى وتصبح دولة أخرى فجأة قوية جداً علمنا التاريخ أن الصراع حتمي. لكن ما علينا أن نتعلمه هو أن التعاون ضروري(1).

من الأوصاف التي يمكن أن نطلقها على الصين والهند هو أنهما آلتا انكماش عالميتان كبيرتان، تضخان البضائع(الصين) والخدمات(الهند) مقابل جزء صغير من تكلفة إنتاجها في الغرب(2).ويقول جابور شتاينغارت- محرر في صحيفة دير شبيغل الألمانية - في كتابه الشهير(العولمة تنتقم): خسرت الولايات المتحدة صناعاتها الرئيسية،وتوقف شعبها عن توفير المال، وتزداد حكومتها اقتراضاً من المصارف المركزية الآسيوية، في حين أن منافسيها يزددهرون(3).وأصبح من الشائع القول إن الصين والهند كانتا لا تقلان ثراءً عن الغرب حتى بداية القرن التاسع عشر، واستناداً إلى وجهة النظر هذه ،يعني بأن سيطرة الغرب كانت مجرد انحراف مؤقت عمره 200 عام في مسار التاريخ، وأنا نعود إلى توازننا الطبيعي الآن، كما توحي هذه المقولة بأن الصدفة لعبت دوراً كبيراً في تفوق الغرب بسبب الفحم الحجري والمستعمرات(4).

وهذه النهضة لم تكن حديثة فحسب،فعندما أبحر كريستوفر كولمبوس في عام 1492م في واحدة من أكثر الرحلات الاستكشافية طموحاً في التاريخ الإنساني،كان قد سبقه أدميرال صيني يدعى زينغ بسبعة وثمانين عاماً ، في أول رحلة من سبعة رحلات استكشافية لا تقل طموحاً عن رحلة كولمبوس أو فاسكوداجاما في القرنين الخامس والسادس عشر.ففي رحلته الأولى التي انطلقت عام 1405م أخذ زينغ معه 317 سفينة و28,000 رجلٍ مقارنة بسفن كولومبوس الأربع وبحارته المئة والخمسين،كانت هذه السفن الصينية تمتلك مقصورات كبيرة

---

1 - صحيفة الإشتراكي(اليمنية)2007/4/3م

2 - Survey from the Economist on (The New Titans)in the Sept.14,2006,issue

3 - Gabor Steingart,The War for Wealth:Why Globalization Is Bleeding the West of Its Prosperity(New York:McGraw- Hill,2008)

4 - Kenneth Pomeranz,The Great Divergence:China,Europe,and the Making of the Modern World Economy(Princeton University Press 2000.

ومرفهة، وأشرعة مصنوعة من الحرير، وصلات ذات نوافذ، وكلها بنيت في أحواض جافة في نانجينغ أكبر ميناء لصنع السفن في العالم وأكثرها تطوراً<sup>(1)</sup>.

"لا نصر في الفوز بمائة معركة، بل النصر في إخضاع عدوك من دون حرب أبداً". عمر هذه الحكمة الصينية أكثر من 2500 عام، وعمر الصين ضعفاً ذلك على الأقل، وأحدث أرقام نهوضها الاقتصادي والعلمي تنبئ بأن الأمم العريقة العظمى يمكن أن تُبعث من جديد. فالصين التي شنت عليها بريطانيا منتصف القرن الـ19 حربين متواليتين، تحتل المرتبة العالمية الأولى في تصدير السلع. والصين التي كان زعيمها الوطني "سون يات صن" يقول مطلع القرن الماضي "الناس الآخرون سكاكين وصحون ونحن السمك واللحم"، تتبوأ حثيثاً قمة المراتب العالمية في البحث والتطوير. والصين التي تعيش في زمان تاريخي مختلف، لا نلاحظ حاضرها إلا وهو يتغير. فهي تلعب حالياً دور المحرك الأساسي للاقتصاد العالمي، وتبدو بنموها الانفجاري كمصنع فولاذ هائل ينفث غيوم دخان كثيفة. وتشجر الصين حالياً غابات تعادل مساحة النرويج.

وإذا استمرت الصين في معدلات النمو الحالية لإنتاجها العلمي فستتخطى الولايات المتحدة عام 2020،<sup>(2)</sup> وأنداك سيبدو العالم مختلفاً تماماً. ذكر ذلك تقرير عن الصين عنوانه "الجغرافية الجديدة للعالم"، صدر ضمن سلسلة "تقارير البحوث العالمية" عن مؤسسة "ثومسن رويترز" البريطانية. ونبه التقرير إلى أن هذا "النمو المذهل... سيدفع السيطرة التاريخية لأميركا الشمالية وأوروبا على العلوم إلى التكيف مع نظام عالمي جديد". ويذكر واضعو التقرير أن الغرب اعتاد على أنظمة بحث علمية تحافظ فيها الأموال والباحثون ومخارج البحث على ثباتها تقريباً من عام لآخر. وقد سبق إنفاق أوروبا وأميركا الشمالية على البحوث ونموها الاقتصادي قليلاً منذ عام 1945. مما جعل الأمر مختلفاً في الصين حيث ازداد معدل إجمالي الإنفاق

---

Kuei- Sheng Change ,The Maritime Science in China at the Dawn of Great - 1 European Discoveries –Journal of the American Oriental Society 94,no.3(July- Sept,1974:347- 59

<sup>2</sup> - شبكة الصين [http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2010-](http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2010-06/13/content_20259600_3.htm)

[06/13/content\\_20259600\\_3.htm](http://arabic.china.org.cn/china-arab/txt/2010-06/13/content_20259600_3.htm)

الصيني على البحث والتطوير بنسبة 18 في المائة سنوياً للفترة بين عامي 1995 و2006. وبلغت الصين المرتبة الثالثة في الإتفاق على البحث العلمي بعد الولايات المتحدة واليابان.

ويقر مؤلفو التقرير بأن معايير الإدارة العلمية الغربية لا تنطبق على الصين، والتي تنوّع بسخاء قاعدة بحوثها. فالاقتصاد الصناعي للصين، والذي ركز على بحوث علوم الفيزياء والهندسة والأرض، وحقق فيها نسبة 10 في المائة من الإنتاج العالمي، تحول بسرعة إلى علوم المواد، حيث ينتج حالياً 20 في المائة من البحوث العالمية في المواد التركيبية والسيراميك والبولمرات. وللصين حضور قوي في بحوث البلورات وهندسة التعدين. وآثار ذلك على التنمية الصناعية في الصين هائلة، حسب واضعي التقرير الذين يتابعون "انتقال اقتصاد الصين من إنتاج السلع إلى اقتصاد المعرفة المستند إلى بحوث معاهدها". وفي حين واصلت الصين بحوثها الزراعية لسد حاجاتها الغذائية، "شرعت فجأة بالتركيز على بحوث البيولوجيا الجزيئية، حيث يتوقع أن تؤثر عالمياً على بحوث الجينات والبروتينات"

"بعد غفوة طويلة في الجهل، كلمة واحدة يمكن أن تغير الإنسان إلى الأبد". هذه الحكمة الصينية القديمة قد تفسر كيف تضاعف عدد طلاب جامعات التنين الأصفر من خمسة ملايين قبل تسع سنين فقط إلى 25 مليون طالب حالياً. وقد كانت كلمات مؤسس الصين الجديدة، "ماو تسي تونغ"، بسيطة للغاية، مثل "الرياح الشرقية تغلب الرياح الغربية"، أو "لندع مائة زهرة تتفتح وألف مدرسة فكرية تزدهر"، أو "السلاح عامل مهم في الحرب، لكنه ليس العامل الحاسم. فالإنسان وليس المادة هو العامل الحاسم".

ويختلف الباحثون حول ما إذا كانت قفزات الصين في الاقتصاد والعلوم ثمرة نظامها الشيوعي، أو اتباع قادة الصين الحاليين - ومعظمهم مهندسون - طرق رأسمالية السوق. ولعلها حكمة يحفظها الصينيون منذ ثلاثة آلاف عام تقول: "أنت تعزف نغمة منفردة فقط، وعليك العثور على من يعلمك كيف تستخدم الفتحات الأخرى في مزمرك الذهني"(1).

والهند لم تكن استثناءً في التفوق التاريخي، فكانت في القرن السادس عشر تفاخر بتفوقها العلمي وعبقريتها الفنية وعظمتها المعمارية في عهد سلالة كريشنايديفارايا، حيث وصف كثير

من الزوار الأجانب مدينة فيجاياناجار الهندية الجنوبية بأنها واحدة من أعظم مدن العالم، وقارنوها بمدينة روما(1). كما يبلغ عمر التنوع في الهند أربعة آلاف عام ، وهو متجذر عميقاً في الثقافة واللغة والتقاليد. إنه بل يحوي 17 لغة و22,000 لهجة، وكان لقرون طويلة مكوناً من مئات الإمارات والممالك والدول. فعندما كان البريطانيون يغادرون الهند في العام 1947م اضطرت الحكومة الجديدة إلى التفاوض حول اتفاقيات فردية مع كثر من 500 حاكم- عبر الرشوة أو التهديد أو في بعض الحالات القوة العسكرية - من أجل الانضمام إلى الاتحاد الهندي(2).

في يناير/كانون الثاني 1978م وأثناء الاجتماع الثالث للجنة المركزية الحادية عشرة في الحزب الشيوعي الصيني ، أدلى الرئيس الجديد للحزب (دينغ زياوبينغ) بقوله: (يجب علينا أن نركز على التطوير الاقتصادي والاعتماد على الوقائع وليس الايدولوجيا - من أجل أن نرشد إلى درب الصحيح، وليس مهماً إن كانت القطعة سوداء أم بيضاء طالما أنها قادرة على الإمساك بالفئران، فإنها قطعة جيدة). ومنذ ذلك الحين لم تحد الصين عن هذه التوصية، إنها تتبع طريق التحديث ببرامغامية لا رحمة فيها. كانت النتائج مذهلة ، إذ نمت الصين بمعدل يزيد عن 9% في السنة لمدة ثلاثين عاماً تقريباً، وفي هذه الفترة انتشلت الصين 400 مليون إنسان من الفقر، وتضاعف الدخل الصيني سبعة أضعاف، وفي هذا السياق قال العالم الاقتصادي جيفري ساكس (الصين هي أكثر قصص التطور نجاحاً في تاريخ العالم). في هذا اليوم تصدر الصين في اليوم الواحد أكثر مما صدرته في العام 1978م بأكمله(3).

الصين اليوم هي أكبر منتج للفحم والفولاذ والأسمنت في العالم ، وهي أكبر سوق للهواتف النقالة في العالم، في العام 2005م كانت الصين تعمل على تنفيذ مشاريع مساحتها 28 مليار قدم مربعة، أي ما يزيد عن خمسة أضعاف ما كان يجري إنشاؤه في أمريكا، كما ارتفعت صادراتها إلى الولايات المتحدة بنسبة 1600% خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. الصين تصنع ثلثي ما ينتجه العالم من آلات النسخ، وأفران المايكرويف، وأجهزة تشغيل أقراص DVD والأحذية.

---

1 - فريد زكريا - مرجع سابق، ص72

2 - المصدر نفسه ، ص159

3 - Robyn Meredith, The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us (New York: W.W. Norton & Company, 2007).

انظر إلى مجمعات (وول-مارت) للتسوق، وهي واحدة من أضخم الشركات في العالم، إذ تبلغ عوائدها السنوية ثمانية أضعاف ما تجنيه شركات مايكروسوفت، وتشكل 2% من الناتج الإجمالي المحلي للولايات المتحدة، تستورد (وول-مارت) من الصين ما قيمته 18 مليار دولار سنوياً. الصين هي أكبر مالكة للأموال في العالم، إذ يبلغ احتياطها من العملة الأجنبية 1.5 تريليون دولار، أي أكثر بنسبة 50% مما تملكه جارتها اليابان ، وبثلاثة أضعاف من ممتلكات الاتحاد الأوروبي بأكمله(1).

في عامي 2006-2007م بث التلفزيون الصيني سلسلة من اثني عشر جزءاً بعنوان (نهوض الأمم العظمى)، كان الهدف منها تثقيف الشعب. كانت سلسلة عميقة وذكية، قُدمت بأسلوب BBC أو PBS وغطت نهوض تسع قوى عظمى، من البرتغال وإسبانيا إلى الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة. الرسالة الأساسية للسلسلة تُظهر أن طريق أي أمة إلى العظمة يكمن في تفوقها الاقتصادي، وأن الطموحات العسكرية والإمبراطورية والعدوان، كل ذلك يؤدي إلى طريق مسدود. وصفة النجاح للقوى العظمى تتمثل في: تماسك قومي، ونجاح اقتصادي، وتكنولوجيا، واستقرار سياسي، قوة عسكرية، وإبداع ثقافي، جاذبية. وُشِرت هذه الأخيرة بأنها جاذبية أفكار أمة ما، شيء يشبه مفهوم القوة الناعمة للمفكر جوزيف ناي، باختصار ، إن الطريق إلى النفوذ يمر عبر الأسواق وليس عبر الإمبراطوريات(2).

يلاحظ العالم السياسي روبرت جيلبين - أنه عندما تزداد قوة أمة ما ، فإنها ستُغري لمحاولة زيادة سيطرتها على محيطها، وستحاول تغيير النظام الدولي كي يتوافق مع مصالحها الخاصة. والنقطة الجوهرية هنا هي أن القوى العظمى في جميع مراحل التاريخ كانت تعتقد أنها تملك أقصى النوايا، لكن التدابير المناسبة من أجل حماية مصالحها المتسعة دوماً(3).

ومن المرجح أن يشعر معظم الأمريكيين بالدهشة حينما يعلمون بأن الهند هي الدولة الأكثر مناصرة لأمريكا في العالم، في معيار واحد على الأقل. ففي دراسة أجرتها مؤسسة بو (Pew) للمواقف العالمية ونُشرت في شهر حزيران من العام 2005م، سُئل المشتركون في ست عشرة

1 - فريد زكريا - مرجع سابق، ص 102- 103

2 - المصدر نفسه، ص 116- 117.

3 - فريد زكريا ، مرجع سابق، ص 121- 122

دولة عما إذا كانوا يملكون انطباعاً جيداً عن أمريكا، كانت نسبة الهنود الذين أجابوا بنعم مذهلة بحق (71%) وحلّوا في المرتبة الثاية بعد الأمريكيين أنفسهم الذين كانت نسبتهم 83% (1).

جاء الحزب الشيوعي الصيني إلى السلطة وهو يحمل قناعة بأن الحشد والنضال هما جوهر السياسة، فاكتمست الفضائل العسكرية -الحماس، البطولة، والتضحية، والجهد الجماعي قيمة عظيمة. ولم تكن السياسة بالنسبة لنخبة الحزب الشيوعي الصيني مجرد منافسة سلمية أو إدارة للمصادر المادية، بل حشد وتحريك للمصادر البشرية في الأزمات (2). ولدى جمهورية الصين الشعبية الآن شعب حسن التعليم، وجيد الصحة، وحسن التغذية، وله احتياجات أكثر تطوراً. وأصبحت قاعدتها الصناعية مذهلة بالفعل- ففي العام 1989م كانت الصين رابع أكبر منتج للفولاذ في العالم، وكان ترتيبها الثامنة والعشرين في العام 1949م. والصين اليوم أكبر منتج للفحم والحبوب، والقطن، واللحوم. كما تقدمت جيداً في التكنولوجيا. وفي العام 1986م بدأت المؤسسات الأمريكية في التعاقد على شراء صواريخ صينية لإطلاق أقمارها الصناعية، وفي العام 1990م أصبحت الصين ثالث أكبر منتج لأقراص الحاسوب بعد الولايات المتحدة واليابان (3). وفي العام 1978م استخدم كل عامل زراعي صيني ثلاثة أرباع فدان من الأراضي الصالحة للزراعة، مقارنة مع 1.5 فدان في اليابان، و4.8 فدان في الاتحاد السوفيتي (السابق)، 39.4 فدان في الولايات المتحدة. وتعطي الزراعة المكثفة في الصين إنتاجاً مرتفعاً بالنسبة للفدان الواحد 1612 كيلوغراماً مقابل 1417 كيلوغراماً في الولايات المتحدة، و759 كيلوغراماً في الاتحاد السوفيتي (السابق) (4). وكانت السياسة التعليمية لجمهورية الصين الشعبية بشكل عام بمثابة نجاح هائل، فطلاب الصين البالغ عددهم 250 مليون طالب يشكلون 40% من مجموع الطلاب المسجلين في مدارس جميع الدول النامية في العالم (5). حتى أنه في العام

---

1 - المصدر نفسه، ص 150

2 - جابرييل إيه. ألموند، جي. بينجهام باويل الابن- السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر- ترجمة هشام عبد الله، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 1998م، ص 704

3 - المصدر نفسه، ص 723

4 - Wu Dingguang, The Relationship between the Agricultural Labor Population and Arable Land in Our Country, 1985, no.5

5 - جابرييل إيه. ألموند، مرجع سابق، ص 738



1991م بلغ عدد الطلاب الصينيين الذين يدرسون في الولايات المتحدة واليابان 70 ألف طالب صيني(1).

كانت القيادة الصحيحة هي بالضرورة من(الجماهير وإلى الجماهير)، وهذا يعني : أن تأخذ الأفكار من الجماهير- الأفكار المبعثرة وغير المنسقة - وتركزها وبالدراسة تحولها إلى أفكار منسقة، ثم عُدْ إلى الجماهير وانتشر هذه الأفكار وشرحها إلى أن تعتنقها الجماهير وكأنها أفكارها، ثم تمسك بها وترجمها إلى أفعال، واختبر صحة هذه الأعمال، ثم عُدْ مرة أخرى، وكرر ذلك المرة تلو الأخرى في لولب لا ينتهي بحيث تصبح الأفكار في كل مرة أكثر صحة وحيوية وغنى(2).

تسعى إسرائيل سعيًا حثيثاً لتتبوأ مكاناً رفيعاً بين دول العالم، وهناك أسباب عديدة لذلك، منها الاستفادة من رأس المال اليهودي الموجود في إسرائيل وفي خارجها، بما في ذلك الفعالية في الأسواق الدولية، إذ من الممكن إنشاء شركة في إسرائيل ونيويورك بالسهولة والقابلية للاندماج نفسيهما، بل إن هناك مزايا ضريبية إذا سجلت شركة يهودية في نيويورك ومارست عملها في إسرائيل. ومنها أيضاً الرأسمال البشري الناتج من مستوى التعليم العالي في إسرائيل، ومن استيعاب حوالي مليون روسي معظمهم من العلماء والمهندسين، والمطلوب بيع إنتاجهم في صناعات التقنية العالية، التي هي أهم عنصر في الصادرات الإسرائيلية.

إنّ ثبات إسرائيل في المنطقة يعتمد على ساقين قويتين: اقتصاد قوي ممتد في الغرب، وجيش قوي وراءه شعب(وليس العكس). فالناتج الإجمالي لإسرائيل عام 1990م(53.2 مليار دولار) وهذا يقارب الناتج الإجمالي لكل دول الطوق: مصر - سوريا - الأردن - فلسطين - لبنان) الذي يبلغ 56مليار دولار في ذلك العام(3).

---

1 - المصدر السابق ص 741

2 - Some Questions Concerning Methods of Leadership, Selected Works of Mao

Tse-tung(Peking: Foreign

Languages Press ,1965),vol.3,p 119

3 - إسرائيل 2020، مبادئ التخطيط البعيد المدى - مركز دراسات الوحدة العربية. لبنان 2004م -المجلد الأول

الولايات المتحدة بالنسبة لإسرائيل مصدر لا ينضب للمال، فالمعونات المالية التي وصلت قيمتها في أحد التقديرات إلى 139 مليار دولار منذ إنشاء الدولة، ليس لها مثيل في التاريخ. وهي معونات متعددة الأشكال، فمنها منح لا ترد، ومنها قروض لا تدفع، ومنها كفالات لا ترجع، ومنها تحويل أموال الضرائب إلى إسرائيل باعتبارها معفاة (أي كأنها دفعت إلى أمريكا) ومنها المعونات العسكرية التقليدية والدورية أو الطارئة في حالة الحرب.

ثم إن البرامج العلمية للتعاون في مجال الأسلحة والصواريخ والطيران والإلكترونيات وأسلحة الدمار الشامل (الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية) هي مصدر هائل لإسرائيل من حيث المعلومات والأموال والمواد الصناعية. ولا يكاد جنرال إسرائيلي يترك الجيش، وينقصه التعليم العالي إلا ويرحب به في الجامعات الأمريكية الراقية (1). وفي إسرائيل يهود من 102 دولة يتكلمون 82 لغة، فالاختلافات العرقية واللغوية والاجتماعية هائلة، وما يجمعهم الآن هو محاربة العرب والعداء والكراهية لهم، والجيش هو بوتقة هذا الصهر وفيه يتعلم النشء هذه الكراهية (2).

أما العوامل الدولية المؤثرة في تطور العلاقات الإسرائيلية - الهندية فتتمثل في عدة قضايا منها قضية الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي، ومعاهدة الحظر الشامل على التجارب النووية في جنوب آسيا، فالهند لم توقع حتى الآن هاتين المعاهدتين، (3) وقد أوضح رئيس الوزراء الهندي، في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 1998، أن الهند ألزمت نفسها طواعية بعدم إجراء تجارب نووية أخرى، وأكد إمكان تحويل ذلك إلى تعهد رسمي. خلاصة القول هي أن الموقف الهندي الراض لتوقيع معاهدة منع الانتشار النووي استمر كما

---

\* Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, The Global Political Economy of Israel: London, Sterling, VA: Pluto Press, 2002

1 - إسرائيل 2020، مرجع سابق، ص 65

2 - المصدر نفسه، ص 67

3 - أحمد فخر، "القرن 21 والسباق النووي: أي خيار عربي بعد تفجيرات الهند وباكستان"، "أوراق الشرق الأوسط"، العدد 22 (يوليو/تموز - نوفمبر/تشرين الثاني 1998)، ص 12.

هو، بينما يتمثل الموقف الباكستاني من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في اشتراطه انضمام الهند إلى المعاهدة شرطاً لانضمام باكستان إليها(1).

إن تشابه الموقف الهندي من معاهدة منع الانتشار النووي مع الموقف الإسرائيلي - إلى حد ما - في ظل شراكة إستراتيجية بين البلدين، يدعم موقف الهند في الدخول إلى النادي النووي، ولا سيما أن الشراكة الإسرائيلية - الهندية ستؤدي إلى شراكة مع الولايات المتحدة الأميركية التي ستضفي الشرعية الدولية على البرنامج النووي الهندي، وتدعم دخولها إلى النادي النووي، وتنتهي العزلة الدولية المفروضة عليها منذ تفجيرات سنة 1998، (2) وهو ما بدا يلوح في الأفق بتوقيع اتفاق للتعاون الاستراتيجي في المجال النووي بين الهند والولايات المتحدة الأميركية(3) فقد توصل الجانبان إلى ملامح الاتفاق في تموز/يوليو 2005، وتم توقيعه، وأعلنه الرئيس الأمريكي جورج بوش في 2006/3/2 (4).

أما العامل الثاني فيتمثل في العلاقات بين الهند وكل من الصين وروسيا، ولعل أبرز قضايا الاتفاق بين الهند والصين رفض الهيمنة الأميركية في المنطقة باعتبار أن ذلك ليس في مصلحة أي منهما، وكذلك مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهو ما دفعهما إلى الاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات، وكيفية التعامل معها، وإقامة اتفاقات ثنائية مشتركة لمكافحة الإرهاب الدولي، وضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية بين البلدين(5).

---

1 - فوزي حماد وعادل محمد أحمد، "التفجيرات النووية الهندية - الباكستانية: الموقف بعد عام"، "السياسة الدولية"، العدد 135 (يوليو/تموز 1999)، ص 70.

2 - سامح راشد، "اتفاق التعاون النووي بين الهند والولايات المتحدة الأمريكية"، "السياسة الدولية"، العدد 164 (أبريل/ 2006)، ص 206.

3 - "Statement of Richard A. Falkenrath", The Brookings Institution, May 11, 2006: <http://www.brookings.edu/>

4 - "U.S. - India Civil Nuclear Cooperation Initiative", U.S. Department of State, December 18, 2006: <http://www.state.gov>

5 - هشام الصادق، "العلاقات الهندية - الصينية: قمة الانفراج التاريخية"، "السياسة الدولية"، العدد 153 (يوليو/ 2003)، ص 245.

وتُعد العلاقات الهندية - الروسية علاقات متميزة للغاية تقليدياً، إذ طور الجانبان علاقة صداقة متينة في أثناء الحرب الباردة، لكنها لم ترقَ إلى التحالف الاستراتيجي(1) وواصلت العلاقات الروسية - الهندية تطورها الطبيعي في إبان الحرب الباردة على النحو الذي أوصلها إلى بحث فكرة تشكيل مثلث استراتيجي يجمع روسيا الاتحادية والصين إلى جانب الهند(2).

ويتمثل العامل الثالث في تراجع دور حركة عدم الانحياز، لأنها لم تعد تعرض القضايا الاقتصادية الشاملة لمجموع دول هذه الحركة. ومع أن الهند ما زالت تعلن تمسكها بهذه السياسة، إلا إنها نظراً إلى دبلوماسيتها الاقتصادية التي انتهجتها حديثاً لعلاج أزماتها الاقتصادية، فإنها مضطرة إلى الاهتمام أكثر بالمنظمات الاقتصادية مثل رابطة جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ومجموعة الخمس عشرة دولة. وبحسب تعبير وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية في تصريح له في 1993/12/15، فإن السياسة الخارجية الهندية ستنبع سياستها الاقتصادية والتجارية(3).

أما العامل الرابع فهو التنافس الدولي والإقليمي بشأن جمهوريات آسيا الوسطى، ففي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهرت على الساحة الدولية مجموعة جديدة من الجمهوريات أصبحت مصدراً للتنافس بين القوى الدولية والإقليمية، مثل روسيا وإيران وتركيا (دول الحلقة الأولى للتنافس)، والولايات المتحدة والهند وباكستان والصين والدول العربية وإسرائيل (دول الحلقة الثانية للتنافس)، وذلك في محاولة للقيام بدور سياسي واقتصادي حاكم في تلك المنطقة، سواء لاستغلال مواردها الطبيعية، أو للتأثير في تطورها السياسي والاقتصادي، أو للتحكم في نمط

---

1 - Dietmar Rothermund, "India and the Soviet Union", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 386, nos. 1, 78; <http://www.sagepub.com/>

2 - عماد جاد، "سياسات القوى الكبرى تجاه قضية كشمير"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرران)، "قضية كشمير" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002)، ص 239.

3 - أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحولات العالمية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص 133.

تفاعلاتها الإقليمية. وقد شمل هذا التنافس كلا من القوى العالمية والإقليمية، وبينها الهند وباكستان (1).

وأخيراً، هناك دعم الولايات المتحدة للتقارب بين الهند وإسرائيل، ذلك بأنه نظراً إلى علاقات التحالف بين إسرائيل وتركيا، فإن الولايات المتحدة تهدف من تطوير علاقات الهند بإسرائيل، إلى إقامة تحالف هندي - تركي - أميركي تكون أهدافه ما يلي:

ضبط التفاعلات في القارة الآسيوية، ووجود قوة موالية لواشنطن على حدود روسيا وإيران، وقطع الطريق على أي محاولة لإقامة تحالف ثلاثي بين الهند وروسيا والصين، هذا التحالف الذي كان رئيس الوزراء الروسي الأسبق يفيغيني بريماكوف قد دعا إليه، ثم مواجهة ما تعدّه واشنطن تنامياً للتوجهات الأصولية في آسيا، وما يمثله ذلك من تهديد لمصالحها ومصالح حلفائها في المنطقة. وانخرطت الصين في عملية واسعة لتوفير مصادر الطاقة، مستخدمة احتياطاتها من العملة التي وصلت إلى 2 تريليون دولار لشراء إمدادات النفط والغاز من مختلف أنحاء العالم، حيث تقوم عادة بتقديم القروض أو تنفيذ مشروعات للبنية التحتية مقابل شحنات النفط المضمونة، فعلى سبيل المثال قامت الصين بإبرام صفقات لتقديم قرض بقيمة 25 مليار دولار لروسيا، التي تعاني من وضع مالي غير جيد مقابل 300 ألف برميل نفط يومياً خلال العامين القادمين، ولتقديم قرض بقيمة 10 مليارات دولار للبرازيل مقابل 200 ألف برميل نفط يومياً خلال السنوات العشر المقبلة، كما دخلت في مشروع نفطي ضخم مع فنزويلا، وفي الواقع بلغ عدد مشروعاتها للاستثمار الخارجي في مجال الطاقة 208 مشروعاً منذ عام 1992، كان 40 منها في منطقة الشرق الأوسط (2).

---

1 - محمد السيد سليم، "التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى"، في: محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحولات العالمية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998)، ص 317.

2 - دانيال فريفلد، مدير البرامج الدولية للقانون والأمن في جامعة نيويورك،

[http://www.majalla.com/ar/cover\\_story/article38488.ece](http://www.majalla.com/ar/cover_story/article38488.ece)

03 أبريل 2010 [http://www.majalla.com/ar/cover\\_story/article38488.ece](http://www.majalla.com/ar/cover_story/article38488.ece)

# الفصل الثاني

## العلاقات

### الإسرائيلية - الصينية.



## الفصل الثاني

### العلاقات الإسرائيلية - الصينية

#### المبحث الأول

#### تاريخ العلاقة بين الطرفين ودوافعها

#### المطلب الأول

#### المأمة تاريخية

يعود تاريخ اليهود في الصين إلى زمن غابر ، ويهود الصين: جماعة يهودية كبيرة كانت تعيش في مدينة كايفنج عاصمة مقاطعة هونان الواقعة على ضفاف النهر الأصفر، ولذا يقال لهم أيضاً (يهود كايفنج). ويبدو أن تاريخهم يعود إلى القرنين التاسع والعاشر، حيث هاجرت مجموعة من يهود إيران وربما الهند إلى الصين. ويبدو أن الجماعة اليهودية كانت نوعية، فقد عيّنت أباطرة أسرة تانج أحد أعضاء طبقة الماندرين (وهي الأرستقراطية الثقافية من الموظفين/ العلماء) مسؤولاً عنهم، فكان يزور معبدهم باسم الإمبراطور مرة كل عام، ويحرق البخور أمام المذبح، وكان المهاجرون اليهود (في بداية الأمر) يتحدثون الفارسية، وكانوا متخصصين في المنسوجات القطنية وصباغتها وطباعة الألوان عليها، وهى صباغة كانت متقدمة، وكان سكان الصين يتزايدون في تلك المرحلة، الأمر الذي أدى إلى نقص حاد في المنسوجات الحريرية ونشوء حاجة إلى المنسوجات القطنية، وهو ما قد يفسر استقرار اليهود في الصين في ذلك الوقت. ومن الناحية الاجتماعية والطبقية، كان اليهود ينتمون إلى طبقة التجار والصناع التي تقع بين الفلاحين من جهة وطبقة الموظفين/ العلماء من جهة أخرى، ومن ثم كان طموحها الاجتماعي، مثلها مثل الطبقات التي تقع في الوسط، هو الاتصال بالطبقة العليا والابتعاد عن طبقة الفلاحين (1) .

ويشير السيد (لى شو شياو) نائب رئيس مركز الدراسات اليهودية التابع لفرع هيلونغجيانغ لأكاديمية العلوم الاجتماعية أن عددا كبيرا من اليهود بدأوا في الانتقال إلى (هاربين) في أواخر القرن التاسع عشر هربا من التمييز القاسي في روسيا القيصرية وبعض

---

1 - د. عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، ج2، تونس 1987، المطبعة الفنية، القاهرة 1988، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 2000، ص111، نقلاً عن موقع صيد الفوائد



دولاً وأوروبا، وفي عشرينيات القرن الماضي ارتفع عدد اليهود في هاربين إلى ما يزيد على 25 ألفاً وكانوا أكبر جالية يهودية في الشرق الأقصى في ذلك الوقت، وطوّروا نظاماً اجتماعياً كاملاً خاصاً بهم وكان يطلق عليهم اسم "يهود هاربين". وأضاف (لي) أن (هاربين) ومدناً صينية أخرى مثل شانغهاي أصبحت أيضاً ملجأ لليهود الفارين من محارق النازية في أوروبا في العام 1938م، وفي الأعوام الأخيرة جاء أكثر من مائة يهودي إلى هاربين للعثور على أصول أسرهم وتقديم الاحترام لأسلافهم كل عام .

وكان لليهود الذين استوطنوا الصين ثم غادروها إلى بلاد أخرى كثيراً من الذكريات التي ينثرونها على صفحات الكتب والمواقع الإلكترونية، فمنهم من يقول إن الشعب الصيني كان دائماً لديه شعور ودي تجاه اليهود ولم يتوقف قط عن مساعدتهم حتى لو كانوا هم أنفسهم في "أزمة وطنية" وفي أعقاب الغزو الياباني واحتلال منطقة شمال شرق الصين في عام 1931 تفتت الأنشطة المعادية للسامية بدعم من الفاشية اليابانية والألمانية<sup>1</sup>، وتكررت سرقة محال اليهود ومدارسهم وتدمير معابدهم واختطاف رجال الأعمال اليهود في هاربين التي كانت ذات يوم مأوى آمناً لليهود، ومع تصاعد الأنشطة التمييزية في أوروبا أتى المزيد من اليهود إلى الصين واستوطنوا في المدن الصينية، واستضافت شانغهاي وحدها ما يربو على 30 ألف لاجئ يهودي أتوا من أوروبا فيما بين 1933 و 1941. وبحلولديسمبر 1941م كان هناك ما يزيد عن 25 ألف يهودي في شانغهاي، وكان عدد اليهود الذين قبلتهم الصين أكثر من العدد الإجمالي لمن استقبلتهم كندا وأستراليا ونيوزيلندا وجنوب إفريقيا والهند .

وقد صرّح (وانغ جيان) نائب رئيس مركز الدراسات اليهودية التابعة لأكاديمية العلوم الاجتماعية في بلدية شانغهاي بأن كل اليهود في الصين تقريباً نجوا من الحرب، وذلك بفضل الدعم الذي قدمه لهم الشعب الصيني واليهود في أجزاء أخرى من العالم .

لم ينس اليهود أصدقاءهم وجيرانهم الصينيين وأولئك الذين ساعدوهم في أوقات الشدة، واليوم فإن اليهود الذين عاشوا سابقاً في الصين ويعيشون الآن في أجزاء أخرى من العالم أقاموا كثيراً من المنظمات لإحياء ذكرى الأيام الخوالي في الصين والصداقة مع الشعب الصيني . وفي يوليو عام 2004 قام نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي (يهودا أولمرت) بتقديم الاحترام لمقابر أجداده

1 - صحيفة الشعب الصينية 3 مايو 2005 على الرابط

<http://arabic.people.com.cn/31660/3365480.html>

في مقبرة اليهود بهاربي، وقال "شكرا لكم لحماية ذكرى أسرتنا وإعادة الكرامة إلى ذاكرة أولئك الذين كانوا جزءا من هذا المجتمع مما يذكر بحياة اليهود العظيمة التي كانت جزءا من هارابين) . وقد اهتمت(هارابين) اهتماما عظيما بحماية مقابر اليهود فيها والتي تغطي 836 مترا مربعا وتتكون من ما يقرب من 600 قبراً وهي الأكبر من نوعها في الشرق الأقصى، وأنفقت حكومة المدينة مليون يوان أو ما يقرب من 120.900 دولار أمريكي لإصلاح وصيانة مقابر اليهود وأنشأت ملفات لمالكي المقابر المحددة، كما أقامت حكومة شانغهاي نصباً للجنين اليهود في الحرب العالمية الثانية الذين عاشوا في منطقة هونغكوه بالمدينة (1).

وفي مطلع يناير/كانون الثاني من سنة 2004 أفسحت صحيفة "الصين اليوم" حيزاً لمقال عن "يهود الصين" تحدث كاتبه، الذي (سقط اسمه وبانت صورته) عما وصفه بحقائق عن اليهود في الصين، وورد في المقالة أن اثنين من أعضاء المجلس الاستشاري للدولة هم من أصول يهودية، وهما إسرائيل أبشتاين و سيدني شابيرو. وثمة إشارة إلى العديد من الشخصيات اليهودية الشهيرة التي عاشت في الصين، ومنها، إضافة إلى أفراد عائلتي ساسون وقادوري، مايك بلومنتال وزير الخزانة الأمريكي الأسبق، وإريك هالبرن مؤسس مجلة فار إيسترن إيكونوميك ريفيو، التي مازالت تصدر في هونغ كونغ، وموريس كوهين (كان يُسمى كوهين ذو المسدسين) الذي عمل حارساً (بودي غارد) لزعيم الثورة الديمقراطية الصينية صون يات صن.

وتشير المقالة إلى توقيع الصين لاتفاقية حرب الأفيون وفتح عدد من موانئها من بينها ميناء مقاطعة شنغهاي التي وفد إليها تجار يهود قدموا من غرب آسيا وخاصة من بغداد مثل عائلتي ساسون وقادوري اللتين استقرتا فيما بعد في هونغ كونغ وأصبحتا من أكثر العائلات ثراء بها لما امتلكوا من فنادق ومتاجر. و(الثانية) كانت لليهود روس بعد العام 1899، وبعد وقوع الثورة البلشفية 1917، واستوطن هؤلاء في شمال الصين، أما (الثالثة) فكانت بين عامي 1937 و 1939 خلال الحرب العالمية الثانية حيث تدفق على الصين ما يقارب الـ 20 ألفاً هرباً من النازية الألمانية. وقدر عدد اليهود سنة 1910 نحو 1500 نسمة استوطنوا في هاربن (عاصمة مقاطعة هيلونجيانغ)، ثم ما لبث أن ارتفع الرقم إلى 13 ألفاً بحلول سنة

---

1- صحيفة الشعب اليومية أونلاين 2005/5/31م، تقرير بعنوان اليهود يعودون إلى موطن الطفولة في الصين

1929، وقد انتقل الكثير منهم إلى شانغهاي في ثلاثينات القرن الماضي بعد الاحتلال الياباني لمقاطعة منشوريا (شمال الصين).

وعن نشاط هؤلاء الذين برعوا بحسب الصينيين بقطاع التجارة والمال كعاداتهم، تذكر المقالة أن عدد الأفراد المسجلين في بورصة شنغهاي سنة 1932 كان مائة مضارب بينهم 40 مضارباً من اليهود الشرقيين<sup>(1)</sup>، وأن أحد أفراد عائلة قادوري يعد اليوم واحداً من أقوى الشخصيات في هونغ كونغ، غير أن الوجود اليهودي في الصين أخذ يقلص تدريجياً بسبب الوفاة أو الهجرة.

وعلى الصعيد الثقافي ظهرت في كبريات المدن الصينية رموز للثقافة اليهودية كالجمعيات والأندية والمقاهي والمراكز ذات النشاطات الدينية وجمعية للصداقة، وتشهد شنغهاي نشاطاً يهودياً يفوق ما تشهده العاصمة بكين، وثمة عدد من مراكز الدراسات اليهودية أحدها في جامعة نانجينغ الذي أنشئ في شهر أيار/ مايو سنة 1992، ويرأسه البروفيسور شو شين، الأستاذ بكلية الدراسات الأجنبية في الجامعة، وأنشط الشخصيات الصينية في مجال الدراسات اليهودية، وينظم المركز دورات حول تاريخ اليهود يدرس فيها نحو 200 دارس سنوياً. وفي جولته الأخيرة إلى إسرائيل منحتة جامعة بار إيلان الدكتوراه الفخرية "اعترافاً بمساهماته في الدراسات اليهودية في الصين"، كما جاء في قرار مجلس الجامعة، وأصدر عدداً من المؤلفات، نعل أهمها "الموسوعة اليهودية" (بالصينية)، "أساطير اليهود الصينيين في كايفنغ" (بالإنجليزية) يتحدث فيه عن اليهود القدماء في الصين، "اليهود في شانغهاي" (بالإنجليزية والصينية) و"معاداة السامية.. كيف ولماذا" (بالصينية) لشو شين.

اهتمت القيادة الصينية بالتقنيات الإسرائيلية لأنها كانت غارقة في إنشاء بنيتها التحتية فقامت باستيراد التقنيات المتطورة على الصعيدين المدني والعسكري، وفي العام 1979 م نجح (شاوول ايزبرغ)<sup>(2)</sup> في عقد لقاء بين رؤساء الصناعات الأمنية الإسرائيلية والقيادة الأمنية الصينية وبذلك فُتح الباب أمام عقد عدد من صفقات الأسلحة الكبرى، فقد ساهم هذا التعاون العسكري المشترك في خدمة الدولتين كثيراً عدا عن كونه أفرز نظام علاقات جيدة وأوجد كثيراً من الثقة أدى إلى استمرار العلاقات.

<sup>1</sup> د. أكرم حجازي، الصين تحت مجهر السلفية الجهادية <http://www.lahdah.org/vb/t43395.html>

2 - ملياردير يهودي شهير.

كان الصراع العربي الإسرائيلي حاضراً في العلاقات الصينية الإسرائيلية ومن ذلك أن الصين ليّنت من تصريحاتها حيال النزاع الإسرائيلي العربي إلا أنها لم تغير موقفها المؤيد للعرب، كما لم تتجه إلى التدخل في العملية السياسية مع أن إسرائيل في المقابل تبنت الموقف الصيني حيال مسألتَي تايوان والتبت، وبصورة مماثلة وعلى الصعيد التكنولوجي كانت الصين هي التي حظيت بشكل أساسي باستيعاب التقنيات والمعارف العلمية أما في المجال الاقتصادي فلم يكن هناك سوى تقدم ضئيل.

وفي بداية التسعينيات طرأ تغير على أنماط التجارة الأمنية بين إسرائيل والصين ففي أعقاب انهيار الكتلة السوفييتية والمجزرة التي نفذها الجيش الصيني في ميدان تيان مين (1989م)، سادت خلالها علاقات باردة بين واشنطن وبكين حيث فرضت الولايات المتحدة حظراً عسكرياً على الصين، لكن خلال تلك الفترة استأنفت الصين والاتحاد السوفيتي علاقاتهما وروسيا التي (ورثت مكان الاتحاد السوفيتي) أصبحت المزود الرئيس للصين بالأسلحة، في غضون ذلك تواصل التدهور في العلاقات بين واشنطن وبكين ووصلت ذروتها جراء وقوع حادثة عسكرية بينهما حول تايوان (1996 - 1995) م، ولهذا السبب انخفض حجم الطلب الصيني للمنتجات الإسرائيلية وتزايدت معارضة الولايات المتحدة للتصدير الأمني الإسرائيلي إلى الصين، وعلى ما يبدو فإن هذه التغيرات لا سيما التغير الأمريكي حيال العلاقات الأمنية مع الصين لم تلق تفهماً من جانب صانعي القرار في إسرائيل، وفي عام 1999م وبعدما كشفت الصحف الإسرائيلية النقاب عن معطيات لها علاقة بصفقة طائرات "فالكون" بدأت الولايات المتحدة تعرب عن معارضتها لإتمام الصفقة رغم ادعاء إسرائيل أن الولايات المتحدة كانت على علم بل صادقت عليها مسبقاً (1) .

وقالت مصادر أخرى إن إسرائيل تساعد الصين بشكل سري في بناء خط دفاعي على طول حدودها مع الاتحاد السوفييتي البالغ 6679 كيلومتراً، حيث يقوم مئات الخبراء الإسرائيليين بالعمل في هذا المشروع الذي تبلغ تكاليفه عدة مليارات من الدولارات، ويشمل عدداً من إجراءات المراقبة المتقدمة إضافة إلى معدات إلكترونية حديثة جداً، وأكدت مصادر أجنبية أن الخبراء الإسرائيليين يساعدون الصينيين في تحديث التقنية المتعلقة بالصواريخ متوسطة

---

1- تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط - شؤون إسرائيلية في أسبوع - العدد 246 - 2008/3/16 م - ملحق العدد ص (32- 23) .

وبعيدة المدى، وأنهم بدؤوا فعلاً بتعزيز النظام الدفاعي الصيني على الحدود مع الاتحاد السوفييتي منذ العام 1985.

وذكرت مصادر عسكرية غربية أن الصين قامت في العام 1990 بالتعاون مع إسرائيل، بتطوير صاروخ بحري مشتق من صاروخ غبريال الإسرائيلي، وسعت إلى استخدام الأنظمة الالكترونية الجوية الخاصة بالطائرة الإسرائيلية "لافي" التي ألغى مشروع إنتاجها لإدخالها في الجيل الجديد من الطائرات الصينية المحلية قيد التطوير، وأضافت أن (إسحق رابين)<sup>(1)</sup> وافق في حينها على الاستمرار في تطوير النموذج التجريبي الثالث من الطائرة لإثبات كفاءة رادارها ومدى وفائه لاحتياجات الجانب الصيني خاصة فيما يتعلق بمشروع إنتاج الطائرة الصينية المقاتلة F-10 عبر استخدام منظومة الاتصالات والتوجيه في طائرة لافي.

ومن جهتها أكدت مجلة "جينس ديفنس ويكلي" البريطانية المتخصصة في الشؤون العسكرية سنة 1986 إن إسرائيل باعت الصين الصاروخ المضاد للدبابات "مافتس". ونقلت للصين تقنية إنتاج صاروخ جو - جو "بانيون3" وهو تقليد للصاروخ الأمريكي "سايد وايندر". وقدمت إسرائيل - حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية - معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة و صاروخ "باتريوت" بصفة خاصة. وفي مطلع التسعينيات بدأت المفاوضات الصينية الإسرائيلية لتزويد بكين بطائرات استخبارية على نمط "الأواكس" بقيمة 250 مليون دولار أمريكي. وعلى صعيد تجارة الأسلحة أوردت المجلة أن صفقات السلاح بين الصين وإسرائيل بلغت نحو 3.5 مليار دولار أمريكي. وحسب تقديرات أخرى، حتى نهاية الثمانينات، وصل معدل مبيعات السلاح الإسرائيلي للصين ضعف ذلك. ويقدر الحجم السنوي لصادراتها إلى الصين بنحو ملياري دولار، يتوقع مضاعفتها خلال السنوات القليلة القادمة، كذلك تُعد صادراتها من السلاح للصين بمثابة الدولة الثانية بعد روسيا طبقاً لتقرير أمريكي سنة 2004م<sup>(2)</sup>.

وتذهب مصادر أخرى إلى القول إن الصينيين والإسرائيليين وقعوا اتفاقية إنشاء صندوق مالي، تقوم بموجبها مؤسسة مالية أميركية باستثمار 150 مليون دولار أمريكي للتعاون مع إحدى

---

1 - إسحق رابين (1 مارس 1922 إلى 4 نوفمبر 1995) رجل سياسي وجنرال عسكري سابق في الجيش الإسرائيلي وخامس رئيس وزراء إسرائيل.

2 - د. محمد جمال مظلوم، لماذا تصر إسرائيل على بيع أسلحة للصين؟ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الأهرام الإستراتيجي، على الشبكة:

الجامعات الصينية، بهدف دفع تطور القطاعات الإسرائيلية المتخصصة في العلوم والتكنولوجيا، على أن تستخدم هذه التكنولوجيا في الأسواق الصينية، كما أن ثمة اتفاقية بقيمة 75 مليون دولار أمريكي تم توقيعها بين شركة إسرائيلية للاعتمادات المالية ومؤسسة صينية شريكة. وهكذا أوغلت الصين في علاقاتها مع إسرائيل بالاتفاق على تعزيز التعاون معها في مجال تقنية الاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والأمن والتقنية الزراعية والمرافق الأساسية وتقنية البيئة والأمن القومي(1).

## المطلب الثاني

### مراحل التعاون والتقارب

تنبني العلاقات الدولية على المصالح الإستراتيجية والتي عادة ما تكون محدداً مهماً من سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية، ولعل العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية هي الأبرز في تشكيل المسارات الدولية والتحالفات، وهناك حزمة متغيرات على المشهد الدولي أسهمت في تنامي العلاقات الصينية الإسرائيلية، منها القوة الصينية المتصاعدة بصورة لافتة مما يغري بخطب ودهاء، ولعله من المناسب أن نستعرض بعض المؤشرات التي أعطت الصين هذا البريق تمهيداً لتناول مراحل التعاون مع إسرائيل، وفي هذا الصدد نشرت مؤسسة "ستانلي"(2) مؤخراً تقريراً على درجة عالية من الأهمية أعدّه الخبير "مايكل شيفر" الذي سبق له أن عمل كزميل في مجلس العلاقات الخارجية والشؤون الدولية في اليابان منذ العام 1995 وحتى العام 2004، وشغل عدة مناصب من بينها مستشار في شؤون الأمن القومي، ومدير برنامج الأمن الدولي في مركز الحرب والسلام والإعلام في جامعة نيويورك، يحمل التقرير عنوان "الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة"، ويأتي في سياق العديد من الدراسات والتقارير التي بدأت في الآونة الأخيرة تتناول مسألة انحدار القوة الأمريكية وموقع

---

1 - كمال مساعد، الصين وإسرائيل... مجدداً، صحيفة السفير اللبنانية 2005/5/16، على الشبكة:

[http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr\\_ch.htm](http://www.palestine-info.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr_ch.htm)

2 - مؤسسة ستانلي: مؤسسة أمريكية غير ربحية خاصة، وهي مصدر ممتاز لتقارير أساسية عن السياسة الخارجية وقضايا عامة متنوعة. وتبني المؤسسة برنامج إذاعي أسبوعي (أرض مشتركة) لتفهم وتحليل الأحداث العالمية "نشرة الصحافة العالمية" وهي مجلة شهرية تعيد طباعة مقالات تحويل أنباء ووجهات نظر من حول العالم، ونشرة أنباء (Courier Online) عبر الانترنت تحوي مقالات عن موضوعات وحكايات هي محور برامج المؤسسة.

الولايات المتحدة في النظام الدولي كـ "super power"، وصعود عدد آخر من القوى الناهضة على الساحة الدولية، لعلّ أبرزها ما يمكن تسميته بمجموعة الـ "BRIC" التي تضم كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين.

ويعتبر التقرير أنّ القرن الواحد والعشرين يشهد مزيداً من التنافس الدولي على القوة والموارد، ويحاول ضمن هذه المعطيات أن يقدم رؤية تتناول:

\* تحديد عناصر "القوة" في العصر الماضي والحديث.

\* تسمية القوى الصاعدة والناهضة التي ستكون شريكاً في تطوير النظام الدولي الذي سيتخطى نظام الأحادية القطبية مع تدهور القوة الأمريكية.

\* التحديات العالمية الجديدة التي سيكون على المجتمع الدولي والقوى الصاعدة مواجهتها في المرحلة المقبلة.

\* موقع الولايات المتحدة في الحقبة الحالية والخيارات القائمة أمامها للتعامل مع القوى الصاعدة على المستوى الدولي.

تبدأ الدراسة باقتباس مقطع من تقرير مجلس الاستخبارات القومي الأمريكي للعام 2007، يقول: "قد يغيّر الصعود المحتمل للصين والهند كلاعبين عالميين رئيسيين جديدين المشهد الجيو - سياسي العالمي كما فعلت ألمانيا في القرن التاسع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين، وسيكون لذلك تأثيرات دراماتيكية كالتى حصلت في القرنين الماضيين"، وتشير النظرية الكلاسيكية في العلاقات الدولية إلى أنّه وخلال فترات "انتقال القوة" بين الأمم، يحصل سياق جديد لتوزيع القوى يؤدي إلى مخاطر عديدة من بينها سوء الفهم والتوقعات والانتطاعات بين هذه الأمم مما من شأنه أن يدفع باتجاه أزمات ونزاعات خطيرة في النظام الدولي.

وإذا ما عدنا إلى القرن التاسع عشر، سنجد أنّ القوى الدولية آنذاك كانت تعني حكماً الإشارة إلى القوى الأوروبية العظمى، أمّا اليابان والولايات المتحدة فقد كانت استثناءً لهذه القاعدة<sup>(1)</sup>. ومع دخول العالم القرن الواحد والعشرين، بدأ المشهد العالمي بالتغيّر، فكما أنّه ليس باستطاعة القليل من المراقبين التشكيك بفكرة أنّ الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا واليابان تبقى في قائمة القوى الرئيسة اليوم، كذلك لا يمكن التشكيك بفكرة أنّ الصين والهند قد نهضت

---

1 - الجزيرة نت ،الولايات المتحدة والقوى الصاعدة

بالفعل وقامت بتحويل تأثير صعودهما إلى مستوى "القوة الرئيسية"، في حين يبقى الواقع الديموغرافي لروسيا عائقاً أمامها لضمان موقعها كقوة رئيسية في المستقبل على الرغم مما تمتلكه من عوامل قوة كمصادر الطاقة والترسانة النووية.

ويعد تعريف العناصر المؤسّسة للقوى الرئيسية في أي حقبة من المهام الصعبة، لكنّ وضع "القوة الرئيسية" عادة ما يتضمّن مجموعة من العناصر والقدرات المندمجة مع بعضها البعض، كالثروة والقدرة على التأثير في قرارات الآخرين وأفعالهم، وعلى الرغم من أنّ كثيرين يرون تعريف القوة من خلال المنظار العسكري فقط، إلّا أنّ البعد العسكري يشكّل بعداً واحداً فقط من أبعاد القوة ولا يمكن اختصارها فيه، ويرى الخبير السياسي "كينيث فالترز" أنّ هناك خمسة معايير مختلفة لقياس وتقييم قوة الدولة:

\* عدد السكان والامتداد الجغرافي.

\* الموارد الطبيعية التي تضمّها.

\* وضعها الاقتصادي.

\* استقرار النظام السياسي.

\* قوتها العسكرية.

بينما يرى المؤرّخ البريطاني "بول كينيدي" أنّ عوامل القوة في القرن العشرين تكمن في<sup>(١)</sup>:

\* حجم السكان.

\* مستوى التمدّن.

\* المستوى الصناعي.

\* استهلاك الطاقة.

\* حجم الناتج الصناعي.

\* القوة العسكرية.

وأكدت الدراسة في بحثها لمقومات الصين على:

\* الصين هي الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية.

\* الأولى عالمياً من حيث معدل سرعة النمو الاقتصادي.

---

1 - الجزيرة نت ،مايكل شيفر ،عرض علي حسين باكير



\*تمثل ثاني أكبر اقتصاد عالمي من حيث القوة الشرائية.

\*تمتلك أضخم جيش في العالم تسانده قوات احتياط.

\*"تكنولوجيا" وقوات مسلحة هي الأضخم عالميا.

\*لديها ثاني أكبر ميزانية معلنة للدفاع بعد الولايات المتحدة الأميركية.

\*الرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة.

\*تمتلك موقعا استراتيجياً يربط شرق آسيا بشرق أوروبا، وتتحكم بعدد من طرق الملاحة البحرية والجوية والبرية.

\*الثالثة فضائيا بعد الولايات المتحدة وروسيا.

\*القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا.

إستراتيجية الصين القومية والفكر السياسي للنخب الصينية المتمثلة بقيادات الحزب الشيوعي الصيني، وأقطاب الحكومة وكبار القادة العسكريين وطبيعة اتجاهات التنمية الوطنية، تسير باتجاه التمهيد لتبوء الموقع القطبي العالمي من خلال السعي إلى مشاركة الولايات المتحدة في صنع القرارات ذات الشأن العالمي، وبوادر هذا التوجه واضحة عبر تحفظاتها المتكررة بشأن العديد من مشاريع القرارات الأميركية المقدمة إلى مجلس الأمن الدولي، فضلا عن مقعدها الدائم في مجلس الأمن الدولي.

انضمام تايوان إلى الصين سيزيد بلا شك من قوة الصين الاقتصادية والسياسية والعسكرية وسيجبر الولايات المتحدة على إعادة نشر قواتها في منطقة بحر الصين الجنوبي. إن أي حلف استراتيجي قد يحدث بين الصين وروسيا مستقبلا، سيعجل بتعزيز قدرات الصين وروسيا معا ليكون لها موقع قطبي عالمي.

تتميز الصين بالتلاحم الوطني بين طوائف شعوبها، وبنظام أمني واستخباري قادر على توفير التغطية الأمنية والاستخبارية داخل الصين وخارجها، فضلا عن قبضة الحزب الشيوعي الصيني على السلطة في الصين.

الصين مرشحة للتفوق على الاقتصاد الأميركي عام 2020، إذا ما استمر نموها الاقتصادي على نفس الوتيرة.

قد تستغل الصين الظروف الدولية المناسبة لفرض آرائها على الولايات المتحدة في عدة قضايا عالمية.

## المطلب الثالث

### التحولات والمعوقات

أما المعوقات التي قد تقف في طريق الصين نحو توجهها العالمي، فيأتي أبرزها من خلال مشكلة نقص الطاقة الذي تعاني منه الصين،<sup>(1)</sup> وهذا ما دفعها إلى رفع نسبة استيراد البترول من المملكة العربية السعودية بنسبة 38%، وتتمثل المشكلة الثانية في التلوث البيئي بسبب اعتماد الصين المفرط على الفحم الحجري كمصدر من مصادر الطاقة، وقد يدفع ذلك المجتمع الدولي إلى الضغط عليها من أجل تخفيض اعتمادها على الفحم للتقليل من عوامل الاحتباس الحراري وتغيير المناخ. وتبقى المشكلة الأهم هي عودة تايوان، فقد تدفع بالصين إلى نزاع عسكري مسلح مع الولايات المتحدة لاستعادة تايوان، أو قد تدفع الولايات المتحدة إلى استخدام مسألة تايوان كورقة ضغط على الصين.

ومن جهة أخرى فإن السياسة الخارجية الصينية بدأت في الآونة الأخيرة تبحث عن مكانة عالمية، أفرز ذلك عدداً من المؤشرات، أهمها تدخل الصين في عدد من القضايا الدولية كإرسال قوة دولية إلى السودان في دارفور، الأمر الذي أزعج الإدارة الأميركية، ووقوف الصين إلى جانب روسيا في تصويتها ضد فرض العقوبات في مجلس الأمن على إيران، وإبرام العقود والاتفاقيات التجارية مع عدد من دول الخليج العربي كالإمارات والسعودية. كل هذه المؤشرات تدل على أن الصين تتطلع إلى مشاركة واشنطن في اتخاذ القرارات العالمية ولو في المستقبل المنظور.

وأشارت الدراسة إلى الركائز الإستراتيجية للسياسة الصينية في عهد (دنگ سيا دنگ) وخلفائه حتى الرئيس (خو جنتاو) والتي تنقسم إلى مجموعتين:

الأولى: البناء الداخلي والاستقرار السياسي والذي اعتمد على عدة عناصر:

الأول: استمرارية الحزب الشيوعي كقوة رئيسة ومسيطرة على الدولة.

الثاني: انتهاء سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي.

الثالث: اعتماد سياسة التصدير كركيزة أساسية لعملية التنمية.

---

1 - فوزي حسن حسين ،جامعة بيروت العربية،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2008م رسالة ماجستير،الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الرابع: السعي لبناء قوة تكنولوجية تعتمد على الخبرة الأجنبية والتعاون الأجنبي والاستثمار الأجنبي.

الخامس: انتهاج سياسة النمو غير المتوازن بالتركيز على الصناعات الحديثة والخفيفة كالملابس والمنسوجات والإلكترونيات من ناحية التوجه الصناعي، وعلى مناطق الشرق والجنوب الشرقي من الناحية الجغرافية، وعلى "المناطق الاقتصادية الخاصة" كنموذج ينافس مناطق هونغ كونغ وتايوان وسنغافورة وغيرها.

الثانية: العلاقات الخارجية:

كما هو معروف فإن السياسة الخارجية لأية دولة هي امتداد طبيعي للسياسة الداخلية، ومن ثم فإن متطلبات تحقيق النمو المستدام والاستقرار السياسي استلزمت سياسة خارجية تسعى لتجنب النزاعات وتحقيق السلام لضمان العمل من أجل تحقيق ذلك. ومن ثم فقد قامت السياسة الخارجية الصينية على عدة ركائز أساسية أهمها:

\* التركيز على العلاقات الخارجية التي تخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

\* الابتعاد عن التورط في النزاعات الدولية.

\* الاهتمام بالعلاقات مع الدول المتقدمة للحصول على التكنولوجيا والاستشارات، ومع الدول النامية للحصول على الطاقة والموارد الأولية، وعلى كافة الدول لولوج أسواقها وتصريف الإنتاج الصيني الضخم، حيث تحولت الصين إلى "مصنع العالم"<sup>1</sup>.

\* بناء علاقات إستراتيجية مع الدول المهمة وفي مقدمتها الاتحاد الروسي، الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، وبريطانيا.

تحويل الجاليات الصينية في الخارج إلى مصدر قوة اقتصادية لجذبها للاستثمار والسياحة في الصين، وللاستيراد من الصين، مع الابتعاد عن الجوانب السياسية والإيديولوجية التي سادت في مرحلة ماوتسي تونغ.

لقد حققت الصين عدة إنجازات يمكن اختصارها بالقول: إن الصين عام 2009 تحولت إلى:

\* القوة العالمية الأولى في الاحتياطي النقدي الأجنبي الذي بلغ أكثر من 2 تريليون دولار.

\* القوة العالمية الثانية في جذب الاستثمارات بعد الولايات المتحدة، وفي بعض السنوات سبقت الولايات المتحدة واحتلت المكان الأول.

<sup>1</sup> صحيفة المراسي الإلكترونية 11 أغسطس 2009م

\*القوة العالمية الثالثة في التجارة الدولية، وفي حجم الإنتاج الإجمالي الذي بلغ 4.4 تريليون دولار عام 2008 (بعد الولايات المتحدة واليابان)، وهناك دراسات تتوقع أن تصبح الصين هي \*القوة الثانية بدلاً من اليابان بحلول العام 2010.

\*دولة مؤثرة في التعامل الدولي مع كوريا الشمالية وبرنامجها النووي.

\*دولة رئيسة في التعامل الدولي مع إيران وبرنامجها النووي.

\*دولة رئيسة في الاقتصاد العالمي (إحدى دول مجموعة العشرين بل إحدى دول مجموعة الاثنين التي بدأ البعض من الباحثين استخدامها كمصطلح جديد "أمريكا والصين").

\*أصبحت الصين دولة نووية وذات أسلحة متقدمة.

\*كما أصبحت الصين من الدول التي لها برنامج فضاء متقدم، وأطلقت مركبة فضائية بدون إنسان.

\*الصين من الدول التي تمتلك شبكة إنترنت فائقة السرعة خاصة في المدن وبتزايد باستمرار عدد مستخدمي الإنترنت، وكما يتزايد عدد مالكي السيارات، وهذا يعد من العوامل القوية الدافعة لاستمرار النمو الاقتصادي الصيني.

\*تحسنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطن الصيني وتم رفع أكثر من 400 مليون نسمة من تحت خط الفقر(1).

وأصبحت الصين تنظر إلى الأمام وصولاً إلى مواقع متقدمة في الخارطة العالمية، وفي هذا الصدد تتطلع إلى المستقبل وسبل التحكم فيه، ونسيان الماضي مع استخلاص العبر منه، ومن ذلك أن رئيس وزراء اليابان (تاناكا) ذهب إلى بكين وهو مستعد لأن يدفع باسم اليابان تعويضات حرب الصين، لكنه فوجئ بشواين لاي يقول له: إننا لا نريد تعويضات حرب.. لقد أغلقنا صفحة الماضي ونريد أن نفتح صفحة جديدة(2). والصين في سياق صراعها الأيديولوجي مع الرأسمالية ترى أن علاقات التعاون بين الدول فقط دون أن تكون على حساب الصراع الطبقي الذي يتطور على مستوى الشعوب(3).

---

1 - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8A87D55E-3B6C-4BB5-AEDD-F9BF0418E0F8.htm>

F9BF0418E0F8.htm

2 - المرجع السابق.

3 - د.ريمون حداد -العلاقات الدولية-جامعة لاهاي الدولية 2006م ج3 ص 550

ومن هنا أدركت إسرائيل التحول الذي طرأ على مواقف الصين وتوجهاتها فبادرت إلى إجراء اتصالاتها السرية الهادفة إلى التفاهم وبناء جسور الثقة مع بكين، وتبادل مسؤولون إسرائيليون وصينيون زيارات سرية لم يعلن عنها(1) كما توافد إلى الصين عدد كبير من رجال الأعمال الإسرائيليين، وكانت البعثة الإسرائيلية في سنغافورة هي التي تتولى مهمات تنسيق العلاقات العسكرية بين بكين وتل أبيب، بل إن الحكومة السنغافورية تقوم بدور الوسيط التجاري بين الجانبين، الصيني والإسرائيلي في هذه الصفقات. وفي مقابل المعدات الإسرائيلية، قامت الصين بتزويد إسرائيل بحاجتها من الفحم والحديد والصلب، بالإضافة إلى معادن التيفان والفاناديوم والتانتال؛ وهي مواد مهمة لإنتاج الطائرات والصواريخ وكثير من الصناعات العسكرية.

ومنذ اعتراف إسرائيل كأول دولة في الشرق الأوسط بجمهورية الصين الشعبية في 1959/1/9 وإقامة أول علاقات دبلوماسية كاملة بين البلدين في 1992/1/24 ثمة من يتحدث عن اختراق إسرائيلي لسور الصين وينسج لقصة العلاقات الدفاعية مع الصين بوصفها قصة تعاون وثيق بين البلدين محورها الأمن والتسلح(2)بطبيعة الحال لم يكن الحديث يجري مع الإسرائيليين إلا على أساس تحديث الجيش الصيني وتزويده ببعض المعدات اللازمة. ولأن هنري كيسنجر أوحى للصينيين بأنه يمكنكم الاعتماد على إسرائيل كدولة رائدة في الصناعات التقنية والأمنية، "إنهم يصنعون معدات لا تقل جودة عما نصنعه هنا في أمريكا"، فقد سارعوا إلى استقبال أول وفد إسرائيلي سرا ولكن بشروط قاسية ووجوه عابسة.

وقد اهتمت إسرائيل بالعلاقات الصينية وسبل تطويرها ومن ذلك: تعيين أشخاص من ذوي المكانة السياسية الرفيعة سفراء في الصين كما هو الحال مع الولايات المتحدة وليس أشخاصا من المستوى المهني لأن هذا من شأنه إظهار الصين على أنها تقع ضمن دائرة الدول المهمة بالنسبة لإسرائيل، وينبغي الحفاظ على هذه الصورة وتفعيل أشخاص كانوا على علاقة مستمرة

---

1 - موقع إسلام أونلاين <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic2.asp>

2 - آمنون بارزيلي ، اختراق سور الصين قصة العلاقات الدفاعية لـ "إسرائيل" مع الصين، صدر أوائل العام 1999، عرض للكتاب، 2002/1/25، على الشبكة:

<http://www.palestinianforum.net/forum/showthread.php?t=5630>

معالسين في محاولات ذات علاقة وذلك بسبب تراكم المعارف لديهم ولأن الصينيين يولون أهمية خاصة للعلاقات الشخصية المستمرة (1).

وقد قام وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه أرنس، بزيارة سرية للصين، في تشرين الثاني/نوفمبر 1991، بحث خلالها، بحسب صحيفة "واشنطن بوست" الأميركية، في بيع أسلحة إسرائيلية للصين بمئات الملايين من الدولارات، وبحث أيضاً في مخاوف إسرائيل من نقل تكنولوجيا صينية في مجال الصواريخ والفضاء إلى دول عربية(2).

ومع مطلع الثمانينات كانت التغيرات تعصف بالمنطقة وبشكل العلاقات الخارجية الصينية أيضاً، فبدأ الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، ورأى الصينيون أنهم إن أرادوا المشاركة في العملية السلمية، فعليهم إقامة علاقات مع إسرائيل، ولذا قبلوا بطلب تل أبيب إعادة فتح القنصلية في هونغ كونغ عام 1983، كخطوة نحو فتح الطريق أمام توطيد العلاقات الدبلوماسية. وبناء عليه تسارعت وتيرة التقدم في العلاقات بين الدولتين، وبات مسموحاً لحاملي جواز السفر الإسرائيلي الدخول إلى الصين، إلى جانب حضور العلماء الإسرائيليين المؤتمرات في الصين والمكالمات الرسمية على مستوى القادة والزعماء، وفتحت الصين قسماً للغة العبرية بجامعة بكين، وبدأت اللقاءات بين ممثلي الأمم المتحدة الإسرائيليين ونظرائهم الصينيين.

وفي عام 1987 تم التوقيع على اتفاق تبادل معلومات مع وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين إسرائيل والصين، وفي عام 1988 عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزير خارجية إسرائيل والصين، ووافقت الصين على فتح مكتب في بكين للدراسات الأكاديمية وتبادل المعلومات، وبدورها، وافقت إسرائيل على أن تقوم الصين بفتح مكتب سياحي صيني في تل أبيب لمساعدة السياح الإسرائيليين الذين يأتون إلى الصين، وكلاهما عمل كمكتب اتصال غير رسمي بين الدولتين. وكان التحول الأكبر في عام 1989 حيث شهد تطورات كبيرة في العلاقات بين الصين وإسرائيل، وبدأ مكتب السياحة الصيني في العمل

---

1 - تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط - شؤون إسرائيلية في أسبوع - العدد 246 - 2008/3/16 م -

ملحق العدد ص. 23-32

2 - دان أركين، "إسرائيل تقترح بناء السور الصيني"، ترجمة كمال إبراهيم، "شؤون الأوسط"، العدد 8، مايو

1992، ص 67.

بتل أبيب، كما أعلن الرئيس الصيني خلال زيارته للمنطقة أن الصين تعترف بحق إسرائيل في الوجود، واعترف بوجود علاقات غير رسمية مع إسرائيل.

وفي عام 1991 قام رؤوفين ميرحاف رئيس القنصلية الإسرائيلية في هونغ كونغ بزيارة إلى بكين، وتمت استضافته بوزارة الخارجية الصينية، وبعد شهور من ذلك قام وزير الخارجية في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو بزيارة الصين، وأعلن عن بدء العلاقات الدبلوماسية معها، وبعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً في عام 1992، أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية كاملة، وجرت الزيارات الدبلوماسية على المستويات الرفيعة، وبلغت أقصاها زيارة الرئيس الصيني لإسرائيل في عام 2000، كما وقعت الدولتان العديد من اتفاقيات الشراكة.

## المطلب الرابع

### التنامي الآسيوي

### والتراجع الأمريكي

أدى تراجع الاقتصاد الأمريكي ، وتنامي الاقتصاد الصيني إلى تشبث إسرائيل بتطوير العلاقات مع الصين، فتشير التقارير إلى أن الاقتصاد الأمريكي بدأ يضمحل ومن شواهد ذلك:

\*تحول أمريكا إلى دولة مدينة لأول مرة ابتداء من سنة 1985،<sup>1</sup> أما إجمالي المديونية الأمريكية الخارجية والداخلية فتتراوح حالياً بين 30 إلى 40 تريليون\$ والمرشحة لأن تصل إلى 70 تريليون\$(2)، من ضمنه الدين الوطني النقدي البالغ 9 تريليون\$.

\*العجز السنوي المزمن والمتصاعد في الخزانة الأمريكية والذي يصل إلى أكثر من 500 مليار\$ سنوياً بحسب إحصاءات سنة 2003 ومن المتوقع أن يتصاعد في العشرة القادمة

---

1 د. أكرم حجازي على الرابط

[drakramhijazi.maktoobblog.com/page/14/?page=1&allArchive=1](http://drakramhijazi.maktoobblog.com/page/14/?page=1&allArchive=1)

2 كفيين فيليبس، الشيوعية الأمريكية، عرض آلان برينكمان، 2006/3/19. على الشبكة:

<http://www.islamdaily.net/AR/Contents.aspx?AID=4350>

ليصل إلى 1800 مليار\$<sup>(1)</sup> والعجز المتراكم في الميزان التجاري والذي بلغ حتى الآن 4.35 تريلون\$.

\*التضخم الهائل جدا في ميزانية الدفاع والذي وصل إلى أكثر من 500 مليار\$ سنة 2005، وبنسبة 47% من حجم الإنفاق العسكري عالميا.

\*تراجع الولايات المتحدة كدولة منتجة لـ 50% من السلع والخدمات إلى 27% حاليا. ولا شك أنه ثمة إحصائيات أخرى مذهشة ذات طابع اجتماعي واقتصادي من شأنها أن ترسم صور أشد قتامة لإمبراطورية على وشك الزوال، وهو ما يتحدث به كبار المفكرين والاستراتيجيين الأمريكيين ناهيك عن غير الأمريكيين، ولعل في هذا ما يفسر التغول الأمريكي عالميا، فما تفعله الولايات المتحدة للخروج من أزمتها المستفحلة يشبه عملية ترقيع لرداء بالي، ومن البديهي القول إنه من الطبيعي أن تلجأ أمريكا إلى شن الحروب هنا وهناك لتغطية بعض العجز ولكنها من المستحيل أن تستمر إلى ما لا نهاية في هذا الطريق أو تلجأ إلى احتلال بلدان عديدة لنهب ثرواتها في محاولة يائسة للخروج من المأزق. ولعل في مثل هذه الأسباب وغيرها ما يبرر صمود العملة الأمريكية إلى هذا الوقت.

وقد أثبت التاريخ أن انهيار العديد من الإمبراطوريات والدول الكبرى كان سببه التداعي الاقتصادي لها بالدرجة الأولى وليس التداعي العسكري، ولتحليل الوضع الاقتصادي الأمريكي لا بد لنا بداية من أن نعرف ماهيته، فالإقتصاد الأمريكي هو إقتصاد خدمي يقوم على الصفقات والأوراق المالية والاستثمارات في هذا المجال، وهو لا يعتمد على قدرة البلاد الإنتاجية بقدر ما يعتمد على سمعتها وأدائها على الصعيد الاقتصادي، وبناء على ذلك فإنّ هذا النوع من الإقتصاد لا يعكس الصورة الحقيقية للوضع الاقتصادي وإن كان يتأثر ببعض جوانبه، ومن المعلوم أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستند في سيطرتها على العالم على ثلاث محاور أساسية هي:

قوة السلاح، قوة المال (الاقتصاد)، النفط والمواد الأولية: بمعنى الاستدانة من الآخرين عبر استثماراتهم والاستيلاء على مواقع الثروات العالمية كل هذه المحاور متصلة ببعضها البعض في حلقة متكاملة، فإن تمّ ضرب إحدى هذه العناصر تنهار الحلقة بأكملها وتتداعى.

---

1 - أحمد الرمح، الانهيار الأمريكي ... ما بين الواقع والسنتية، نقلا عن الخبيران الاقتصاديان (إيريش فولات وجيرهارد شيرول) تحدثا في دراسة نشرت لهما في (دير شبيغل) الألمانية الشهيرة عدد كانون الأول 2003.

على الشبكة: <http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21-008.htm>



فالمعادلة هي كالآتي: مواد أولية رخيصة ونفط زهيد = كلفة إنتاج أقل = نسبة أرباح أكبر = فائض مالي كبير = قوة تكنولوجية وعسكرية. والملاحظ أن الفائض المالي تحول إثر هجمات 11 من أيلول ومن ثم الحرب على أفغانستان واحتلال العراق إلى عجز قياسي تاريخي غير مسبوق، وهو ما يعني مبدئياً انهيار القوة الاقتصادية، ففي حين كان بيل كلنتون قد حقق للولايات المتحدة خلال فترة حكمه في دورتين متتاليتين (1992-2000) أطول فترة ازدهار ورخاء اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية تدهور الوضع الاقتصادي في عهد بوش نتيجة إستراتيجية القاعدة وهجمات 11/أيلول، وقد ساعد الأداء الاقتصادي السيئ لإدارة بوش بزيادة و تسارع وتيرة هذا المتدهور الاقتصادي.

ففي الفترة الأولى من رئاسة (بوش الابن) تراجع متوسط معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي في عهد بوش الابن إلى 2.2% سنوياً مقابل 4.2% سنوياً في عهد كلينتون<sup>(1)</sup>، وارتفع المتوسط السنوي للتضخم إلى 1.9% في عهد بوش الابن بعد أن كان 1.6% في عهد كلينتون، كما ارتفع المتوسط السنوي لمعدل البطالة إلى 5.5% في عهد بوش الابن بعد أن كان 4.4% في عهد كلينتون، وفيما يتعلق بالعجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة، بلغ مجموع الفائض التراكمي في الموازنة العامة للدولة في فترة كلينتون الثانية 463.3 مليار دولار، فيما حققت إدارة بوش الابن عجزاً بلغ 1200 مليار دولار في ولايته الأولى وهو في تصاعد مستمر، ولكن يعتقد البعض أن أمريكا ستتجاوز هذه الأزمة الاقتصادية بناءً على تجارب سابقة، ولتبيان مدى صحة هذا الكلام لا بد لنا من ذكر مواطن الضعف وتحليلها، وهي:

أولاً: أن المستثمر خاصة في السوق القائمة على الأوراق المالية والبورصة لا يوظف أمواله إلا بشرطين: الأول توفر الأمان وثانياً إمكانية الربح، فمنذ الحرب العالمية الأولى وحتى 11/أيلول كانت الولايات المتحدة هي المكان الأكثر أماناً واستقراراً في العالم مما جعلها مركزاً دولياً لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية فعلى سبيل المثال بلغت مشتريات الأسهم الأمريكية من قبل المستثمرين الأجانب عام 2000 فقط في هذا المجال 192,7 مليار دولار، ولكن بعد 11/أيلول فقدت أمريكا عامل الأمان وبالتالي أثر هذا تأثيراً كبيراً على نفسية المستثمرين ولجأ جزء كبير منهم إلى نقل استثماراته إلى أوروبا وبالتالي فقد الاقتصاد الأمريكي أحد أهم دعائمه وتمويله.

1 - حسام أبو عشيبة، هل يؤدي تخبط الإقتصاد الأمريكي إلى انهيار أمريكا؟، على الموقع

<http://howtodealwithlife.maktoobblog.com>

ثانياً: من المعلوم أن الدولار الأمريكي لا دعم حقيقي له يوازي قيمته، فهو يستمد قيمته من مستوى وحجم الطلب عليه، وبما أن العمليات العسكرية الأمريكية في جميع أنحاء العالم يتم تمويلها عبر الدولار، فإنّ الفشل الأمريكي في القضاء على القاعدة والمقاومة العراقية أثر بشكل سلبي جدّاً على سمعة الدولار وقيّمته.

ثالثاً: العجز التجاري الأمريكي تجاه معظم الدول الصناعية المتطورة والذي أصبح يتزايد ويشكّل عبئاً على الوضع الاقتصادي الأمريكي وبالتالي على الديون الأمريكية، ففي العام 2001 بلغ العجز التجاري لصالح الصين بـ 84 مليار دولار، ولصالح اليابان بـ 68 مليار دولار ولصالح الاتحاد الأوروبي بـ 60 مليار دولار.

رابعاً: لقد تحول الاقتصاد الأمريكي من أكبر منتج في العالم منذ ما قبل الحرب العالمية الأولى (44,5% من الإنتاج العالمي) إلى أكبر مستهلك حالياً مع انخفاض إنتاجه ليساوي تقريباً إنتاج اليابان التي تفوقها الولايات المتحدة بأشواط في الموارد والقدرات، ولذلك أصبحت أمريكا بحاجة إلى أموال نقدية مباشرة لتمويل مستورداتها ومشترياتها الاستهلاكية، وهو الأمر الذي ضغط على الاقتصاد وزاد من المديونية<sup>(1)</sup>.

خامساً: إن ارتفاع أسعار النفط بهذا الشكل سيعمّق الأزمة الاقتصادية الأمريكية وسيؤدي إلى ارتفاع في كلفة الإنتاج في أمريكا وبالتالي إلى ركود اقتصادي نتيجة عدم التمكن من تصدير الإنتاج بأسعار منافسة في ظل وجود منتج كبير ورخيص يجتاح العالم وهو "الصين" (بلغ إجمالي تجارة الصين مع الولايات المتحدة في التسعة أشهر الأولى من هذا العام 122.228 مليار دولار أمريكي حسب تقرير أوردته الهيئة العامة للجمارك الصينية ونقله موقع وكالة الأنباء الصينية على الانترنت، بزيادة 34.4 % عن نفس الفترة من العام الماضي، منها الصادرات 88.506 مليار دولار أمريكي بزيادة 34.4 % والواردات 33.722 مليار دولار أمريكي بزيادة 34.7 %).

ففي ظل هذا الوضع المتدهور ومعالجة للأزمة، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض قيمة الدولار الذي فقد حوالي 40% من قيمته تجاه بعض العملات حتى الآن، على أمل أن يساعد ذلك على تحريك عملية التصدير للتخفيف من الركود الاقتصادي الداخلي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي ولدفع المستثمرين إلى الاستثمار بالدولار الأمريكي وللمحد من الآثار السلبية لارتفاع أسعار النفط بشكل هائل، إلا أن هذه السياسة في تخفيض العملة خطيرة جداً وحساسة ولا تنفع

إلا في فترات قصيرة، وقد تؤدي إلى انفلات زمام التحكم بالاقتصاد وإلى انهيار قيمة العملة نهائيا خاصة في ظل وجود عملة بديلة تكمن في اليورو، وهو الأمر الذي لم يكن موجودا إثر الأزمة الاقتصادية العالمية في الستينيات وأوائل السبعينيات عندما هرع الجميع بمن فيهم الأوروبيون إلى دعم الدولار الأمريكي خوفاً من انهياره وذلك لارتباط عملاتهم واحتياطياتهم به، ولكن في هذه المرة وإن حصل الانهيار الاقتصادي، فلن تساعد (الصدف) الولايات المتحدة الأمريكية كما كانت تفعل من قبل، خاصة في ظل التقارير الدولية التي تفيد أن أكثر من نصف البنوك المركزية العالمية قد حولت بالفعل احتياطياتها من الدولار إلى اليورو(1).

في المقابل يبدو الاقتصاد الصيني مهيباً بالفعل لنقل الصين إلى حيز القوة الاقتصادية الأولى، ففي غضون عشر سنوات باتت الصين تحتل الآن المرتبة السادسة عالمياً، وإلى أن تحين سنة 2041 ستكون القوة الاقتصادية الأولى إلى جانبها الهند والمكسيك والبرازيل(2). ومنذ فتح السوق الصينية، قفز حجم صادراتها و وارداتها إلى 15% سنوياً، أي مرتين أسرع من المعدل العالمي، وتستقطب أكبر نسبة من الاستثمارات الأجنبية في العالم. وتعد سويسرا من بين أكبر المستثمرين الخمسة عشر في الصين بمعدل 3-5 مليار \$ عبر زهاء 250 شركة سويسرية(3). وقد ذكر تقرير لمؤسسة "برايس ووتر هاوس للاستثمارات والأعمال" أنه من المتوقع أن يتنامى الاقتصاد الصيني بسرعة حتى أنه قد يتجاوز كافة الدول المتقدمة بحلول 2050.

ويبلغ المعدل الثابت للنمو الاقتصادي السنوي في الصين نحو 9.4%، وهي نسبة مرتفعة جداً وسريعة بحيث تلقي بظلال كثيفة على أسعار النفط التي شهدت ارتفاعات خيالية بوصفها ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، وهذا دفع الولايات المتحدة وأوروبا إلى الطلب من الصين ضرورة إبطاء نموها الاقتصادي حفاظاً على استقرار الاقتصاد العالمي وخشية التضخم المالي. ومنذ عام 1982 ولغاية 2002، تضاعف الناتج الإجمالي للفرد بخمسة (أو ستة) أضعاف مما أفاض على الصين 750 مليار \$ من احتياطي العملات الأجنبية، و 1 ترليون \$ من المدخرات

---

1 - علي حسين باكير ، مجلة العصر 2005/2/10م

<http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=6091>

2 بيتر داي، تحولات على الخريطة الاقتصادية العالمية، 2006/9/15، موقع الـ BBC الدولية. على الشبكة:

[http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid\\_4264000/4264154.stm](http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/business/newsid_4264000/4264154.stm)

3 - "أ.ب.ب.ا" على طريق "غزو" الصين، 2006/7/25، سويس انفو مع الوكالات، على الشبكة:

<http://www2.swissinfo.org/sar/swissinfo.html?siteSect=161&sid=5293083&cKey=1>

الشخصية مقابل 158 مليار\$ فقط تمتلكها الولايات المتحدة(1) وتشير الإحصائيات الدولية أن الصين احتلت في التصنيف العالمي الدولة الاستثمارية الأولى في العالم من بين عشر دول، وبحجم استثماري لكل منها يتجاوز 10 مليار\$ سنوياً، وفي عام 2005، وصل حجم الاستثمارات الأجنبية إلى أكثر من 60 مليار\$. وبين الـ 50 دولة ومنطقة مرشحة، حافظت الصين على مكانة صدارة الدول ذات القوة الاستثمارية الكامنة في العالم خلال ثلاث سنوات متتالية، فيما احتلت فرنسا المركز الثاني تلتها الولايات المتحدة(2).

أما على مستوى التصنيع الاستراتيجي فمعظم الشركات العالمية العملاقة توجهت نحو الاستثمار في الصين وتصنيع أجزاء كبيرة من منتجاتها ذات الرموز الوطنية في المصانع الصينية، ويكفي أن نعرف مثلاً أن 158 شركة من بين أكبر 500 شركة في العالم تستثمر الآن في الصين، وقد تجاوز عدد الأجهزة التمثيلية لدوائر الأعمال الأجنبية في بكين 9500 جهاز، وتغطي أعمالها تطوير الإنتاج والتجارة والخدمات والاستشارات والاستثمار وشحن البضائع بالوكالة ومقاولات المشروعات(3) وعلى المستوى التجاري ذكر تقرير الإحصاءات التجارية الدولية لسنة 2003 الصادر عن منظمة التجارة العالمية أن الصين أصبحت رابع أكبر دولة في التجارة السلعية لسنة 2002 إذا ما اعتبر الاتحاد الأوروبي تاجراً واحداً(4) وفي سنة 2004 بلغت تجارتها الخارجية نحو 851 مليار\$ لتصبح ثالث أكبر دولة في العالم من ناحية التجارة الخارجية، وفي المقابل بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين عام 2005 أكثر من 200 مليار\$. وتفوقت الصين على الولايات المتحدة في تصدير معظم سلع التكنولوجيا حول العالم سنة 2004، وتمتعت بفائض تجاري مع أمريكا بقيمة 34 مليار\$ من قطاع التكنولوجيا المتقدمة خلال سنة

---

1 - معمر الخليل، لماذا تخاف الولايات المتحدة من اقتصاد الصين؟، 1427/4/8هـ.:

[http://www.almoslim.net/figh\\_wagi3/show\\_report\\_main.cfm?id=837](http://www.almoslim.net/figh_wagi3/show_report_main.cfm?id=837)

2 - الإعلان عن الدول العشر ذات القوة الاستثمارية الكامنة، صحيفة الشعب اليومية الصينية، 2005/12/21،

على الشبكة: <http://arabic.people.com.cn/31659/3962050.html>

3 - مدينة بكين، صحيفة الصين اليوم، 2004/2/2.

<http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n2/2n12.htm> ، ولمزيد من التحقق يفضل

العودة إلى:- بيتر مارتين(هانس) و شومان(هارالد)، فخ العولمة، شهرية عالم المعرفة / 295، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت، الطبعة الثانية، آب 2003.

4 - منظمة التجارة تصف الصين بأنها رابع أكبر دولة في التجارة السلعية، صحيفة الشعب اليومية الصينية،

2003/11/6، على

الشبكة: [http://arabic.peopledaily.com.cn/200311/06/ara20031106\\_71720.html](http://arabic.peopledaily.com.cn/200311/06/ara20031106_71720.html)

2004، وارتفع هذا الفائض سنة 2005 إلى 36 مليار \$ طبقاً لمجلة العالم الاقتصادي الصادرة في 17 ديسمبر سنة 2005.

ويزداد الإدهاش الصيني من حيث القوة الإلكترونية عندما أصبح عدد مواقع الإنترنت الشخصية في الصين نحو 14 مليون موقع، وبينما لم يكن في الصين قبل ثلاث سنوات موقع إنترنت شخصي واحد، والمسؤولون الأميركيون والبريطانيون يتحدثون عن قرصنة كومبيوتر hacker صينيين اخترقوا مؤسسات سياسية وعسكرية إستراتيجية، واستهدفوا الهياكل الارتكازية للبلدين، وشبكات الاتصالات والخدمات العامة، وتمت عمليات الاختراق بواسطة رسائل بريد إلكتروني مصممة خصيصاً إلى مسؤولين في لندن وواشنطن، وما أن يتم فتح الرسائل حتى يتسلل منها برنامج تجسسي متطور يقتحم دون أن يشعر به متسلم الرسالة ملفات في الكومبيوتر وشبكات المعلومات في مركز عمله، ويرسل بشكل أوتوماتيكي محتوياتها إلى قرصنة الكومبيوتر.

في إحدى العمليات اقتحم القرصنة "مستودع ريدستون" حيث مقر "قيادة قوات الطيران والصواريخ" التابع للجيش الأميركي في ألاباما، وانهمكوا خلال ليلة كاملة باستنساخ ملفات تحتوي على مواصفات أجهزة التخطيط الجوي للمروحيات التي يستخدمها الجيش وسلاح الطيران الأميركيان<sup>(1)</sup> وفي عملية استغرقت ست ساعات تسلل القرصنة عبر أجهزة الكومبيوتر في ريدستون إلى "قيادة هندسة أنظمة المعلومات" في أريزونا، و"وكالة أنظمة الدفاع"، و"مركز أنظمة البحرية الخاصة بالمحيطات" في سان دييغو<sup>(2)</sup>، و"مركز الدفاع الفضائي والصواريخ" في ألاباما ودلت التحريات على أن مصدر جميع هذه العمليات مركز خدمات الإنترنت في مقاطعة غوانغدونغ جنوب الصين. واتبع القرصنة أحياناً طريقاً غير مباشر، حيث خبأوا الملفات المسروقة في مواقع مغلقة في كوريا الجنوبية قبل إرسالها إلى غوانغدونغ. وعثر المحققون في هذه المواقع على مئات الرسوم التخطيطية لأجهزة الدفع النفث، وألواح الطاقة الشمسية، وخزانات الوقود الخاصة بـ"المركبة المدارية لاستكشاف كوكب المريخ" التي أطلقتها وكالة الفضاء الأميركية "ناسا".

ويؤكد مسؤولون في مراكز مكافحة التجسس المعلوماتي في المخابرات البريطانية والأميركية على أن المهارة العالية لعمليات الاختراق وذكاء مبرمجها تدل على أنها تجري بعلم، أو ربما

1 - محمد عارف ، صراع القوتين العظميين --- هل بلغ ساعة الخطر؟، صحيفة الاتحاد الإماراتية - 16- 2- 2006

2 - مدينة تقع جنوب ولاية كاليفورنيا وتستضيف البحرية الأمريكية منذ العام 1901م

بإشراف مباشر من جهات حكومية صينية تملك موارد ضخمة، فقراصنة الكمبيوتر الاعتياديون لا يقومون بعمليات تجسس اقتصادية الهدف، بل يبحثون عادة عن مردود فوري ومهرب سريع، وفي حين كانت عمليات كهذه تحدث قبل سنتين مرة كل شهرين، أو ثلاثة شهور فإنها تحدث الآن بمعدل عمليتين، أو ثلاث عمليات أسبوعياً، ولم يرتكب القائمون بها أي خطأ ولو مرة واحدة. وإذا كانت هذه المعلومات صحيحة فالصراع بين القوة العالمية الأعظم والقوة العالمية البازغة الأعظم، دخل مرحلة انتقالية خطيرة. و"تبعاً لنظرية انتقال القوة فإن الحفاظ على الهيمنة يغري القوة العظمى المهيمنة بإعلان الحرب ضد القوة التي تتحدّأها، مستفيدة في ذلك من قوتها الراهنة". قال ذلك ديفيد زفايغ، مدير "مركز العلاقات الصينية الدولية" في "جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا". ويصح هذا، حسب اعتقادي حتى إن كانت المعلومات كاذبة، لأنها في هذه الحالة كذب من النوع الذي يقول عنه الكاتب الأميركي الساخر مارك توين "الفرق الوحيد بين القطة والكذب أن للقطة تسع أرواح فقط". وقد دلّت تجربة أسلحة الدمار الشامل العراقية على أن الكذب على هذا المستوى ينذر بكارثة. وكما كان النفط سبب الكارثة في العراق، ليس النفط الذي تنتجه الصين، بل النفط الذي تستهلكه .

يجدر ذكره أن الصين تربعت على عرش منتجي الكمبيوترات العملاقة في العالم،<sup>(١)</sup> إذ أماطت اللثام عن كمبيوتر خارق (سوبر كمبيوتر) قادر على إجراء أكثر من 2.5 ألف تريليون عملية حسابية في الثانية . يتم حفظ معالجات الكمبيوتر في 103 خزن بحجم جهاز تبريد كبير، وتزن أكثر من 155 طناً، ولكي يتوصل إلى مثل هذه السرعة الخارقة يعتمد الكمبيوتر بأدائه على أكثر من 7000 معالج رسوم وصور (جرافيك) وأكثر من 14 ألف رقاقة إنتيل. والكمبيوتر الجديد منوع تيانهي\_ وان إيه Tianhe\_1A ، وتعني "درب التبانة"، هو من إنتاج الجامعة الوطنية الصينية لتقنيات الدفاع. هذا وقد جرى التثبيت من مزاعم الصين بأن الجهاز الجديد هو الأسرع في العالم من خلال المصادقة عليه من قبل "منظمة أفضل 500 جهاز كمبيوتر Top Organisation 500"، التي تقوم بإعداد قائمة بأكثر أجهزة الكمبيوتر قوة في العالم . وقد احتل كمبيوتر تيانهي - وان إيه رأس قائمة أسرع الكمبيوترات في العالم بعد أنأزاح من الموقع الكمبيوتر الأمريكي من نوع إكس تي XTV Jaguar الموجود في مختبر

1 - صحيفة الاقتصادية الإلكترونية على الموقع

[http://www.aleqt.com/2010/10/30/article\\_462737.html](http://www.aleqt.com/2010/10/30/article_462737.html)

أوك ريدج الوطني في ولاية تينيسي حسب ما ذكر موقع شبكة **bbc** وبإمكان الكمبيوتر الأمريكي إنجاز **1.75** بيتافلوب **petaflops** في الثانية الواحدة، أي **175** ألف تريليون عملية حسابية في الثانية. وجاء الإعلان عن نبأ تصنيع الكمبيوتر الجديد فُيبلوقت قصير فقط من نشر قائمة أسرع **500** جهاز كمبيوتر خارق في العالم، التي تصدر مرة واحدة كل عامين وتسلط الضوء على أقوى أجهزة الكمبيوتر على وجه المعمورة (1).

وفي دراسة بعنوان "مطاردة الصين العالمية للطاقة" يذكر ديفيد زفايغ أن الصين كانت قبل عشرين سنة أكبر مُصدّر للنفط في جنوب شرق آسيا، وأصبحت الآن ثاني أكبر مستورد للنفط في العالم، ونصف استيراداتها تقريباً من النفط الخام في الخليج، وأكثر من ربع استيراداتها من السعودية، و **13 %** من عمان، تليهما إيران بنسبة **10 %** والبحث عن النفط وعقد الاتفاقات حوله كان الشغل الشاغل لبكين .

وقد حقق عجز الموازنة الأمريكية في عام **2005** رقماً قياسياً بلغ **726** مليار دولار (٢) واعتبرت واشنطن الصين والنفط مسؤولين عن اتساع الفجوة بين صادراتها و وارداتها ضعفين عن مستواها عام **2001**، ويمكن التعرف على الولايات المتحدة، والتي يتعامل معها العالم حالياً من مقارنة هذا العجز مع فائض الموازنة الأمريكية الذي اقترب عام **1975** من **13** مليار دولار، وبالمقابل يمكن التعرف على القوة العظمى المنافسة لها من عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الصين، والذي بلغ نحو **202** مليار دولار في العام الماضي، بزيادة نسبتها **25 %** عن عام **2004** (3).

أما إسرائيل فبخلاف المكاسب السياسية والمالية والعلمية التي حققتها من علاقاتها مع الصين، تجتهد الآن وفي المستقبل بإحياء وتنشيط الوجود اليهودي في الصين من خلال إقامة المراكز الثقافية والأكاديمية والدينية زيادة على مأسسة العلاقات العلمية مع الصين. ففي سنة **1991** وقَّعت الدولتان اتفاقية رسمية للتعاون بين أكاديميات العلوم فيهما أثناء زيارة الوفد العلمي الصيني إلى إسرائيل (٤)، وكانت جامعة بكين شهدت في سنة **1986** افتتاح كلية لتعليم

---

1 - المصدر نفسه.

2 - غرفة سوريا الاقتصادية <http://souria.com/club/forums/608821/ShowPost.aspx>

3 - الاتحاد الإماراتية - 2006- 16- 2

4 - موسوعة المعرفة <http://www.marefa.org/index.php/>

اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية، كما افتتحت إسرائيل مركزاً أكاديمياً لها في بكين سنة 1991م وتمّ ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية.

## المبحث الثاني

### أشكال التعاون بين إسرائيل والصين

#### المطلب الأول

#### التعاون العسكري والأمني

حسب أرقام معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام SIPRI، بلغ الإنفاق العسكري في العالم 839 مليار دولار عام 2003، بواقع 4,2 مليار يومياً، أو نحو مئة مليون دولار كل ساعة. وكشف التقرير الأخير للمعهد عن أن الإنفاق العسكري في العالم قد سجل ارتفاعاً بنسبة 6% خلال عام 2003 عن العام السابق، بسبب الزيادة في ميزانية الدفاع الأمريكية. وكان الإنفاق العسكري 847 مليار دولار عام 1992، وهو آخر سنوات الحرب الباردة، وهبط إلى 719 ملياراً عام 1998، لكنه عاود الارتفاع إلى 772 ملياراً في 2001 ومن ثم إلى أرقامه الحالية.

يقول الخبراء إنّ الصين أنفقت بسخاء خلال الـ 13 عاماً الماضية، على جيشها المؤلف من 2.5 مليون جندي، وشهد الإنفاق الدفاعي تزايداً يقدر بـ 17,6 بالمئة خلال السنة الماضية ليصل إلى 20 مليار دولار، ومن المتوقع إنفاق مبلغ مماثل هذا العام (2004م). ويقول محللون عسكريون أجانب إن الرقم الحقيقي يفوق بكثير الرقم المعلن من قبل الدوائر الصينية الرسمية. وتشير تقديرات وزارة الدفاع الأمريكية إلى أن إنفاق الصين على جيشها هو أكبر بأربعة أضعاف من الأرقام الرسمية المعلنة، وتتراوح بين 35 إلى 55 مليار دولار إذا استثنيت عمليات شراء الأسلحة والأبحاث لتطوير الجيش. وعلى الرغم من تزايد التوتر في كوريا الشمالية والشرق الأوسط، المصدر الرئيسي للنفط المستورد من قبل الصين، فإن محاولات بكين لتحديث وتطوير جيشها، هو الهاجس المسيطر عليها.

ويستبعد محللون عسكريون حدوث أي تغيير في إستراتيجية الجيش الصيني فيما يتعلق بمواجهة أي صراع محتمل في شبه الجزيرة الكورية. وفيما أعلنت الصين دعمها للحرب على



الإرهاب، بقيت متيقظة لما يحدث في الجوار، في الوقت الذي يحارب فيه الجيش الأمريكي في أفغانستان التي تبعد مسافة 50 ميلاً عن الحدود الصينية. ويقول المراقبون إن زيادة الإنفاق العسكري لبكين تأتي انعكاساً للنمو الإجمالي في الاقتصاد الصيني. وقد أنفقت الصين مبلغ 5.1 مليار دولار في العام، خلال السنتين الماضيتين لشراء تكنولوجيا عسكرية من روسيا. وأشارت تقارير أن بكين قامت مؤخراً بتجربة صاروخ جو-جو، ووسعت قاعدة قواتها البحرية في مضيق تايوان بإضافة ثمان غواصات روسية الصنع(1). وأكد المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية أن الأزمة الاقتصادية العالمية لم تؤثر كثيراً في الإنفاق العسكري. وأشار، في تقريره السنوي عن "التوازن العسكري" للعام، 2010 الذي أصدره في لندن، إلى أن الإنفاق العسكري ارتفع من 1.3 تريليون دولار في 2008 إلى 55 1. تريليون في 2009 وأن هذا الإنفاق يعادل 2.56 % من إجمالي الناتج الإجمالي العالمي. وأفاد التقرير أن الدول التي حافظت على إنفاقها العسكري المرتفع هي الصين والولايات المتحدة وفرنسا واليابان، بينما خفضت روسيا إنفاقها بشكل ملحوظ. كما لاحظ أن معظم دول الشرق الأوسط زادت إنفاقها العسكري ولكن بشكل معتدل. وعزا ارتفاع الميزانيات العسكرية لدول ناشئة مثل الهند والبرازيل إلى رغبتها في تحديث بنيتها وأجهزتها العسكرية التقليدية. وزادت الهند نفقاتها العسكرية بنسبة 21% إثر أحداث مومباي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2008. وأشار المعهد إلى أن "دولا آسيوية أخرى مثل استراليا واندونيسيا وسنغافورة أعلنت أيضاً زيادة" في نفقاتها(2).

كانت وحدة العقائد أول أسس التحالفات فيما مضى، واليوم تبرز ظاهرة جديدة هي التحالفات غير العقائدية، ومن ذلك التقارب الأمريكي الصيني، الصداقة الهندية - السوفيتية، الصداقة الباكستانية - الصينية. فهذا عصر التوازن بعد ذوبان الجليد - الذي أصبحت فيه المصالح - قومية واقتصادية - هي وحدها التي تتخذ القرار(3). وفي أواخر سنة 1987، ذكرت مجلة "جينز ديفنس ويلي"، المتخصصة بالشؤون الدفاعية، أن الصناعات العسكرية الإسرائيلية قامت بتجديد 9000 دبابة صينية، بموجب عقد تبلغ قيمته مئات الملايين من الدولارات، كما أكدت

1 - اللواء د. علي محمد رجب، مجلة الحرس الوطني السعودي، العدد 273 بتاريخ 2005/2/1

2 - المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات

[http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=1063&table=intl\\_documents&CatId=2](http://www.malaf.info/?page=ShowDetails&Id=1063&table=intl_documents&CatId=2)

أن الصين حصلت على تكنولوجيا صاروخ إسرائيلي جو-جو من طراز "بايثون" ليشكل أساساً في نظامها الدفاعي الجديد. وحصلت الصين بموجب صفقة عسكرية قيمتها مليار دولار على 54 طائرة "كفير" ودبابات "ميركافا" وصواريخ "جبرائيل"، إضافة إلى أجهزة الاتصال والمراقبة والكومبيوتر(1).

وقد أشارت المجلة إلى أن التعاون الصيني - الإسرائيلي، في مجال التسليح، يعود إلى ما بعد حرب حزيران/يونيو 1967، حين اشترى الصينيون كميات كبيرة من غنائم الجيش الإسرائيلي من أسلحة الجيوش العربية سوفيتية الصنع، ولهذا أصبح المجالان العسكري والصفقات العسكرية هما القاعدة الصلبة التي شُيدَ فوقها صرح العلاقات الإسرائيلية - الصينية، وهنا لا بد من إلقاء نظرة سريعة على الخطوط العريضة لهذا التعاون في ضوء التقارير التي نشرتها الصحف الإسرائيلية والمجلات الغربية المختصة في الشؤون العسكرية والدفاعية:

(1) في عام 1980م كتب "كريغ كارخل" في مجلة "دتيهاوس" إن وفداً عسكرياً إسرائيلياً زار الصين ودرس إمكانية بيع تقنية متقدمة.

(2) في عام 1983م نشرت مجلة الأخبار الفرنسية خبراً تحت عنوان "2000 عسكري إسرائيلي يساعدون في تحسين الجيش الصيني".

(3) في أوائل الثمانينيات عقدت الصين صفقة عسكرية مع إسرائيل قيمتها مليار دولار حصلت بموجبها على 54 طائرة "كفير" ودبابات من نوع "ميركانا" وصواريخ "جبرائيل"، كما بدأ تطوير الطائرة ف - 10 استناداً إلى خبرة إسرائيل في إنتاج الطائرة لافي(2).

(4) في عام 1984م نشرت المجلة البريطانية "جينس دينفس ويكلي" العسكرية خبراً حول صفقات أسلحة تصل قيمتها إلى ثلاثة مليارات دولار بين الصين وإسرائيل(3). وكان من هذه الصفقات تزويد الصناعة العسكرية الإسرائيلية الصين بمدافع من عيار 105 وتطوير تسعة آلاف دبابة صينية عيار 69. وفي غضون ذلك بدأت الاحتجاجات الأمريكية تصل إلى إسرائيل وتتهمها بأنها تزويد الصين بالتقنية الأمريكية التي تحصل عليها إسرائيل من أمريكا.

(5) قدمت إسرائيل - حسب تقرير لوكالة المخابرات الأمريكية - معلومات متقدمة للغاية إلى الصين عن أجهزة التوجيه بالصواريخ بصفة عامة وصاروخ "باتريوت" بصفة خاصة.

---

The Sunday Times, April 3, 1988 - 1

2 - طائرة إسرائيلية قتالية مطورة وهي من أهم الطائرات التي تصدرها إسرائيل إلى العالم.

3 - [defense-arab.com/vb/showthread.php?t=14149](http://defense-arab.com/vb/showthread.php?t=14149)

6) في معرض الصين العالمي للطيران عام 1995م شاركت ثماني مؤسسات إسرائيلية لصناعة الطيران، وذلك تحت اسم الدولة الإسرائيلية لأول مرة. وفي أواخر العام 1987 ذكرت مجلة "جينز" العسكرية الأسبوعية أن الصين و"إسرائيل" قد توقعان قريباً صفقة بمليارات الدولارات تقوم "إسرائيل" بمقتضاها بتزويد الصين بكميات كبيرة من العتاد الحربي<sup>(1)</sup> وتقنية صناعة السلاح مقابل حصولها على الفحم والحرير الصيني وأضافت أن الصين تعتقد بأن "إسرائيل" هي أنسب دولة لمساعدتها في تحديث جيشها وفي إقامة صناعة حربية دون أن تكتسب "إسرائيل" نفوذاً في السياسة الداخلية الصينية. هذا وتعد "إسرائيل" حالياً وحسب تقارير الكونغرس ثاني أكبر مصدر للسلاح للصين منذ العام 1993 بصفقات تتعدى المليار دولار سنوياً، فيما تقول "إسرائيل" إن ذلك غير صحيح وإن جميع صفقاتها لا تتعدى 20 مليون دولار.

هذا وترى الصين أنه لا بد من الاستفادة من "إسرائيل" للتولوج إلى التكنولوجيا الأمريكية العسكرية المتطورة خاصة وأنّ الاعتكاف عن التعاون العسكري مع "إسرائيل" سيؤدي إلى زيادة التعاون الوثيق أصلاً بين "إسرائيل" (تعد الدولة الأولى في التعاون العسكري مع الهند) من جهة والهند (لها مشاكل عديدة مع الصين) من جهة ثانية، وعندها سيصبح التفوق العسكري الإقليمي لصالح الهند عدا عن قيام "إسرائيل" بإمكانية بيع أسلحة لتايوان بهدف الكسب المادي، وقطعاً لتلك الطرق كان يتوجب على الصين الاستفادة قدر الإمكان من التقنيات الأمريكية في الأسلحة "الإسرائيلية"، وقد نجحت الصين في إقناع "إسرائيل" في عهد "حكومة باراك" ببيعها عدداً من الطائرات العالية التطور والتقنية "فالكون" وهي طائرات بدون طيار مقابل صفقة قدرّت قيمتها آنذاك بحوالي 250 مليون دولار، إلا أنه وفور اكتشاف الولايات المتحدة لهذه الصفقة أبلغت (رئيس الوزراء حينها) إيهودا باراك باستحالة الموافقة عليها، ممّا اضطره إلى إلغائها، وقد أدت هذه الفضيحة إلى سلسلة أخرى من الفضائح تمّ الكشف فيها عن بيع "إسرائيل" صواريخ وأسلحة هجومية إلى الصين، وقد ظهر ذلك عَرَضاً عندما قامت إحدى الطائرات الهجومية الصينية المقاتلة باعتراض طائرة تجسس أمريكية كبيرة دأبت الولايات المتحدة من خلالها على مراقبة الصين والتجسس عليها، وهي طائرة عالية التطور وبجسم طائرة الركاب العادية، وعند مشاهدة الأمريكيين لفيلم التسجيل، حيث اعترضت المقاتلة الصينية طائرة

<sup>1</sup> -المركز العربي للمعلومات <http://www.arabsino.com/articles/10-05-26/2574.htm>

التجسس الأمريكية، وجد الأمريكيون أن الطائرة الصينية كانت مزودة بصواريخ هجومية "إسرائيلية"!!!.

كشفت مصادر دبلوماسية غربية في العاصمة اليابانية (طوكيو) أن وفداً عسكرياً إسرائيلياً رفيع المستوى يضم رؤساء الصناعات العسكرية والجوية الإسرائيلية، قام بزيارة سرية للصين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1988 استمرت عشرة أيام، وذلك تلبية لدعوة رسمية ضمن إطار التعاون العسكري والأمني بين الجانبين. وقام الوفد العسكري الإسرائيلي، الذي وصل إلى بكين عبر طوكيو، بزيارة عدد من المصانع العسكرية الصينية الكبرى، كما التقى عدداً من القادة العسكريين الصينيين، وأجرى محادثات مطولة معهم تركّزت على التعاون العسكري، وتبادل الخبرات في مجال التصنيع الحربي، وأكدت مصادر إسرائيلية أن الصين باعت إسرائيل في أواخر سنة 1989 معدات خاصة بقمع التظاهرات والاضطرابات، استخدمت في قمع الفلسطينيين في المناطق المحتلة<sup>(1)</sup>. ومع كل هذا الحراك العسكري والأمني تذهب بعض التقديرات إلى أن مستوى التقدم التقني للقوات المسلحة الصينية، في الوقت الحالي، يعد متخلفاً عن مستوى نظيره الأمريكي بما يعادل أربعين عاماً، وأنه في حال استطاعت القوات المسلحة الصينية أن تنجز ثلاثين عاماً من التطور التقني حتى سنة 2010، فإن مستواها في ذلك الوقت سيصبح معادلاً لمستوى القوات المسلحة الأمريكية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي،<sup>(2)</sup> وقد أدركت الصين ذلك بصورة أساسية عقب انتصار القوات الأمريكية باستخدام التكنولوجيا الحديثة في حرب الخليج الثانية سنة 1991، ولهذا قررت إعادة تنظيم تحديثاتها الأربعة، وجعل العلم والتكنولوجيا أولوية عليا قبل الزراعة والصناعة والدفاع<sup>(3)</sup>.

المستوى الثاني في شبكة العلاقات الإسرائيلية - الصينية هو الصادرات العسكرية الإسرائيلية للصين.

---

1 - علاء سالم، "التقارب الصيني - الإسرائيلي: الدوافع والاحتمالات"، "شؤون فلسطينية"، العدد 206، مايو 1990، ص 81، 76.

2 - عبد القادر محمد فهمي، "دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي"، في: "دراسات إستراتيجية"، 42 (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2000)، ص 51.

3 - صموئيل س. كيم، "الصين كقوة إقليمية"، ترجمة إبراهيم عبد الله العلو، "الثقافة العالمية"، العدد 61، نوفمبر 1993، ص 71.

وكانت إسرائيل قد باعت للصين في عام 1999 بعلم الولايات المتحدة 100 - طائرة صغيرة بدون طيار من طراز هيربي<sup>(1)</sup>، والتزمت إسرائيل بتوفير قطع غيار لها وصيانة لمدة عشر سنوات، مما أثار غضب الأميركيين، خاصة أن الصينيين طلبوا قطع غيار للطائرات، ورأت الولايات المتحدة أن الهدف من ذلك هو تطوير الطائرات وليس مجرد الصيانة فقط. في أعقاب إلغاء الصفقة، برزت التوقعات الإسرائيلية بتردي العلاقات مع الصين، ورجح الخبراء الإسرائيليون أن الصين ستوقف أنشطة الشركات الإسرائيلية على أراضيها، وستجمد فرص التجارة العسكرية المستقبلية مع إسرائيل، وستواصل نشر السلاح في الشرق الأوسط لكن الواقع كان مغايراً، حيث واصلت الصين التعاون مع إسرائيل في المجالات التي وجدت أنها مفيدة بالنسبة لها، وعلى سبيل المثال، طلبت الصين من إسرائيل أصلاً الطائرة الصغيرة بدون طيار «هيربي»، والتي كانت قد اشترتها منها قبل سنوات.

من جانبها، فرضت الولايات المتحدة سلسلة من العقوبات على إسرائيل، والتي وافقت عليها المستويات العليا في الإدارة الجمهورية للرئيس جورج بوش الابن الذي صدق على عقوبات ضمنية ضد تل أبيب شملت إحباط صفقات عسكرية ومشروعات مشتركة وتبادل معلومات مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بأنظمة الأسلحة الجديدة، كما قاطعت الولايات المتحدة مدير عام وزارة الدفاع الإسرائيلية، وفرضت مقاطعة على سلاح الطيران الإسرائيلي فيما يتعلق بتطوير الطائرة JSF وأوقفت التعاون في إنتاج منظومة المحاكاة الجديدة للجيش الإسرائيلي.

إلى ذلك أبلغت واشنطن تل أبيب بلائحة مطالب أهمها: تزويدها بالمعلومات الكاملة حول 60 صفقة أجرتها مع الصين حتى تستطيع تقدير الأضرار التي لحقت بها كشرط لرفع العقوبات التي أدت إلى فرض رقابة على بيع الأسلحة الإسرائيلية حول العالم.

لم تستطع إسرائيل تقدير الخطورة التي توليها الولايات المتحدة لتسلح الصين، وكادت تفقد تعاطف أكبر الداعمين لها، مما اضطرها في النهاية للرضوخ والإذعان للمطالب الأميركية، ففي عام 2005 اضطرت إسرائيل لفرض رقابة مشددة على الصادرات العسكرية وحظر التجارة العسكرية مع الصين. ورغم ذلك، لم تتأثر العلاقات التجارية بين الدولتين، حيث صرحت وزارة الخارجية الصينية أن العلاقات لن تتأثر بسبب طرف ثالث بل ستزداد قوة. سبب هذا الرد الصيني

أن الصفقة كانت صغيرة فضلا عن قيام الصين بتطوير الطائرات بدون طيار بنفسها، كما أنها أدركت أن إسرائيل ليس لديها خيار آخر(1).  
نستعرض في الجداول أدناه القدرات العسكرية للصين وبعض دول العالم بالأرقام.

الجدول رقم (8): الإنفاق العسكري لعام 2008 وفقاً للأقاليم

الأقاليم	الإنفاق بالمليار دولار	نسبة الزيادة ما بين عامي 1999 - 2008 %
أفريقيا	20.4	+ 40
شمال أفريقيا	7.8	+ 94
أفريقيا جنوب الصحراء	12.6	+ 29
الأمريكتان	603	+ 64
الكاربي	-	-
أمريكا الوسطى	4.5	+ 21
أمريكا الشمالية	564	+ 66
أمريكا الجنوبية	34.1	+ 50
آسيا والإقيانوسية	206	+ 52
آسيا الوسطى	-	-
آسيا الشرقية	157	+ 56
الإقيانوسية	16.6	+ 36
آسيا الجنوبية	30.9	+ 41
أوروبا	320	+ 24
أوروبا الشرقية	43.6	+ 174
أوروبا الغربية والوسطى	277	+ 5
الشرق الأوسط	75.6	+ 56
العالم	1226	+ 45

المصدر: تقارير معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI لعام 2008

ولدى تحليل هذا الجدول يظهر ما يلي:

إن إنفاق الولايات المتحدة على السلاح يقارب 41% من الإنفاق العالمي (564 مليار دولار من 1226 مليار دولار عام 2008).

إن أوروبا الغربية والوسطى هي الثانية في الإنفاق العسكري بحوالي 22.5% (277 مليار دولار من 1226 مليار دولار عام 2008).

وتأتي دول آسيا الشرقية في المكانة الثالثة بنسبة حوالي 12% في الإنفاق العسكري (157 مليار من 1226 مليار دولار عام 2008).

ويحتل الشرق الأوسط المكان الرابع بنسبة حوالي 6.2% في الإنفاق العسكري (75.6 مليار دولار من 1226 مليار دولار عام 2008).

ويؤكد ذلك هيمنة الدول الغربية (الولايات المتحدة وأوروبا) على الإنفاق العسكري على مستوى العالم بما يصل إلى ثلثي هذا الإنفاق خاصة إذا أضفنا الدول الآسيوية الدائرة في فلك

الإستراتيجية الغربية. الجدول رقم (9): أكبر 10 دول في الإنفاق العسكري عام 2008

الدولة	الترتيب	الإنفاق بالمليار دولار	نسبة الحصة في الإنفاق العالمي%
الولايات المتحدة	1	607	41.5
الصين	2	( 84.9 )	5.8
فرنسا	3	65.7	4.5
بريطانيا	4	65.3	4.5
روسيا	5	( 58.6 )	4
ألمانيا	6	46.8	3.2
اليابان	7	46.3	3.2
إيطاليا	8	40.6	2.8
السعودية	9	38.2	2.6
الهند	10	30	2.1
إسرائيل		13	تقديرات 2007م
العالم	-	1464	-

المصدر: تقارير معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI لعام 2008.

يلاحظ وضع قوسين على إتفاق الصين وروسيا لعدم دقة الأرقام المعلنة أو بالأحرى عدم شمولها جميع أنواع الإتفاق العسكري إذ يعتقد أن الرقم الحقيقي أعلى من المعلن.

إن الدول العشر الكبرى عام 2008 هي نفسها عام 2007 مع تغيير في الترتيب، حيث أصبحت الصين تحتل المكان الثاني عام 2008 وتقدمت فرنسا قليلاً على بريطانيا<sup>(١)</sup>. كما يلاحظ اختلاف بعض الأرقام بين الجدولين بالنسبة للولايات المتحدة، فهو في الجدول رقم (1) أقل مما في الجدول رقم (2) (ومرجع ذلك هو حساب الأرقام في جدول رقم 1 على أساس الأسعار الثابتة عام 2005) في حين أن جدول رقم 2 أشار إلى أنه تقديرات، ولكن في الحالتين فإن نسبة مساهمة الولايات المتحدة في الإتفاق العالمي تكاد تكون واحدة.

الجدول رقم (10) أكبر خمس دول في شراء السلاح التقليدي ما بين 2004 - 2008

الدولة المستوردة	نسبة الاستيراد من التجارة العالمية %	الدولة المصدرة
الصين	11	روسيا 92%
الهند	7	روسيا 71%
الإمارات العربية المتحدة	6	الولايات المتحدة 54%
كوريا الجنوبية	6	الولايات المتحدة 73%
اليونان	4	ألمانيا 31%

ويلاحظ أن الصين من أكبر مستوردي السلاح في العالم.

الجدول رقم (11) القدرات النووية في العالم 2009 وفقاً لنشر الرؤوس النووية في يناير/ 2009

الدولة	رؤوس نووية إستراتيجية	رؤوس نووية غير إستراتيجية	إجمالي الرؤوس النووية
الولايات المتحدة	10500	500	11000
روسيا	18000	2047	20047
بريطانيا	160	-	160
فرنسا	300	-	300

1 - مركز الجزيرة للدراسات ، الركائز الإستراتيجية لسياسة الصين

الخارجية، <http://www.aljazeera.net/Studies/Templates/Postings/CommonDetailedPag>



الصين	186	-	186
الهند	-	-	60- 70
باكستان	-	-	60
إسرائيل	200	-	200
الإجمالي	-	-	8392

المصدر: تقارير معهد استكهولم لأبحاث السلام SIPRI لعام 2008.

ملحوظة: أجرت كوريا الشمالية تفجيراً نووياً في أكتوبر/ 2006 وفي مايو/أيار 2009 ولكن غير معروف ما إذا كانت صنعت أسلحة نووية من عدمه، وهذه البيانات الإحصائية توضح التطور الصيني:

تبدي الصين اهتماماً كبيراً بقضايا الشرق الأوسط وذلك استناداً إلى عدة اعتبارات: (١)

الأول: العلاقات التاريخية والحاجة للمساندة المتبادلة في المحافل الدولية بالنسبة لقضية تايوان من ناحية وقضية فلسطين من ناحية أخرى.

الثاني: اعتماد الصين على استيراد الطاقة من الشرق الأوسط حيث تستورد حوالي 60% من احتياجاتها من الخارج، ونسبة كبيرة من ذلك من دول الخليج بوجه خاص وفي مقدمتها السعودية وإيران.

الثالث: العلاقات العسكرية الوثيقة مع إسرائيل بوجه خاص حيث نشأت تلك العلاقات قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية الرسمية عام 1992، وحصلت من خلالها الصين على تكنولوجيا وأسلحة متنوعة ومتقدمة من إسرائيل، فضلاً عن علاقات الصين الاقتصادية والتجارية والثقافية مع إسرائيل.

ومن ثم فإنه يمكن النظر للدور الصيني تجاه الشرق الأوسط نظرة متنوعة ومتعددة المستويات، من خلال مصلحة الصين وأمنها الوطني، وهو العنصر المحدد الرئيس لمواقف الصين، فمصلحة الصين فيما يتعلق بحصولها على المواد الأولية اللازمة للصناعة، وعلى وجود أسواق لتصريف المنتجات، وعلى توافر أموال لجذبها للاستثمار في الصين، وخاصة في المناطق

1 - وليد عويمر "أثر العلاقات الإسرائيلية الصينية على الأمن القومي العربي" دراسات إستراتيجية العدد 1، مركز البحرين للدراسات والبحوث أبريل 2008. والعدد مكرس للعلاقات العربية الصينية بمناسبة انعقاد منتدى التعاون الصيني العربي في المنامة، مايو 2008.

الغربية يجعل علاقات الصين قوية بالدول العربية وخاصة دول الخليج العربي، أضف لذلك البعد التاريخي والمصلحي في علاقات صينية قوية مع دول الشمال الأفريقي وبخاصة مصر والسودان، وبدول المشرق العربي وبخاصة سوريا والعراق.

وفي هذا الإطار التعاوني تم إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي<sup>(1)</sup> عام 2004 على مستوى وزراء الخارجية، وكذلك الوثيقة الإطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني بين الصين ودول الخليج العربية التي ركزت أساساً على الأبعاد الخاصة بالنفط والغاز والاستثمارات وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة تجارة حرة بينها وبين الصين.

وموقف الصين السياسي بصفة عامة مؤيد ومساند للقضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، ولكن نتيجة العلاقات الصينية الإسرائيلية المهمة والمتنامية فإن قضية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية يتراجع في اهتمام الصين عملياً، وإن ظلت الصين تعد القدس جزء من الأراضي المحتلة، وقد عينت الصين مبعوثاً خاصاً لعملية السلام في الشرق الأوسط ومبعوثاً آخر خاصاً لمشكلة دارفور<sup>(2)</sup>.

## المطلب الثاني

### التعاون السياسي والدبلوماسي

قبل اختراع السكك الحديدية والمحركات بمختلف أنواعها، كانت العربات التي تجرها الجياد هي وسيلة الانتقال الرئيسة عبر المساحات الشاسعة من القفار والصحارى في القارة الجديدة أميركا الشمالية، ونظراً لطول المسافات ومشقة الرحلات، كانت الجياد تحتاج لفترات من الراحة، في محطات خاصة أقيمت على طرق السفر الطويلة، قبل أن تستأنف رحلاتها، وفي محاولة لتوفير الوقت المخصص لراحة الجياد، ظهرت فكرة جديدة هي تغيير الجياد المنهكة والمرهقة بأخرى تنتظر في هذه المحطات، وهي على درجة عالية من اللياقة ومستعدة لجر العربات إلى محطة تالية يتم بعدها تغييرها أيضاً، وهكذا حتى نهاية الرحلة ومحطة الوصول.

---

1 -منتدى صيني عربي تم إنشاؤه عام 2004م لتعزيز العلاقات الصينية العربية، وأعضاؤه (الجزائر والإمارات وعمان ومصر وفلسطين والبحرين وجيبوتي وقطر والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب والسعودية والسودان والصومال وتونس وسوريا واليمن والعراق والأردن وجزر القمر).

2 - وليد عويمر "المرجع السابق".

هذه الطريقة القديمة في السفر، التي تشبه سباق التتابع، حولتها إسرائيل إلى إستراتيجية تحكم علاقاتها مع العالم وخاصة الدول الكبرى التي تتمتع بالسطوة والنفوذ خلال فترة معينة حتى تفقد قوتها فتغير إسرائيل تحالفاتها لترتبط بجواد جديد أو دولة أخرى صعد نجمها وتزايدت قوتها وأصبحت هي الأقدر على دفع أو سحب العرب الإسرائيلية عبر مسافة أخرى أو فترة زمنية جديدة(1).

فحين ظهر قورش الفارسي في بلاد فارس ، و أصبح قوة جبروت ساعده اليهود و اعتبروهمخلصاً ربانياً لهم ، بل وصفوه بالمسيح المنتظر ، و جاء في سفر أشعيا ( هكذا يقول الرب لمسيحه ، لقورش الذي أمسكت بيمينه لأدوس أمامه أمماً ، وأحل أحزمة ملوك ،لأفتح أمامه المصراعين ، فلا تغلق الأبواب ، إنني أمشي أمامك ، و أمهد الهضاب ، وأحطم مصراغي النحاس ، و أكسر مزاليح الحديد ، و أعطيك مكنونات الكنوز و ذخائر المخابي ، حتى تعرف أني أنا الرب الذي يدعوك باسمك ، لقبتك و أنت لا تعرفني) وعندما كانت العلاقات بين الكلدانيين والمصريين متوترة ، و مرشحة للاضطدام ، قدر اليهود أن النصر سيكون حليف المصريين ،لذلك سارعوا للتحالف معهم ، وخالفهم في ذلك النبي "أرميا الكاهن " فقد كان اعتقاده أن النصر سيكون من نصيب بختنصر و جيشه.

و حين برز المسلمون قوة عالمية سارع اليهود للتحالف معهم و كسب ودهم ،بل راحوا يتجسسون لهم على الروم و غيرهم. وفي الأندلس استقبلوا المسلمين ، فلما خرجوا منها كانوا معهم ، واستقروا في أقطار المغرب و تركيا ، فلما أفل نجم المسلمين ، راحوا يتجسسون عليهم لمصلحة الاستعمار الغربي ، بل راحوا يغرونه بالغزو.

و حين سطع نجم هولاء فيالمشرق كاتبه يهود بغداد ، و حالفوه ، و قدموا له المال والمشورة قبل أن يصل إلىبغداد ، فلما دخلها و قتل الخليفة و مليوناً من المسلمين سَلِمَ اليهود ، فلم يقتلهم أحد ، كما سلمت أموالهم من النهب و السلب.ولمّا توحدت ألمانيا و برزت قوة سياسية ، توجهوا إلى برلين ، وقامبعضهم بترجمة التوراة للألمانية ، كما راحوا يتعلمون الألمانية ، و يعقدون المؤتمرات هناك ، و يكتبون بالألمانية كافة القرارات ، و بقي الحال هكذا

1 - حسين عبد الواحد - إسرائيل وإستراتيجية تغيير الجياد - الجزيرة نت

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/ -

حتى بعد ظهور هتلر ، حيث ظلوا على صلة به ، يحاولون استثمار كرهه للمساعدة في الهجرة إلى فلسطين(1).

في ظل هذه العقلية تقرب اليهود من نابليون بونابرت كبير أباطرة أوروبا آنذاك سعياً منهم لإقامة وطن لهم في فلسطين، وفعلوا الأمر نفسه مع السلطان عبد الحميد بوصفه القيم على واحدة من أوسع الإمبراطوريات في عصره، ثم احتموا بأوروبا لاسيما بريطانيا صاحبة الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس إلى أن حصلوا منها على وعد بإقامة دولتهم في فلسطين، وفي خضم ذلك كانوا يوقعون المعاهدات مع ألمانيا النازية، ولما شعروا أن ميزان القوة يتجه نحو الولايات المتحدة بدء من ثلاثينات القرن العشرين نقلوا قوتهم السياسية والاقتصادية إلى هناك، ودشنوا تحالفهم الفعلي مع الولايات المتحدة بعد مؤتمر بالتمور سنة 1942. والآن هل سيستشعرون قوة المارد القادم من الشرق؟ لنستطلع الأمر، بداية، في إطار العلاقات الصينية الإسرائيلية وفي إطار النشاط اليهودي في الصين.

يقول (مارتن بوبر) إن أغلبية الشعب اليهودي قد فضلت أن تتعلم من ((هتلر)) أكثر مما تعلمت من موسى، ذلك أن هتلر أثبت أن التاريخ ليس من نصيب من يملك الإيمان، ولكنه من نصيب من يملك القوة(2). وهذا يدل على أن إسرائيل تسعى بكل وسيلة إلى أن تكون قوية لوحدها أو بالتعاون مع صديق أو حتى عدو لتحقيق مصالحها.

والصين الشعبية تنتمي — بحكم موقعها الجغرافي — إلى العالم الثالث، وهي الدولة الآسيوية الوحيدة التي تتمتع بصفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي(3) ولذلك سعت إسرائيل إلى خطب ودها منذ وقت مبكر لإيجاد نصير سياسي وإستراتيجي. وفي مطلع التسعينيات كرست إسرائيل جهودها للاتصال مع القادة الصينيين؛ إذ كان افتتاح الممثلة الإسرائيلية في بكين عام 1990م انقلاباً حقيقياً في العلاقة، وشهد عام 1991م اتصالات دبلوماسية مكثفة بين الصين وإسرائيل لوضع اللمسات الأخيرة وبناء جسور الثقة وتعميق التفاهم بهدف إقامة علاقاتهما الدبلوماسية، وفي عام 1991م أيضاً أعلنت الدولتان بشكل رسمي إقامة علاقات دبلوماسية بينهما. وقد بلغ النشاط السياسي ذروته بين البلدين عندما قام رئيس الوزراء الإسرائيلي

---

1 - نعمان عبد الرزاق السامرائي- اليهود و التحالف مع الأقوى - ، كتاب الأمة 32 - دار الكتب القطرية، فبراير 1992م

2 - المصدر السابق.

3 - شادي مراد: مقدمات الموقف الصيني من الصراع العربي — الصهيوني، مجلة الوحدة، الرباط، العدد 69/،

الراحل إسحق رابين في عام 1993م بزيارة الصين بهدف إقناعها بشراء العتاد التقني الإسرائيلي ومحاولة فتح الأسواق الصينية أمام المنتجات الإسرائيلية، وفي المقابل قام الرئيس الصيني بزيارة إلى إسرائيل بعد ذلك استغرقت عدة أيام.

في المسار السياسي، تأثرت سياسة الصين الخارجية حيال الصراع العربي - الإسرائيلي بالبعد الأيديولوجي للحزب الشيوعي الصيني الحاكم. وقد انعكس ذلك على تطورات الموقف الصيني من قضية الصراع هذه في ثلاث مراحل، هي: مرحلة التشكل والانطلاق من (1949 - 1965م)، مرحلة التحول الثقافي من (1965 - 1976م) ومرحلة الانفتاح والتحديث الشامل من (1976 حتى الآن)، وفي هذه المرحلة شهدت سياسة الصين الداخلية والخارجية تحولات جذرية، ولم تعد الأولوية فيها للأيديولوجية وإنما للمصالح بالدرجة الأولى، مما أثر في علاقات الصين بمنظمة التحرير الفلسطينية، وما يمكن للمتتبع أن يلاحظه هنا هو "أن الصين اتجهت إلى تأييد تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي على نحو يسقط من حسابه (الوجود) الأمريكي في المنطقة<sup>(1)</sup> وقد استغلت الصين - في الآونة الأخيرة - تراجع ثقة العرب بالولايات المتحدة الأمريكية لتطرح نفسها وسيطاً بينهم وبين "إسرائيل" (2).

ويرجع بعضهم هذا التنامي المتسارع في العلاقات الصينية - الإسرائيلية إلى عدة عوامل، أهمها: - إدراك القيادة الصينية أن نجاح إستراتيجيتها تجاه الولايات المتحدة الأمريكية - وبخاصة في مجال التسهيلات التجارية - يحتاج إلى مساندة الكونغرس الأمريكي الذي يسيطر عليه نفوذ اللوبي اليهودي، وعليه فإنّ تحسن موقف الصين تجاه "إسرائيل" سيكون له صدًى في الكونغرس الأمريكي.

ب - رغبة الصين في الوصول إلى مصادر التقنية الغربية عبر القنوات الإسرائيلية.

ج - إدراك صناع الإستراتيجية الصهيونية الأهمية المستقبلية للصين، وبالتالي العمل على نسج شبكة من العلاقات معها، تمهيداً لنقل مركز الثقل الصهيوني إليها، كما فعلوا - قبيل الحرب العالمية الثانية - عندما نقلوا مركز ثقل حركتهم من بريطانيا إلى الولايات المتحدة

---

1 - رباب يحيى عبد المحسن: الصين الشعبية ومنظمة التحرير الفلسطينية، مجلة رؤية، العدد 28/، آذار 2004م

2 - لي وي جيان: العلاقات بين الصين ودول الشرق الأوسط، ترجمة ووقن فو مجلة السياسة الدولية، العدد 145 - 2001م، ص (72).

- الأمريكية(1) في هذا الصدد نستعرض أهم الزيارات والاتصالات المتبادلة بين بكين وتل أبيب بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما في 1992/1/24م
- 1 - زيارة إسحاق رابين إلى الصين عام 1993م، وفيها تعهّد الوفد الإسرائيلي بتزويد الصين بالتكنولوجيا العسكرية.
  - 2 - زيارة وزير الزراعة الإسرائيلي عام 1995م.
  - 3 - زيارة وزير التجارة الخارجية الصيني إلى "إسرائيل" عام 1995م.
  - 4 - زيارة وزير الخارجية الإسرائيلية (ديفيد ليفي) للصين في 1997./2/24
  - 5 - زيارة نائب رئيس مجلس الدولة الصيني إلى إسرائيل في 1997/12/17م.
  - 6 - زيارة شمعون بيريز للصين في 1998./2/3
  - 7 - زيارة عايزر وايزمن - رئيس "إسرائيل" للصين في 1999/4/25م.
  - 8 - زيارة جيانغ زيمين - رئيس الصين لـ "إسرائيل" في 2000/4/12م، وقد استغرقت هذه الزيارة ستة أيام، وفيها سبّح الرئيس الصيني في البحر الميت، وارتدى القلنسوة اليهودية أمام حائط المبكى.
  - 9 - زيارة سيلفان شالوم - وزير خارجية "إسرائيل" للصين بين 5 - 2004/11/8م.
  - 10 - زيارة إيهود أولمرت - وزير التجارة والصناعة الإسرائيلية إلى الصين بين 6 - 2004/12/10م (2).
  - 11 - زيارة الرئيس الصيني إلى إسرائيل في العام 2007.
- المشهد العام لهذه العلاقة يتجلى في الحذر عند التعاون الأمني في شرق آسيا وذلك للحيلولة دون المس بالمصالح الصينية وبالتحديد ينبغي عدم إقامة أي علاقات عسكرية مع تايوان كما ينبغي أن تكون هناك دراسة جيدة لوضع العلاقات بين الصين والهند قبل التوقيع على أياتفاقات أمنية(3).

- 
- 1 - وليد سليم عبد الحي: المكاتبة المستقبلية للصين في النظام الدولي، (1978 - 2010)، أبو ظبي مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1، 2000، ص (184 - 185).
  - 2 - دراسة حول جمهورية الصين الشعبية صادرة عن الخارجية السورية - إدارة آسيا برقم 1993/ تاريخ 2004/12/27م.
  - 3 - تقرير مركز دراسات الشرق الأوسط - شؤون إسرائيلية في أسبوع - العدد 246 - 2008/3/16 م - ملحق العدد (ص 23- 32).

في تلك الأثناء لم يكن للصين علاقات خارجية في المنطقة إلا مع مصر، ووجدت أن عدوها الأساسي هو الاتحاد السوفيتي وسعت إلى التقارب مع الولايات المتحدة. وفي عام 1971 انضمت الصين للأمم المتحدة، وبدأت في بناء شبكة علاقات مع الدول الغربية. وللمرة الأولى تلقت المصالح الإسرائيلية - الصينية في السبعينيات، فكلهما له مصلحة في التقارب مع الولايات المتحدة وكبح جماح الاتحاد السوفيتي، الذي رأت الصين أنه يشكل خطراً على العالم، فيما أرادت إسرائيل التخلص منه لأنه يؤيد ويساعد الدول العربية. من هنا اتخذت إسرائيل العديد من الخطوات لتعزيز علاقاتها مع الصين، حيث صوتت لصالح قبول الصين بالأمم المتحدة، وفتحت قنصلية اقتصادية في هونغ كونغ، وتوجهت لزعماء أجنبية في الصين لطرح مسألة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والصين. في حين استمرت الصين في مواقفها المؤيدة للعرب بعد حرب 1973، وصوتت لصالح الحتعيين مراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية بالأمم المتحدة<sup>(١)</sup>، وكذلك صوتت في عام 1975 لقرار الجمعية العامة بمساواة الحركة الصهيونية بالعنصرية، مما جعل إسرائيل تغلق القنصلية في هونغ كونغ. لم تغير الصين مواقفها حيال إسرائيل بعد رحيل ماوتسي تونغ في عام 1976، ووضعت شروطاً لإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، كان أهمها: (ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من المناطق المحتلة وإعادة حقوق الفلسطينيين، التراجع عن السياسة العدوانية التوسعية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة. ومع مطلع الثمانينيات كانت التغيرات تعصف بالمنطقة وبشكل العلاقات الخارجية الصينية أيضاً<sup>(٢)</sup>)، فبدأ الحديث عن التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، في وقت كان الإصلاح الاقتصادي في الصين يزيد من ثقة قادتها على تطبيق سياسة خارجية أكثر انفتاحاً، كما بدأ يتلاشى الخطر السوفيتي مع غرقه في المستنقع الأفغاني واتخاذ حكومة رونالد ريغان خطوات متعددة لمواجهة الاتحاد السوفيتي (أطلق عليه ريغان مملكة الشرور) أدت إلى إضعافه كثيراً. ورأى الصينيون أنهم إن أرادوا المشاركة في العملية السلمية، فعليهم إقامة علاقات مع إسرائيل<sup>(٣)</sup>، ولذا قبلوا بطلب تل أبيب إعادة فتح القنصلية في هونغ كونغ في عام 1983، وتم افتتاحها فعلياً في عام 1985،

---

1 - تقرير (الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل في ظلّ التغيرات المقبلة على الساحة الدولية  
[http://www.shathaia.com/index.php?option=com\\_content&view=article&id=4652&Itemid=50](http://www.shathaia.com/index.php?option=com_content&view=article&id=4652&Itemid=50)

2 - صحيفة الديار اللبنانية: 2010/2/7م الصين حليف استراتيجي جديد لإسرائيل في ظلّ التغيرات المقبلة على الساحة الدولية

<http://www.turkistanweb.com/?p=1047> - 3

خطوة نحو فتح الطريق أمام توطيد العلاقات الدبلوماسية. وبناء على ذلك، تسارعت وتيرة التقدم في العلاقات بين الدولتين، وبات مسموحاً لحاملي جواز السفر الإسرائيلي الدخول إلى الصين، إلى جانب حضور العلماء الإسرائيليين المؤتمرات في الصين والمكالمات الرسمية على مستوى القادة والزعماء، وفتحت الصين قسماً للغة العبرية بجامعة بكين، وبدأت اللقاءات بين ممثلي الأمم المتحدة الإسرائيليين ونظرائهم الصينيين. بهذا بدأت العلاقات الدبلوماسية غير الرسمية، ونسيت الصين الشروط السابقة لإقامة علاقات مع إسرائيل، ورفضت مشروعاً عربياً لاستبعاد إسرائيل من الأمم المتحدة. وفي عام 1987 تم التوقيع على اتفاق تبادل معلومات مع وكالة الأنباء الصينية «شينخوا»، وأقيمت جمعية اقتصادية لتنمية التجارة بين إسرائيل والصين. وفي عام 1988 عقد لقاء آخر غير رسمي بين وزير خارجية إسرائيل والصين، ووافقت الصين على فتح مكتب في بكين للدراسات الأكاديمية وتبادل المعلومات. وبدورها، وافقت إسرائيل على أن تقوم الصين بفتح مكتب سياحي صيني في تل أبيب لمساعدة السياح الإسرائيليين الذين يأتون إلى الصين، وكلاهما عمل كمكتب اتصال غير رسمي بين الدولتين. وفي العام ذاته، أقامت السعودية علاقات دبلوماسية مع الصين، لتصبح إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي ليس لديها علاقات دبلوماسية رسمية مع الصين. وفي عام 1991 قام رؤوفين ميرحاف رئيس القنصلية الإسرائيلية في هونغ كونغ بزيارة إلى بكين، وتمت استضافته بوزارة الخارجية الصينية، وبعد شهور من ذلك قام وزير الخارجية في ذلك الوقت بنيامين نتنياهو بزيارة الصين، وأعلن عن بدء العلاقات الدبلوماسية مع الصين. بعد انعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتحديداً في عام 1992، أقامت الدولتان علاقات دبلوماسية كاملة، وجرت الزيارات الدبلوماسية على المستويات الرفيعة، وبلغت أقصاها بزيارة الرئيس الصيني لإسرائيل في عام 2000، كما وقعت الدولتان العديد من اتفاقيات الشراكة. وكان من أسباب إقامة الصين لعلاقات طبيعية مع إسرائيل التطورات في الشرق الأوسط وتغير موقف منظمة التحرير الفلسطينية من إسرائيل. كما أنه بعد مؤتمر مدريد، وانتهاء الحرب الباردة، بدأت الكثير من الدول العالم الثالث إقامة علاقات مع إسرائيل. يمكن القول أنه رغم الانجاز الدبلوماسي الذي حققته إسرائيل في العلاقات مع الصين، فإن وتيرة التقدم نحو الأهداف الإسرائيلية ما زالت محدودة وغير مرضية بالنسبة للإسرائيليين، حيث لم تتوقف الصين عن بيع السلاح للدول العربية وإيران، ورغم عود بكين لتل أبيب، فإنها استمرت في تصدير الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ لدول الشرق الأوسط، بل كان لها دور في تقدم برنامج إيران النووي في التسعينيات، علاوة على ذلك، فالصين وإن خففت من حدة تصريحاتها ضد إسرائيل في ما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، لكنها لم تغير تماماً



موافقها المؤيدة للعرب، مع ملاحظة أن بكين لم تستطع بعد التدخل في مسيرة التسوية السلمية(1).

## المطلب الثالث

### التعاون الاقتصادي

ورد في المقولات المنسوبة إلى نابليون بونابرت «دع الصين نائمة فإذا استيقظ التنين اهتز العالم». ولا شك أن المارد الصيني قد استيقظ وأن العالم قد اهتز ولكن هذه الهزة هي هزة إيجابية، أو بالتعبير الدياكتيكي الصيني، إنها هزة حميدة لمصلحة الشعب الصيني، ولمصلحة شعوب العالم، ويكفي الإشارة إلى أربع حقائق ملموسة.

الأولى: إن الصين تحولت لكي تكون مصنع العالم في إنتاج السلع المتنوعة من مختلف أنواع الجودة،(2) ومختلف الأسعار، ومن ثم فهي سلع يستطيع الفقير أن يشتريها ويسد بها احتياجاته، كما يستطيع الغني أن يشتريها ويسد بها مطالبه وتطلعاته، ولهذا تنافس السلع الصينية في أسواق البلاد النامية كما تنافس في أسواق البلاد المتقدمة.

الثانية: إنه مع انفجار الأزمة المالية العالمية تطلع العالم بأسره وخاصة الدول المتقدمة إلى الصين لكي تساهم في إنعاش الاقتصاد العالمي ومساعدته في الخروج من حالة الركود التي وصل إليها وبالفعل فإن خطة الإنعاش الصينية كان لها دورها على المستوى العالمي وحرص الصين على رفع قيمة عملتها وعدم تخفيضها كان قرارا علميا مدروسا وحكيما واستجابة لروح المسؤولية لمتطلبات الاقتصاد العالمي.

الثالثة: حرص الصين على شطب نحو عشرة مليارات دولار من مديونية الدول النامية في إفريقيا وهو ما لم تقم به أية دولة غنية وفي نفس الوقت حرص الصين على استثمار مبالغ ضخمة من احتياطياتها في أذون الخزانة الأميركية. هذا الإحساس بالمسؤولية من الصين لا نجده من دول أخرى نامية أو متقدمة تجاه غيرها من الدول على الساحة الدولية، يكفي الإشارة إلى أن نسبة الواحد في المائة التي قررتها الأمم المتحدة منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي لكي تكون مساعدات رسمية من الدول المتقدمة للدول النامية لم تحققها أية دول من الدول المتقدمة.

---

1 - المرجع السابق

الرابعة: والأهم فهو رفع مستوى معيشة الشعب الصيني حيث زاد حجم الطبقة المتوسطة، كما ارتفع مستوى الفقراء، وانخفض عدد الصينيين تحت خط الفقر، واستطاعت الصين رفع أكثر من 400 مليون مواطن من تحت خط الفقر خلال السنوات العشر الماضية. بعبارة أخرى إن الحكومة المسؤولة أمام شعبها تفي بوعودها وهذا بخلاف موقف حكومات أخرى في مختلف القارات وخاصة في البلاد النامية(1).

الجدول رقم (12): البيانات الرئيسية عن الوضع الاقتصادي الصيني عام 2008

عدد السكان	1.3	مليار نسمة
الناتج المحلي الإجمالي	4.2	مليار دولار بأسعار السوق
الناتج المحلي الإجمالي	10.8	مليار دولار بالأسعار الحقيقية
القوة الشرائية	8.28	مليار دولار على أساس القوة الشرائية
معدل التضخم	3.6%	-
متوسط الدخل الفردي	3.180	دولارا بأسعار السوق
متوسط الدخل الفردي	6140	دولارا وفقاً للقوة الشرائية
فائض الميزان التجاري	360.7	مليار دولار (315.4 مليار عام 2007)
الصادرات	1.4	تريليون دولار
الواردات	1.1	تريليون دولار

المصدر: Economist Intelligence Unit

الجدول رقم (13): التجارة الصينية "أهم السلع" 2008

الواردات الرئيسية	الصادرات الرئيسية
الآلات ومعدات النقل 39 %	الآلات ومعدات النقل 47.1 %
مواد خام 9.4 %	السلع المصنعة 18.3 %
السلع المصنعة 14.9 %	مواد غذائية وحيوانات حية 5.5 %
مواد غذائية وحيوانات حية 1.2 %	وقود معدني 2.2 %

هذا الجدول والذي يليه يظهر مدى حجم العلاقات مع الدول المتقدمة

<sup>1</sup> - Albert Keidel, "China's Economic Rise- Fact and Fiction", Carnegie Endowment for International Peace, Policy Briefno. 16, July 2008

**الجدول رقم (14): أهم الشركاء التجاريين للصين 2008**

اتجاهالواردات	اتجاهالصادرات
اليابان 13.3 %	الولايات المتحدة 17.6 %
كوريا الجنوبية 9.9 %	هونغ كونغ 13.3 %
تاوان 9.1 %	اليابان 8.1 %
الولايات المتحدة 7.1 %	كوريا الجنوبية 5.1 %

**الجدول رقم (15): تجارة الصين مع التجمعات والدول الرئيسية في الشهور الخمسة الأولى لعام 2009**

الترتيب	الدولة	بالملياردولار	النسبة
الأولى	الاتحاد الأوروبي	129.9	29%
الثانية	الولايات المتحدة	115.2	18.2%
الثالثة	اليابان	91.2	15.5%

المصدر نيويورك تايمز "مايو 2009

**الجدول رقم (16): نسبة الصادرات والواردات للدخل الإجمالي 2008**

الدولة	الصادرات	الواردات
الصين	34.7%	27.4%
الهند	14.2%	23.2%

**الجدول رقم (17): متوسط الدخل الفردي لدول مجموعة الـ 20 عام 2008**

الترتيب	الدولة	متوسط الدخل الفرديبالدولار
1	أميركا	45.550
2	فرنسا	39.922
3	ألمانيا	37.307
4	كندا	36.589
5	أستراليا	34.947

33.253	إيطاليا	6
32.798	بريطانيا	7
14.656	السعودية	8
8230	روسيا	9
7840	تركيا	10
7732	الأرجنتين	11
7703	المكسيك	12
6526	البرازيل	13
4943	جنوب أفريقيا	14
3180	الصين	15
2300	إندونيسيا	16
982	الهند	17

وبلاحظ أن ترتيب الصين الـ 15 في الدخل الفردي بينما هي الثالثة في الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (18): مقارنة تطور معدل النمو بين القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي

الدولة	عام 2006	عام 2007	عام 2008
الصين	11.6	11.9	9.1
الولايات المتحدة	2.8	2	1.2
الاتحاد الأوروبي	2.8	2.6	1.1
اليابان	2.4	2.1	0.4
الهند	7.3	8.9	7.5

الجدول رقم (19): مقارنة الناتج المحلي الإجمالي بين دول مجموعة العشرين أثناء قمة بيتسبرغ سبتمبر/ 2009

الدول	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار
الاتحاد الأوروبي	15343
أمريكا	14003

اليابان	4993
الصين	4833
ألمانيا	3060
فرنسا	2499
بريطانيا	2007
إيطاليا	1988
البرازيل	1269
كندا	1229
الهند	1186
روسيا	1164
المكسيك	827
أستراليا	755
كوريا	727
تركيا	552
اندونيسيا	468
السعودية	374
الأرجنتين	310
جنوب أفريقيا	243

يلاحظ هبوط الناتج المحلي الإجمالي للدول وبخاصة الدول النفطية مقارنة بما كان عليه الناتج المحلي الإجمالي في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، عندما عقدت القمة الأولى لدول المجموعة. "الصين مستعدة لأن تضحي بنفسها فقط من أجل دولة واحدة، هي الصين" - هذه الجملة سمعها دبلوماسيون إسرائيليون على لسان مسؤولين صينيين رفيعي المستوى، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإسرائيل في العام 2006 حوالي 3 مليارات دولار، وهويزداد بنسبة 20 بالمائة سنوياً<sup>(1)</sup> وبحسب إحصاءات الـ(CIA) فإن إجمالي الدخل المحلي للولايات المتحدة يتم احتسابه عبر حساب القيمة الكلية لجميع الخدمات والسلع التي أنتجتها الولايات المتحدة خلال عام واحد. وبناء عليه، فإن أكبر اقتصاد في العالم هو الولايات المتحدة بواقع 10.4 ترليون

دولار.. وثاني أكبر اقتصاد في العالم هو الصين، بواقع 5.7 ترليون دولار. وهذا يعني أن إجمالي الدخل لـ 1.3 بليون شخص في الصين يعادل 4.385 دولاراً للفرد الواحد.

واحتل التبادل التجاري للصين مع الولايات المتحدة نسبة 34% من حجم التجارة الصينية عام 2004م، محولة شواطئ لوس أنجلوس بكاليفورنيا وشواطئ أوكلاند إلى خلية عمل للتبادل التجاري الصيني. وأبرز ما شهدته عام 2004م في التجارة الصينية هو بروز الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك اقتصادي مع الصين، حيث برز كتلة اقتصادية مقابل الكتلة الأمريكية اليابانية، وفق ما ترى صحيفة الفايننشال تايمز الأمريكية، التي تؤكد أن الصين التي دخلت منظمة التجارة العالمية قبل 3 سنوات فقط (عام 2001م) لم يعد نفوذها مهماً، بل حاسماً في كثير من الأمور، مشيرة إلى أن معظم الكومبيوترات المباعة في الولايات المتحدة مصنوعة في الصين، بالإضافة لملايين مشغلات الأقراص الـ (DVD) والتلفزيونات وغيرها..

وحسب الإحصاءات الرقمية لحجم التجارة الصينية مع دول العالم، فقد بلغت عام 2004م، (177.2) بليون دولار مع الاتحاد الأوروبي، و(169.6) بليون دولار مع أمريكا، و(167.8) مع اليابان<sup>(1)</sup>. دول العالم الاقتصادية تدرك تنامي الثقل الاقتصادي للصين في العالم.. إلا أن الولايات المتحدة واليابان تنظران بعين القلق نحو معدلات النمو الاقتصادية وأثرها على توازن القوى العالمية. وحسب توقعات وكالة الاستخبارات الأمريكية، فإن إجمالي حجم الناتج القومي الصيني سوف يعادل الناتج القومي لليابان في عام 2009م، وسيقفز إلى معدلات تساوي ضعف الناتج القومي الألماني خلال عام 2017م.. وسيواصل صعوده نحو معدلات الناتج القومي الأمريكي عام 2042م.

إلا أن (نائب الرئيس السابق لقسم البنك الدولي للصين) جافيد بركي، يتوقع أنه خلال العام 2025م سيصل الناتج القومي الصيني مبلغ 25 ترليون دولار، وبالتالي سيصبح أكبر اقتصاد في العالم.. متقدماً على الاقتصاد الأمريكي البالغ (20 ترليون دولار).. والهند (13 ترليون دولار). وتأتي توقعات بركي على أساس احتفاظ الاقتصاد الصيني بنسبة نمو سنوية تقدر بـ 6% خلال العقدين القادمين.

وحسب توقعات بركي التي نشرت جزءاً منها مجلة (آسيا تايمز) فإن الاقتصاد الياباني سوف يعاني من تدهور حتمي، بسبب انكماش أعداد اليابانيين ابتداءً من عام 2010م. إذ طبقاً لتقارير وزارة الشؤون الداخلية اليابانية، فإن عدد الرجال في اليابان هبط بنسبة 0.01% خلال عام

2004م، وبناءً عليه فإن خبراء الإحصاء يتوقعون أنه بنهاية القرن الحالي سيكون عدد سكان اليابان قد هبط إلى الثلثين. وعلى عكس ذلك فإن أعداد الصينيين سوف تستقر عند 1.4 بليون نسمة خلال السنوات القادمة.

وتشير صحيفة النيويورك تايمز إلى أن السياسة الحكومية الصينية التي تطبق في مناطق واسعة من الصين، تحتم على أي عائلة عدم إنجاب أكثر من ابن واحد، وأنه حسب الإحصاءات الصينية فإن نسبة الذكور إلى الإناث في الصين بلغت 129 ذكراً لكل 100 بنت، وترتفع هذه النسبة إلى 147 ذكراً لكل 100 بنت لدى العائلات التي تنجب طفلاً ثانياً أو ثالثاً.

لذلك فإن النمو الاقتصادي المحلي للصين من المتوقع له أن يستمر في التقدم، خاصة وأن الصين لا تعاني من ديون خارجية، على عكس الولايات المتحدة واليابان.. اللتين تقيدهما ديون كبيرة خلال المدة القادمة. كما يوجد آلاف الشركات الصغيرة التي تقوم بإنتاج ملايين القطع والسلع والبضائع، يتم بيعها في أسواق عائلية، دون أن تسجل في الإحصاءات الرسمية الصينية.

كما تعاني الولايات المتحدة من تزايد حجم الإنفاق الحكومي والعسكري (خاصة بعد احتلال أفغانستان والعراق).. كما تؤدي أي مشكلة تعاني منها دول جنوب شرق آسيا (التي ترتبط عملاتها بالدولار<sup>(1)</sup>) إلى تفاقم مشكلة الدولار الذي هبط إلى مستويات متدنية خلال المدة الماضية. ورغم أن اليابان تمتلك أكبر احتياطي من العملات الأجنبية في العالم، تقدر بنحو (841 بليون دولار) إلا أن الصين بدأت تمتلك (609.9 بليون دولار) منذ مطلع عام 2004م بسبب الفائض التجاري مع الولايات المتحدة.. وإذا استمر الوضع كذلك، فإنه وخلال زمن بسيط، ستكون الصين أكبر دولة تمتلك احتياطياً من العملات الخارجية في العالم.

يقول الصحفي الأميركي "جيمس إف. هوج"، في مقال سابق له: "إن وضع الصين لا ينتهي عند هذا الحد. فافتصاد الصين، (التي تلعب دوراً بارزاً في الاقتصاد الدولي)، يرتبط على نحو وثيق بالنظام الدولي العالمي، فالصين ما هي إلا قاطرة تقود اقتصادات الدول الآسيوية المتعافية من أزمة التسعينيات". ويتابع هوج بالقول: "لقد أصبحت اليابان، على سبيل المثال، المستفيد الأول من تنامي اقتصاد الصين، وتدل إحصاءاتها الاقتصادية على ذلك، فتشير الأرقام الرسمية الأخيرة إلى أن معدل الدخل القومي الحقيقي كان قد زاد بمعدل 6.4 % في الربع الأخير من العام 2003م، وهو المعدل الأعلى منذ العام 1990م، وقد خرجت اليابان - بفضل الصين -

من عقد التوعك الاقتصادي الذي مرّت وما زالت تمر به، إلا أن جدوى هذا مرهون بمدى صمود اقتصاد الصين".

ومن ناحية أخرى، فإن الصين تعد من أوائل الدول التي تتمتع بوجود استثمارات أجنبية لديها، بلغت في المتوسط 35 بليون دولار في العام، وهي نسبة أعلى بكثير من أي دولة أخرى. ورغم ما يحققه الاقتصاد الصيني من انتعاش مستمر، إلا أن بعض الخبراء يرون أن الأرقام السابقة لا تعني أن الاقتصاد الصيني لا يعاني من عقبات أو صعوبات، أو أنه يسير في طريق سهل ويسير. حيث يواجه الاقتصاد الصيني بعض العقبات التي تؤثر سلباً على نمو اقتصاده إلى حد ما، والتي تتمثل في ارتفاع أسعار النفط نظراً لزيادة الطلب الصيني عليه بشدة خلال العام الماضي 2004م، إضافة إلى أن الصين تمثل ربع الطلب العالمي على النحاس والألومنيوم والزنك، حيث أشادت شركات المعادن بالنتائج الإيجابية التي سجلتها بفضل ارتفاع الطلب الصيني على هذه المعادن، وسط ضعف شديد في الطلب من جانب الأسواق الغربية.

وتشير الإحصاءات إلى نمو سريع في العلاقات بين كل من الصين وإفريقيا، موضحة كم الاستفادة التي جنتها دول هذه القارة من شراكتها مع الاقتصاد القوي. وفي المقابل تأتي التجارة البريطانية لتسجل نتائج ضعيفة، حيث قُدرت قيمة صادراتها العام الماضي بأقل من 2.4 مليار إسترليني، أي بنسبة 1.2%، ووارداتها بأكثر من عشرة مليارات إسترليني، مما أسفر عن عجز يُقدّر بثمانية مليارات إسترليني.

كذلك فإن الأمور السياسية التي باتت تدفع إلى التوتر بالعلاقة الصينية مع تايوان، أصبحت تشكل مخاطر محتملة على الصين. كما تواجه الصين دولة أخرى، يتوقع أن تبلغ معدلات النمو فيها حداً يقودها إلى أن تنال المنصب الأول عالمياً من حيث حجم الناتج المحلي، وهي الهند. إذ تستمر الهند في تحقيق معدل اقتصادي تصاعدي يقترب من نسبة 8% سنوياً، وهو ما يشير إلى إمكانية أن تحقق الهند قفزات تنافسية مع الصين خلال السنوات القادمة<sup>(1)</sup>. وتحولت الصين إلى ورش ومصانع لشركات هونغ كونغ وتايوان والولايات المتحدة الأميركية وسنغافورة واليابان، فكانت على سبيل المثال هاربور كبرى شركات الألعاب تشغل في الصين أكثر من عشرة آلاف عامل، في حين أن عدد عمالها في هونغ كونغ لم يكن يتجاوز الـ 400 عامل.

وبحلول العام 2000 بلغت الاستثمارات القادمة من هونغ كونغ في الصين حوالي 175 مليار دولار تغطي 190 ألف مشروع استثماري، وبدأت مدينة شن زين الزراعية الصغيرة ذات الربع



مليون نسمة التي تقع على الساحل المقابل لهونغ كونغ تستقبل المشاريع حتى تحولت في عقدين من الزمن إلى مدينة تنافس هونغ كونغ، ويعيش فيها اليوم أربعة ملايين نسمة، ويبلغ معدل الفرد فيها 4000 دولار، وأنشئت فيها مطارات وجامعات وناطحات سحاب تستوعب الحركة الصناعية والاستثمارية التي لم تعد تقل عن هونغ كونغ.

وبدأت تايوان تنقل جزءا كبيرا من مصانعها واستثماراتها إلى الصين، وبلغت عام 2000 أكثر من 26 مليار دولار<sup>(1)</sup>، وهناك اليوم ربع مليون تايواني يعملون في 40 ألف شركة في الصين، وتحولت مقاطعة فوجيان المخصصة للاستثمارات التايوانية من مقاطعة فقيرة إلى واحدة من أغنى المقاطعات الساحلية، وتحولت بعض المدن الصينية إلى مدن تايوانية تغص بالتايوانيين وشركاتهم ومكاتبهم، وبلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية عام 2000 حوالي (308) مليارات دولار.

بمناسبة الذكرى الثانية والستين ليوم الاستقلال الإسرائيلي والذكرى الثامنة عشرة لتأسيس العلاقة بين البلدين ، أجرت صحيفة جلوبال تايمز مقابلة مع السفير الإسرائيلي في بكين (عاموس ناداي) تناول حديث المسؤول الكبير مواضيع مختلفة والإطار الذي يبرز من هذه المقابلة متعدد الأوجه ويعطي الكثير من الأهمية للعلاقات بين الصين وإسرائيل وخاصة فيما يتعلق بالجوانب التجارية بالتعاون التكنولوجي وبقطاع الثقافة والسياحة. وأشار السفير على الفور أنه بالرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين قد بدأت فقط منذ 24 يناير/كانون الثاني 1992 إلى أن الصين قد ساعدت الشعب الإسرائيلي طوال كامل القرن العشرين.

في الميدان الاقتصادي تأتي الشركات الإسرائيلية في طليعة المشاركين في العديد من مشاريع التنمية الزراعية والمجال التكنولوجي ومشاكل المياه والري وفي المشاريع المتعلقة بالتمدد السريع الذي تعيشه الصين. في قطاع التكنولوجيا ، على وجه الخصوص ، لم يكن عاموس ناداي متواضعا أبدا ، فقد قال للصحافيين الصينيين: " علي أن أبوح لكم بسر وهو أن اليهود ليسوا كلهم مثل اينشتاين ولكن الحقيقة هي أننا مجموعة صغيرة من الناس ينتمي إليها 25 في المئة من جميع الفائزين بجائزة نوبل "، كما شدد على الأهمية التي يحظى بها التعليم في

---

1 - الجزيرة نت ،الصين هل تعود قوة عالمية عظمى؟

ببلاده : "إنّ الأمهات اليهوديات كما هو حال معظم الأمهات الصينيات يوفرن كل ما لديهن من المال لإرسال أطفالهن إلى أفضل المدارس المتاحة."

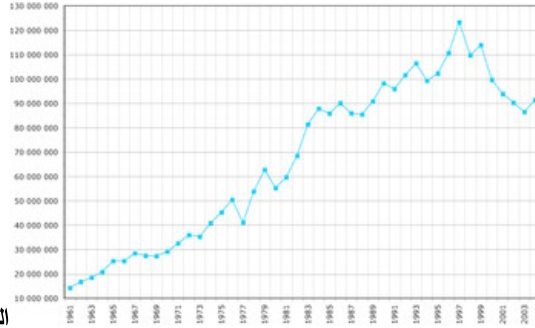
المشكلة التي ظهرت إلى السطح هي ضآلة التعارف المتبادل بين الشعبين. ولكن السفير عبر عن ثقته بتحقيق تطورات سريعة في مجال الاتصالات والسياحة: "نحن نأمل بترويج السياحة الإسرائيلية في الصين. كما وقعت الصين وإسرائيل اتفاقا حول السياحة قبل عامين ونصف مهد الطريق للمسافرين الصينيين إلى إسرائيل". كما طمأن نادي الصحفيين حول أمن السياحة في بلاده : "إن إسرائيل الحقيقية مختلفة تماما عن الصورة التي تنقلها عنها وسائل الإعلام. حتى عندما واجهتنا أوقات صعبة لم يصب سائح أجنبي واحد من قبل الإرهابيين(1)"

وتُعد الصين اليوم أكبر قوة اقتصادية في شرق وجنوب شرق آسيا، وتتفوق على اليابان في الاستيراد والتصدير والناتج القومي، ويساوي ناتجها المحلي ضعف ناتج الهند وروسيا معا، ويتوقع وفق المعدلات الجارية للنمو الاقتصادي أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بحلول العام 2015، فيتوقع أن يصل الناتج المحلي الصيني في ذلك العام إلى 12 تريليون دولار مقابل 11 تريليون للولايات المتحدة. ويعيش حوالي 40 مليون صيني في خارج الصين، ويسيطرون على قطاع واسع من الاقتصاد في جنوب شرق آسيا وتايلند، وفي الولايات المتحدة تجمعهم شبكات اقتصادية عالمية للعمل المشترك. تُعديكون كما في مؤتمر التقييم الإستراتيجي الذي عقدته قيادة سلاح الجو الأميركي عام 1995 قوة صاعدة ومرشحة لمنافسة واشنطن، وستكون الصين وفق تقديرات ذلك المؤتمر عام 2015 قوة اقتصادية متفوقة اقتصاديا على الولايات المتحدة وتكون أيضا قادرة ومهيأة لمنافسة واشنطن في النفوذ السياسي والأهمية الإستراتيجية(2).

من حيث السياحة يصل إلى الصين حاليا نحو ستين مليون سائح سنويا منهم نحو عشرين مليونا من أصول صينية يقيمون في الخارج شرقا وغربا.. وأربعين مليونا من بلاد الدنيا المختلفة.. وعلى الناحية الأخرى فإنه يخرج من الصين سنويا نحو عشرين مليون سائح – أكثرهم للسياحة البحتة والباقون للسياحة ولترويج المنتجات. ومن حيث إنتاج القمح تقدر وزارة الزراعة الأمريكية حجم محصول الصين والهند، أكبر دولتين من حيث تعداد السكان في العالم،

في عام 2010 - 2011 بنحو 78 مليون طن أو 44 % من إجمالي الإنتاج العالمي الذي يبلغ 175 مليوناً(1).

## (20) جدول يبين إنتاج القمح المتنامي في الصين:



المصدر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا

كل هذه العناصر مجتمعة شجعت إسرائيل على بناء علاقات كاملة مع الصين ،إذ تشير الدراسات إلى أن هناك 800 شركة إسرائيلية تمارس أنشطتها في الصين بينها 40 شركة في بكين(2)، هذا الوجود الاقتصادي الكثيف يأتي في ظل تطور الاقتصاد الصيني الذي أضحى أكبر اقتصاد يحقق نموا في التاريخ المنظور خلال الخمسة والعشرين عاما الماضية حيث حقق بشكل سنوي نموا 8-9%، واستطاعت الحكومة الصينية خلال هذه السنوات تخليص ثلاثمائة مليون صيني من الفقر، وتضاعفت دخول الأفراد أربع مرات، كما أن الصين تحتفظ بثاني أكبر احتياطي عالمي من العملات الأجنبية وعلى رأسها الدولار الأميركي، وأما من الناحية التجارية فقد أصبحت البضائع الصينية تشكل قلقاً للدول الصناعية الكبرى بسبب أسعارها المنافسة ووفرتها(3). وقد بلغ حجم التعاون التجاري بين إسرائيل والصين في العام الماضي (2007) أكثر من خمسة مليارات دولار. وترغب إسرائيل في الوصول بهذا الرقم إلى عشرة مليارات دولار بحلول عام 2010م.

1 - صحيفة الشرق الأوسط 14 أغسطس 2010 العدد 11582

2 محمد علي إبراهيم - الصين وإفريقيا.. تعاون أم غزو/

<http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php>

<http://www.iraq4allnews.dk/new/ShowNews.php>

3 - أحمد منصور، صحيفة الوطن، 2005/6/13

ومن شواهد التطور المذهل للصين في المجال الصناعي والإنتاجي أن حجم الإنتاج الصيني يعادل حجم الإنتاج الياباني، فاليابان لكي تصنع حجم إنتاجها تستهلك سنوياً 240 مليون طن سنوياً ، أما الصين فإنها تستهلك سنوياً 25 مليون طن من البترول ، والغريب أن هذا الحجم من الاستهلاك (25 مليون طن) هو نفسه تقريباً حجم الاستهلاك المصري. فالصين تستخدم نفس حجم الطاقة التي تستهلكها مصر لكي تنتج نفس حجم الإنتاج الذي تصنعه اليابان) وهذه هي الصورة الحية للمعجزة (1) هذه الصورة كانت في الماضي كما وصفها أحد المراقبين الغربيين بقوله (كان وضع السكان مثل رجل يقف على الدوام في ماء يغمره حتى العنق، بحيث تكفي موجة صغيرة لإغراقه) (2).

---

1 - محمد حسنين هيكل - مرجع سابق 2003 م ص 32-33.

2 - جابرييل إيه، ألموند - السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - ترجمة هشام عبد الله - الأهلية 1998 م ص 795

<b>(21) الإحصائيات الاقتصادية الصينية</b>	
<b>الناتج الإجمالي</b>	<b>8.8 تريليون دولار (PPP) الثاني(2009) ; \$4.9 تريليون دولار (البسيط; الثالث(2009) ;</b>
<b>نمو الناتج الإجمالي</b>	<b>8.7% (2009)</b>
<b>نصيب الفرد من الناتج الإجمالي</b>	<b>6,500 دولار (PPP) الرتبة المائة 2009 3,742 دولار (البسيط; المائة والرابع; 2009</b>
<b>الناتج الإجمالي حسب القطاعات</b>	<b>الزراعة 10.6% الصناعة : 46.8 % %التجارة والخدمات(42.6%) ملاحظة: قطاع البناء هو ضمن الصناعة 5.5%</b>
<b>الناتج الإجمالي حسب المساهمة</b>	<b>القطاع الخاص (36.4) % القطاع الحكومي 13.7 % إجمالي الاستثمار الثابت 40.9 % الصادرات من السلع والخدمات 39.7 % الواردات من السلع والخدمات -31.9 %</b>
<b>التضخم الاقتصادي (CPI)</b>	<b>(2009) - 0.7%</b>
<b>عدد السكان تحت خط الفقر</b>	<b>10% (2004)</b>
<b>معاملي جيني</b>	<b>46.9</b>
<b>القوة العاملة</b>	<b>812.7 مليون عامل (2009; الأول)</b>
<b>القوة العاملة - حسب القطاع</b>	<b>الزراعة (43%)، الصناعة (25%)، التجارة والخدمات (32) (2006) %</b>
<b>البطالة</b>	<b>4.3% رسميا</b>
<b>الصناعات الرئيسية</b>	<b>التقني والتسبيك، حديد، صلب، ألومنيوم، والمعادن الأخرى، الفحم الحجري ; صناعة الآلات؛ التسليح؛ النسيج وملابس؛ النفط؛ الأسمنت؛ الكيماويات؛ السماد؛ ومنتجات الاستهلاك، من بينها الأحذية، اللعب، الإلكترونيات؛ التعليب؛ وسائل النقل، من ضمنها السيارات، القاطرات، السفن، والطائرات؛ أدوات الاتصال بعد ، المركبات الفضائية ذات المهمات التجارية والسياحية، الساتلات</b>
<b>الشركاء التجاريون</b>	

الصادرات	1.20 تريليون دولار ف.و.ب. (2009؛ رتبته الأول
نوع	آلات المكتب&معدات معالجة البيانات (\$134.5 مليار)، تجهيزات الاتصال عن بعد (123.6)، آلات الكهربائية (101.7)،
الصادرات	الملابس والنسيج (95.4)، (المصنوعات المتنوعة (55.5)
شركاء التصدير	الاتحاد الأوروبي 20.4% و الولايات المتحدة 17.7% و هونج كونج 13.4% و اليابان 8.1%
الواردات	\$1.01 تريليون دولار ف.و.ب. (2009؛ رتبته الثالث
نوع	الآلات الكهربائية (\$174.8 مليار)، النفط ومشتقاته والأدوات العلمية، (48.6) المعادن المتنوعة (44.0)، آلات
الواردات	المكتب&معدات معالجة البيانات (40.7)
شركاء الاستيراد	اليابان، 13.3% الاتحاد الأوروبي، 11.7% كوريا الجنوبية، 10.9% تايوان، 9.1% الولايات المتحدة 7.2%
قيمة المساهمة الخارجية	US\$958.8 مليار US\$90 (2009)؛ مليار
الدين الخارجي الإجمالي	\$315 مليار (2006)
الاقتصاديات العامة	
الديون العامة	22.1% من الناتج المحلي الإجمالي (2006)
الإيرادات	\$868.6 مليار (2008)
المصروفات	\$850.5 مليار؛ تشمل النفقات الرئيسية
المساعدات المالية	متلقى: (المساعدة الإنمائية الرسمية
احتياطيات النقد الأجنبي	\$2,399 مليار (نهاية- 2009؛ رتبته الأول

## ونستعرض في الجدول التالي(22) أهداف الطرفين لتعزيز العلاقات بينهما:

أهداف إسرائيل	أهداف الصين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إقامة علاقات إستراتيجية مع هذه الدولة العظمى التي ستلعب دوراً كبيراً في السياسة الدولية مستقبلاً.</li> <li>- الوصول إلى السوق الصينية الضخمة؛ لتزويدها بالمنتجات الإسرائيلية.</li> <li>- تقييد تسليح الصين للدول العربية، وخاصة في المجال النووي.</li> <li>- الحيلولة دون مساعدة الصين في البرامج النووية لدول العربية والإسلامية، وبشكل خاص إيران والعراق وسورية.</li> <li>- الحصول على معلومات عن الدول العربية والإسلامية التي زودتها الصين بالصواريخ مثل إيران وسورية والسعودية والعراق، وقائمة بأسماء كبار الضباط العرب الذين تفاوضوا معها في تحقيق هذه الصفقات<sup>(1)</sup>.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تعظيم الدور الصيني في المنطقة العربية عبر علاقات متوازنة مع مختلف مكونات هذه المنطقة بما فيها إسرائيل.</li> <li>- توسيع تجارتها مع المنطقة العربية، خاصة أن الصين عملاق اقتصادي يحتزن فائض إنتاج كبير يبحث عن أسواق جديدة.</li> <li>- كسب مزايا تجارية أفضل في العلاقات مع الولايات المتحدة.</li> <li>- استيراد بعض التقنية المتقدمة ولا سيما في مجالات التحكم والتوجيه الراداري وأجهزة التوجيه عن بُعد في الطائرات والصواريخ وتقنية الأسلحة الذكية،</li> <li>- الحصول على التقنية الأمريكية من خلال إسرائيل.</li> </ul>

وقد وقّع الطرفان مجموعة من الاتفاقيات التجارية الثنائية، من أبرزها:-

- اتفاق الدولة الأولى بالرعاية (أكتوبر 1992): أعطت الصين لإسرائيل في هذا الاتفاق مكانة الدولة الأولى بالرعاية، بحيث تُحصل من إسرائيل أقل نسب جمارك ممكنة مقارنة بجميع الدول الأخرى التي وقعت معها على اتفاقات مماثلة.
- اتفاقية الملاحة البحرية (مارس 1994): يتيح هذا الاتفاق لشركتي الملاحة في الدولتين (شركتا الملاحة الإسرائيلية "تسيم"، والصينية COSCO) العمل في مجال نظيرتها، وفتح

1 - موقع إسلام أونلاين - <http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/qpolitic-jul-2000/qpolitic2.asp>

مكاتب، وإدارة أعمال الملاحة دون الحاجة لإشراك جهة محلية. وفي عام 2001 حصلت شركة تسيم على موافقة لتوفير خدمات لوجيستية.

• اتفاق منع ازدواج الضريبة (أبريل 1995): يمنع هذا الاتفاق دفع ضريبة مزدوجة للأفراد والشركات على أرباحهم في الصين وإسرائيل.

• اتفاقية تشجيع وتأمين الاستثمارات (أبريل 1995): يهدف الاتفاق لحماية استثمارات الشركات التجارية بين الدولتين، وتسوية النزاعات، وتوفير العملة الصعبة.

• اتفاق التعاون المالي (نوفمبر 2004): طرأ على الاتفاق الأول بعض التغييرات منها: زيادة حجم التعاملات في البروتوكول الأول، وإتاحة إمكانية تمويل جديدة مدتها 7 سنوات بفائدة 3.2%.

• اتفاقية السياحة ADS (أكتوبر 2007): تمثل تلك الاتفاقية اعترافا صينيا بإسرائيل كهدف سياحي معتمد للسياح الصينيين.

وقد أدت هذه الاتفاقيات المشتركة إلى تطور العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين بشكل كبير، وتوضح الجداول التالية (23) تزايد وتيرة التعاملات التجارية بين الدولتين:

ملايين الدولارات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	نسبة التغيير
صادرات إسرائيل للصين	427	613	787	748	959	1024	7%
استيراد من الصين	793	1008	1418	1888	2428	3477	43%
العجز التجاري	367	396	632	1140	469	2453	67%
حجم التجارة	1220	1621	2205	2636	3387	4501	33%

ومن استعراض الجدول يتضح أن الصين في حاجة للعلاقات الاقتصادية مع إسرائيل، مثلما أن إسرائيل في حاجة للعلاقات مع الصين(1).

منذ العام 1989 سعت إسرائيل لإقامة علاقات اقتصادية مع الصين جاء ذلك في أعقاب سياسة الانفتاح الصيني على العالم، حيث بادرت الحكومة الإسرائيلية بعرض المساعدة في مجالات تنمية القرى والري في تلك الفترة، اشترى الصينيون معدات زراعية من إسرائيل وأرسلت إسرائيل عدداً من الخبراء الزراعيين للصين، نظراً لأن الأخيرة كانت في حاجة ماسة للتنمية الزراعية لتغطية احتياجات الزيادة السكانية. بيد أن العلاقات في مجال الصناعة كانت محدودة في تلك

1 - العلاقات الإسرائيلية الصينية بعد الأزمة: فرص وتحديات"، يورام عفرون، مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي [http://www.inss.org.il/upload/\(FILE\)1193314227.pdf](http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1193314227.pdf).



الفترة، ولمتعمل في السوق الصينية إلا بضع شركات إسرائيلية فقط، هذا نظراً لضعف الإمكانيات الإسرائيلية في هذا المجال مقارنة بالصين.

أدت هذه الاتفاقيات المشتركة إلى تطور العلاقات التجارية بين إسرائيل والصين بشكل كبير(1).تمتلك جمهورية الصين الشعبية ما يقدر بنحو 1.6 تريليون دولار من سندات الضمان الأمريكية(2)جمهورية الصين الشعبية بامتلاكها \$801.5 مليار من سندات الخزينة، هي أكبر ممتلك أجنبي الأجنبية للدين العام الأمريكي.(3)قياساً باستخدام القيمة السوقية، فإن أربعة من أكبر عشرة شركات في العالم هي شركات صينية. منها الأولى عالمياً شركة بتروتشاينا (أعلى شركة نفط في العالم)، و في المرتبة الثالثة البنك الصناعي و التجاري الصيني (أعلى البنوك في العالم من حيث القيمة) وفي المرتبة الخامسة تشاينا موبايل (أكثر الشركات العالمية للاتصالات قيمة) و في المرتبة السابعة تشاينا كونستركشن بانك(4).

## المطلب الرابع

### التعاون العلمي والتكنولوجي

وقَّعت الدولتان في عام 1991م اتفاقية رسمية للتعاون بين أكاديميات العلوم فيهما أثناء زيارة الوفد العلمي الصيني إلى إسرائيل، وكانت جامعة بكين شهدت في عام 1986م افتتاح كلية لتعليم اللغة العبرية والآداب والتاريخ والديانات اليهودية، كما افتتحت إسرائيل مركزاً أكاديمياً لها في بكين عام 1991م، كما تمَّ ترجمة بعض الكتب الصينية إلى العبرية.

تزايدت الصناعات العسكرية الإسرائيلية وزيادة صادراتها يساعدان في التحديث والتطوير المستمر للمعدات والتكنولوجيا العسكرية، وهذا يعني مزيداً من الإنفاق على البحث العلمي في المجال العسكري، وهو ما يخدم الصناعات المدنية في المقابل، ويحافظ تالياً على مكانة إسرائيل

---

1 - الديار، مرجع سابق

2 - "، 2009 August 20. محقق في 2009 - PAPERChina must keep buying US Treasuries - 19- 08for -

3 - CNNMoney.com. 29July 2009Washington learns to treat China with care- 500 4Global

begin\_of\_the\_skype\_highlighting end\_of\_the\_skype\_highlightingTimes.com.

.Retrieved on 12 August 2009Financial

كإحدى قلاع الصناعة في العالم، إذ تعدت صادراتها حاجز الـ 40 ملياراً من الدولارات، النسبة الأعلى منها صادرات صناعية تضم تكنولوجيا متقدمة<sup>(1)</sup> . ولتعزيز هذا المجال العلمي أبرمت اتفاقية للتعاون في مجال البحث والتنمية الصناعية مع مقاطعة جيانجسو (سبتمبر 2008) والهدف من هذه الاتفاقية هو السماح للشركات الإسرائيلية والصينية التي تريد تنفيذ مشروع بحث وتنمية صناعية مشترك بتقديم طلب للحصول على تمويل (كل طرف من دولته) بحسب المعايير المعمول بها في تلك الدولة، والتي تصل لإجمالي 3 ملايين دولار (1.5 مليون دولار لكل طرف).

واستجابة لمتطلبات المرحلة فقد نبذ قادة الولايات المتحدة والصين المواجهة الاستراتيجية وعملوا على تطبيع العلاقات، بحيث نراها اليوم تتصف بحيوية عظيمة وأفق واسع. فمنذ ثلاثين عاماً، كان كل من الصين والولايات المتحدة ينتمي إلى معسكرات متعادية، واليوم أصبحا شريكين متعاونين، تمتلكان 60 آلية للحوار، وثلاثين اتفاقية للتعاون بين الحكومات. ومنذ ثلاثين عاماً، سأل دينج شاوبنج الرئيس الأمريكي كارتر: هل تستطيع الصين أن ترسل 5 آلاف طالب للولايات المتحدة؟ وأجاب كارتر: تستطيع أن ترسل مائة ألف. وعبر الثلاثين عاماً الماضية، بلغ عدد الطلاب الصينيين الذين درسوا في الولايات المتحدة 400 ألف طالب، بينهم 81127 طالباً بين عامي 2007 و 2008 فقط، وللولايات المتحدة 14758 طالباً في الصين اليوم<sup>(2)</sup>.

بدأت الصين بتطوير أسلحة نووية خاصة بها وقامت بتفجير أول سلاح نووي بنجاح في عام 1964 في لوب نور. بينما كان إطلاق برنامج القمر الصناعي نتيجة طبيعية لهذا الأمر والذي بلغ ذروته في العام 1970 مع إطلاق دونغ فانغ هونغ الأول، أول قمر صناعي صيني، وهذا ما جعل من جمهورية الصين الشعبية خامس أمة تطلق قمراً صناعياً بشكل مستقل في عام 1992 في رحلة شنتشو الفضائية المأهولة<sup>(3)</sup>. وبعد أربعة اختبارات غير مأهولة أطلقت شنتشو 5 في 15 أكتوبر/ تشرين الأول 2003، و ذلك باستخدام مركبة إطلاق لونج مارش 2 إف و

---

1 - "Beleaguered Defense Industry," Middle East Review of International Affairs, vol. 5, no. 1 (March 2001), pp. 64- 77; See also: Abraham Rabinovich, "With Asian Sales, Arms Hit Record," Washington

2- د. أمين السيد شلبي - مجلة السياسة الدولية - العدد 177 - أكتوبر 2007م

3 - China's First Man-made Satellite, Ministry of Culture Retrieved 16 April 2006 - (2003).

حاملة رائد الفضاء الصينى يانغ لي وي، مما يجعل من جمهورية الصين الشعبية ثالث دولة ترسل رحلة مأهولة بالإنسان إلى الفضاء من خلال مساعيها الخاصة(1). أرسلت الصين ثاني مهمة مأهولة لها مع طاقم من اثنين شنتشو 6 في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2005. في عام 2008 أرسلت الصين بنجاح سفينة الفضاء شنتشو 7، مما جعلها ثالث دولة لديها القدرة على إجراء عملية سير في الفضاء. في عام 2007 نجحت جمهورية الصين الشعبية في إرسال مركبة الفضاء تشانغ (تيمناً بالآلهة القمر الصينية القديمة) إلى مدار القمر لاستكشافه كجزء من البرنامج الصيني لاستكشاف القمر. تخطط الصين لبناء محطة فضاء صينية في المستقبل القريب و تحقيق هبوط على سطح القمر برواد فضاء صينيين في العقد القادم و كذلك مهمة مأهولة إلى كوكب المريخ(2).

كما استوردت سلسلة محلات وول مارت Wall Mart أكبر المحلات الأمريكية انتشاراً في الولايات المتحدة و في عدد من الدول الأخرى، ما مقداره 80 في المائة من بضائعها من الصين العام الماضي. ويؤكد كثيرون انه لولا البضائع الصينية الرخيصة لما وُجد وول مارت بالصورة التي هو عليها الآن(3).

- 
- 1 - Wade, Mark. January 2006). Retrieved 16 April 2006Shenzhou -  
2 - Wade, Mark. Project(921 Retrieved 16 April 2006. - 30 March 2005  
3 - دورية تقرير واشنطن، العدد السادس 14 مايو/ أيار 2005

## الفصل الثالث

### العلاقات

### الإسرائيلية - الهندية



## الفصل الثالث

### العلاقات الإسرائيلية - الهندية

#### المبحث الأول

#### تاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية ومراحلها

#### المطلب الأول

#### تاريخ العلاقات الإسرائيلية الهندية

لعله من المناسب أن نقدم لمحة عن استراتيجية إسرائيل في علاقاتها الخارجية، وذلك قبيل الغوص في تاريخ علاقاتها مع الهند، إذ ينطلق الكيان الصهيوني في العلاقات التي ينسجها على الصعيدين الإقليمي والدولي، من منطلقين أساسيين هما: أولاً أنه كيان وظيفي من حيث المبدأ يكرس جهده في خدمة القوة الكبرى التي ترعاه، وهي الولايات المتحدة في الظرف الراهن، وثانياً أنه ذو نزعة توسعية ترمي إلى الهيمنة وإلى أداء دور "إمبريالية صغرى" في سياق الإمبريالية العالمية العامة. وهذان المنطلقان يحكمان بالضرورة دور الكيان تجاه قارة آسيا حيث عمل ويعمل باستمرار على زرع قاعدة وجود ونفوذ له فيها، إما لمجابهة قوة إسلامية صاعدة مثل باكستان وإيران، وإما لإحباط ومحاصرة إمكانية بروز هذه القوة والتحكم في مسار حركتها المستقبلية مثلما هي الحال بالنسبة لدول آسيا الوسطى الإسلامية المتحررة من ربقة الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي هذا المجال تسعى إسرائيل لتوظيف إمكانياتها الخاصة والإمكانات التي ستحصل عليها من الدول الداعمة، خدمة لأغراضها الصهيونية التوسعية في فلسطين أولاً وفي سائر الدول العربية ثانياً في إطار مشروعها الممتد من الفرات إلى النيل مستفيدة من النسيج الأيديولوجي المتعدد الألوان الذي تتشكل منه الفكرة الصهيونية، من أجل الدخول في علاقات مرحلية مع الدول الآسيوية وفي مقدمتها الهند والصين، وذلك ضمن رؤية جيوسياسية شاملة تنسجم مع نظرية "دول المحيط" أو "السننوت"، أي الدول المحيطة بالعالمين العربي والإسلامي، التي كان ينادي بها الزعيم الصهيوني (دافيد بن غوريون) منذ مطلع الخمسينات، والتي ترمي إلى محاصرة أو احتواء قوة أية دولة عربية أو إسلامية تقوم سياستها على رفض المشروع الصهيوني التوسعي الإمبريالي. لذلك يعمل الإسرائيليون لتكون لهم حصة واضحة ومهمة في

صياغة الأمن الإقليمي وذلك على أساس قواعد ثابتة تخدم أمنهم القومي وتقوم على القواعد التالية:

1- التفوق العسكري والاستراتيجي على الدول العربية كافة من أجل ضمان التوسع الإقليمي، ولهذا ترفض إسرائيل الإشارة إلى أية حدود في وثائقها الرسمية، وقد عبر دافيد بن غوريون عن ذلك بقوله: "إن الحرب سوف ترسم حدود الدولة، وستكون هذه الحدود أوسع من تلك التي خصصتها الأمم المتحدة<sup>(1)</sup>". وفصل موشيه ديان هذه الفكرة عام 1967 بقوله: "إن الهدف الأول للطريق الذي ننهجه هو أن نضع خريطة جديدة، ونهاية الصراع سوف تتحقق في التحليل الأخير الذي يتضمن الحقيقة الشاملة لوجود دولة يهودية هنا تكون من القوة والأهمية بحيث يصبح من المستحيل تدميرها وسيكون من الضروري التعايش معها.

2- قطع الطريق على نمو الإمكانيات التسليحية للدول العربية ولأية دولة إسلامية تجاهر بالعداء لمشروعهم التوسعي مع إحراز تفوق علمي وتكنولوجي إسرائيلي يصل إلى حدود الاكتفاء الذاتي.

3- المساهمة في بناء حوض جيوسراتيجي متكامل يضم عدة دول ذات مصلحة مثل الهند وتركيا وأثيوبيا وفي الماضي إيران (لتطويق الدول العربية وتهديد أمنها الوطني والقومي، مع إمكانية توسيع هذا الحوض ليطل دولاً أخرى مثل الصين وروسيا ودول آسيا الوسطى، وفقاً للمصالح المتحركة التي باتت الحركة الصهيونية تتحكم بالأهم فيها، على ضوء أحادية القطبية الأمريكية، وهذا كله بما ينسجم مع المصلحة الصهيونية في إدارة الصراع مع الفلسطينيين أولاً والعرب ثانياً.

4- إن نظرية الأمن القومي الصهيونية تقوم، فيما تقوم عليه، على اتخاذ الاحتياطات الواجبة كافة بغرض تكريس السيادة اليهودية على الدولة ذات الحدود الزاحفة وحماية مصالحها الداخلية والخارجية المرتبطة ببنائها القومي والثقافي والعقائدي الخاص، ومن هنا فهي لا تتضمن تعزيز القوة العسكرية فحسب، بل تشمل أيضاً السياسة الخارجية والتقدير الاستراتيجي للواقع الجيوبوليتيكي المحيط بالدولة، ومدى التناقض أو التقارب الأيديولوجي بينها وبين جيرانها الإقليميين، ودراسة إمكانيات الدول ذات المصالح المتعارضة أو المتوافقة وكيفية الاستفادة من قدراتها العسكرية والبشرية والاقتصادية والجيوبوليتيكية والجيوسراتيجية، لا

1 - إحسان مرتضى، الحسابات الجيوسراتيجية في العلاقات الإسرائيلية الهندية، مجلة الجيش اللبناني، العدد

سيما وأن إسرائيل تعاني من افتقار كبير، حسب أطماعها إلى العمق البشري والجغرافي والأمني والاقتصادي، الذي تعمل على توفيره من خلال العمل الدبلوماسي الدؤوب والتنسيق الاستراتيجي المناسب.

تاريخياً.. خضعت الهند للحكم الإسلامي زمناً طويلاً، وقد استغرق البريطانيون مائة عام للقضاء على هذا الحكم منذ عام 1757 وحتى عام 1857م<sup>(1)</sup> فإذا بمأساة فلسطين استلاباً وتقسيماً تتكرر في الهند، حيث تمكن (الهندوك) أو الهندوس من السيطرة عليها بمساعدة الاستعمار البريطاني، وحاصروا المسلمين وناصبوهم العداء، وذلك انسجاماً مع القاعدة الاستعمارية المعروفة "فرق تسد". ويعود الفضل في فشل الإنكليز في تسليم كامل الهند إلى الهندوس إلى زعامة العلامة محمد إقبال، والكفاءة القيادية للزعيم محمد علي جناح، وهكذا تمتعت المناطق ذات الأغلبية الإسلامية بالسيادة والاستقلال. ولكن الهندوس بمساعدة البريطانيين عادوا للمطالبة حتى بالمناطق الإسلامية فتمكنوا من أن ينتزعوا من المسلمين مناطق مهمة وحساسة مثل حيدر آباد وكشمير وجامو وجوناك.

وقد ساهم المستعمرون البريطانيون بتعزيز قوة الهندوس سياسياً وعلمياً وعسكرياً وساعدوهم في تأسيس حزب المؤتمر<sup>(2)</sup>، تماماً كما حصل مع حزب مباي الصهيوني في فلسطين، وقد تنبه المسلمون الهنود منذ البداية للعداء البريطاني ضدهم، فوقفوا يتحدثون هذا العداء في بلادهم كما في فلسطين حيث رفضوا التدفق اليهودي غير الشرعي على فلسطين الانتدابية. وقد حذر الزعيم الإسلامي الهندي محمد علي جناح من عواقب التحالف الإنكليزي اليهودي بقوله: "إننا نواجه اليوم مشكلة خطيرة أخرى، ألا وهي المسألة اليهودية في فلسطين، وإذا عمد الرئيس الأميركي روزفلت، بضغط من اليهودية العالمية، إلى خطأ إرغام الحكومة البريطانية على ظلم العرب في فلسطين فسوف يتسبب في اشتعال العالم الإسلامي في كل أقطاره"، وأضاف: "لقد ارتكبت مظالم عدة بحق العرب، وإذا سُمح لليهود بالاستمرار في الهجرة إلى فلسطين، فإنه لا يخالجنى أدنى شك بأنه لن تكون الرابطة الإسلامية مدفوعة لوحدها على الثورة من جراء ذلك، بل سيثور العالم الإسلامي كله".

في مقابل ذلك كان البريطانيون يدعمون الهندوس لتحويلهم إلى قوة عسكرية طاغية في منطقة المحيط الهندي، فساهموا في تدريبهم العسكري بل وأهدوهم أول حاملة طائرات من صنع

1 - الحلف الدنس - حامد محمد - مجلس شؤون المسلمين في العالم - إسلام آباد باكستان ص 14

2 - [www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1014](http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1014)



بريطاني، وكما فعلوا مع الحركة الصهيونية في فلسطين صنعوا كذلك أيضاً في القارة الهندية، من ضمن فكر استعماري عدواني واحد، يشمل العالمين العربي والإسلامي من حدود الصين وحتى شمالي أفريقيا، ومن هنا نشأت الأجواء الإستراتيجية المشتركة ما بين الهند وإسرائيل في ظل رعاية استعمارية بريطانية، مهدت لاعتراف بومباي بتل أبيب عام 1950. وعلى الرغم من حرص السياسة الهندية على إلقاء ستار من التعتيم والسرية على علاقاتها مع إسرائيل، إلا أن هذه الأخيرة كانت حريصة على كشف أبعاد هذا التعاون في كل مرحلة من مراحل تطور العلاقات بين البلدين، لإثبات قدرتها على الحركة الواسعة حتى في جنوب آسيا، وإظهار أنها تتمتع دون غيرها من دول المنطقة العربية بما يمكن أن يسمى "القوى المضادة" التي تدخل في حساباتها الجيوستراتيجية كعناصر دعم ومساندة، سواء على صعيد التسليح أو على صعيد الدعم اللوجستي السياسي والدبلوماسي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أدبيات الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تؤكد على أن "التفوق المطلق" على دول العالمين العربي والإسلامي، المعنية بصورة مباشرة بحديثات مكافحة المشروع الصهيوني وأطماعه، يعتبر أمراً لا بد من تحقيقه دائماً والمحافظة عليه في مختلف تجلياته المحلية والإقليمية. ومن أجل هذا حذر (بن غوريون) قادة إسرائيل من مغبة تجاهل آسيا بعد أن كانوا يعولون على الموقف الأوروبي، ونصحهم بألا يغضوا عيونهم عن نهوض آسيا وأهلها(1). ومن الأمور الواجب تذكرها في هذا المجال، مساهمة إسرائيل الحثيثة في مساعدة الهند لتفطير أوصال باكستان عبر مدّ الهند بكل أسباب القوة العسكرية والدعم السياسي، مستغلة في ذلك نفوذها الكبير في الولايات المتحدة، بهدف إشغال باكستان ومنعها من الاستفادة من الخيار النووي الذي أحرزته. وشرعت الهند منذ عام 1952 بمناقشة الخطوات المطلوبة لإقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، إلا أن المتغيرات الإقليمية والدولية حالت دون ذلك، وخصوصاً مشاركة الهند مع مصر ويوغوسلافيا في حركة عدم الانحياز، والصداقة الشخصية التي ربطت نهرو بعبد الناصر، وحالة الانقسام الدولي بين المعسكرين الشرقي والغربي، والعلاقات الطيبة بين الهند والاتحاد السوفيتي ثم العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 والذي نددت به الهند وأخيراً حرب عام 1967، الأمر الذي منع قيام تفاهم علني بين الهند وإسرائيل، خوفاً من تأثير المصالح الهندية سلباً في العالم العربي. ومع ذلك فإن هذه

---

1 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975 - سلسلة - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية 122 (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1978) ص 457.

المعطيات لم تمنع حصول تعاون خفي وسري بين البلدين خصوصاً في المجالات الأمنية والدفاعية، على غرار صفقة الأسلحة التي حصلت عليها الهند من إسرائيل أثناء حرب التيببت التي خاضتها ضد الصين عام 1962، وكذلك حصلت الهند على مساعدات عسكرية إسرائيلية أثناء حربها مع باكستان ما بين عامي (1965-1971) وردّت الهند هذا الجميل لإسرائيل في حرب 1967 بإرسالها كميات ضخمة منقطع غيار مركبات القتال لا سيما الدبابات م. إكس 13 إلى إسرائيل(1).

## المطلب الثاني

### العلاقات العربية الهندية

في أعقاب حرب 1973 تعددت زيارات الوفود العسكرية الهندية لإسرائيل للحصول على خبرتها خاصة في مجال الحرب الإلكترونية<sup>2</sup>، ومقاومة الصواريخ المضادة للدبابات، وفي أعقاب حرب عام 1982 على لبنان حرصت الهند على الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تشغيل طائرات الاستطلاع والإنذار المبكر، وكذلك في مجال تنظيم وإدارة الحزام الأمني في جنوب لبنان لمحاولة تطبيقها في منطقة الحدود في كشمير و مكافحة عمليات التسلل عبر الحدود.

و في العام 1975 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها التاريخي رقم 3379 والذي أدان الصهيونية واعتبرها شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري. ونقل هذا القرار القضية الفلسطينية من قضية صراع عربي إسرائيلي إلى قضية صراع ضد الصهيونية العالمية وتحالفها الإمبريالي، إلا أن هذه الإدانة الدولية لم تستمر طويلاً إذ استطاعت الصهيونية العالمية والولايات المتحدة أن تجبرا الجمعية العامة على إعادة النظر في هذا القرار عام 1991، وهي

---

1 - السياسات الدولية - العدد 148 - نيسان البريل 2002 ص 124

2 - أحمد طاهر، تحولات العلاقات الإسرائيلية الهندية، الأهرام الرقمي

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=222140&eid=52>

المرّة الأولى التي يحصل مثل هذا الأمر في تاريخ المنظمة الدولية، حيث تم إلغاء القرار بأغلبية كبيرة واعتبرت الصهيونية بالتالي "حركة تحرر وطني" (1).

وكانت الهند من بين الدول التي صوّتت إلى جانب إلغاء القرار، وشكّل هذا الموقف أول خطوة في مسيرة العلاقات الهندية - الإسرائيلية العنيفة في عقد التسعينات، والتي تطورت إلى إقامة علاقات دبلوماسية وإجراءات مشتركة في شتى مجالات التعاون الأمني والعسكري لتتوج أخيراً في تعاون نووي، أدّى إلى قلب الكثير من المعادلات والحسابات القديمة، التي كانت تستفيد منها الهند في علاقاتها مع الدول العربية، بسبب موافقها المتعاطفة مع القضية الفلسطينية، إذ حصلت منذ السبعينيات على عقود أفضلية في تعاملها النفطي مع العراق وليبيا والإمارات العربية، بالإضافة إلى تشغيل آلاف الهنود في مختلف دول الخليج النفطية، والحصول على الكثير من العقود الاستثمارية والإنشائية (2).

إلا أن العلاقات العربية الهندية ما لبثت أن تعرضت لنكسات وتراجع في أعقاب تزايد الوزن السياسي المؤثر في البرلمان والحكومة للأحزاب اليمينية والقومية الهندوسية المعارضة التي كانت تطالب باستمرار بإقامة علاقات وطيدة مبكرة مع إسرائيل، فضلاً عن تضعف أركان حركة عدم الانحياز، بغياب قادتها التاريخيين، وشق وحدة الصف العربي باتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 ثم اتفاقية أوسلو عام 1993، والتي ساهمت ليس فقط في تراجع الموقف الهندي عن ثوابت سياسته العربية وإنما في تزايد خطوط الاتصالات السرية مع إسرائيل بوتائر متصاعدة وخصوصاً مع تصاعد حدة الخلاف الهندي - الباكستاني ذي الامتدادات الإسلامية والعربية.

- 
- 1 - ألغت الجمعية العامة قرارها المذكور بمبادرة الولايات المتحدة و بضغط منها تؤيدها 84 دولة ،و تغيب عن التصويت كل من مصر و البحرين و الكويت و المغرب و عمان و تونس و جيبوتي فيما صوت ضد القرار ،العراق وسوريا و لبنان و ليبيا و السعودية و الإمارات و قطر -انظر السفير
  - 2 - الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975 ص 446 - 447 (تؤرخ هذه السلسلة، في مجلداتها السنوية الجامعة، مجريات القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي، على المستويات كافة وفي المجالات جميعاً، معتمدة منهج العرض الوصفي المواكب مع إضاءات تحليلية رابطة. يعد كل مجلد مجموعة من الأساتذة والباحثين المختصين، وتعالج السلسلة مختلف جوانب القضية والصراع ومجالاتهما السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية. يهدف الكتاب إلى رسم معالم الصورة العامة ووضعها أمام المسؤولين والمفكرين والباحثين العرب، بما يساهم في تعزيز القدرة العربية على التوصل إلى فهم أعمق لمعطيات القضية، وتقدير أدق وأشمل للسياق السياسي الذي تتحرك فيه أطرافها المتداخلة ودينامياتها المتفاعلة.

## المطلب الثالث

### الرعاية الأمريكية

### للعلاقات الإسرائيلية الهندية

نتيجة ذلك نشأت بين إسرائيل والهند، برعاية أميركية، علاقات ودية سياسية وأمنية تستهدف ما اصطلح على تسميته في الإعلام الغربي بأنه "الإرهاب الأصولي الإسلامي"، وفي هذا السياق تمت عملية إعادة تقييم مشتركة للعلاقات الهندية - الإسرائيلية بحيث تم تحديد كل ما من شأنه أن يشكل خطراً على الأمن القومي الإسرائيلي، وقد أعلن الأستاذ (دان هوروفيتش) أستاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية: "أن إسرائيل تستطيع من خلال فهمها واستيعابها للدروس المستخلصة من تعاظم قدرة الهند الإستراتيجية والسياسية، تحقيق ما هو مفيد لها ولمصالحها الإستراتيجية والسياسية"<sup>(1)</sup>، لكن في الوقت الذي تسعى فيه الهند لتحسين علاقاتها مع العالم العربي من منطلق براغماتي، فإنها لا تبدو مستعدة لأن يكون ذلك على حساب علاقاتها مع إسرائيل التي وقّعت معها في 16 تموز - يوليو 2001 اتفاقاً بمبلغ 2 مليار دولار يقضي بتوريد إسرائيل طائرات الفالكون المتطورة للهند.

وهناك اعتقاد لا يزال سائداً رغم تطورات الصراع العربي الإسرائيلي منذ أواخر السبعينات في اتجاه التسويات السلمية، بأنإقدام أية دولة من دول العالم الثالث على تطوير علاقاتها بإسرائيل سوف يؤدي تلقائياً إلى اهتزاز علاقتها مع العالم العربي، وهذا يعني عملياً أن الاتجاه الصاعد حالياً في الهند نحو تطوير وتدعيم علاقاتها بإسرائيل سيؤدي منطقياً إلى إضعاف فرص تطوي علاقاتها مع الأقطار العربية.

والجدير بالذكر أن عقد التسعينات يعتبر قمة ازدهار العلاقات الهندية الإسرائيلية. ففي هذه الفترة قفز حجم التبادل التجاري بين الهند وإسرائيل من 202 مليون دولار عام 1992 إلى 993 مليون دولار عام 1999،<sup>(2)</sup> والمفارقة أن هذا التطور لم يؤثر كثيراً على العلاقات الهندية العربية، بعد أن أصبح من الصعب على العرب مطالبة الآخرين بتحجيم علاقاتهم مع

---

1 - دراسات فلسطينية السنة 1929 العدد 1 2001 - دور إسرائيل في دعم القدرة النووية الهندية - نظيرة محمود خطاب - ص 113.

2 - مختارات إسرائيلية - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام - العدد 80 آب - أغسطس 2001 ص 75 - منى عزت - التعاون الهندي الإسرائيلي والوطن العربي.

إسرائيل في حين تقيم العديد من الدول العربية علاقات سياسية واقتصادية بل وأحياناً عسكرية معها، لا سيما في أعقاب اتفاقي أوسلو مع السلطة الفلسطينية ووادي عربة مع الأردن واتفاق كامب ديفيد مع مصر من قبل.

ويضاف إلى هذه المعطيات السلبية لغير صالح العرب، والتي تشجع الهند على الذهاب عميقاً في علاقاتها مع إسرائيل، أن هذه الأخيرة طورت بصورة لولبية قدراتها المخبرانية والعسكرية والنووية وحسّنت نفوذها لدى الدول الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة، كما وأنها استفادت من أحداث 11 أيلول - سبتمبر كثيراً، وتعاونت مع الولايات المتحدة ضد التنظيمات الأصولية الإسلامية والعربية، فوسّعت نشاطها ليطال كشمير الهندية وباكستان وأفغانستان ودخلت على خط الفتن الطائفية والمذهبية هناك، مما أعطاه وزناً أكبر وأهمية أوسع على صعيد حاجة الهند إليها في مجال حماية أمنها القومي.

إن إستراتيجية السياسة الخارجية الإسرائيلية تبقى من حيث الجوهر تجسيداً عملياً لنظرة إسرائيل إلى المنطقة والعالم، ويمكن تلخيصها بأنها سعي دائم لكسب المزيد من الأصدقاء، وثنى الأعداء عن الاستمرار في عدائهم، وذلك على قاعدة أن القيم المتعلقة بالمصالح هي قيم ثابتة، ومطلوب تالياً حمايتها والمحافظة عليها(1). في ذات الاتجاه تسعى الهند لتعميق دورها وعلاقاتها الدولية بعد أن أسقطت من ذاكرتها مسيرة باندونغ وحلفاء عدم الانحياز والحياد الإيجابي، وذلك لحصد المزيد من المكاسب السياسية والاقتصادية على الصعيد الدولي، ولمواجهة الصين التي تمثل القوة الآسيوية الأولى المؤثرة في الساحة الدولية، واليابان القطب الاقتصادي الأوحّد في آسيا، والذي ينافس العملاق الأميركي عالمياً، على الرغم من كونه يدور في فلكه السياسي.

وإذا لم تكن المواجهة مع الصين، فلتكن التحركات الهندية رامية إلى بلورة استراتيجية هادئة تمهد الطريق لقرب ميلاد قطب جديد سيأخذ مكانه على الساحتين الدوليتين الاقتصادية والسياسية، ويفرض صدارة القارة عالمياً، فيصبح هو القرن الآسيوي الذي تقوده الصين وتسرع الهند الخطى وراءها للحاق بها(2).

---

1 - إحسان مرتضى، "إستراتيجية إسرائيل للعلاقات الدولية"، "شؤون الأوسط"، العدد 32 (أغسطس/آب 1994)، ص 45.

2 - نزيهة الأفندي، "الاستراتيجية الهندية لتعدد الأقطاب الآسيوية"، "السياسة الدولية"، العدد 159 (يناير/ 2005)، ص 61.

وبدا للساسة الهنود أنالخير الوحيد المتبقي للحفاظ على التوازن السياسي والاستراتيجي لدولة بحجم الهند في منطقة جنوب آسيا، يكمن في التحالف مع الولايات المتحدة صاحبة النفوذ الأكبر في العالم، وسحب ورقة الحليف الاستراتيجي من يد جارتها (باكستان) لصالح تغليب المنافع الاقتصادية والعسكرية بين البلدين (الهند والولايات المتحدة). بيد أن الطريق إلى واشنطن وقلبها لا بد أن يمر عبر البوابة الإسرائيلية، (المندوب الفعلي) للمصالح الأميركية في المنطقة والقيّم عليها، فبدا وكأن الهند قد ضربت بعرض الحائط علاقاتها التاريخية مع العرب لصالح مد جسور الصلة مع الولايات المتحدة عبر "إسرائيل".

## المطلب الرابع

### عملية السلام

### والعلاقات الإسرائيلية الهندية

تعود نشأة العلاقات الدبلوماسية بين "إسرائيل" والهند بصورة رسمية إلى العام 1991، بالتزامن مع انطلاق عملية مدريد للسلام والتي وفّرت مناخاً ملائماً للهند للمضي أبعد من الاتصالات السرية وغير الرسمية مع "إسرائيل" قبل 1990 وذلك بمباركة أميركية تسعى لتحويل "إسرائيل" مهمة التفاوض نيابة عنها، في ظل ارتباط الولايات المتحدة مع باكستان بتحالف استراتيجي مهم. ولما كانت الصين في عقد التسعينات السوق الأكثر أهمية لصادرات الأسلحة الإسرائيلية، أدى تعرقل تصدير "إسرائيل" لصفقة نظام «فالكون» للسيطرة والإنذار المبكر (آواكس) الذي يستخدم تقنيات أميركية، وحاجتها إلى موافقة أميركية، وتردد الولايات المتحدة في ذلك خوفاً من ازدياد التوتر بشأن مضيق تايوان، إلى اقتراح الولايات المتحدة على "إسرائيل" تمرير هذه الصفقة إلى الهند لأنها لا تثير الحساسيات التي أثارها قضية تايوان. فواشنطن لن تقلق بشأن التوازن العسكري مع باكستان، كونها ليست ملتزمة بالدفاع عنها، كما أن ميزان القوة العسكرية التقليدية في العام 2000 كان يميل أصلاً لصالح الهند .

جاءت عملية التسوية السلمية في الشرق الأوسط، والتي دشنها مؤتمر مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول 1991، لتمثل نقطة تحول مهمة في توجهات الهند نحو إسرائيل، فقد أدّت مشاركة معظم الدول العربية في المؤتمر وانخراطها في تلك العملية - بصرف النظر عن نتائجها الفعلية - إلى رفع الحرج "الأخلاقي" و"القيمي" عن صانع السياسة الخارجية الهندية، وعلى

الكثير من الدول التي ترددت في الانفتاح على إسرائيل خلال العقود السابقة على بدء تلك العملية. وقد اكتسبت عملية السلام تلك أهمية أخرى بالنسبة للهند، إذ حرصت على المشاركة فيما عرف بالمفاوضات متعددة الأطراف، خاصة باللجان المعنية بقضايا الأمن الإقليمي وضبط التسلح وذلك بالنظر إلى مصالحها المختلفة في منطقة الشرق الأوسط (النفط، العمالة، الإسلام السياسي.. الخ).

ويشير تاريخ العلاقات الهندية - الإسرائيلية إلى أنه على الرغم من أن العلاقات الدبلوماسية بين البلدين لم تكتمل إلا في سنة 1992، فإن العلاقات الأمنية والعسكرية لم تنقطع بينهما منذ اعتراف نيودلهي بالدولة العبرية في سنة 1950، إذ شهدت فترات من المد والجزر والصعود والهبوط في الوقت الذي كانت العلاقات السياسية مقطوعة بسبب توجهات الهند وعلاقاتها القوية بالعرب، وخصوصاً بمصر في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. ويبدو أن العلاقات العسكرية بين البلدين تطوّرت بصورة كبيرة خلال الأعوام القليلة الماضية، وبدأت تدخل مجالات خطيرة(1).

وتجلّت السياسة الخارجية الجديدة للهند، والتي اتسمت بالواقعية، في أثناء زيارة وزير خارجية الهند جاسوانت سينغ لإسرائيل في 2000/7/2، إذ أعلنت خطوتان مهمتان على طريق تطوير العلاقات الهندية - الإسرائيلية هما:

- 1 - إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجمع وزيري خارجية الهند وإسرائيل، وتلتقي دورياً مرتين في السنة، لبحث وتوسيع أوجه التعاون بينهما.
- 2 - إنشاء مجموعة عمل مشتركة تجمع كبار مسؤولي الأمن والاستخبارات من الجانبين، وتكون أداة وظيفية للحوار والعمل المشترك المستمر من أجل مكافحة الإرهاب. وقد دعا (جاسوانت) نظيره الإسرائيلي (دافيد ليفي) إلى التعاون الاستخباراتي والنووي بين الطرفين، والعمل معاً على قيادة العالم في محاربة ما يسمى الإرهاب(2). ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن الهند تعد من أوائل الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني على أرض فلسطين عقب قيامه عام 1948م، وأنها سعت للتعاون مع إسرائيل في شتى المجالات العسكرية والصناعية والنووية

---

Harsh V. Pant, "India- Israel Partnership: Convergence and Constraints", Middle East Review of International Affairs, vol. 8, no. 4 (December 2005), p. 61.

2 - منى عزت، "التعاون الهندي - الإسرائيلي والوطن العربي"، مختارات إسرائيلية، العدد 80 (أغسطس/ 2001)، ص 77.

والاستخباراتية والتجارية والثقافية والدبلوماسية، وأن العقود الموقعة بين الكيانين الهندوسي والصهيوني تنص على تبادل الخبرة والتقنية المتطورة لصناعة الأسلحة الفتاكة النووية والإستراتيجية والكيميائية. وأن إسرائيل تقدم خبراتها القمعية والإرهابية إلى الهند لتواصل حرب الإبادة ضد مسلمي كشمير، بل يشارك جنودها في هذه الحرب القذرة، فالمجاهدون الكشميريون قتلوا جنوداً إسرائيليين كانوا يعملون في صفوف القوات الهندية.

وقد قامت إسرائيل بإنشاء مفاعل نووي للهند عام 1962م مقابل حصولها على اليورانيوم اللازم لمفاعلاتها النووية، وتستخدم قاعدة جوية بالهند قرب الحدود الباكستانية لاستخدامها ضد باكستان وقت الضرورة، وتطمح من وجودها في شبه القارة الهندية إلى ضرب المفاعل النووي الباكستاني الذي يعد المحطة النووية الوحيدة في العالم الإسلامي. وأن أكثر من 150 شركة استثمارية إسرائيلية كبيرة تعمل في الهند ويتوقع أن يتضاعف عددها في السنوات المقبلة.

هذه كلها حقائق تؤكد التقارب الهندي الصهيوني الذي بدأ منذ سنوات طويلة، وبدأت آثاره ونتائجه تظهر هذه الأيام وتحدث عنها الصحف ووكالات الأنباء، وهذا التقارب المشبوه يجب أن يؤخذ في الاعتبار على المستوى العربي والإسلامي، لارتباطه بقضيتين من قضايا المسلمين الكبرى، وهما قضية فلسطين وقضية كشمير، اللتان تتشابهان في نقاط كثيرة أهمها تاريخ البداية لكل منهما وهو عام 1948م، والعنف والتعنت الهندوسي في كشمير، والذي يتشابه مع العنف والتعنت الصهيوني في فلسطين. والمتتبع لاتفاقات التعاون الهندي الإسرائيلي يلاحظ أن معظم العقود الموقعة بين الكيانين تنص على تبادل الخبرة والتقنية المتطورة لصناعة الأسلحة الفتاكة النووية والإستراتيجية والكيميائية المهلكة.

ورغم قدم العلاقات بين الدولتين، فقد شهدت السنوات الأخيرة نمواً مطرداً لهذه العلاقات، وخصوصاً بعد تربع اليمين في كلا الدولتين على كرسي الحكم، بل ربما لعبت إسرائيل دوراً ما في تمكين حزب (بهراتيا جاناتا) من الوصول للسلطة في الهند<sup>(1)</sup>، حيث تمت زيارة لقيادات على مستوى عالٍ من حزب (بهراتيا جاناتا) لإسرائيل بقيادة (أدفاني) رئيس الحزب في النصف الأول من التسعينات، وقام " شراد بوار " (وزير الدفاع في حكومة حزب المؤتمر وحاكم ولاية

<sup>1</sup> -أحمد أبوزيد، اليهود والهند، اسألوا عن كشمير 2004 - <http://islamtoday.net/bohooth/artshow->



مهراشترا الأسبق، وأحد أبرز قادة حزب المؤتمر) بزيارة إلى إسرائيل عام 1994م من أجل التنسيق العسكري بين الدولتين.

وقد سعت إسرائيل لعمل شراكة إستراتيجية مع الهند، حيث الأرضية متوافرة وخصبة جداً إذا ما كان على سدة الحكم في كلا البلدين اليمين المتطرف، وتتلخص دوافع هذه الشراكة في الآتي:

1 - كلا الدولتين تخوضان حرباً لها أبعادها الإقليمية والدولية، وهي حرب كشمير بالنسبة للهند، والاحتلال بالنسبة لإسرائيل، والعدو واحد في الحالتين، وهو العرب والمسلمون.

2 - التطور العسكري والنووي في باكستان وإيران وتفتت الاتحاد السوفيتي واحتمال قيام دول مساندة للمسلمين في الجمهوريات المستقلة، مثل: أوزبكستان وطاجيكستان وغيرها، وكل ذلك يحتم على الهند وإسرائيل التعاون وبلا حدود في جميع المجالات وبرعاية أميركية لصيقة لهذه الشراكة، هذا إذا أدخلنا في رؤيتنا الجوار الهندي للصين والصراع الخفي بين الصين وأميركا وضرورة تهيئة وضع يزعج الصين ويجعلها تضع ألف حساب في تعاملها مع أميركا(1). يمكن إجمال المصالح الهندية الأساسية في المنطقة(2) بأربع نقاط رئيسة هي المصالح الأمنية وطرق التجارة والصلات التجارية والمهاجرين الهنود وذلك علي النحو التالي:

المصالح الأمنية: شكلت غرب آسيا حلقة وصل حيوية بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا. وكانت هذه المنطقة فيالحربين العالميتين أحد ميادين القتال الرئيسية. وهناك اليوم ثلاثة أنماط منالاحتمالات يمكن أن تظهر في غرب آسيا وتؤثر على أمن الهند: أولها، إن سيطرة أي قوةخارجية هناك يمكن أن يقلص حرية الهند في العمل في المنطقة، والثاني، إن أي صراعكبير في غرب آسيا تشترك فيه القوى العظمى أو حلفاؤها يمكن أن ينعكس سلباً على المصالح الهندية، والثالث هو اشتراك باكستان في مخططات القوى العظمى، الأمر الذي يمكن أن يؤثر سلباً على توازن القوى في جنوب آسيا، مثلما ظهر في الموقف من حلفبغداد أو مبدأ آيزنهاور. وقد تأثرت علاقة الهند مع العرب بطبيعة علاقاتها معباكستان، ذلك أن باكستان اعتبرت نفسها أقرب إلى غرب آسيا منها إلى الهند، وحاولت دائماً تصوير الهند كبلد معاد للإسلام، ولذلك تبنت الهند موقفاً موالياً للعرب بهدف محاصرة التحرك الباكستاني الإسلامي .

---

1 - <http://almoslim.net/node/85397> أحمد أبوزيد- موقع المسلم

2 - القدس العربي سلسلة حلقات للتعريف برؤيتين، واحدة هندية وأخرى إسرائيلية لتطور علاقات إسرائيل مع كل من الهند وباكستان. أعدها مركز القدس للدراسات السياسية في عمان.

طرق التجارة: في السنوات الأولى التالية للاستقلال، كانت ثلاثة أرباع تجارة الهند الخارجية تمر عبر قناة السويس، وما زالت القناة تشكل أهمية غير قليلة كما أن المنطقة ازدادت قرباً من الهند، أضف إلى ذلك أن ظهور جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية سابقاً، قد أدى إلى مولد مشروع هندي إيراني لإقامة طريق تجارة بحري - بري إلى المنطقة .

الصلات التجارية: للهند مصالح تجارية مهمة في المنطقة. فقد ازدادت التجارة المباشرة بسرعة بعد الاستقلال، وزادت أهمية المنطقة بالنسبة للهند مع التطورات الصناعية والتكنولوجية والاقتصادية والتجارية، إضافة إلى حاجة الهند لواردات النفط من المنطقة . المهاجرون الهنود: لقد جذبت المنطقة عدداً كبيراً من المهاجرين الهنود يزيد عن مليون ونصف من الأشخاص. وتبلغ تحويلات المهاجرين الهنود من النقد مليارات الروبيات ويشكل ذلك مصلحة مهمة أخرى للهنود في المنطقة كما أسهمت حرب الخليج في إخراج إسرائيل من عزلتها فإن نيودلهي استجابت بتطبيع كامل للعلاقات معها وساعدت هذه الحرب التي شقت الصف العربي على عملية التقارب بين الهند والكيان الصهيوني (١).

وهكذا استغل البلدان الظروف الدولية على كافة المسارات لتعزيز علاقاتهما، وأصبح زعماء الهند يقولون : إنه من الواجب إقامة سياسة الهند الخارجية على المصالح الوطنية، في إشارة واضحة إلى أن الهند التي كانت طيلة تلك السنوات موالية للعرب، ولم تتمكن من نيل دعم البلدان العربية خلال الأوقات العصيبة، في حين كان معظم هذه البلدان موالياً لباكستان. وأن اتباع سياسة معادية لإسرائيل لا يعتبر توجهاً دبلوماسياً عاقلاً، وأنه يضر بالمصالح الوطنية للهند، ولذا كان اعتراف الهند بإسرائيل يسترشد بالتعقل الدبلوماسي أكثر منه بالأساس الأخلاقي.

وهكذا بدأت إسرائيل والهند توجهاً جديداً نحو بعضهما البعض، ووجدتا تفاعلاً في مختلف الميادين الاقتصادية والزراعية والعلمية والدفاعية. وسوف يجد الاقتصاد الإسرائيلي منفذاً لأسواق شرق وجنوب شرق آسيا الغنية عن طريق الهند، وكذلك ستستفيد الهند من التقنية الإسرائيلية والخبرة في زراعة الأراضي الجافة ونظام الري بالتقطير، إضافة إلى مجالات أخرى. لقد أفاد كلا البلدين كثيراً من بعضهما البعض، لكن أكبر فائدة لإسرائيل هي الخلاص من حالة النبذ التي عانت منها والتي فرضتها عليها بلدان العالم ، وهكذا كوفئ صبر إسرائيل

بالتقدم السلس الذي تم به التطبيع، ودفع ذلك الهنود للتساؤل عن تأخرهم في إتمام هذه العملية مدة طويلة من الزمن(1).

مرتّ العلاقات الإسرائيلية الهندية بمراحل من المد والجزر، وكانت الهند في البدايات متمنعة في وصال إسرائيل التي ما فتئت تواصل السعي إلى اختراق الهند بشتى السبل، متحملة كثيراً من الأذى السياسي، وكانت الهند تقف دوماً إلى جانب الدول العربية منذ قيام إسرائيل ، وقد رفضت جميع المحاولات التي بذلتها إسرائيل لإقامة علاقات دبلوماسية معها، واكتفت الهند باعترافها بإسرائيل اعترافاً واقعياً على غرار اعترافها بالصين الشعبية.

ومما تأخذه الهند على إسرائيل كمبرر لعدم قيام علاقات دبلوماسية معها هو أن إسرائيل قد قامت على أساس ديني(في هذا المجال تنسجم الهند مع موقفها من انفصال الباكستان عنها على أساس ديني، وكذلك في مشكلة كشمير) وأنها طردت السكان العرب من أراضيهم(2). وقد كتبت صحيفة (الجيروزايم بوست) في 1969/2/4م مقالاً بعنوان : لماذا تفضل الهند العرب؟ قالت فيه:

أولاً: إن للهند مشاكل خارجية كثيرة وهي بحاجة لأصوات الدول العربية في الأمم المتحدة، بينما لا تمثل إسرائيل سوى صوت واحد.

ثانياً: الهنود لا يحبون الالتزام، فطيرانهم مستورد من فرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، وأن الهنود لا يسمون هذه المنطقة بـ(الشرق الأوسط) وإنما غرب آسيا، ويعتبرون إسرائيل غرسة أوروبية في آسيا، وأشار المقال إلى ضرورة دعوة الهنود لزيارة إسرائيل ، وأن تبدي إسرائيل اهتماماً أكبر بالهنود الذين يشكلون سبع العالم.

لم يكن التطبيع الهندي الإسرائيلي سهلاً وميسراً ، بل مرّ عبر (مطبات) كادت أن تعصف بمسيره فأتثناء حرب حزيران (يونيو) 2008م زاد الهجوم الإسرائيلي على القوات الهندية التي كانت موجودة في قطاع غزة ضمن قوة الطوارئ الدولية من حدة الموقف الهندي تجاه العدوان الإسرائيلي، واتهمت الهند إسرائيل بتعمد الهجوم واتهم وزير الدفاع الهندي إسرائيل بقتل الجنود الهنود في فرقة الطوارئ بشكل متعمد، كما سلّمت الحكومة الهندية القنصل الإسرائيلي في نيودلهي مذكرة رفضت فيها بإصرار اعتذار إسرائيل لمقتل الجنود الهنود وتعليلها بأن ذلك وقع

1 - المرجع نفسه.

2 - شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، سلسلة كتب فلسطينية 33، مركز الأبحاث - بيروت 1971، ص

قдрاً، مؤكدة أن القوات الإسرائيلية هاجمت عمداً الفرقة الهندية خمس مرات فقتلت 11 جندياً وجرحت 24 آخرين(1). وتزامناً مع ذلك فإن فرقة الرقص الهندي المسرحي (كطالكي) ألغت زيارتها لإسرائيل بصورة مفاجئة حيث كان أعضاء المسرح سيشترون في مهرجان الإسرائيلي للموسيقى والدراما(2) .

وبالعودة إلى التاريخ وعند وفاة الرئيس الهندي ذاكر حسين منعت السلطات الهندية معاون القنصل الإسرائيلي أن يبدي بصورة رسمية مشاركة إسرائيل في أحزان الهند، وأشارت (هآرتس) في 1969/5/8م إلى أن ممثل إسرائيل في الهند اشترك في الماضي في حادثتين مماثلتين وذلك عندما توفي البنديت نهرو وعندما توفي رئيس الوزراء شاستري. وقد اتهم وزير خارجية الهند إسرائيل بقلّة الأدب وذلك لعدم إعلامها الحكومة الهندية مسبقاً عن نية القنصل الإسرائيلي في تشييع جثمان رئيس الهند(3)، كما رفضت الحكومة الهندية طلب إسرائيل نقل قنصليتها من بومباي إلى دلهي(4). وذكرت صحيفة (معاريف) الإسرائيلية في 1969/11/7م أن السيدة أنديرا غاندي - رئيسة الوزراء - رفضت أن تجتمع مع وفد إسرائيل في المؤتمر البرلماني الدولي الذي عقد في تلك الفترة في الهند بالرغم من مطالبة الوفد الإسرائيلي الاجتماع معها إذ أنها قابلت معظم الوفود التي اشتركت في المؤتمر(5).

ويوم حرق المسجد الأقصى حملت الهند حكومة وصحافة على إسرائيل، فأعرب وزير خارجية الهند عن شعوره بالصدمة العميقة، وقال إن الحادث المفجع يجعل من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن القدس دون تأخير، وقد كتبت إحدى الصحف الهندية أن الحريق عمل سياسي مدبر يهدف به المتعصبون دينياً إلى إثارة الرعب في قلوب خصومهم، وأضافت أن العلاج الوحيد يكمن في وجوب استعداد العرب ليوم التحرير(6).

وفي 1966/3/15م رفضت الهند السماح لطائرة (زلمان شازار) رئيس إسرائيل، بالهبوط في مطار دلهي الدولي، وحين هبطت طائرته في (كلكتا) لم يستقبله أي من الرسميين الهنود، وكانت النتيجة أن قطع شازار 1200 كلم باتجاه العاصمة (دلهي) إضافة إلى عدم استقباله كرئيس

---

1 - اليوميات الفلسطينية، المجلد السادس، 1967، ص 93.

2 - صحيفة هايوم 1967/7/30م

3 - شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم، سلسلة كتب فلسطينية 33، مركز الأبحاث - بيروت 1971، ص 385

4 - المرجع السابق ص 383

5 - شحادة موسى، مرجع سابق، ص 385-386

6 - شحادة موسى، مرجع سابق، ص 386

دولة(1)كما تم إلغاء ترشيح تشوان سنج(أحد الكتاب الهنود من طائفة السيخ وسكرتير جمعية الصداقة الهندية -الإسرائيلية)لمنصب المدير العام للإذاعة الهندية -كموقف هندي من إسرائيل - (2).وفي 1966/5/19م رفضت الهند عرضاً إسرائيلياً لتقديم الأسمدة لها،وقد علّقت أنديرا غاندي على ذلك بقولها:رفضت الهند الأسمدة لأنه لم يكن من الحكمة قبولها خاصة وأن إسرائيل حصلت عليها من الخارج،وتستطيع الهند الحصول عليها من المكان ذاته(3).

وفي خطوة تصعيدية تجاه إسرائيل اعترفت الهند دبلوماسياً بالجامعة العربية بتاريخ 13 يوليو(تموز)1965،فكانت أول دولة في العالم تمنح الجامعة الصفة الدبلوماسية الكاملة،وكان من نتيجة ذلك أن استاءت الأوساط الإسرائيلية لدرجة جعلت بعض الصحف الإسرائيلية تطالب الحكومة بتغيير سياساتها إزاء الهند وتطالب بمقاطعة اقتصادية ضدها(4).

هذه الضغوط والمواقف الهندية المتصلبة أرغمت (ميشيل بريشر)على القول:يعتبر الإسرائيليون العالم العربي حاجزاً لا بد من تجاوزه سياسياً واقتصادياً إذا ما أرادوا التخلص من عزلتهم،وتسلك الحاجز إلى إفريقيا وآسيا هو الهدف الحيوي والأكثر إلحاحاً لتقديم المساعدة الفنية لدول القارتين(5).

إزاء هذا الوضع الهندي برمته،كان على إسرائيل أن تبذل نشاطاً سياسياً قوياً في الهند على الصعيد الرسمي والشعبي بهدف تغيير سياسة حكومة الهند،فسعت إلى إقامة علاقات صداقة في أوساط النواب والأحزاب والصحافة ودور النشر والكتّاب والهيئات المختلفة،وبالفعل ارتفعت الأصوات في الهند مطالبة بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بحجة أن ذلك لا يعني التنكر لصداقة العرب، وأن موقف الهند السلبي من إسرائيل يتنافى مع مبادئ الحياد التي تعتمدها السياسة الخارجية الهندية.

واستطاعت إسرائيل أن توجد(كتلة) في البرلمان الهندي من مختلف الأحزاب يطلق عليها اسم (أصدقاء إسرائيل في البرلمان الهندي).كما أن لإسرائيل أيضاً رصيدها بين الصحف التي تؤيدها

---

1 - اليوميات الفلسطينية:بيروت -مركز الأبحاث،المجلد الأول 1966.

2 - رسالة رقم أ.ع- 220- 66 بتاريخ 1966/9/13م(خاصة بالجامعة العربية ومحفوظة في سجلات مركز الأبحاث الفلسطيني)فلسطين .

3 - صحيفة فلسطين،القدس 20 أيار 1966

4 - أسعد عبد الرحمن ،التسلل الإسرائيلي في آسيا(الهند وإسرائيل)دراسات فلسطينية 11،مركز الأبحاث 1967م. ص 59

5 - أسعد عبد الرحمن ،المرجع السابق.

وتدعو لإقامة علاقات دبلوماسية معها مثل (التايمز أوف إنديا) التي تُعد أكثر الصحف الهندية شهرة ، و(إنديا إكسبرس) و(هندستان تايمز) و(ساندي ستاندرد) و(فونا هيرالد)(1)--- وكان لقرار إنشاء إسرائيل دلالة خاصة من وجهة النظر الهندية، فقد نشأت إسرائيل بنفس الطريقة التي نشأت بها الهند، وهي التقسيم على أساس ديني، وهو ما كانت تعارضه الهند في حالة شبه القارة الهندية، حيث كانت تطرح بديل "دولة واحدة وأمتان". كما كان للعلاقات الهندية - الأميركية خلال تلك المرحلة، والتي اتسمت بدرجة من عدم الثقة، انعكاسها على العلاقات الهندية - الإسرائيلية.

فرغم تفهم القيادات الوطنية الهندية للطموحات اليهودية في إقامة وطن خاص بهم، إلا أن حزب المؤتمر انتقد اعتمادهم على "الإمبريالية" البريطانية لإجواز هذا الطموح، الأمر الذي أدى إلى نظرة الحزب لدولة إسرائيل باعتبارها مشروعا استعماريا(2).

إثر ذلك سعت إسرائيل سعياً حثيثاً للحصول على اعتراف هندي بدولتهم ، وتطوير العلاقات معها، وموافقتها على تأسيس مكتب تجاري لها في بومباي -حيث توجد أقلية يهودية - ليشرف على هجرة يهود الهند والعراق وأفغانستان إلى إسرائيل، وهذا المكتب هو الذي تحول إلى قنصلية إسرائيلية في يونيو/ حزيران 1953 في أعقاب زيارة المدير العام للخارجية الإسرائيلية (والتر إيتان) إلى الهند عام 1952 (3).وفي الوقت الذي(تتهافت) فيه إسرائيل على الهند تحاول الولايات المتحدة زيادة حجم الضغوط على إيران (بسبب تسابقها نحو الهند) وتشديد الإجماع الدولي حول مسألة فرض العقوبات على برنامجها النووي، تتجه إيران إلى التحرك لتخفيف هذه الضغوط من خلال تنمية وتقوية علاقاتها مع القوى المهمة على المستوى الإقليمي والدولي، ومن بين هذه الدول تأتي الهند التي تمثل أحد القوى الصاعدة فيالمنظام الدولي،

---

1 - شحادة موسى، مرجع سابق 1971ص 386

2 - مقتطفات من أحاديث للمهاتما غاندي في عام 1921، وجواهر لال نهرو في عام 1974 حول تلك المسألة في:

P. R. Kumaraswamy, "Israel- India Relations: Seeking Balanceand Realism", Israeli Affairs, Autumn- Winter 2004, Vol. 10, Issue 1- 2, p 256-255.

3 - أحمد محمد طاهر، "العلاقات الهندية الإسرائيلية وتداعيات 11 سبتمبر"، السياسة الدولية، القاهرة، أبريل/ 2002، ص 124.

وتسعى إيران إلى تنويع علاقاتها مع الهند بحيث لا تقتصر على مجال الطاقة فقط وإنما تتعداه ليشمل مجالات أخرى مثل الدفاع والبحث العلمي(1).

لعبت المتغيرات السياسية والاقتصادية في العالم دوراً مهماً في تسريع خطى التقارب الهندي الإسرائيلي، فالهند أولاً وقبل كل شيء تسعى إلى دور بارز داخل حوض المحيط الهندي، وتعد نيودلهي بالفعل نفسها القوة البارزة في جنوب آسيا، كما أن الهند تسعى إلى أن تتحول إلى قوة عالمية في الوقت المناسب، وترى نيودلهي أن لها دوراً طبيعياً في صياغة الترتيبات الأمنية الإقليمية لتعزيز الاستقرار في المحيط الهندي، وللهند الإرادة الكافية للتعامل مع التطورات والمتغيرات التي قد تضر بمصالحها وتستخدم في سبيل ذلك أدوات في إطار "القوة الناعمة" وهما الأداة الاقتصادية ووسائل التأثير السياسي(2).

وتتميز الدبلوماسية الإسرائيلية الرسمية تجاه الهند بعدد من السمات، منها: أنها لا تعتمد على الأجهزة الحكومية فحسب، بل إنها تجند لإجراح دبلوماسيتها بعضاً من الأجهزة الأخرى غير الرسمية أيضاً(3)، وأنها دبلوماسية لا تستفز بسهولة والدلائل على هذه الحقيقة كثيرة منها أن القنصل الإسرائيلي في بومباي منع من نشاطه، وألغيت حفلات تكريمه أكثر من مرة، كما أن تأشيرات الدخول لطائرات أو مسافرين إلى الهند من إسرائيل منعت أو ألغيت أكثر من مرة، في المقابل عملت الدبلوماسية الإسرائيلية على إغراق الهند بطوفان من الزائرين الرسميين وغير الرسميين، من سياسيين وموسيقيين، كي تبقى الدبلوماسية العربية في موقع التشكي الدائم على أمل بأن ينفذ صبر المسؤولين الهنود، كما تقوم الدبلوماسية الإسرائيلية على الإقناع من خلال الأمثلة، إذ تركز على القول إن عدداً كبيراً من الدول، وخصوصاً في آسيا وإفريقيا، أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل من دون أن يؤدي ذلك إلى تدهور علاقاتها بالعرب(4).

---

1 - مجلة مختارات إيرانية/ العدد 82

2 - Indo – Iranian ties: thicker than oil- Christine fair, The Middle East review of International Affairs- (ME- RIA), V11, NO 1, march 2007

3 - أسعد عبد الرحمن، "التسلل الإسرائيلي في آسيا: الهند وإسرائيل" (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1967)، ص 68 – 69.

4 - المصدر نفسه ص 73

## المبحث الثاني

### المتغيرات الداخلية والدولية

#### التي ساهمت في تهيئة أجواء هذه العلاقة

من أبرز العوامل الداخلية في الهند التي سرّعت من وتيرة العلاقات مع إسرائيل :

#### المطلب الأول

##### صعود الأصولية الإسلامية والهندوسية في الهند

بدأت مظاهر الأصولية تتسرّخ مع أحداث هدم مسجد بابري في كانون الأول/ديسمبر 1992 في مدينة أيوديا الهندية في ولاية أوتار براديش، وما أعقب ذلك من أحداث عنف طائفي شهدتها مدينة بومباي الهندية<sup>(1)</sup>، وقد مثلت هذه الأحداث في مجملها تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي والطائفي في الهند التي تتخذ من العلمانية سبيلاً للحفاظ على استقرار المجتمع الهندي المتعدد الطوائف والأجناس والأديان والطبقات<sup>(2)</sup>.

وتبلورت هذه الأصوليات في شكل منظمات رسمية، فكان من أهم المنظمات الهندوسية على سبيل المثال، منظمة الخدمة الهندوسية، والمنظمة الهندوسية العالمية، ومنظمة جيش باجرانغ، وقد حظرتها الحكومة بعد أحداث هدم مسجد بابري، فهذه المنظمات هي التي رفعت شعار "الهندوسية في خطر"، بل إن منظمة "ويشواهندو باريشاد" - إحدى المنظمات الفرعية لمنظمة الخدمة الهندوسية - رفعت شعار "مسلمانون كادوهي إستهان: باكستان ياقيرستان"، أي أن للمسلم مكانين فقط: باكستان أو المقابر<sup>(3)</sup>.

هذا عن الإحياء الهندوسي؛ أمّا الإحياء الإسلامي فلا شك في أن بروزه على مستوى العالم ككل كان لا بد له من أن ينعكس على الهند، لأنها أقرب الدول إلى إيران وأفغانستان وباكستان،

---

P.R. Kumaraswamy, "India and Israel Evolving Strategic Partnership", Mideast - 1 Security and Policy Studies, no. 40 (September 1998); <http://www.biu.ac.il/Besa>

2 - جمال الدين محمد علي، "الهند: صراع المتشددين والعلمانيين"، "السياسة الدولية"، العدد 113 (أبريل/1993)، ص 163.

3 - أحمد ناجي قمحة، "العنف الإسلامي - الهندوسي"، "السياسة الدولية"، العدد 113 (يوليو/تموز 1993)، ص 133.



وهي الدول المدرجة في رأس قائمة الدول التي ترعى حركات العنف الديني في الشرق الأوسط(1).

## المطلب الثاني

### الأزمة الاقتصادية في الهند

مرّت الهند في بداية التسعينيات بأزمة اقتصادية عنيفة(2) حاولت الحكومة التغلب عليها بتطبيق برنامج للإصلاح الاقتصادي، وذلك عن طريق الاتفاق مع صندوق النقد الدولي ومؤسسات التمويل الدولية للحصول على قروض لتمويل مشاريع التنمية، وللتغلب على الصعوبات التي تواجه تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً الآثار الاجتماعية التي تترتب على تطبيق هذه السياسات، والتي تتأثر بها الطبقات الأكثر فقراً. ولم تكن هذه الأزمة متوقعة في الثمانينيات حين شهد الاقتصاد الهندي نمواً اقتصادياً وتوسعاً في التصدير، لكن في سنة 1991 بدأت معالم الأزمة الاقتصادية، إذ وصل التضخم إلى نسبة 15%، وارتفع الدين الخارجي في سنة 1990 إلى 63 مليار دولار، أي ما يعادل 24% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض احتياطي الهند من النقد الأجنبي إلى 1.9 مليار دولار(3)، علاوة على ذلك، ازدادت الأزمة الاقتصادية حدة في الهند جرّاء العقوبات التي فرضها المجتمع الدولي عليها بعد إجراء تجاربها النووية الأخيرة(4)، وكذلك حاجتها إلى مساعدة المؤسسات المالية الدولية، دفتها إلى السعي للتقارب مع الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ انخفضت احتياطياتها من النقد الأجنبي إلى أقل من مليار دولار في أوائل سنة 1991، وذلك مقارنة بنحو 6.5 و 4.9 و 4.1 مليارات دولار في سنوات 1987 و 1988 و 1989 على التوالي، كما أنها واجهت عجزاً كبيراً في ميزان مدفوعاتها خلال السنة المالية 1990 - 1991 وصل إلى 9680 مليون دولار، هذا بالإضافة

---

Christine Fair, India and Pakistan Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown? Special Report, no. 129 (January 2005), p. 9;

<http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr129.htm>

"Israel's Foreign Relations: Israel-India Relations", Britain-Israel Communications & Research Centre (BICOM): <http://www.bicom.org>

3 - عبد الرحمن عبد العال، "تطور الاقتصاد الهندي"، 2001/10/11: [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)

4 - بشير عبد الفتاح، "الصراع الهندي - الباكستاني حول إقليم كشمير"، "السياسة الدولية"، العدد 137 (يوليو/ 1999)، ص 240.

إلى ما أدت إليه حرب الخليج الثانية من عودة نحو 200 ألف عامل هندي من الخليج العربي، ووقف المشاريع الهندية في العراق(1).

هذه الأزمة الاقتصادية ألقت بظلالها على الهند التي تُعد من أكبر وأهم الدول في جنوب آسيا، ليس فقط بالنظر لقوتها البشرية التي تعدت المليار نسمة، ولا بموقعها الجيوبولوتيكي المهم، وسيطرتها على خطوط الملاحة من بحر العرب والخليج إلى شرق آسيا عبر المحيط الهندي، ولكن أيضاً بالنظر لقوتها الصناعية والتكنولوجية التي جعلتها في مصاف الدول الكبرى بعد أن نجحت في اقتحام النادي النووي الدولي في عام 1947 بعد أول تجربة نووية لها، وحققست استقلالية ذاتية في تصنيع وتطوير احتياجاتها الدفاعية في كافة أفرع أسلحتها الرئيسية بما في ذلك أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، واقتحامها الفضاء بأقمار صناعية متنوعة الأغراض، بل وأصبحت إحدى الدول المصدرة للسلاح. ومع ذلك فإن الهند لم تستطع تجاهل إسرائيل بدورها الإقليمي البارز في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة، والتي أتاحت لها امتلاك تكنولوجيات كثيرة متقدمة، من بينها تكنولوجيا الصواريخ المضادة للصواريخ وأقمار التجسس والاتصالات ووسائل الإنذار المبكر والقيادة والسيطرة، وغير ذلك من المجالات الدفاعية المهمة التي تسعى الهند للحصول عليها من إسرائيل أو عبرها - (2).

ومن المتغيرات الداخلية التي سمحت للهند التحرك تجاه إسرائيل خفوت الصراع في كشمير نسبة لتراجع الدعم الإسلامي والعربي بعد أن كانت كشمير من أهم محددات السياسات العربية تجاه منطقة جنوبي آسيا، الأمر الذي أدى بدوره إلى تحرر الهند نسبياً من المحدد العربي في توجهاتها نحو إسرائيل(3).

ومن العناصر الداخلية الإسرائيلية التي عززت من التوجه نحو الهند أن الحكومات الإسرائيلية وحتى تتقوى سياسياً أمام شعبها تريد أن تبرز له أن مصلحة المواطن الإسرائيلي تقتضي البحث عن المواقع التي تلبي تطلعاته وإن كانت الهند أو غيرها. ثم أن إسرائيل ترغب في

---

1 - شحاته محمد ناصر، "تطور العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (ربيع 2001)، ص 39.

2 - مجلة العصر 2004/8/26م

3 - ك. باشا، "الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق" (باللغة الإنجليزية)، ورقة مقدمة إلى ندوة "شبه القارة الهندية والخليج العربي"، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21-22 أكتوبر/ تشرين الأول 2002.

الاستفادة من الطاقات الهندية لاسيما وأن عدد المهندسين الهنود المتخرجين سنوياً يبلغ 400 ألف مهندس، وهو رقم يفوق عددهم في الولايات المتحدة، والهند أفضل شرطي للحماية في المحيط الهندي من جميع الأعداء للكيان الإسرائيلي، وهي حليف له ثقله للمشاركة في عزل إيران حتى أنها صوتت ضد «البلد الصديق» مرتين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (1).

كما أن التقارب الأمريكي الهندي سهل من التقارب الإسرائيلي الهندي، فقد شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية، مزيداً من التقارب الودي في هذا الصدد، مع بداية عولمة الاقتصاد الهندي. حيث تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على ثلثي صادرات الهند من البرمجيات Soft ware، والتي تنمو بمقدار 50% سنوياً. وتمنح الولايات المتحدة الأمريكية تصاريح عمل تصل إلى حوالي الثلث لرعايا الهند الذين يحملون جوازات سفر مؤقتة، ويشكلون قدراً وافراً من قوة العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

كما أن الهند أضحت جاذبة بسبب نهم أبنائها للتعليم والمعرفة وفقاً لوصف الصحفي (نيكولاس كريستوف) بقوله: في الوقت الذي تقوم فيه معظم الصحف الأميركية باجتذاب القراء عن طريق الكوميديا وتقوم صحف الإثارة البريطانية بإغرائهم بصور النسوة العاريات الصدور، فإننا نجد أن الصحف اليومية في مدينة مثل كالكتا تجتذب القراء من خلال نشر معادلات رياضية. لقد قمت بزيارة إلى إحدى المدارس الخاصة المتداعية في منطقة فقيرة من مناطق كالكتا، يعمل أولياء أمور التلاميذ الذين يدرسون بها في مهن متواضعة ولا يزيد دخلهم الشهري في المتوسط عن 23 دولاراً ولكنهم يدفعون جزءاً لا بأس به منه لتعليم أبنائهم في تلك المدرسة التي تقدم مستوى تعليمياً جيداً وتقوم بتدريس اللغة الإنجليزية والفن والموسيقى إلى جانب المواد التقليدية. ومثل هذه المدارس الخاصة تزدهر الآن في مختلف مناطق الهند، كما أن عدد المتحدثين بالإنجليزية في الهند يتزايد باستمرار، وبالتالي يتزايد الاعتماد عليهم في أداء بعض الأعمال للشركات الأميركية وهم في مواقعهم في الهند فيما يعرف بظاهرة تكليف عمالة خارجية بأداء الأعمال لشركات محلية في أميركا. "Outsourcing" (2)

تأسيساً على ما ذكر، يوشك توازن القوة العالمي أن ينتقل بصورة حاسمة إلى آسيا، التي ستهيمن على القرن الحادي والعشرين، كما فعلت أوروبا والولايات المتحدة في عهود ذروتها في القرن الماضي، فقد أصبح نهوض آسيا موضوع اللحظة الجيوستراتيجي، وفي بعض

1 - صحيفة العرب القطرية، العدد 7177 بتاريخ 2008/2/5م

2 - نيويورك تايمز 18-1-2004

الأحيان يجري تعديل التوصيف لجعل الصين والهند القوة العظمى للمستقبل، بدلا من القارة الآسيوية ككل. وهناك الكثير من الدلائل الواضحة على طريق تأكيد هذه الحقيقة. ويبدو أن معدلات النمو الكبيرة التي تسجلها الهند والصين، وظهور الأخيرة كمحور للتصنيع في العالم، تبرهن على أن انتقالا تاريخيا للقوة والزعامة جار الآن، وإن على نار هادئة كما يقال. ومن أجل أن نرى أنه يجري استبدال أوروبا وأميركا في آن معا، من جانب قوى الشرق، لا يتعين علينا سوى أن نتمعن بل وننظر جيدا إلى العرض الذي بلغت قيمته 23 مليار دولار، والذي قدمته شركة «لاكشمي ميتال» الهندية لشراء شركة «أرسيلور»، وهي أكبر شركة لإنتاج الفولاذ في أوروبا.

فالأضعف الاقتصادي المتواصل لأوروبا، التي تعاني من انخفاض حاد في معدلات الولادة، وركود في الأسواق في الكثير من دولها المهمة، في وقت نجد فيه انتعاشا آسيويا، أما العنصر الآخر فيعني الإزاحة الرمزية لقوة الشركات الأميركية في الخارج، وفي هذه الحال يأتي عرض، أو قل نموذج، من جانب شركة ميتال الهندية، التي أصبحت أكبر شركة لصناعة الفولاذ في العالم(1).

### المطلب الثالث

#### المصالح الإستراتيجية

وهناك ثمة دوافع و مسببات أخرى وراء تطور العلاقات الهندية - الإسرائيلية :

1 ) مقتضيات المصالح الإستراتيجية الأساسية لكلا البلدين، حيث تتخذ الهند من تمثيلها لدور يلحق بها كإحدى الدول الكبرى في آسيا والعالم كهدف استراتيجي لها ، ومن تعزيز وتطوير تسليحها وإنشاء قوة دفاعية ضخمة كسند استراتيجي لتحقيق أهدافها كدولة كبرى .. ومن الصعوبة بمكان أن تنجز الهند عملية تحديث التقنيات العسكرية بعيدا عن مساعدة الدول الأخرى ، وهناك في إسرائيل أسلحة ذات تقنية عالية ، الهند في أمس الحاجة إليها .. خاصة وأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول المعنية قامت بفرض عقوبات على الهند ووقف بيع الأسلحة لها نتيجة قيامها في تسعينات القرن الماضي بعدة تجارب نووية غير آبهة بالمعارضة الأمريكية والدول الغربية ، فعادت الهند بحاجة أكثر إلى الأسلحة الإسرائيلية .. أضف إلى ذلك استغلال الهند للتعاون مع إسرائيل لإقامة علاقات غير مباشرة مع سوق الأسلحة الأمريكية ، للتقليل من درجة اعتمادها على الأسلحة الروسية ، ودفع علاقاتها مع الولايات المتحدة نحو

الأفضل . أما بالنسبة لإسرائيل التي تناصب منذ زمن طويل العداء للدول العربية المحيطة ، فهي في أمس الحاجة إلى تطوير علاقاتها مع الهند التي تعد ثاني أكبر دول العالم من حيث التعداد السكاني و إحدى القوى المؤثرة في العالم الثالث ، للخروج من العزلة الدولية الخانقة التي تعيشها . وتأمل إسرائيل في تكوين محور استراتيجي " ديمقراطي " جديد يضم إسرائيل - الهند - أمريكا إضافة إلى التحالف الاستراتيجي القائم حاليا والذي يضم إسرائيل - تركيا - أمريكا ، طمعا منها في الوصول إلى تحسين البيئة الجيو أمنية التي تعيشها الآن ، وفوق ذلك كله فإن تطوير علاقاتها مع الهند سيوفر لها فرصا أكثر وأكبر لتوسيع فضائها الخارجي اقتصاديا من ناحية ، و من ناحية أخرى تجد مخرجا للقطاعات الحربية المحلية الضخمة ، وتحافظ على حيوية الصناعات الحربية وضمان مصالحها الأمنية .

2 ( تفرض الحاجة على البلدين تعزيز التعاون في مكافحة الإرهاب ، ذلك لأن كليهما يتعرض لتهديدات حركة الأصولية الإسلامية . وتتفشى هذه الحركة بشكل مثير في الهند ذات الـ 130 مليون مسلم ، وباتت تشكل تهديدا خطيرا للمجتمع ، بينما إسرائيل ظلت تعيش منذ نشأتها في حصار من قبل الدول العربية التي تكن لها العداء الكبير ، وإن القوى الإسلامية المتطرفة و حركة الأصولية الإسلامية ظلت تتخذ من القضاء على إسرائيل هدفاً لها . و قد أدرك البلدان مدى ضرورة التعاون في مكافحة الإرهاب في ظل مواجهتهما سويا لتهديدات حركة الأصولية الإسلامية ، فالهند بحاجة إلى المعلومات الاستخبارية الإسرائيلية بينما إسرائيل بحاجة إلى الدعم السياسي والدبلوماسي الهندي .. فخلال زيارة L.K.ADVANI وزير الداخلية الهندي لإسرائيل في يونيو / حزيران 2000 قال " إن كلا من الهند و إسرائيل يعتبران الإرهاب من أخطر التهديدات على أمنهما ، ويتعرضان لهجمات نزعة الأصولية الدينية ، و أن موقفهما الموحد في مجال مكافحة الإرهاب يعتبر حجرا مهماً في أساس التعاون القائم بين البلدين ، وأن لدى إسرائيل تجربة غنية في مكافحة الإرهاب " (1). هذا و كان المتحدث باسم السفارة الإسرائيلية لدى الهند قد أعرب في تصريح لـ (( نيويورك تايمز )) عن " أن الإرهاب يعد أخطر التحديات التي تواجهها الهند و إسرائيل ، إننا نفهم بعضنا البعض ، و يستشعر كل واحد منا بظروف الطرف الآخر " (2). كما أن بوراجيشى ميشالا مستشار الأمن القومي الهندي كان قد دعا وبشكل علني خلال مشاركته في الدورة السنوية السابعة و التسعين لـ " لجنة يهود

الولايات المتحدة " التي عقدت في 8 مايو 2003 قائلا " على الهند و إسرائيل و الولايات المتحدة ضرورة تشكيل جبهة موحدة لتنسيق الجهود ضد التهديد المشترك - الإرهاب " (1) ، بل ذهب إلى حد دعوة الولايات المتحدة وإسرائيل والهند إلى إنشاء " تحالف يتمتع بإرادة سياسية وصلاحيات إنسانية ، تخوله اتخاذ قرارات كبيرة وجريئة في الأوقات الحرجة والصعبة من مواجهة العناصر الإرهابية " (2) هذا فضلاً عن وجود قوة تأثير أميركية قوية لدفع العلاقات الهندية الإسرائيلية ، ومن المعلوم للجميع أن هناك تأثير كبير للكتلة اليهودية التي تتحرك خارج الكونغرس الأمريكي على توجهات السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط . ففي السنوات الأخيرة بدأ تأثير الكتلة الهندية يزداد لدى قوى النفوذ في الولايات المتحدة بجانب تعاظم المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمهاجرين الهنود في الولايات المتحدة والبالغ عددهم مليون ونصف المليون هندي ، وازدياد تأثيرهم السياسي لا يمكن مقارنته مع أي جماعة مهاجرة جديدة ، مع الإشارة إلى أن عدد الكفاءات الهندية المتخصصة في مجالات الحاسوب ، والالكترونيات ، والهندسة المعمارية ، والعلوم والتكنولوجيا المتطورة التي تعيش في الولايات المتحدة أكثر من نظرائهم العاملين في وطنهم الأم - الهند . وأن نسبة 40% من المشاريع الجديدة التي تم تنفيذها في منطقة GUI GU يمتلكها أميركيون من أصول هندية ، وبعد أن حقق هؤلاء كل ذلك الاستثمار الاقتصادي ، ذهبوا يقحمون أنفسهم في الحلبة السياسية ، وأصبحوا إحدى المصادر المالية المهمة لانتخابات مجلسي الشيوخ و النواب الأمريكيين . ومع تزايد القوة المؤثرة للكتلة الهندية عملت الحكومة الهندية على تسخيرهم للتأثير على الكونغرس والحكومة حتى أن السفارة الهندية لدى الولايات المتحدة ذهب بها الحد عام 1998 إلى استدعاء بعض الشركات العاملة في مجال العلاقات العامة لرسم سيناريوهات تساعد على فرض تأثيرات على المواقف الأمريكية إزاء الهند ، ثم أصبح بين هذه الجماعات الهندية وبين اليهود الأمريكيان صلة وثيقة جدا تتجه مع مر الزمن نحو العمل المشترك في هذا السياق ، بدليل أن " لجنة العمل السياسي الهندية الأمريكية " و " لجنة الشؤون اليهودية الأمريكية " و " لجنة شؤون العلاقات العامة الإسرائيلية الأمريكية " ( اليباك ) قد نظمت في يوليو/ تموز 2003 مؤتمرا صحفيا مشتركا في واشنطن . وقد قام جنسون . آساكس مسؤول مكتب لجنة الشؤون اليهودية الأمريكية في واشنطن بوصف الهند وإسرائيل بأنهما " دولتان ديمقراطيتان

محاصرتان من قبل الكثير من دول الجوار فائقة التسلح " ، وان إجراء التعاون بينهما في بعض المجالات ذات المصالح المشتركة هو أمر طبيعي (1)

### المبحث الثالث

## أشكال التعاون وأبعاد التقارب بين إسرائيل والهند

### المطلب الأول

#### التعاون العسكري والاستخباري

إن أهم أهداف الهند من تقاربها مع إسرائيل، هو الاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في مجال تكنولوجيا السلاح، ولا سيما التكنولوجيا النووية، وتكنولوجيا الصواريخ الباليستية(2)، ويعتبر الجانب العسكري في العلاقات بين إسرائيل والهند من أهم جوانب التعاون وخاصة ارتباطه مباشرة بالصراع في كشمير ومواجهة باكستان؛ ويظهر هذا التعاون من خلال :-

(1) عُقدت بين الطرفين عدد من الاتفاقات العسكرية للتعاون وتبادل المعلومات وأساليب قمع المقاومة الفلسطينية والمقاومة الكشميرية؛ وقد قدم عدد من قادة المقاومة الكشميرية عام 1998 دليلاً ملموساً حينما قتلوا أحد الجنود الإسرائيليين ضمن أفراد الموساد الذين يعملون إلى جانب الهنود لمساعدتهم في قمع المقاومة.

(2) حصول الهند على طائرات مراقبة بدون طيار من إسرائيل.

(3) التعاون بين الهند وإسرائيل لإنشاء نظام "فالكون" للإنذار الجوي المبكر؛ وكانت الولايات المتحدة قد منعت إسرائيل من التعاون مع الصين لإمدادها بهذا النظام، وفضلت التعاون مع الهند في هذا المجال.

(4) تحديث المقاتلات الهندية من نوع (ميغ 12) وتطوير الدبابات الهندية من نوع (آرغون) والطائرات الخفيفة.

(5) استخدام إسرائيل الأراضي الهندية لإجراء التجارب النووية وخاصة في أعقاب انهيار النظام العنصري في جنوب أفريقيا الذي كانت تتعاون إسرائيل معه لإجراء هذه التجارب.

---

1 - مجلة أبحاث القضايا الدولية الصادرة عن مركز دراسات القضايا الدولية الصيني .. العدد الرابع لعام 2004

2 - زكريا حسين، "العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، 1950 - 2003"، "سلسلة بحوث سياسية"، العدد 146 (مايو/أيار 2004)، ص 12.

6) تدريب الجنود الهنود على إجراء عمليات الملاحقة لأفراد حركات المقاومة في كشمير ومشاركتهم في التدريب الميداني على ذلك، وإمداد إسرائيل للهند بنظام رادارات حديثة للمراقبة.

7) تزويد الهند بصورة رئيسة بالصور الحديثة للقمر التجسسي الإسرائيلي (أفق-5)؛ وبعض الخبراء الهنود يدرسون إمكانية استئجار هذا القمر الصناعي لمراقبة الجيش الباكستاني، وملاحقة الأفراد من الجماعات الإسلامية في كشمير، ومراقبة الصواريخ والصناعات الباكستانية.

8) وقوف إسرائيل إلى جانب الهند في حال اندلاع أي أزمة؛ وخاصة حول كشمير ضد باكستان، ووصول وفد عسكري رسمي إسرائيلي للهند لمساعدتها في مواجهة باكستان؛ وكان يرأس الوفد الإسرائيلي رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي(1).

وفي عام 1985م، التقى (رئيس الوزراء الهندي الراحل) راجيف غاندي نظيره الإسرائيلي، واجتمعا بالرئيس الأمريكي حينها (رونالد ريغان) وطالباه بوقف تزويد باكستان بالطائرات المقاتلة (إف 16).

- وفي عام 1991م تم الاتفاق بين الحكومتين الهندية والصهيونية على إرسال ثلاثمائة (300) من رجال المخابرات الإسرائيلية (الموساد) إلى الهند لتدريب الهنود على التحكم في الموقف بكشمير المحتلة بعد أن انطلقت الحركة الجهادية لتحرير الولاية المسلمة من الاحتلال الهندي.

- وفي مايو عام 1993م، قام (نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي) شيمون بيريز بزيارة رسمية للهند، وأجرى خلالها مباحثات رسمية للتعاون الصناعي في المجال العسكري ومجال الأسلحة الاستراتيجية، والنووية الفتاكة، ومجال الاقتصاد والثقافة.

- وفي عام 1996م، وقع البلدان اتفاقية (الدولة الأكثر تفضيلاً) لتقوية العلاقات الخاصة وخصوصية العلاقة بينهما.

- وفي عام 1997م زار عايزرا وايزمان (رئيس الكيان الصهيوني السابق) الهند، وأجرى مباحثات رسمية تم بموجبها إمداد إسرائيل للهند بالخبرة، والتقنية لإقامة مصنع لصناعة الطائرات الإسرائيلية المقاتلة في ولاية (أندراباديش) الهندية شرق هضبة الدكن، وأيضاً تزويد الهند بطائرات (لاخشيا) الإسرائيلية، وطائرات صغيرة استطلاعية واستكشافية تطير من غير



طيار، وفي نفس الوقت مزودة بأجهزة كاميرات الكترونية متطورة تستطيع تصوير المواقع الأرضية والعسكرية لتمشيط وكشف مواقع المجاهدين في كشمير.

- وفي العام نفسه ( 1997م ) نشرت جريدة (هندوستان تايمز) الهندية تقريراً يوضح أن إسرائيل عرضت على الهند زيادة التعاون العسكري بينهما وخاصة في مجال الصناعات العسكرية الاستراتيجية (لأنظمة الإنذار المبكر) الأوكاس، مقابل استخدام إسرائيل إحدى القواعد الجوية بالهند قرب الحدود الباكستانية لاستخدامها ضد باكستان في أوقات الضرورة.

- وفي عام 1998م قام (رئيس الأركان للجيش الهندي) ف ب ملليك بزيارة رسمية لإسرائيل في مجال التعاون العسكري بين بلديهما، ولتبادل الخبرة والتقنية العسكرية والتسلح بالأسلحة الحديثة الهجومية والإستراتيجية، ولتطوير الأسلحة الفتاكة، وذلك رداً على زيارة نظيره الإسرائيلي للهند عام 1997م<sup>(1)</sup>.

وقد بلغت مبيعات السلاح الإسرائيلي للهند في عام 2006 مليار ونصف المليار دولار، وهي قيمة المبيعات نفسها في السنوات الثلاث التي سبقتها، ويعني ذلك أن السوق الهندية تستحوذ على أكثر من ثلث إجمالي قيمة مبيعات الأسلحة الإسرائيلية. وشملت المبيعات نماذج متطورة من طائرة "ميج 21"، ودبابات "ت-72" الروسية الأصل، ونظام "باراك" المضاد للصواريخ، ومعدات اتصال وقذائف موجهة بأشعة الليزر، ونظام "فالكون" للإنذار المبكر. كما يحاول خبراء الأسلحة الإسرائيليون أيضاً بيع نظام صواريخ "آرو-2" البالسيتية للهند، وهو ما سيتطلب الحصول على موافقة الولايات المتحدة بالنظر إلى وجود تقنيات أمريكية - إسرائيلية مشتركة في هذا النظام الصاروخي. وسبق أن تم بيع نظام رادار "باين" Green Pine للهند، وهو واحد من المكونات الأساسية لنظام صواريخ "آرو-2"<sup>(2)</sup>. ومن الأمثلة البارزة للتعاون الإسرائيلي الهندي على المستوى الاستخباري والعسكري الأنشطة التي يقوم بها، "معهد السياسات الدولية

لمواجهة الإرهاب" The International Policy Institute for Counter Terrorism و"مدرسة هارولد هارتوج للحكومة والسياسة" Harold Hartog School of Government and Policy بجامعة تل أبيب، و"المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي" Jewish Institute for National Security Affairs بالولايات المتحدة. وقد بدأت هذه المؤسسات الثلاث في عام 2003 تنظيم سلسلة من المؤتمرات لمناقشة قضايا التعاون

1 - <http://almoslim.net/node/85397> أحمد أبوزيد- موقع المسلم

2 - India: New Allies", op., cit&Brookings Institute, "Israel

الاستراتيجي بين الدول الثلاث بمبادرة من المعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي، حيث عقد المؤتمر الأول منها في نيودلهي في فبراير/ شباط 2003، وعقد المؤتمر الثاني في (16- 17) فبراير/ شباط 2004 في إسرائيل، وعقد المؤتمر الثالث بالولايات المتحدة خلال عام 2005. وقد أسفر المؤتمران الأول والثاني عن اتفاق الوفود المشاركة على صياغة خطة عمل تركز على تشجيع التعاون بين المنظمات غير الحكومية في الدول الثلاث خاصة المؤسسات الأكاديمية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والتكنولوجيات الخاصة بمكافحة الإرهاب، وتشجيع التعاون بين الهيئات العسكرية والأمنية المعنية بمكافحة الإرهاب في الدول الثلاث، وتشجيع التعاون بين تلك المؤسسات في مجال إنتاج وتطوير التقنيات الفنية والتكنولوجية في هذا المجال.

وعلى الرغم من الطابع الأكاديمي لتلك المؤتمرات وورش العمل، إلا أنها تلعب دورا مهما في تكريس فكرة هذا المحور بالنظر إلى عاملين رئيسين: الأول هو الدور الذي تلعبه في توفير قناعة لدى الأوساط العلمية والأكاديمية بأهمية إنشاء هذا "المحور" وتوسيع قاعدة المؤسسات الأكاديمية المؤيدة له. أضف إلى ذلك الدور المهم الذي تقوم به تلك المؤسسات في وضع تصورات تفصيلية لقضايا وأبعاد هذا المحور. ويسود شعور إسرائيلي بأهمية الهند كسوق لصادرات السلاح الإسرائيلي، ليس فقط من الناحية الكمية بل اكتسبت السوق الهندية أهمية نوعية أيضا بالنسبة لإسرائيل باعتبار أن الهند دولة ديموقراطية ، لاسيما وأن تجربة تصدير السلاح الإسرائيلية اتسمت بدعم النظم السياسية الديكتاتورية التسلطية، مثل نظام الفصل العنصري السابق في جنوب أفريقيا، ونظام سوموزا Somoza في نيكاراغوا، ونظام بينوشييه Pinochet في شيلي، ونظام ماركوس Marcos في الفلبين، ونظام Duvalier في هايتي، ونظام موبوتو Mobutu في زائير، وغيرها من الأنظمة التسلطية في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي انعكس سلبا على صورة الصناعات العسكرية الإسرائيلية خلال تلك المرحلة(1).

ويشكل التعاون في مكافحة الإرهاب أحد المجالات السياسية والأمنية الأبرز في العلاقات الهندية - الإسرائيلية، ورغم أن التعاون في هذا المجال قد شهد دفعة قوية وزخما جديدا بعد أحداث سبتمبر/ أيلول 2001، إلا أنه يعود إلى ما قبل ذلك التاريخ، خاصة بعد تشكيل اللجنة المشتركة لمحاربة الإرهاب في عام 2001. ويستند التعاون بين البلدين في هذا المجال إلى تطور إدراك هندي -إسرائيلي بأن ما يوصف "بالإرهاب الإسلامي" يمثل تهديدا مشتركا للبلدين،

وأتهما يتحركان في بيئة إقليمية "عدائية" ضدهما، تتضمن، كما سبق القول، الكثير من العناصر والخصائص المشتركة. وقد أدى تطور -أو تطوير- هذا الإدراك المشترك إلى دفع الهند للاستفادة من الخبرة الإسرائيلية في التعامل مع هذه البيئة العدائية، والاستفادة بشكل خاص من الخبرة الإسرائيلية في إدارة الصراعات المنخفضة الحدة مع التنظيمات الإسلامية المتشددة، وهو نمط الصراع ذاته الذي تواجهه الهند في كشمير، والذي واجهته لفترة طويلة في علاقاتها مع باكستان، قبل أن تشهد علاقات البلدين انفراجة واضحة منذ عام 2004، تبع ذلك الاستفادة الهندية من القدرات العسكرية الدفاعية لإسرائيل في هذا المجال، خاصة أجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة مراقبة الحدود، والأسلحة الصغيرة، وسياسة زرع العملاء داخل مناطق "العدو".

وتمثل إسرائيل مستودع الطوارئ للأسلحة الذي كانت تعتمد عليه الهند كلفة في سياساتها العسكرية الخارجية، ومن ذلك المساعدات التي ضختها إسرائيل للهند المتمثلة بمدافع الهاون، حيث أرسلت سفينة محملة بالأسلحة للهند لم ترفع عليها العلم الإسرائيلي حسب الرغبة الهندية أثناء نزاعها مع الصين في العام 1962، كما دعمت الهند إسرائيل وذلك من خلال تزويدها بقطع غيار لطائراتها بعد أن حظرت فرنسا تصدير الأسلحة لإسرائيل على خلفية الغارة التي شنها الكوماندز الإسرائيلي على مطار بيروت في العام 1967، كما أن الهند قد زودت إسرائيل بمعلومات عن مواقع الطائرات العسكرية المصرية الرابضة في المطار، والتي تمكنت من تدميرها خلال يوم واحد، وأن ضباطاً هنوداً كانوا يدرّبون الضباط المصريين يومها (1).

وفي 1997/4/16، ضبطت السلطات السريلاكية أربع حاويات تحمل 38 طناً من مادة كيميائية - بنتاسولفان الفوسفور - تستخدم في صناعة غاز الأعصاب، قادمة من بومباي في طريقها إلى إسرائيل، وهو ما يعني أن التعاون الدفاعي بين البلدين امتد إلى مجال أسلحة الدمار الشامل. وكانت المعلومات أشارت إلى وجود 12 مقاتلة إسرائيلية إف - 15 وإف - 16 في إحدى القواعد الجوية الهندية، وإلى أن تدريبات جوية مشتركة تجري بين البلدين على ضرب أهداف تشمل المجمع النووي الباكستاني في كاهوتا والقواعد العسكرية القريبة منه، ولذلك بادر (يتسحاق مردخاي) وزير الدفاع الإسرائيلي، في أيار/مايو 1998، إلى رفع درجة

---

1 - أليف الدين الترابي، المطامع الهندوسية في العالم الإسلامي والتحالف الصهيوني - الهندوسي الطبعة الأولى

استعداد القواعد الجوية والصاروخية عقب التجارب النووية التي أجرتها باكستان بعد التجارب الهندية(1).

ونظراً لتقدم إسرائيل في الجانب الأمني ومن خلال بقائها فترة طويلة في بيئة أمنية شديدة الحساسية، فقد استقر الرأي لدى قادتها على تأسيس جهاز استخبارات يكون من أقوى الأجهزة في العالم، ويشمل فروعاً ثلاثة رئيسية هي: الموساد للعمليات الخارجية (MOSSAD- Foreign Operations)، والشين بيت للأمن الداخلي (SHIN BET- Domestic Security)، وأمان وهي شعبة الاستخبارات العسكرية (AMAN- Army's Intelligence Branch)، وهي فروع يمكن أن توفر الإنذار الكامل بتوقعها ورصدها للأخطار المحتملة في الداخل والخارج. وقد أسست إسرائيل هذا الجهاز، وبات لكل من هذه الفروع سمعته على المستوى العالمي في عمليات الاستخبارات.

ولذا، سعت الهند للاستفادة من إسرائيل في مجال الاستخبارات على النحو التالي:

- 1 - تواجه الهند كثيراً من المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، ولذا، فهي بحاجة إلى جهاز استخبارات على درجة عالية من التميز، وبالتالي، فإن التعاون مع الخبراء الإسرائيليين في هذا المجال يمكن أن يساعدها في بناء جهاز استخبارات قوي، وخصوصاً أن إسرائيل تشاركها المخاوف نفسها من بعض التهديدات، سواء أكان الراديكالية الإسلامية أم الإرهاب.
- 2 - تشعر الهند بأنها في موضع الهجوم الدائم للجماعات الأصولية الإسلامية، وبالتالي، فإن تبادل المعلومات مع إسرائيل في هذا الشأن يمكن أن يساعدها في التعامل مع الهجمات المماثلة، والتي لإسرائيل خبرة طويلة في التعامل معها.
- 3 - إن الصناعات الإسرائيلية تنتج أدوات وأجهزة عالية التقنية لأغراض استخباراتية، ويمكن للهند أن تحصل على هذه التقنيات بتعاونها مع إسرائيل في هذا المجال.
- 4 - لدى إسرائيل خبرة طويلة بمكافحة الإرهاب، بما تمتلك من آليات عالية المستوى في الكشف والرصد، وهو ما يساعد الهند على مواجهة العمليات الإرهابية في شبه القارة الهندية، وذلك بالتعاون التقني والاستخباراتي، ولا سيما أن الهند تُعدّ محدودة القدرة على مواجهة الإرهاب مقارنة بإسرائيل.

---

1 - ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات الهندية - الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، "المستقبل العربي"، العدد 275 (يناير/كانون الثاني 2002)، ص 119

إن أحد أولويات الهند هو التعاون مع إسرائيل في مجال الأمن الداخلي، لأنها تدرك أن هذه الأخيرة تختلف عن أي دولة في العالمين الغربي والشرقي، فهي في حالة حرب دائمة منذ قيامها في أيار/مايو 1948، كما أن الهند ترى أن حالتها مماثلة لحالة إسرائيل، ولهذا، فإنها تسعى للتعاون معها، من أجل الاستفادة من خبرتها في مجال الأمن الداخلي. بالإضافة إلى ذلك، لدى إسرائيل قدرات وخبرات متميزة بإدارة الحدود ومراقبتها بما لديها من تقنيات متقدمة في إدارة الأمن الداخلي، والهند تسعى لأن تستفيد منها في هذا المجال.

هناك تعاون هندي إسرائيلي في الجانب العسكري، ونجد هذا التعاون بعد الإعلان الرسمي عن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين حيث تقدمت السفارة الإسرائيلية لوزارة الدفاع الهندية بقائمة من المعدات العسكرية التي ترغب في بيعها ، وتتمتع إسرائيل بمميزات نسبية وهي معدات الحرب الإلكترونية، تطوير الكفاءة القتالية للطائرات (ميج 21) السوفيتية، الحصول على مساعدات فنية لتطوير الدبابات أرجون على الرغم من تخوف بعض الخبراء الهنود من الانعكاسات السلبية لهذا التعاون على برامج الأبحاث التي تقوم بها الهند في مجالات مماثلة. كما أن الاستعانة بالخبرات الإسرائيلية قد تؤدي إلى تقليص اعتمادات البحوث العسكرية والاستغناء عن الخبراء الهنود ، وقد يضطربهم ذلك إلى الهجرة إلى الخارج مما يسبب خسارة كبيرة للصناعات العسكرية الهندية(1).

وتتوجاً للتعاون العسكري ،وقعت الهند اتفاقية دفاعية مع إسرائيل تقدر بحدود(3 بليون)دولار أمريكي،ومن شأن الاتفاق جعل إسرائيل ثاني أكبر مزود للهند بالأسلحة بعد الولايات المتحدة(2).وفي نهاية يوليو تموز 2001م وقع البلدان عقداً بقيمة مليار دولار تزود إسرائيل بمقتضاه الهند بنظام رادار متطور وطائرات بدون طيار وتجدد لها عدداً من طائرات سلاح الجو الهندي،وفي يناير/كانون الثاني2002م وأثناء زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي (شمعون بيريز) إلى الهند أعلن عن صفقة قيمتها(250 مليون دولار) لبيع منظومات رادار إسرائيلية من طراز(فالكون) وأقترحت إسرائيل الولايات المتحدة بأن تعاونها العسكري مع الهند يحقق للولايات المتحدة ثلاثة أهداف:

---

1 - تلا عاصم فائق،رسالة دكتوراه، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، جامعة النهرين- بغداد،2008، ص 246.كذلك انظر:مدحت أيوب،مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي،المعرفة،ملفات خاصة

2002،ص2، الموقع Aljazeera.net

Indian's as aglobal power, The op.cit,p9- 2

-استكمال تطوير إيران من الجنوب الشرقي تمهيداً لإخضاعها للسيطرة الأمريكية.

-احتواء الصين القوة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة في القرن الحالي.

-قمع الحركات الأصولية الراديكالية في المنطقة(1).

وتنامى هذا التعاون إلى درجة أن وزير الخارجية الهندي (لال كريشنا أدفاني) خلال زيارته إسرائيل في تشرين الثاني 1999 عندما أعلن بأنه (يؤيد تعاوناً كاملاً مع إسرائيل في جميع المجالات بما في ذلك المجال النووي والذي ينبغي تعزيزه(2). ولهذا سلّطت الأضواء على الهند في معرض فارنبورو للطيران بانجلترا (يوليو 2010م) لشرائها كميات كبيرة من الأسلحة خلال المعرض. وقال الأميرال جيفري ويرينجا مدير وكالة مبيعات الأسلحة الأمريكية لرويترز انه زار الهند ثمانين مرات على مدى السنوات الثلاث الماضية وتوسط في العديد من صفقات الأسلحة الكبرى. وأضاف ويرينجا "العلاقة في أفضل حالاتها وأعلى مستوياتها على الإطلاق" مشيراً إلى أن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما أظهرت دعماً لجهوده بالموافقة على تصدير الكثير من التكنولوجيات التي ربما كان لا يمكن الحصول عليها في أعوام سابقة. وتعمل بوينج على صفقة تقدر قيمتها بما يصل إلى 5.8 مليار دولار لتبيع للهند عشر طائرات نقل عسكرية من طراز (سي-17).

وقال جارود إن (بي.ايه.اي) تقترب من إتمام صفقة قيمتها 500 مليون جنيه إسترليني (758 مليون دولار) لبيع طائرات هوك للهند. وقال مايك القيس نائب الرئيس التنفيذي لشركة (اي.تي.تي) دفنس انترناشونال "نرى طلباً غير معقول من الهند" مشيراً إلى النمو الاقتصادي المستمر في الهند صاحبة ثاني أكبر جيش في العالم. وأضاف "هناك رغبة كبيرة في الاتفاق على الدفاع".(3).

---

1 - تلا عاصم فائق، رسالة دكتوراه، المكاتب الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، جامعة النهدين- بغداد، 2008م، ص241

2 - حسام سويلم، العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، سنة 36، عدد 142، تشرين الأول 2000، ص241.

3- موقع النواة الإخبارية <http://www.elnawah.com/archives/9477>

## المطلب الثاني

### التعاون العلمي

#### والتكنولوجي والنووي

يذكر أن الهند وإسرائيل تعاونتا في مجال الإطلاق الصاروخي، إذ ذكرت مصادر إسرائيلية في نيسان/أبريل 1997، أن إسرائيل تعاقبت مع الهند على بيع الصاروخ شافيت، وهو صاروخ فضائي بعيد المدى ذو مراحل ثلاث في إطلاق الأقمار الصناعية الخفيفة إلى المدارات القريبة من الأرض(1). وكانت الهند تخطط في سنة 2000 لإطلاق قمر صناعي بالاعتماد على عربات إطلاق الأقمار "GSLV" (Geostationary Satellite Launch Vehicle)، وهذا البرنامج في الإطلاق يستهلك أموالاً طائلة، بالإضافة إلى أنه يستغرق كثيراً من الوقت والجهد، ولذا اتجهت الهند إلى التعاون مع إسرائيل، ذلك بأن استيراد هذا النظام يوفر كثيراً على الهند، كما أن إسرائيل أصبحت مصدراً معتمداً وشريكاً لا غنى عنه للحصول على التكنولوجيا وتحديثها.

وأبرمت وكالتا الفضاء في كلتا البلدين - الهند وإسرائيل - أيضاً، اتفاقية للتعاون الفضائي بين البلدين في تشرين الثاني/نوفمبر 2002، وذلك من خلال رئيس برنامج البحث الفضائي الإسرائيلي الكولونيل آفي هارنيفين (Avi Hareven)، ورئيس منظمة البحث الفضائي الهندي ك. كاستوريرانجان (K. Kasturirangan). ويذكر أن برنامج الفضاء الهندي يُعد من أكبر البرامج المتقدمة في العالم بميزانية تصل إلى مليار ونصف مليار دولار مقارنة ببرنامج إسرائيل الفضائي الذي تصل تكلفته إلى 70 مليون دولار(2).

---

1 - أحمد إبراهيم محمود، "التجارب النووية الهندية - الباكستانية: الآثار الاستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط"، في: محمد إبراهيم منصور (محرر)، "الخيار النووي في الشرق الأوسط" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 476.

2 - Amnon Barzilai, "Israel and India Sign Space Program Cooperation Agreement", Haaretz, November 11, 2002; <http://www.haaretzdaily.com>

وذكرت صحيفة "معاريف" الصهيونية أن أبا البرنامج النووي الهندي، عبد الكلام<sup>1</sup>، قام بزيارة تل أبيب عدة مرات في حزيران/يونيو 1996، وفي سنة 1998 قبل التفجيرات النووية<sup>(2)</sup>، بالإضافة إلى ذلك، كشفت "الواشنطن تايمز" أن عالم الذرة الهندي عبد الحميد مسلحي قام بزيارتين سريتين لإسرائيل في صيف سنة 1996، وشتاء سنة 1997<sup>(3)</sup>.

- وفي عام 1999م، قامت صحيفة (هآرتس) الإسرائيلية بدراسة عن التعاون والتبادل الصناعي والتجاري بين الهند وإسرائيل، وقدمت إحصائية عنه، حيث بلغ أكثر من (700) مليون دولار خلال عام، ويوجد الآن في الهند أكثر من (150) شركة استثمارية إسرائيلية كبيرة، ويتوقع أن يتضاعف عددها في السنوات المقبلة<sup>(4)</sup>.

وقد وصل التعاون الهندي - الإسرائيلي في مجالات العلوم والاستخبارات والدفاع مدى واسعاً خلال السنوات الأخيرة، عبر عنه إطلاق إسرائيل قمر التجسس "بولاريس" في 21 يناير/كانون الثاني 2008 على صاروخ هندي من قاعدة "سريهاريكوتا" الفضائية الهندية في المحيط الهندي. ويعد هذا القمر الأكثر تطوراً من بين أقمار إسرائيل التجسسية، فهو أول قمر إسرائيلي مزود برادار ذي قدرة فائقة على التقاط الصور في جميع الظروف الجوية، وسيغطي القمر مواقع في إيران، بما يخدم خطط الجيش الإسرائيلي. وتشير بعض المصادر الهندية إلى أن قمرين صناعيين آخرين سيطلقان عن طريق مؤسسة بحوث الفضاء الهندية خلال السنوات القليلة القادمة<sup>(5)</sup>. كل هذا يؤشر على المستوى الذي وصلت إليه علاقات الدولة العبرية ببلد كبير، يفترض أنه صديق تقليدي للعرب، وفيه نحو 140 مليوناً من المسلمين، وبات يتقدم إلى موقع طبيعي -عالمياً - في صناعة الحواسيب وغيرها . وتعكس وقائع التطور الحاصل، في العلاقات الهندية الإسرائيلية، حقيقة الضياع والخسارة، الناجمتين عن غياب استراتيجية العمل العربي، بالحد الأدنى من التوافق على حماية مصالح الأمة، وما تشتمل عليه هذه الحقيقة، من شواهد العجز عن الاستفادة حتى من الأوراق الراححة، كحجم الاستثمارات العربية في الهند،

---

1 - الدكتور أبو بكر زين العابدين عبد الكلام المشهور باسم عبد الكلام هو رئيس سابق للهند ترتيبه الحادي عشر في تولي هذا المنصب من بين رؤساء الهند حيث ترأس بلاده من 2002 وحتى 2007.

2 - Inbar, op. cit., p. 94; Kumaraswamy, "India and Israel...", op. cit.

3 - "التوغل الإسرائيلي في آسيا" (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001)، ص 17

4 - المرجع السابق

5 - www.aljazeera.net/.../AA25AD7C- 4F83- 4481- AC8E- D4D13C02810...



وحجم المبادلات التجارية معها، وحجم العمالة الهندية في أقطار الخليج العربية، وعمق الأواصر التاريخية والحضارية، مع الهند، أمة وحضارة وثقافة وغيرها.

واللافت في هذا المجال والمعزز لتوثيق التعاون هو تصاعد الدور السياسي للأمريكيين من ذوي الأصول الهندية داخل الولايات المتحدة، كما أشرنا سابقاً فقد ارتفع حجم هذه الشريحة من حوالي 815.5 ألف، وفقاً لتعداد السكان الأمريكي سنة 1990 إلى نحو 1.7 مليون وفقاً لتعداد سنة 2000، إلى حوالي 2.6 مليون نسمة وفقاً لبيانات مكتب الإحصاء الأمريكي في سنة 2007، وتولي الحكومة الهندية اهتماماً كبيراً لهذه الشريحة، بالإضافة إلى الجالية الهندية هناك، حيث تسعى إلى تأهيل الدور السياسي لهذه الشريحة داخل الولايات المتحدة بما يخدم مصالحها الوطنية لتشكيل "لوبي هندي"، من خلال الاستفادة في هذا المجال من قدرات اللوبي اليهودي، ومن خلال تنمية أواصر التعاون بين الأمريكيين الهنود واللوبي اليهودي، وهو التعاون الذي شهد نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة(1).

وقد استفادت الهند من العلاقة مع إسرائيل لتحجيم الدور الباكستاني الذي تراه نموذجاً مثالياً لتطبيق مفهوم الضربة الوقائية، فقد قال وزير الشؤون الخارجية الهندية ياشوانت سن Yashwant Sinh في الأسبوع الأول من أبريل/ نيسان 2003 "إن الهند تتوفر لديها حالة جيدة لتوجيه ضربة وقائية ضد باكستان"، كما أكد أنه "إذا كان غياب الديمقراطية وامتلاك أسلحة دمار شامل، وتصدير الإرهاب هي شروط الضربة الوقائية، فإن باكستان تمثل الحالة الأجدر بالعمل الوقائي". ولم يكن من اليسير تطبيق الهند للمفهوم الأمريكي للضربة الوقائية أو للدفاع الشرعي عن النفس ضد باكستان بدون موافقة الولايات المتحدة، وهو ما حاولت الحصول عليه من خلال طرح مشروع هذا المحور، كإطار يضمن تمرير تلك الضربة. وعلى الرغم من عدم نجاح الهند وإسرائيل في تمرير هذا المشروع لدى الولايات المتحدة وإعطائه شهادة ميلاد رسمية صريحة ومعلنة، إلا أن السياسات الأمريكية الفعلية تدعم هذا المحور، من خلال الارتقاء بالشراكة الإستراتيجية الأمريكية - الهندية والتي شهدت طفرات مهمة خلال العام

---

1 - تولى الحكومة الهندية اهتماماً كبيراً للارتقاء بدور الجاليات الهندية الموجودة في الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة، سواء الأمريكيين من أصل هندي أو الهنود المقيمين في الولايات المتحدة. انظر لمزيد من التفاصيل التقرير التالي لوزارة الخارجية الهندية:

الأخير تمثلت في التوقيع على اتفاق التعاون النووي السلمي بين البلدين، بالإضافة إلى استمرار الالتزامات الإستراتيجية الأميركية تجاه إسرائيل، ومباركتها للمحور "الهندي - الإسرائيلي" (1). يدلل مشهد التعاون العلمي والعسكري والسياسي والاقتصادي أن الدولة العبرية لا تغفو، ولا تدع ساحة دون استغلالها، وتتقصى مصالحها وعلاقاتها في كل القارات، وهذا طبيعي، لكن الشاذ وغير الطبيعي، هو أن يتغافل العرب عن مصالحهم وعن علاقاتهم، وأن يتركوا الساحة لإسرائيل، لكي تستثمر العناوين التيبات بلا مضامين، كعنوان "عملية السلام" وعنوان مجرد وجود شكل من العلاقات مع أقطار عربية، كأنما الأمور باتت في أحسن حالاتها، علماً بأن انتكاسة "السلام" وانتكاسة العلاقات العربية الإسرائيلية، وصلت إلى نقاط سُفلية تعادل في الاتجاه المعاكس ما بلغت نقطة ارتفاع الصاروخ "بولاريس". وليس هنا مجال الإشارة إلى تداعيات النوم الإيراني عن التوغل الإسرائيلي في الهند. لكن المؤسف هو نجاح إسرائيل في رفع قيمة صادراتها للهند إلى أكثر من مليار ومئة مليون دولار سنوياً، انتعشت خلالها صناعات كان يمكن إنعاشها عربياً، كالأسمدة والكيماويات. وبفعل التركيز الإسرائيلي على الهند، تطورت الأمور لتصل إلى تقنيات التجسس، ليصبح العرب والمسلمون، هم الملتقطة صورهم وهم نائمون! (2).

المجال الفضائي بين البلدين شهد هو الآخر تعاوناً متزايداً في العامين الماضيين، حيث نجحت الهند بالتعاون السري مع "إسرائيل" في إطلاق قمر التجسس RISAT-2 ادعت نيودلهي في البداية بأنه مخصص للأغراض المدنية، لكنه اتضح بأنه يحمل جهاز رادار إسرائيلي عسكري من طراز سار. وكشفت الدراسة بأن القمر العسكري الهندي يشبه كثيراً قمر التجسس الإسرائيلي الشهير تيك سار الذي أطلقته تل أبيب للفضاء في كانون الثاني 2008 من قاعدة صواريخ هندية.

وأنهت هيئة الصناعات الجوية الإسرائيلية مؤخراً تحديث طائرات هجومية يمتلكها الجيش الهندي من طراز ميغ 24، كما تترد أنباء - وهو ما أكدت الدراسة الاستراتيجية الصهيونية - اعتزام اتفاق الهند و"إسرائيل" على قيام الأخيرة بتطوير طائرات النقل الهندية من طراز آن 32، ويمتلك الجيش الهندي 100 طائرة من هذا الطراز الأوكراني الأصل.

أحدث صفقات التعاون الأمني والعسكري بين تل أبيب ونيودلهي هي تزويد "إسرائيل" الجيش الهندي بالطائرات بدون طيار الهجومية من طراز هاربون<sup>(٢)</sup>، هذا ولم تطرق الدراسة إلى الصفقات العسكرية السرية بين البلدين في مقابل الصادرات العسكرية الصهيونية للهند استعرضت الدراسة التي أعدها الخبير الصهيوني يفتاح شابير الصادرات الهندية للكيان الصهيوني وأشارت إلى أنه بالرغم من التفوق الهندي في مجال الصناعات العسكرية، لا سيما في المجال الفضائي، لكنها حاولت إغراء "إسرائيل" بشراء منتجاتها العسكرية، ومن بين تلك الصفقات تزويد الهند الجيش الصهيوني في عام 2004 بطائرات عمودية من طراز Dhruv كما أنه تتردد مؤخراً أقوال بشأن تزويد الهند الجيش الصهيوني بصواريخ بحرية من طراز BrahMos وهي صواريخ مضادة للسفن تعتمز تل أبيب شراءها لتحقيق تفوق بحري على الأسطول المصري في منطقة جنوب شرق البحر المتوسط.

وعلى الرغم من تعاظم التعاون الأمني والعسكري بين "إسرائيل" والهند، أشارت (دراسة يفتاح) مخاوف المسؤولين في تل أبيب من أن هذه العلاقات قد تذهب أدراج الرياح، وقد تعصف بها أي أزمة قد تنشأ بين البلدين على غرار العلاقات التركي - الإسرائيلية مؤخراً، وفي هذا الإطار رصدت الدراسة الإسرائيلية الصادرة عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي عدة عوامل تهدد العلاقات العسكرية بين البلدين، مشيرة في الوقت ذاته إلى ضرورة تأمل المسؤولين الإسرائيليين في تلك التحديات لتجنب أي نكسة تلحق بتلك العلاقات :

أولى هذه العوامل العلاقات العربية- الهندية، حيث أوضحت الدراسة أنه كما قامت العلاقات الإسرائيلية الهندية على حساب العلاقات العربية الهندية، لكن ليس بالسهولة أن تتخلى نيودلهي عن علاقاتها التاريخية مع الدول العربية ودعم القضية الفلسطينية باعتبارها قادة دول عدم الانحياز وقائدة مسيرة التحرر في العالم من الاستعمار، هذه العلاقات حسبما أكدت الدراسة قد تعصف بالعلاقات الجديدة الوطيدة مع "إسرائيل"، وهو ما يدفع الحكومة الهندية للتعامل سراً في كثير من الصفقات العسكرية مع «إسرائيل».

ثاني تلك العوامل تنامي اتجاه معارض داخل الهند للتعاون العسكري مع "إسرائيل"، وهو ما دفع السلطات الهندية إلى التحقيق مع مسؤولين هنود كبار تلقوا رشاًوى من أجل إتمام صفقات عسكرية إسرائيلية.

أما ثالث العوامل التي تهدد مستقبل التعاون العسكري بين الهند و"إسرائيل" فهو الولايات المتحدة الأميركية، فعلى الرغم من التحالف الاستراتيجي مع "إسرائيل"، تخشى واشنطن من انتقال تكنولوجياتها العسكرية التي تقدمها لإسرائيل من الانتقال بدورها للهند، وهو ما يؤثر على ميزان القوى التي ترغب واشنطن في الحفاظ عليه في منطقة جنوب آسيا. وأن هناك كثير من الصفقات بين الهند و"إسرائيل" قد ألغيت بسبب الولايات المتحدة الأميركية.

وآخر العوامل التي تهدد مستقبل العلاقات الهندية - الإسرائيلية العلاقات التاريخية الوطيدة بين نيودلهي وطهران، خاصة أن الأولى تولي أهمية عليا للعلاقات التجارية والاقتصادية مع طهران التي ترتبط بها نفطيا ارتباطا شديداً.

لكن المخاوف الصهيونية تكمن - حسبما أكدت الدراسة الإسرائيلية - في انتقال التكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية إلى إيران عبر الهند في حال تدهور العلاقات بين البلدين، بسبب القضية الفلسطينية على غرار ما حدث في العلاقات بين تركيا و"إسرائيل".

وفى ختام الدراسة التي أعدها الخبير الصهيوني يفتاح شابير أكد على أنه بالرغم من التطور السريع للعلاقات العسكرية بين الهند و«إسرائيل»، واعتبار الهند الزبون الأكبر لشراء الأسلحة والأجهزة العسكرية الصهيونية، لكن لا يمكن وصف تلك العلاقات بأنها علاقات إستراتيجية من الدرجة الأولى، وانتهت الدراسة لنتيجة مفادها أنه بالرغم من أن العلاقات بين الهند و"إسرائيل" تعد انجازا كبيرا بالنسبة لتل أبيب، لكن العلاقات بينهما لم تصل بعد إلى التحالف الاستراتيجي، وأن العلاقات الحالية مجرد نافذة فرص جديدة غير مضمونة البقاء لفترة طويلة، رغم ما تروج له الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عن قوة العلاقات بين البلدين(1).

## المطلب الثالث

### الأبعاد السياسية للتقارب الإسرائيلي الهندي

#### على الدول العربية والإسلامية

التأثيرات السلبية للعلاقة الهندية - الإسرائيلية على القضية الفلسطينية متعددة، حيث إن وصول هذه العلاقة إلى درجة عالية من التحالف والتعاون، وما تعرضت له مفاهيم المقاومة من تشويه وخلط بمصطلح الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001، ساهم بشكل كبير في "حيادية" الهند تجاه النضال الفلسطيني، سيما أن إسرائيل استغلت الأحزاب الهندية اليمينية الموالية لواشنطن والمعادية للشيوعية، لإقناعها بأن المقاومة الفلسطينية هي جماعات إرهابية تضر بمصالح وعلاقة الهند مع تل أبيب، وإضافة إلى تلك الانعكاسات السلبية، فإن للتعاون (الهندي - الإسرائيلي) آثاراً خطيرة على العرب من خلال توافق المصالح الهندية مع محاور الحركة الإسرائيلية في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية وإقامة المحاور التي تتعارض وأهداف الأمن القومي العربي.

ومن شأن هذا التعاون تقوية الجانب الإسرائيلي وتوسيع اختلال الميزان العسكري والاستراتيجي لصالح إسرائيل، إلى جانب ما يسببه من تنشيط جبهة الصراع الهندية الباكستانية، حيث سيعمل على تحييد قوة إسلام أباد في الصراع العربي - الإسرائيلي، وكذلك تحييد القوة الإيرانية إذا ما انشغلت بالخطر القادم من الهند، مع ما تغذيه إسرائيل من محاربة "الاتجاهات الراديكالية الإسلامية" التي تمثل إيران واحدة منها. وفي مجمل هذه الانعكاسات، فإن علاقة الهند الوثيقة بإسرائيل ستعكس سلباً على منطقة الشرق الأوسط والدول العربية، ومستقبل العملية السلمية نفسها، خصوصاً في ظل تبلور آفاق علاقات جديدة وقوية بين إسرائيل ودول عديدة في منطقة آسيا. كما أن القضية الفلسطينية التي كانت تشكل عامل تنافر في العلاقات بين الهند وإسرائيل قبل فترة انتهاء الحرب الباردة لم تعد كذلك (1).

وتغازل إسرائيل الهند بإحياء تاريخها الذي يقول عنه فيلسوف الهند الشهير ( بي . إن . أوك ) في كتابه **Some Blunders Of Indian Historical Research** ( بعض الأخطاء في البحوث التاريخية للهند ) .. وهناك دلائل عديدة يستنتج منها أن الجزيرة العربية خضعت

لسلطان الملك الهندوسي " فيكراماديتيا " كما أن هناك أدلة أخرى تؤكد أن المعبد ( الكعبة ) يعود في بنائه إلى عام 58 ق . م على يد الملك فيكراماديتيا !! على نفس الدليل يمكن إرجاع وجود شعار " المهاديف " - أحد ألهة الهندوس - في الكعبة ذاتها وهو ما يطلق عليها اليوم اسم " الحجر الأسود " عند المسلمين! ويشير إلى أن كافة البلاد التي تبدأ بلفظ ( هند ) أو ( إندو ) مثل الهند الصينية أو إندونيسيا ، وغيرها كانت أجزاء لهذه الدولة الهندوسية العظمى . كما أن كافة البلاد التي تنتهي بلفظ ( ستان ) أيضاً كانت أجزاء لهذه الدولة الهندوسية العظمى مثل : أفغانستان ، وكردستان ، وتركستان ، وعربستان .

ومن ذلك يستدل الكاتب على إنشاء تحالف للتعاون والتنسيق بين الهند وإسرائيل من خلال التصريحات المتبادلة والمعبرة للقادة الصهاينة والهندوس والتي تتم عن عمق العلاقة بين الجانبين خلال نصف قرن من الزمن ، مستدلاً بتصريح رئيس الوزراء الهندي عشية الإعلان عن تأسيس الكيان الصهيوني عام 1948 م في البرلمان الهندي " إن إنشاء إسرائيل واقع قائم كدولة ، ولذلك من البديهي أن تمنح الاعتراف كدولة " ، لتقابل إسرائيل هذه التصريحات بقول زوجة موشي دايان : "إنني أنظر إلى الهند كوطني الثاني ، ويضيف : بنيامين نتنياهو " اليهودي المتعصب " : " إن الهند وإسرائيل تواجهان خطراً مشتركاً ، وهو الأصولية الإسلامية في كشمير وفلسطين ، وإن الديمقراطية التي يتمتع بها شعبا الدولتين - الهند وإسرائيل - تواجه " وحشية " العرب والمسلمين في إفريقيا وآسيا ، ولقد أدركنا منذ فترة مبكرة كيف نتعامل مع العرب والمسلمين ، ونحن بدورنا سوف نزود الهند بما لدينا من خبرات في هذا المجال .... إن إسرائيل لديها قدرات هائلة في كيفية مواجهة الإرهاب الإسلامي ونحن سعداء للتعاون مع الهند في هذا المجال ، وقد بدأت الخطوات التنفيذية لذلك " (1).

لقد كانت المؤسسة الدفاعية الهندية دائماً أقل عداء تجاه إسرائيل من الحكومة الهندية، ذلك بأن العسكرية الهندية كانت تتابع بتفهم علمي الإنجازات التي حققتها إسرائيل في ساحة الحروب وفي تطوير إنتاج الأسلحة المتقدمة عبر أعوام، ولذلك تنامي لديها تقدير وإعجاب بالتقدم الاستراتيجي والأداء العسكري اللذين حققتهما إسرائيل.

---

1 - أليف الدين الترابي، المطامع الهندوسية في العالم الإسلامي والتحالف الصهيوني - الهندوسي الطبعة الأولى دار القلم، 1987

1 - إن تقارب إسرائيل مع الهند بدعم وبضوء أخضر من واشنطن، قلل من الرصيد السياسي العربي في الساحة الدولية عامة، وفي القارة الآسيوية خاصة.(1) ويتضح ذلك، على سبيل المثال، في موافقة الهند في سنة 1992 على القرار الذي تبنته الولايات المتحدة في الأمم المتحدة لإلغاء مساواة الصهيونية بالعنصرية وفقاً للقرار الذي كانت أصدرته هذه المنظمة الدولية في 1975/11/10، وكذلك في اجتماع الهند وإسرائيل على التصويت ضد الفقرة السادسة من القرار، والتي تنص على عالمية معاهدة حظر الانتشار في مقابل تأييد 138 دولة لها. وكانت الهند في أعوام سابقة تكتفي بالامتناع من التصويت لحساسيات خاصة تتعلق بامتلاكها أسلحة نووية.

2 - تغير الموقف الهندي من القضايا العربية نتيجة التطور في العلاقات الإسرائيلية - الهندية، إذ لم تعد السياسة الهندية كما كانت في الماضي(2).

3 - نفاذ إسرائيل إلى جمهوريات آسيا الوسطى عبر الهند، وتطويق العالم العربي.

4 - تهديد المحور الأميركي - الهندي - الإسرائيلي للأمن القومي العربي، على الرغم من أن هذا المحور شكل -أساساً- من أجل تطويق الصين، ومحاصرة إيران، وتوحيد الجهود التي تقوم بها هذه الدول الثلاث بذريعة محاربة الإرهاب، إلا إن إسرائيل، وعلى ضوء علاقاتها بالولايات المتحدة الأميركية وإمكاناتها العسكرية والاقتصادية، تستطيع أن توجه هذا التحالف ليشكل تهديداً للأمن القومي في بعده القومي أو القطري.

5 - من غير الممكن فصل التحالف الثلاثي بين الولايات المتحدة وإسرائيل والهند، عن التحالف الاستراتيجي القائم بين واشنطن وتل أبيب وأنقرة، وعن التغلغل الإسرائيلي في قارة آسيا(3).

6 - تغذية صراع الحضارات بين العالم العربي الإسلامي والغرب، فالهند وإسرائيل تتقاسمان المخاوف من الإسلام الراديكالي، على حد زعمهما، وخصوصاً في المملكة العربية السعودية وغيرها، وتتهمان بعض الدول العربية بمساندة حركات الإسلام الراديكالي في الدول المجاورة لهما، كما تسعيان للضغط على الدول العربية من خلال الولايات المتحدة.

---

1 - شحاته محمد ناصر، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الهندية: ضوء أخضر أمريكي وغياب عربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (ربيع 2001)، ص 41

2 - حسين، مصدر سبق ذكره، ص 54.

3 - محمد مصطفى زهير، "العلاقات السياسية بين الهند ودول مجلس التعاون: الواقع وآفاق المستقبل"، "شؤون خليجية"، العدد 27 (خريف 2001)، ص 166

وتُبرز الهند وإسرائيل الصراع على أنه صراع بين المسلمين وغير المسلمين، ويشجع التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي قطاعاً كبيراً في العالم العربي على الدعوة إلى توثيق العلاقات الاستراتيجية بباكستان، التي تحاول بدورها أن تطرق هذا الباب وتصور الصراع في شبه القارة الهندية على أنه صراع إسلامي - هندوسي. وهذا الحديث في الغرب، ومن جانب إسرائيل، عمّا يسمونه القنبلة الإسلامية الباكستانية، ودخول إسرائيل على الخط، يمكن أن يجعل العرب، أو بعضهم، يتورطون، بقصد أو من دون قصد، في تعقيدات الصراع في شبه القارة الهندية(1).

وفي عالم السياسة فإن الاقتصاد هو المدخل للمناورات وارتفاع وانخفاض الأسهم الدولية، ونسبة نمو الاقتصاد الهندي بصورة كبيرة حتى توقعت إحدى الدراسات التفصيلية التي أجراها بنك Deutsche بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، بأن يشهد جملة من التطورات، لعل أهمها: ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2020، توسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات، وانخفاض معدل النمو السكاني إلى 1.3%.

هذا الأمر جعل الهند تتمتع بعلاقات طيبة مع كافة الدول الأوروبية، حيث قامت الهند بعقد اتفاقية ثنائية حمائية للاستثمار مع 16 دولة أوروبية من بين الأعضاء الـ 25 للاتحاد الأوروبي. ويعد الاتحاد الأوروبي أكبر متلق للصادرات الهندية، حيث تبلغ نسبته حوالي 24% من إجمالي صادراتها. وفي عام 2003، احتلت الهند المركز الـ 19 في قائمة الدول المصدرة للاتحاد الأوروبي، وبلغت حصتها من إجمالي وارداته 1.35%. وبالمقابل احتلت الهند المرتبة الـ 16 في قائمة مستوردي بضائع الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت حصتها 1.46% من إجمالي صادراته. وتم عقد مؤتمر القمة الأخير بينهما في 8 من نوفمبر 2004. لدعم وتنسيق جهودها المشتركة في مجالات مكافحة الإرهاب، إصلاح الأمم المتحدة، ومنع الانتشار النووي. وهذا التعاون التجاري الهندي الأوروبي يعزز من الثقة الإسرائيلية لأن تكون الهند شريكاً جيداً على كافة المستويات بعد ابتعاده عن المنطقة العربية والإسلامية واقتربه أكثر من أوروبا وحلفاء إسرائيل.

هذه القيمة الجديدة للهند جعلتها تؤكد سعيها الحثيث لزيادة مشاركتها في منظمات المجتمع الدولي، استناداً إلى قوتها العسكرية ونجاحها الاقتصادي، لا يقف عند حد حجز موطن قدم لها

---

1 - "أبعاد المخطط الإسرائيلي - الهندي لإعادة رسم الخريطة السياسية في آسيا في مواجهة باكستان والعرب"، "شؤون خليجية"، العدد 29 (ربيع 2002)، ص 146



به، بل إنها تطمح إلى بلورة تنظيم عالمي جديد، تتوزع فيه القوة بين أقطاب متعددة، تكون هي إحداها بالطبع. وفي هذا الإطار، بعد الفوز بمقعد دائم في مجلس الأمن قبل الطموح الهندي، الذي تحشد من أجله الدعم العالمي بالتنسيق مع ألمانيا، اليابان والبرازيل. كما تسعى الهند لتوسيع نطاق مشاركتها في منظمات محيطها الإقليمي كرابطة دول الآسيان. ويتوقع البعض أن تكون عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية المحطة التالية لطموح الهند العالمي. وأن تستثمر في هذا الصدد مكائنها ودورها الفعال في أنظمة التحويل الدولي لمحاربة الأوبئة كإلإيدز، الالتهاب الرئوي والملاريا(1).

ولتعزيز المكانة السياسية للدولة فإن الإعلام هو رأس الرمح في منظومة التسويق، ولذلك حققت الهند قفزات نوعية بفضل تنامي دورها السياسي وتعاونها مع إسرائيل ، إذ تشير نتائج دراسة أجراها الاتحاد الهندي للغرف التجارية والصناعية «برايس ووترهاوس كوبرز» Price Waterhouse Coopers أن قيمة قطاع الإعلام تقدر حالياً بـ353 مليار روبية (حوالي 8.9 مليار دولار) ومن المتوقع أن يسجل نمواً بنسبة 19 بالمائة ليصل إلى 837.2 مليار روبية (19 مليار دولار أميركي) بنهاية العام 2010، ويعود السبب في هذه الطفرة إلى عوامل ديموغرافية وتزايد التعليم والطفرة الاقتصادية، كما تقل أعمار ما يزيد على 700 مليون من السكان عن 30 عاماً، فيما يقدر عدد الأفراد الذين يشكلون الطبقة الوسطى بما يزيد على 300 مليون نسمة.

وقال باسكارا راو رئيس مركز دراسات الإعلام في نيودلهي إن معدلات النمو في كل مجالات الإعلام في السنتين الماضيتين في الهند كان أعلى بكثير من الولايات المتحدة وبريطانيا، وأضاف «قطاع الصحف ينمو بمعدل 14% سنوياً ويوجد في البلاد 27 قناة إخبارية تلفزيونية تعمل على مدار الساعة، ومعظم الشركات متعددة الجنسيات التي تنفق كميات كبيرة على الإعلانات موجودة هنا أيضاً».

وأكد «كل ذلك يجعل الهند مجالاً جيداً للاستثمارات بالنسبة للمؤسسات الإعلامية الأجنبية. واحتمالات النمو ضخمة ولم تتمكن من الاستفادة من جزء كبير منها. وأضاف أن سياسات الحكومة أصبحت إيجابية بالنسبة للاستثمار في الهند وفي ما يخص الإعلام المطبوع، فبالرغم من ارتفاع مستوى الأمية في المناطق الريفية، فإن حجم قطاع المطبوعات الهندي يصل إلى

2.3 مليار دولار أميركي ومن المتوقع أن يصل حجمه إلى 5.8 مليار دولار بحلول عام 2010.

وطبقا لاستطلاع القراءة القومي في الهند، تبين أن وسائل الإعلام المطبوعة من صحف يومية ومجلات مستمرة في الزيادة من 206 ملايين قارئ إلى 222 مليون قارئ في العام الماضي. وتبين أن 12 صحيفة هندية يومية من بين 5 آلاف صحيفة يومية تباع أكثر من مليون نسخة يومية - وتصل مبيعاتها إلى ما يتراوح بين 16 إلى 17 مليون نسخة يوميا.

وقد دفعت صحيفة فاينانشيال تايمز الانجليزية المملوكة لشركة بيرسون 3.4 مليون دولار أميركي للحصول على 14% من صحيفة «بزنيس ستاندر» ثاني اكبر صحيفة أعمال يومية في الهند. بينما بدأ مؤشر داو جونز الأميركي في العام الماضي شراكة مع بينت وكولمان لطباعة النسخة الآسيوية من صحيفة وول ستريت المالية. واشترى هندرسون برايفت كابيتال آسيا فاند حصة قيمتها 20 مليون دولار في صحيفة هندوستان تايمز اليومية.

أما الإذاعات فقد شهدت انتشارا واسعا خلال السنوات الأخيرة، وسابقا كان هذا الوسط الإعلامي مقصورا على البث الحكومي لكن الآن سمح للشركات الخاصة كي تدخل فيه. وزادت نسبة المستمعين للمحطات الإذاعية من 23% إلى 27% خلال أسبوع واحد. ولمحطات إف إم جمهور يبلغ حوالي 119 مليون شخص في الأسبوع في عام 2006، أي بزيادة 55% خلال السنة الماضية.

واشترت محطة بي بي سي الدولية 20 % من أسهم محطة «انديان راديو ميد داي ويست» المتمركزة في مومباي، ويتضمن الشراء الحصول على حق استخدام البث على إف إم الذي يغطي سبع مدن هندية كبيرة بما فيها مومباي ونيو دلهي وبنغالور وكلكتا<sup>1</sup>. وهذا أكبر استثمار تجاري يجري في حقل البث الإذاعي بعد أن قالت الحكومة إنها ستسمح للشركات الأجنبية بامتلاك أسهم تساوي 20 % من محطة إذاعة إف إم من أجل إعطاء هذا القطاع دفعة قوية. والقطاع الأكثر نفعا للاهتمام هو قطاع المحطات التلفزيونية، حيث تشكل الهند ثالث أكبر سوق للتلفزيون في العالم اليوم حيث يبلغ عدد القنوات التلفزيونية فيها أكثر من 350 قناة متوفرة حاليا.

ومن حيث القيمة فإن الدخل المتحقق من الإعلانات عبر تلفزيونات الكابل كانت 1.02 مليار دولار عام 2005 ومن المتوقع أن يبلغ 1.8 مليار دولار قبل انتهاء عام 2010 بزيادة قدرها

24%. ويبلغ عدد القنوات المضافة كل سنة 50 قناة. وهذا ما منح زيادة في الطلب للقنوات التي تبث على مدار الساعة. وتواصل شركات البث التلفزيوني البحث عن شركات للبرامج كي تغطي أوقات بثها. ولشركة «تي في ساتلايت» 230 مليون مشاهد كل أسبوع منذ عام 2006 (1).

سياسياً، لم تكن زيارة الأيام الخمسة التي قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريس إلى نيودلهي في 2008م، وفي ذروة التوتر بين الهند وباكستان، لتغفل عن ضرورة التصدي للبرنامج النووي الباكستاني والعمل على تعطيله في حرب استخبارية معقدة ما بين القنبلة الهندوسية والقنبلة اليهودية من ناحية والقنبلة الإسلامية من ناحية أخرى. والواقع أن التعاون النووي الهندي الإسرائيلي لم يعد سراً على أحد، ولم يتردد الطرفان في تطوير هذا التعاون إلى مجالات واسعة تخطت الكثير من الحواجز والقيود التي كانت مفروضة في السابق، ومنها القيود السياسية، سواء أكانت في إطار الوضع الداخلي الهندي أم على مستوى علاقات الهند السياسية والدبلوماسية والاقتصادية مع العالم العربي. وتصريح وزير الداخلية الهندية (لال كريشنا أوفاتي) أثناء زيارته لتلابيب في شهر تشرين الثاني نوفمبر 1999، بأنه يؤيد “تعاوناً كاملاً مع إسرائيل في جميع المجالات، بما فيها المجال النووي الذي ينبغي تعزيزه” (2) لم يكن تصريحاً ذا طابع إعلامي أو سياسي وحسب، بل كان يراد منه توجيه رسائل أمنية للعديد من الأطراف وفي مقدمتها باكستان وإيران.

الجدير بالذكر أن التعاون الذري الإسرائيلي-الهندي يعود إلى العام 1947 حين بدأ الطرفان بإرساء حجر الأساس في مشروعيهما النوويين. وكان البرنامج النووي الإسرائيلي قد انطلق آنذاك بتخطيط وإشراف العالمين الأميركيين اليهوديين أوبنهايمر وتيللر. واستفاد البلدان الهند وإسرائيل من البرنامج الأميركي الذي أطلقه الرئيس أيزنهاور عام 1955 تحت اسم “الذرة من أجل السلام”. وبدأ التعاون بينهما عام 1962 عندما قام رئيس لجنة الطاقة النووية الإسرائيلية د. أرنت برغمان بزيارة للهند ووقع اتفاقاً للتعاون يشمل تبادل الخبرات والاحتياجات النووية في المواد والمعدات. ولقد برز التكامل في البرنامجين النوويين الهندي والإسرائيلي عندما سدت الهند حاجة إسرائيل من المواد الخام النووية إذ كان لدى الهند احتياطات كبيرة من

1 - صحيفة الشرق الأوسط - مرجع سابق - 18-10-2006

2 - السياسة الدولية السنة 36 العدد 142 مصدر سابق ص 241.

البورانيوم والثوريوم، ولكن تنقصها التقنيات التي تملكها إسرائيل. وقد أثمر هذا التعاون بأن أجرت إسرائيل أول تجربة نووية لها تحت الأرض في صحراء النقب بتاريخ 3-10-1966م. أما الهند فأجرت أول تجربة نووية لها في شهر أيار-مايو 1974،<sup>(1)</sup> وقد أتبعَت الدولتان تكنولوجيا فصل البلوتونيوم 239 في صنع الأسلحة النووية، كما كان من ثمار هذا التعاون نجاح الهند في تشغيل مفاعلها (كالباكام) بالقرب من مدينة مدراس، وتطوير محطة الطاقة النووية في ( تارابور). وقد شمل التعاون النووي ثلاثة مجالات هي:

تصغير الأسلحة النووية: وهذا يعني إنتاج أسلحة نووية من أعيرة صغيرة (من 1 إلى 15 كيلوطن) يمكن إطلاقها من رؤوس صواريخ تكتيكية وتعبوية استراتيجية ومواسير مدافع وراجمات صواريخ متعددة الفوهات. وقد حصلت إسرائيل على النتائج الجاهزة لمئات التجارب التي أجرتها الولايات المتحدة وفرنسا بالإضافة للتجارب المعملية التي أجرتها بمساعدة السوبر كومبيوتر الذي حصلت عليه من أميركا في مطلع التسعينيات.

-تطوير القنبلة الاندماجية(الهيدروجينية:وهو ما نجحت فيه إسرائيل خلال الثمانينات طبقاً لشهادة الخبير النووي الإسرائيلي (فانونو)<sup>2</sup> في 15-10-1986 لصحيفة صاندي تايمز. كما أن التجربة النووية الهندية التي أجريت يوم 13-5-1998 كانت هيدروجينية. ولأن إسرائيل لم تستطع أن تجري تجربة ميدانية لهذا السلاح الاندماجي في أراضيها، فقد سعت إلى الاستفادة من هذه التجارب الهندية بأن خصصت لنفسها تجربتين لصالحها حضرهما مسؤولون إسرائيليون، وكانت صحيفة معاريف قد ذكرت أن عالم الطبيعة النووية الهندي أي.بي.جي. رئيس المؤسسة الهندية للبحوث والتطوير الدفاعية DRDO والذي يعد أبا للبرنامج النووي الهندي، قد قام بزيارة إسرائيل عدة مرات أبرزها زيارتان في عامي 1996 و1998، وكانت هذه الأخيرة تمهيداً لهذه التجارب النووية وكانوزير خارجية باكستان (جوهر أيوب خان) قد صرح في الوقت نفسه عن أن حكومته لديها معلومات عن تزويد إسرائيل للهند بأجهزة سوبر كومبيوتر المستخدمة في إجراء التجارب المعملية، وذكرت نشرة لطلبة جامعة بن غوريون أن نحو 20 عالماً هندياً موجودون في مركز الأبحاث النووية في النقب.

<sup>1</sup> - اليوم الدولي لمناهضة التجارب النووية

<http://www.un.org/ar/events/againstnucleartestsday/history.shtml>

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219994&eid=209-2>

تطوير الصواريخ الباليستية حاملة الرؤوس النووية :استفادت الهند من التقدم الذي أحرزته إسرائيل في برنامجها لإنتاج صواريخ (أريحا) الذي بدأته في الستينات على أساس تكنولوجيا الصواريخ الفرنسية MD 620 و MD 660 والذي مكنها من تطوير الصواريخ أريحا واحد واثنين وثلاثة،<sup>(1)</sup> والتي وصل أقصى مداها إلى 2700 كلموالصاروخ شافيت الذي وصل مداه إلى 4500- 7500 كلم واستخدمته إسرائيل في إطلاق أقمارها التجسسية من نوع أوفيك إلى الفضاء بالإضافة إلى مشروع سري تجريه إسرائيل لتطوير صاروخ كروز يصل مداه إلى 3000 كلم ذي أربع فوهات. لذلك حرصت الهند على اكتساب الخبرات الإسرائيلية لتطوير برنامجها لإنتاج صواريخ بالستية متوسطة المدى R B M والذي دخلته نيودلهي متأخرة عشر سنوات عن إسرائيل وقد أثمر في التسعينات إنتاج الصاروخ ( برثفي ( 250 كلم والصاروخ (أجني 1(1500 كلم والصاروخ (أجني 2 ( 2500 كلم ساجريكا - ويطلق من الغواصات، وشملت ميادين التعاون بين البلدين تكنولوجيا تحميل الصواريخ الباليستية في الغواصات الأمر الذي يمنح إسرائيل عمقاً جيوسراتيجياً حيوياً في المياه الدولية ولم يكن غريباً أن تجري إسرائيل تجربة لإطلاق الصاروخ (أريحا ( 3 من غواصتها الألمانية الصنع دولفن في شهر أيار - مايو 2000 في منطقة المحيط الهندي القريبة من السواحل الهندية، وأصابت هدفاً على مسافة 158 كلم، وهو ما يعني امتلاكها القدرة على توجيه الضربة الثانية من البحر في حال تعرض المنشآت النووية البرية للضربة الأولى من قبل الخصوم، وتشترك الهند وإسرائيل في موقف سياسي واحد من اتفاقيات الحد من الانتشار النووي N P T ووقف التجارب النووية C T B T إذ ترفضان التوقيع عليها كما ترفضان إجراء أي تفتيش على منشأتهما النووية وبذلك تكون الهند قد حلت محل جنوب أفريقيا في التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل لا سيما في المجالين النووي والصاروخي بعد زوال الحكم العنصري هناك<sup>(2)</sup>، وبعد أن أوقفت حكومة مانديلا الوطنية كل مجالات التعاون العسكري مع إسرائيل.

1 - مجلة الجيش اللبناني، مرجع سابق

2 - مركز صقر للدراسات الإستراتيجية، العراق <http://www.saqrcenter.net/?c=16>

## المطلب الرابع

### الأبعاد الأمنية للتقارب الإسرائيلي الهندي

#### على الدول العربية والإسلامية

تُعد أية علاقة تعاون بين إسرائيل ودولة أخرى خطراً على العالم العربي والإسلامي إذ يمثل ذلك فرصة لإسرائيل لمزيد من التعدي على الحقوق العربية والإسلامية، كما يشكل فرصة لخروج إسرائيل من عزلتها في المنطقة حيث تحيط بها دول وشعوب عربية تدرك مخاطرها. وهكذا فإن تطور العلاقة بين الهند وإسرائيل يمثل خطراً على الدول والشعوب العربية والإسلامية، لكن هذه المخاطر تختلف باختلاف أنواعها. وإذا كان من الضروري تحديد الأولويات، فإن المخاطر الناجمة عن العلاقات الإستراتيجية الأمنية والتي تتمثل أساساً في استخدام إسرائيل لمياه المحيط الهندي بالتعاون مع الأسطول الهندي تشكل الخطر الأكبر حيث يشكل الوجود البحري الإسرائيلي تهديداً مباشراً لجنوب شرق الوطن العربي وخاصة دول الخليج العربي والعراق، وللدول الإسلامية بجنوب غرب آسيا وخاصة إيران وباكستان حيث هنا يصبح التهديد للوجود ذاته. أما مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند فإنها تزيد من قدرات إسرائيل على تطوير صناعاتها العسكرية على نحو يزيد من قدرتها على تهديد الوطن العربي والإسلامي، كما أنها تساعد إسرائيل على مواجهة المخاطر الاقتصادية وبالتالي القدرة على الاستمرار في تهديد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة. ورغم أن التعاون الهندي الإسرائيلي في المجال النووي ليست له أهمية كبيرة نتيجة لإجراء الهند أول تفجير نووي قبل تعاونها مع إسرائيل، فإن هذا التعاون في حد ذاته يجعل من الهند قوة نووية مهددة للوطن العربي والعالم الإسلامي - خاصة باكستان -

ولا يمكن إغفال أهمية التعاون الهندي الإسرائيلي في بقية المجالات إذ أنه يوفر فرصة لإفلات إسرائيل من الإدانة الدولية في المحافل المختلفة، كما أنه يفتح السوق الهندية الكبيرة أمام المنتجات الإسرائيلية مما يمكنها من الصمود في مواجهة المقاطعة العربية<sup>(1)</sup> وننوه إلى الاتفاقية التي عقدتها الهند مع إسرائيل في المجال النووي خلال زيارة وزير الداخلية الهندي " لال كريشنا أدفاني " لإسرائيل في شهر يوليو عام 2000 م ، الأمر الذي ترتب عليه تزويد

1 - لواء طلعت مسلم - الجزيرة نت - 2722- 8C98DE8E- NR/exeres/ www.aljazeera.net

إسرائيل الهند بالتكنولوجيا المتطورة والخبرات اللازمة لصناعة وإكمال برنامجها النووي ، مضيئاً بأن قنبلتين نوويتين من خمس قنابل نووية قامت الهند بتفجيرها في مايو عام 1998 م كانتا إسرائيليتين (1) وفي مجال التعاون الأمني تمد إسرائيل الهند بمعلومات عن باكستان ونشطاء الحركات الكميرية، وهي المعلومات التي تجمعها من أقمار التجسس الإسرائيلية، وما تحصل عليه من الولايات المتحدة في إطار اتفاق التعاون القائم بين إسرائيل والولايات المتحدة، وذلك في مقابل وجود مخابراتي إسرائيلي في الأراضي الهندية. كما أشارت بعض التقارير إلى وجود مشروع تساعد فيه إسرائيل الهند في إقامة حائط عازل بين الهند وباكستان في كشمير يشمل موانع هندسية وأجهزة إنذار ورادارات وكاميرات مراقبة على طول 600 كلم.

وفي هذا الإطار قدم مستشار الأمن القومي الهندي براجيش ميشرا (Brajesh Mishra) في خطاب أمام اللجنة اليهودية الأمريكية (American Jewish Committee) في مايو 2003 بواشنطن اقتراحاً بأن توحد الهند وإسرائيل والولايات المتحدة جهودها لمحاربة التهديد المشترك والمتمثل في الأصولية الإسلامية، وقال إنه يجب على الدول الديمقراطية التي تواجه خطر الإرهاب العالمي تشكيل "تحالف قابل للتطبيق" وتطوير آليات متعددة الأطراف لمجابهة هذا التهديد(2).

يعكس تعدد مجالات التعاون بين الهند وإسرائيل، وكذلك حجم وطبيعة هذا التعاون - وخصوصاً ارتباطه بتحقيق الأهداف الاستراتيجية لكلا الجانبين، وتلبية مطالب أمنهما القومي في ظل هذه التهديدات والتحديات التي تواجههما - عدداً من الآثار والتداعيات.

ولا شك في أن جوهر التعاون العسكري بين الهند وإسرائيل يقوم على تبادل المصالح وتحقيق التكامل فيما يتعلق بالقدرات العسكرية لكل منهما - ولا سيما في بعدها فوق التقليدي والنووي - وهو ما يزيد في الآثار والتداعيات التي قد تواجهها أطراف إقليمية أخرى بحسب علاقاتها بكل من الهند وإسرائيل، كما يزيد في صعوبة حركة هذه الأطراف لحدّ تلك الآثار والتداعيات.

وفي إطار المنظور الشامل لتلك التداعيات، فمما لا شك فيه أن لها تأثيراتها السلبية في التوجهات الدولية والإقليمية المتعلقة بالجهود المبذولة لنزع أسلحة الدمار الشامل من منطقة

---

1 - أليف الدين الترابي، مرجع سابق، 1987

2- Brajesh Mishra's speech can be found

at <http://www.meadev.nic.in/speeches/bm- nsa- ad.htm>

الشرق الأوسط، وكذلك في المساعي التي تهدف إلى الحد من التسلح، وخفض حدة التوتر في المنطقة بما يساهم في علاج القضايا التي تشهدها هذه المنطقة(1).

إن أخطر ما يبرز من التعاون العسكري الهندي - الإسرائيلي هو اتفاق تل أبيب ونيودلهي على عدم توقيع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، ذلك بأن هذا التنسيق الهندي - الإسرائيلي يشكل أكبر تحدٍّ للأمن القومي العربي في المدى القريب والبعيد(2).

أصبحت إسرائيل منذ سنة 2006 ثاني مصدر للسلاح إلى الهند بعد روسيا وأصبحت الهند في نفس السنة الزبون المتقدم لشركات الأمن الإسرائيلية وذلك بعد أن اشترت منها بمبلغ 1.5 مليار دولار، وحسب الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية فقد بلغت الصادرات الإسرائيلية الرسمية إلى الهند عام 2006 مليارات 270 مليون دولار، بينما بلغت الواردات الإسرائيلية من الهند في السنة نفسها مليارات 433 مليون دولار أصبحت في السنوات الأخيرة المصدر الرئيسي لتزويد الجيش الهندي بالأسلحة والعتاد العسكري.

والى جانب ذلك تشتمل العلاقات التجارية على "الهاي تك" والكيماويات والأدوية.. كما حرص الطرفان على تطوير العلاقات العلمية، فحسب مركز التعاون الدولي التابع لوزارة الخارجية الإسرائيلية شارك نحو 2.300 خريج في أكثر من 60 دورة تعليمية في الهند بين 1992 إلى 2008 واشتملت على دورات تعليمية في مجالات مختلفة، كالصحة والزراعة والتربية والإدارة. ومقابل ذلك دعت إسرائيل أيضا أكثر من 900 هندي للتأهيل في مؤسساتها ومنشآتها في مجالات كالزراعة والطب والإدارة والعلوم والتكنولوجيا والتربية(3).

تعددت الأهداف والغايات الهندية من وراء تعاونها مع إسرائيل وتوزعت على أهداف استراتيجية وأمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية يمكن اختصارها بالنقاط التالية: - رغبة الهند في تطوير وتحديث قدراتها العسكرية ببعديها التقليدي وفوق التقليدي بما يدعم نفوذها ودورها الإقليميين في مواجهة باكستان خاصة في ظل سباق التسلح القائم بينهما والذي يمتد إلى السلاح النووي.

---

1 - زكريا حسين، "العلاقات الاستراتيجية بين الهند وإسرائيل، 1950 - 2003"، "سلسلة بحوث سياسية"، العدد 146 (مايو/أيار 2004)، ص 23

2 - ناظم عبد الواحد الجاسور، "العلاقات الهندية - الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن القومي العربي"، "المستقبل العربي"، العدد 275 (يناير/كانون الثاني 2002)، ص 122

3- د. عبد اللطيف الحناشي <http://www.arabicdream.com/--t60376.html>



ومن المعروف أن الهند كانت قد اعتمدت لفترة طويلة على موسكو كمصدر رئيس لتوفير احتياجاتها التسليحية المتطورة، مستفيدة في ذلك من طبيعة العلاقة الإستراتيجية التي كانت تربطها بالاتحاد السوفيتي السابق. وبعد انهيار هذا الأخير، ومن أجل تلبية رغبة الهند المسلحة في استكمال مشاريعها الخاصة بتطوير الصناعات العسكرية، التي من دون مساعدة خارجية ستتطلب استنزاف الكثير من الوقت والكلفة، بل وحتى في حال استكمالها، سيكون من الأرجح أن عهدها التكنولوجي سيكون قد تقادم بوتيرة متسارعة ومن ثم ستصبح هناك ضرورة للاستعانة بدولة أخرى متقدمة تكنولوجياً (فان الهند حلت هاتين المشكلتين، أي مشكلة الوقت والمستوى التكنولوجي الرفيع، بأن لجأت إلى إسرائيل، خصوصاً في ضوء اتفاق الدول الصناعية الثماني الكبرى على تقييد نقل التكنولوجيا العسكرية إلى الدول الأخرى، اثر قرارات الحظر التي فرضتها الولايات المتحدة على كل من الهند وباكستان في أعقاب تجاربهما النووية والصاروخية عام 1998، هذا بالإضافة إلى أن الصناعة العسكرية الإسرائيلية تتميز باعتمادها الأساسي على التكنولوجيا الأميركية .

2 -تنظر الهند إلى إسرائيل على أنها بوابة العريضة إلى الولايات المتحدة، وهي تسعى من خلالها لتوثيق وتطوير علاقاتها بهذه الأخيرة في شتى المجالات.

3 - تعد الهند أن تعاونها مع إسرائيل يصب في رصيدها الاستراتيجي العام في صراعها الدائر معباكستان بشأن قضية كشمير، كما وفي ميزان القوى ما بينها وبين الصين في صراع الزعامة والسيطرة على آسيا. وهنا يقوم الإسرائيليون بدور أكلة الجبنة في هذا الصراع مستفيدين من الطرفين، حيث نجد الحاجة الصينية الماسة أيضاً، لولوج المنافذ الإسرائيلية للوصول إلى التكنولوجيا الغربية(1). كما وأنهم يلعبون أيضاً على سباق التسلح النووي الهندي - الباكستاني الذي وضعته الهند وباكستان معاً، تحت الرقابة المشددة(2).

وقد أعلن وزير الداخلية الهندي أل. كي. أوفاني عن التعاون الإسرائيلي - الهندي عندما استطاعت الهند أن تجري في صيف عام 1998 خمس تجارب نووية دفعة واحدة، حتى أن هناك من أشار إلى أن إحدى هذه التجارب حصلت لحساب إسرائيل بالذات، وهنا تدخل خشية الولايات المتحدة الأميركية من قيام إسرائيل ببيع تكنولوجيا أميركية لكل منالصين و الهند،

---

1 - حول السياسة الصينية في الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ،انظر

la chine a la recherche de la technologie - problèmes politiques et sociaux (ation francaise)

no:537( mai 1986) p.30

2 -15المستقبل العربي العدد 275 كانونالثاني/يناير 2002 ص 106 و ما بعدها

الأمر الذي تجلّى في صفقة بيع إسرائيل للصين طائرة التجسس أو اكسبقيمة 250 مليون دولار، في حين أن العرب فقدوا أي مبرر لانتقاد الهند في علاقاتها المشبوهة مع إسرائيل، اثر انشغالهم بصراعاتهم وخلافاتهم الجانبية، واثّر تورطهم في علاقات مباشرة وغير مباشرة معها.

## المبحث الرابع

### الدول الخليجية والمنظومة الاقتصادية

#### الهندية الإسرائيلية

لا شك أن العلاقات الجيوستراتيجية المتعددة الوجوه ما بين إسرائيل والهند، إنما يشكل رأس جبل الجليد فقط في هذه العلاقات الخطيرة ذات الأبعاد التوسعية الإمبراطورية والمرتكزة على بنية تحتية أيديولوجية وخلفية دينية معادية للإسلام وللعرب خصوصاً في العقدين الأخيرين من الزمن. وإذا كانت إسرائيل توظف كل هذا الجهد المخابراتي والتفتي والعسكري والدبلوماسي في الهند، فهذا لن يكون بلا مقابل، بل إن الهند تدرك ما يترتب عليها من واجبات أدبية وإستراتيجية تجاه إسرائيل، بما يخدم الأمن القومي لكلا البلدين على المديين القريب والبعيد، وخصوصاً فيما يتعلق بمحاصرة الأهداف القومية العربية وأهداف الوحدة الإسلامية، على الرغم من وجود مصالح هندية متعددة الأوجه في الدول العربية الخليجية بنوع خاص، الأمر الذي يمكن أن يخدم أيضاً الأهداف الإسرائيلية في هذه المنطقة. وقد استفادت الهند في هذا المجال من أجواء قمة مدريد للسلام عام 1991 في أعقاب عاصفة الصحراء ضد العراق، بحيث تحول عقد التسعينات إلى عصر ذروة ازدهار العلاقات الإسرائيلية - الهندية على حساب العرب .

ولقد وجدت الهند ضالتها في إسرائيل إثر انهيار الاتحاد السوفيتي كبديل وكبوابة واسعة للانفتاح على الولايات المتحدة للحصول على المعونة التكنولوجية والمالية والسياسية لمخططاتها التوسعية الإمبراطورية، وهكذا مثلاً لم تقم الهند بأية خطوة تذكر في اتجاه إقامة علاقات مع السلطة الفلسطينية. وفي أثناء الزيارة الرسمية التي قام (جاسوات سينج) وزير الخارجية الهندي إلى إسرائيل في شهر تموز - يوليو 2000 قضى الوزير بعض الوقت داخل الأراضي الفلسطينية من دون أن يتورط في أية تصريحات يمكن أن تغضب الإسرائيليين واكتفى

بالإشارة إلى اهتمام الهند بالقضية الفلسطينية تاريخياً، من دون الدخول في معترك الخلافات القائمة بين الجانبين على قضايا الحل النهائي<sup>(1)</sup>.

إن العقود الماضية، وما طرحته من متغيرات إقليمية ودولية بالغة الأهمية، لم تكن لتأخذ قدراً كافياً من الاهتمام من قبل الأنظمة السياسية العربية، التي تخطت للأسف، عن اقتناص فرص هذه المتغيرات وتوظيفها لصالح الأمن القومي العربي المشترك، وبدلاً من ذلك انشغلت بأزماتها الداخلية وصراعاتها الجانبية خصوصاً في أعقاب حرب الخليج الثانية وتداعياتها الخطيرة، التي عززت روح القطرية، وشجعت سياسات القمع الداخلية في كل قطر. وهكذا سجل عقد التسعينات أكبر انكشاف على مستوى الأمن القومي العربي أمام التحديات والأخطار الخارجية، وخصوصاً التحديات الصهيونية منها. ولا يخفى أن آرييل شارون كان قد أعلن عام 1982 عندما كان وزيراً للدفاع في حكومة مناحيم بيغن: "إذا كان علينا أن نشارك في تأمين منطقة الخليج - كما تطلب واشنطن - فإنه ينبغي أن يكون لنا نصيب في عائداتها النفطية". و إذا كانت دائرة المجال الحيوي لإسرائيل حسبما حددها شارون نفسه في جلسة لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بتاريخ 21-12-1982 تمتد من باكستان وإيران شرقاً إلى ساحل المغرب في الأطلنطي غرباً، و من دول آسيا الوسطى الإسلامية شمالاً، حتى جنوب أفريقيا ومدخل البحر الأحمر جنوباً، فإن تالميز أحمد، المتحدث باسم الخارجية الهندية حدد دائرة المصالح الحيوية المباشرة لبلاده في أنها تمتد من منطقة الخليج غرباً مروراً بباكستان ووصولاً إلى بنغلادش والنيبال شرقاً، وشدد على أنها تشمل أيضاً شرق أفريقيا ومصر والجزيرة العربية غرباً مروراً بدول آسيا الوسطى ووصولاً إلى جنوب شرق آسيا شرقاً<sup>(2)</sup>، وبذلك نجد تطابقاً بين دوائر المجالات الجيوستراتيجية الحيوية والمصالح المشتركة لكل من الهند وإسرائيل .

ومن هنا نفهم مغزى اهتمام الهند بتطوير بحريتها بإضافة حاملة طائرات جديدة، وقد علّل المسؤولون الهنود ذلك "بزيادة اعتماد الهند على نفط الخليج"، وإذا ما وضع في الاعتبار ما يمكن أن يشكله التعاون النووي والمخابراتي والعسكري المتبادل بين الدولتين من إضافات استراتيجية لكل منهما، خصوصاً في مجال التجارب النووية ودمج الإستراتيجية النووية مع استراتيجية الهجوم التقليدية، فإنه يمكن استنتاج أن الهند أصبحت تشكل عمقاً جيوسراتيجياً حيوياً لإسرائيل تبرز خطورته أثناء الأزمات والصراعات المسلحة المحتمل أن تقع في منطقة

1 - مجلة الجيش اللبناني ،مرجع سابق 1014 <http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=1014>

2 - السياسة الدولية العدد 142 مصدر سابق ص.245

الشرق الأوسط، الأمر الذي يطرح علامات استفهام كبرى حول حجم الأخطار المحدقة بالأمن القومي العربي قِطرياً وقومياً .

من هنا يتبين لنا أن العديد من المرتكزات الأمنية والحضارية التي كان يتكئ عليها الأمن القومي العربي، قد بدأت تتفكك أو تنهار، فيحين استغلت إسرائيل المنافسة الهندية-الصينية على الزعامة الآسيوية والصراع الهندي الباكستاني على كشمير، وحرب التاميل في سريلانكا كقنوتات تستطيع من خلالها تأكيد حضورها العسكري والأمني واللعب على كل الأطراف في منطقة جنوب شرق آسيا وتوجيه مجالات التعاون العلنية بالشكل الذي يخدم مخططاتها لبناء إسرائيل كبرى. وتعمل إسرائيل أيضاً على الاستفادة من الصين والهند معاً. وقد سبق لوزير الخارجية الإسرائيلية السابق دافيد ليفي أن أعلن أن العلاقات الصهيونية الصينية والصهيونية الهندية إنما ترمي إلى تجنيد الثقل السياسي لهذين البلدين في مصلحة المخططات الصهيونية من ناحية ولمراقبة حركة صفقات الأسلحة للعرب من ناحية أخرى. وقد استطاعت إسرائيل من خلال تعاونها العسكري مع الصين أن تجبر بكين على عدم التعاطي مع الطموحات الفلسطينية لإعلان دولة خاصة بالفلسطينيين، ومن هنا أبلغت بكين القيادة الفلسطينية بضرورة التوصل إلى اتفاق نهائي مع إسرائيل حول المسائل العالقة قبل الإعلان عن قيام الدولة(1) وكذلك فعلت أيضاً الهند واليابان(2).

وفي مستهل الدراسة التي حملت عنوان «الصادرات الأمنية الإسرائيلية للهند... التحديات والمخاوف» أكد الباحث (شايبير) على أن العلاقات بين نيودلهي وتل أبيب كانت مجمدة طوال أربعين عاماً بعد رفض الأولى إقامة علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، في مقابل الحفاظ على علاقاتها مع الدول العربية. لكن هذا الوضع شهد تغيراً جذرياً في عام 1991، بعد أن رأت الهند ضرورة الانفتاح على العالم في ظل سياسية التحرر الاقتصادي، وفي كانون الثاني 1992 دشّن البلدان علاقاتهما الدبلوماسية، واستمرت في التطور حتى شهدت تغيراً جذرياً في عام 1999 بعد تعاون أمني وثيق بين البلدين، وتزويد تل أبيب الجيش الهندي بأحدث الأسلحة القتالية. ومنذ ذلك الحين أصبحت "إسرائيل" أكبر مورد أسلحة للجيش الهندي، واحتلت مكانة روسيا وفرنسا كأكبر موردين للسلاح والعتاد العسكري للهند.

1 - السياسة الدولية السنة 36 العدد 141 ص 162

2 - المستقبل العربي العدد 275 ك2 يناير - 2002 ص 120 وما بعدها

وتجزم الدراسة الصهيونية بأن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للهند خلال العامين الماضيين تجاوزت قيمتها ملياري دولار تقريباً، كما شهدت السنوات الأخيرة تعاوناً وثيقاً في مجال ما يسمى بـ«مكافحة الإرهاب» والتعاون المخبراتي، والذي تزايد بشكل ملحوظ عقب تفجيرات بومباي في نوفمبر 2008 التي استهدفت أيضاً مواقع يهودية وسائحين إسرائيليين. واستعرضت الدراسة الإسرائيلية أهم صفقات الأسلحة بين تل أبيب ونيودلهي خلال العامين الماضيين، والتي تعكس التطور السريع في العلاقات العسكرية بين البلدين، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

صفقة طائرات التجسس من طراز فالكون: تلك الصفقة تم توقيعها عام 2004 وبلغت قيمتها 1.1 مليار دولار، وعلى الرغم من العراقيل والعقبات التي واجهتها، لأن هذا النوع من الطائرات بها تكنولوجيا أميركية، إلا أن الصفقة خرجت للنور وتسلم سلاح الطيران الهندي أول طائرة من هذا الطراز العام الماضي وهناك طائرتان أخريان من الطراز نفسه سوف تستلمها الهند العام القادم. وتشير المصادر إلى أن نيودلهي أبدت اهتماماً أكبر بهذا النوع من الطائرات لذا ستطالب تل أبيب بثلاث طائرات جديدة من هذا الطراز.

كما قامت الهند مؤخراً بشراء نحو أربعة رادارات من طراز EL- M2083 من شركة ألترا<sup>(1)</sup> للأنظمة العسكرية الإسرائيلية وتم وضعها على الحدود الهندية الباكستانية.. ومهمة تلك الرادارات هو رصد الاختراقات الجوية من جانب الطيران الباكستاني، وقدرت قيمة تلك الصفقة بنحو 600 مليون دولار. وهنا تؤكد الدراسة على أن تفجيرات بومباي دفعت الحكومة الهندية في الفترة الأخيرة إلى شراء مزيد من هذه الرادارات لحماية مجالها الجوي من أية اختراقات، وكان هذا أحد الدروس المستفادة من تلك التفجيرات. وكشفت الدراسة الإسرائيلية النقاب عن شراء الهند لأنظمة دفاع جوية من "إسرائيل" خلال العامين الماضيين تقدر بأكثر من مليار دولار.

وفى هذا الإطار أبرم البلدان صفقتين ضخمتين الأولى صفقة صواريخ «باراك8» وهي صواريخ بحرية مضادة للطائرات والصواريخ البحرية التي يصل مداها إلى نحو 70 كيلومتراً وتقدر هذه الصفقة بنحو 1.4 مليار دولار. أما الصفقة الثانية فهي شراء الجيش الهندي لأنظمة سبائدر الإسرائيلية وهي منظمة جوية دفاعية متنقلة .

<sup>1</sup> - مفكرة المسلم - [http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-](http://www.islammemo.cc/Tkarer/Takrer-Motargam/2010/05/16/100178.html)

كان العامل الاقتصادي حاضراً في العلاقة الإسرائيلية الهندية، ونظراً للمصالح الاقتصادية مع الدول العربية كان الهنود يحرصون على الطابع السري لعلاقتهم مع الدولة اليهودية، وبمرور الوقت تأكلت المواقف الهندية الكبرى لمساندة الحق العربي ورفض كل ما تمثله إسرائيل، وهي المواقف التي تجسدت في معارضة ألمهاتما غاندي لإقامة دولة إسرائيل ووصفه للصهيونية بأنها جريمة ضد الإنسانية. ورغم أن جواهر لال نهرو خليفة غاندي كان من أشد المؤيدين للحقوق العربية، فإنه تعرض لضغوط رهيبية دفعته للاعتراف بإسرائيل عام 1950. وظلت العلاقات الهندية الإسرائيلية خلال عهد نهرو أشبه بالزواج العرفي (1).

وعلى الرغم من أن حجم التجارة بين الهند ودول التعاون الخليجي يقدر بـ 12 مليار دولار لعام 2000، وهو يوازي 15% من حجم تجارة الهند الخارجية، والعمالة الهندية في المنطقة العربية تشكل أرقاما قياسية مقارنة مع غيرها (نحو 4 ملايين هندي 2.5 منهم في منطقة مجلس التعاون الخليجي) (2)، إلا أن الميزان التجاري بين الهند والدولة العبرية بلغ 202 مليون دولار في العام 1992، ثم قفز إلى 1085 مليون دولار في العام 2000 (3). وتضاعفت الاستثمارات الإسرائيلية في الهند لتصبح إسرائيل هي تاسع أكبر المستثمرين الأجانب المؤثرين في الاقتصاد الهندي. وبلغت قيمة صادرات إسرائيل للهند 1.3 مليار دولار عام 2006 وتضاعف حجم التبادل التجاري بين البلدين بوتيرة متسارعة، حيث تصدر الهند لإسرائيل القطن وخيوط الغزل والمنسوجات والمنتجات الزراعية والرخام والغرانيت. بينما تتركز صادرات إسرائيل للهند في المكونات الإلكترونية والألماس المصقول. وقد أصبح "ستيت بانك أوف إنديا" الهندي هو أول بنك أجنبي يفتح فرعاً له في سوق الألماس الإسرائيلي بتل أبيب. و يقول آرون كومار سفير الهند لدى إسرائيل إن الاستثمارات الإسرائيلية في بلاده تزيد قيمتها على مليار دولار وإن إسرائيل الآن هي ثاني أكبر مورد للمعدات العسكرية إلى الهند بعد روسيا. ويهدف الطرفان إلى زيادة حجم التبادل التجاري بينهما إلى 6 مليارات دولار سنوياً خلال السنوات الثلاث المقبلة (4). وهذا سيؤثر على الاقتصاد العربي والإسلامي بصورة كبيرة.

---

1 - aljazeera.net/NR/exeres/AACE

2 - صحيفة الشرق الأوسط الجمعة 06 شعبان 1426 هـ 9 سبتمبر 2005 العدد 9782

3 - صبحي حديدي - مجلة الحوار المتمدن - العدد 595

4 - نادية عيلبوني - صحيفة الشرق الأوسط - 9 سبتمبر 2005 العدد 9782

# المطلب الأول

## الخليج العربي

### والعلاقات الإسرائيلية الهندية

إن تطور العلاقات الإسرائيلية - الهندية، فتح الباب أمام إسرائيل لاختراق الخليج العربي، إذ يوجد في الهند ثاني أكبر جالية إسلامية في العالم، ويعمل أكثر من 4 ملايين من رعاياها في العالم العربي، وخصوصاً دول الخليج، فضلاً عن أن دول الخليج العربي وإيران تعدّ المصدر الرئيسي للطاقة بالنسبة إليها. بالإضافة إلى ذلك، هناك طبعاً، القرب الجغرافي للهند من منطقة الخليج، وتداخل المصالح بين الجانبين، الأمر الذي يعني أن إسرائيل وجدت في الهند طريقاً خلفية إلى منطقة الخليج، سواء لتسويق منتوجاتها، أو حتى لتمير مشاريعها التخريبية ضد العرب(1).

إن توثيق الهند وإسرائيل علاقاتهما بالدول الإسلامية النفطية في آسيا الوسطى، يمكن أن يشكل لهما عاملاً للضغط على الدول العربية النفطية من أجل خفض أسعار البترول، وخصوصاً أن هذا المطلب يتواءم مع الحاجات الهندية المتزايدة من النفط في ضوء صعودها الاقتصادي والصناعي. وتؤكد تقويمات السياسة الإسرائيلية أن انخفاض أسعار النفط والغاز سيؤدي إلى تقليص نفوذ العالم العربي.

كما أن التعاون الهندي - الإسرائيلي في المجالات المتعددة، يوفر فرصة أمام إسرائيل للإفلات من الإدانة الدولية في مختلف المحافل، كما أنه يفتح السوق الهندية الكبيرة أمام المنتوجات الإسرائيلية، الأمر الذي يمكنها من الصمود في مواجهة المقاطعة العربية(2).

وتعزيزاً لروابط البلدين تسعى الولايات المتحدة إلى (مباركة) هذا التلاقي خاصة أن الاقتصاد الهندي مرشح لأن يصبح ضمن أكبر ثلاث اقتصادات في العالم بحلول العام 2050 وأن الدور الاستراتيجي الذي يمكن أن تلعبه الهند مؤهل كذلك للمزيد من التطور والنمو لاسيما في الشأن الآسيوي والمرتبط بالأمن الإقليمي . ويؤكد اثنان من الخبراء والمحللين الاستراتيجيين في معهد كارنيجيج أندومنت الأمريكي بالقول: إن الاقتصاد

---

1 - شحاته محمد ناصر، "العلاقات العسكرية الإسرائيلية - الهندية: ضوء أخضر أمريكي وغياب عربي"، "شؤون خليجية"، العدد 25 (ربيع 2001)، ص 41

2 - طلعت مسلم، "العلاقات الهندية - الإسرائيلية ومخاطرها"، 2006/5/17:

الهندي إذا حافظ على معدل نمو في حدود 7% خلال العقود الثلاثة القادمة فإنه سيصبح ثالث أكبر اقتصاد في العالم بحلول العام 2050 كما أنه مرشح للنمو بنسبة أعلى من النسبة المتوقعة. ويقول الخبير الاقتصادي والاستراتيجي يوري دادش قال إن الاقتصاد الهندي مرشح لأن يتجاوز الاقتصاد الأمريكي في بعض المعطيات مثل القدرة الشرائية وقابلية السوق الكلية لاستيعاب السلع والخدمات. وأضاف بأن الهند تمتلك أحد أكبر الاقتصادات ضمن مجموعة العشرين حالياً وهي مؤهلة لأن تحتل مكانة مرموقة للغاية ضمن التصنيف العالمي. وشدد على القول أن هنالك تغيير كبير في التوازن الاستراتيجي العالمي وأن هذا التغيير سيشهد للهند للعب دور أكبر من جانبه قال الخبير الأمريكي ويليام استانسل إن الصين والولايات المتحدة والهند سوف تصبح أكبر ثلاث اقتصادات العالم في المستقبل القريب وإن معدل الناتج المحلي للدول الثلاث سيقف نسبة 70% من إجمالي الناتج المحلي لبقية دول مجموعة العشرين مجتمعة (1)، كل هذه المعطيات تجعل الهند تتمدد في المساحات الاقتصادية التي من المفترض ملؤها من قبل العرب، وذلك تحت ستار العلاقات الإسرائيلية التي وفّرت غطاءً مميزاً للهند، وهذا الأمر سيلقي بظلال اقتصادية تقلل من الدور الخليجي في المنظومة الاقتصادية الدولية ومن ثم تحجيم التأثير السياسي على المشهد الدولي. ويحسن بنا أن نلقي نظرة على حجم استهلاك الدول الثلاثة (الولايات المتحدة، الصين، الهند) للطاقة لنذكر مدى القوة الاقتصادية لهذه الدول:



## (23) احتياطات النفط والغاز واستهلاكهما مقارنة بين الولايات المتحدة والصين والهند

	الولايات المتحدة		الصين		الهند	
		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي		النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي	النسبة المئوية إلى الإجمالي العالمي	
احتياطات النفط المثبتة (مليار برميل)	29.3	2.40	16	1.30	5.9	0.50
استهلاك النفط (مليار برميل يومياً)	20.66	25.05	6.99	8.47	2.49	3.01
احتياطات الغاز المثبتة (ترليون متر مكعب)	5.45	3.03	2.35	1.31	1.1	0.61
استهلاك الغاز (مليار متر مكعب)	633.5	23.04	47	1.71	36.6	1.33

المصدر: التقرير الارتيادي (الاستراتيجي) السابع - الأمة في مواجهة مشاريع التفيت، 2010 ص 435

### المطلب الثاني

#### دور الاقتصاد

#### في تنامي الدور الهندي

يتمثل التحدي الذي يواجه الهند اليوم في بناء مؤسسات اقتصادية بديلة قادرة على التوافق مع مجتمع عالمي موحد وأكثر ديموقراطية، والحفاظ، في نفس الوقت، على حوار ديمقراطي نابض بالحياة. وتكمن خطورة هذا التحدي في أن الدولة ما تزال غير فاعلة ومتشبثة بطرق بالية في تنظيم الحياة الاقتصادية، خاصة أن هناك مدافعين أشداء عن سياسة الوضع الراهن في الهند اليوم. وينعكس نمو الدخل الهندي على ارتفاع حجم الاستهلاك، والذي بلغ في 2005 ما يعادل نحو 64% من إجمالي الناتج المحلي. وهو أعلى من نظيره في أوروبا (58%) وفي الصين (42%). ولعل النمو الاقتصادي المدعوم بالطلب الداخلي يمكن أن يساعد في حماية الهند نسبياً من تراجع الاقتصاد العالمي، ويدحض الإدعاء الذي يقدمه البعض من أن نموذج التصدير الشرق آسيوي هو المسار الوحيد للازدهار التنموي. وقد تمثل الهند مساراً تحديثياً

أكثر أماناً من الناحية السياسية، وذلك لأنها تجمع بين ميزة التكامل والاندماج في الاقتصاد العالمي إلى جانب صغر حجم فجوة الثروة في اقتصادها. وهناك بالطبع تفسير آخر لذلك الانجاز، فالسوق الهندية الداخلية ضخمة للغاية ومن ثم فهي في وضع أفضل من دولة مثل سنغافورة، ولديها القدرة بالتالي على تركيز معظم طاقتها الاقتصادية لتلبية حاجة مستهلكيها المحليين.

ويلعب مستثمرو القطاع الخاص دوراً مركزياً في التنمية الهندية المتسارعة. في الوقت الذي تمثل فيه الشركات المملوكة للدولة والمؤسسات الأجنبية محركات الدفع الأساسية في حالة الاقتصاد الصيني القائم على النموذج التصديري. وما تزال مؤسسات الإقراض الصينية تفضل التعامل مع الشركات المملوكة للدولة، بينما لا تتلقى الشركات الخاصة سوى 10 % من القروض المسجلة المتاحة. ويصل هذا الرقم في الهند إلى 80 %. غير أن هذه الأرقام قد لا تظهر بوضوح الحقيقة كاملة، أخذاً في الاعتبار النزوع الصيني نحو التعامل مع شبكات التمويل الذاتي أو الشبكات الأسرية وذلك من أجل رفع حجم رأس المال المستثمر. ومن الجدير بالذكر أيضاً أنه في الوقت الذي تستحوذ فيه الشركات الهندية المملوكة للقطاع الخاص على معظم تجارة الهند الخارجية، تخرج معظم الصادرات في الصين من شركات غير صينية. ويعبر هذا جزئياً عن القيود التي يستمر فرضها على عمل الشركات الأجنبية في الهند. وإن كان ذلك يكشف الكثير أيضاً عن طبيعة قطاع الأعمال الهندي الأقرب إلى نظام المقاولات.

وقد حققت الصين نجاحها المدوي في عالم التصدير اعتماداً على انخفاض تكلفة الأيدي العاملة وبراعتها التنظيمية واستخدامها لعواملها الإنتاجية بشكل أكثر فاعلية مقارنة بالهند حتى أصبحت الصين واحدة من دول العالم الأولى في التصنيع من خلال مراكز التجميع الصناعي و قدرتها على استقدام عشرة ملايين عامل من الريف إلى المدن سنوياً<sup>(1)</sup>. في المقابل تتميز الهند بنمو القيمة المضافة في مجال التصدير بقطاع التكنولوجيا والخدمات. كما توفر الهند العديد من الوظائف التصنيعية، وإن كان هذا القطاع ما زال أقل فاعلية وأدنى انتشاراً من نظيره في الصين. وتشير الدراسات إلى أن المهندسين في الهند أكثر كفاءة من الناحية التدريبية من نظرائهم في الصين، وأن معين الهند الذي لا ينضب من الخريجين المؤهلين يعادل تقريباً ضعف القدرات الصينية في هذا المجال.

وثمة تحديات تواجه التطور الهندي منها أن أكثر من نصف النساء في الهند من الأميات، بينما تصل هذه النسبة إلى 14 % فقط في الصين، وهذه المشكلة هي عنق الزجاجة في مسيرة التنمية الهندية، حيث يشير الاقتصاديون إلى أن مفتاح التنمية الهندية في المستقبل مرهون بالتعليم في الريف. وكما اشرنا من قبل، فإن عدد الوظائف التي يتيحها مجال صناعات المعرفة والخدمات ضئيل بالنسبة للمخزون الضخم من سوق العمالة في البلاد. فعلى سبيل المثال يوظف قطاع البرمجيات أقل من 0.5 % من العمالة الهندية بينما يسهم في إجمالي الناتج المحلي بنحو 5 % . وتعد العمالة الهندية المختصة في تقنية المعلومات ذات كفاءة عالية، تلقى جزء كبير من أفرادها درجات علمية من الغرب، و هم أبطال قصة النجاح السريع في الهند. وسرعان ما أدركت شركات تقنيات المعلومات والخدمات الأجنبية أن في الهند ميزة التكلفة الأقل، كما لمست بالمثل الكفاءة العالية للعمالة المختصة في مجال هندسة العلوم والخدمات. وقد أقامت 125 شركة كبرى، من أصل 500 شركة على مستوى العالم، مراكز أبحاث وتنمية على الأراضي الهندية. في المقابل دفعت الصين نفسها للأمام عن طريق البدء أولاً بإتقان الحد الأدنى من دورة الإنتاج، رغم أنها تتحرك الآن بخطى سريعة نحو الإنتاج المعقد والمتقدم، ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى قدراتها التنظيمية العالية وقوتها العاملة دائمة التطور المهاري.

## المطلب الثالث

### أمن الطاقة

تمثل الهند اليوم، بحجمها السكاني الضخم واقتصادها الآخذ في التوسع السريع، سادس أكبر مستهلك للطاقة في العالم<sup>(1)</sup> وحتى تحافظ الهند على معدل نمو مقداره 6 % سنوياً خلال العقدين المقبلين، ستضطر لزيادة استهلاكها من الطاقة بنحو 5 % سنوياً. وإذا كانت تستورد اليوم 70 % من إجمالي ما تستهلكه من النفط، فسيرتفع هذا الرقم في عام 2020 إلى 90 % بحسب مؤشرات الاستهلاك الحالية. ومن ثم أصبحت الهند فاعلاً أساسياً في أسواق الطاقة العالمية، ويسهم طلبها المتزايد على الطاقة في تحديد الأسعار العالمية لهذه الموارد الاقتصادية.

وتصطدم الهند باختناقات حقيقية في إمدادات الطاقة، وستحتاج إلى زيادة طاقتها الإنتاجية بشكل عاجل. كما أنها تعاني من ارتفاع كلفة إنتاج الطاقة الكهربائية، خاصة وأن إمدادات الكهرباء لا يمكن الاعتماد عليها بشكل كامل في كثير من الأحيان. والهند مثل الصين مضطرة لتأمين مصادر طاقة قادرة على تأمين احتياجات نموها المتسارع. وقد مضت الهند في سعي محموم لشراء الطاقة لتأمين احتياطات دائمة منها. وذلك عن طريق تركيز معظم جهودها في آسيا الوسطى وإيران، على نحو ما فعلته مثلاً من خلال المشاركة في تطوير استخراج النفط من حقول كازاخستان.

وكان للسياسة التي نهجتها الحكومة الهندية بتوفير الدعم للوقود تأثير سلبي على سوق الطاقة الداخلي. حيث أدت سياسة الدعم هذه -والتي يفترض أنها تقدم حلاً ولو جزئياً لعلاج مشكلة الفقر - إلى الإفراط في استهلاك الوقود في البلاد. مما زاد من تعقيد مهمة الجهات الاقتصادية المسؤولة عن اتخاذ خطوات فعلية بناء على مؤشرات أسعار الطاقة، خاصة في ظل الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة.

وعلى المستوى المحلي، أدى خفض الدعم عن الوقود إلى ارتفاع أسعار البنزين بمقدار 5 روبيات لكل لتر، والديزل بمقدار ثلاث روبيات لكل لتر. وتحول النسبة المرتفعة للضرائب المفروضة على البنزين من وصول الدعم فعلياً إلى المستهلك. وفي الواقع فإن أسعار البنزين في الهند أعلى من نظيرتها في الولايات المتحدة، في حين يباع الديزل بأسعار منخفضة بشكل غير واقعي. وما تزال الشركات النفطية المملوكة للدولة تتكبد خسائر تكلف الحكومة ما قيمته 2-3% من إجمالي الناتج المحلي. والخط الذي تنتهجه الحكومة يعتبر أن الدعم يقدم مظلة واقية لفقراء البلاد من سطوة الاقتصاد العالمي، غير أن الدلائل تشير إلى أن الأكثر انتفاعاً من هذه السياسة هم ملاك السيارات من الأثرياء ومن الطبقة الوسطى. ويتوجه جزء كبير من الدعم الحكومي للصناعات ذات العمالة الكثيفة والتي توفر فرص عمل جديدة. كما أن الخلط الواقع بين أسعار الديزل والكيروسين مقابل أسعار البنزين يؤدي إلى عملية خلط الوقود ذات الأثر السلبي على البيئة. ولاشك أن إعادة ضبط أسعار الوقود ستقدم الكثير للصناعة الهندية وتجعلها أكثر شفافية وترفع من الرصيد الحكومي الذي يمكن الدولة من الإنفاق على برامج الحد من الفقر. وإذا كان ذلك يواجه بمشاعر متعاطفة فلا بأس من الإبقاء على دعم الوقود استجابة لكون "الدعم" رمزاً من رموز التزام الدولة تجاه الفقراء.

ويعمل نظام تسعير الغاز الطبيعي في الهند وفق بنية مختلفة عن تسعير أسعار الوقود النفطي، فأسعار البترول العالمية تختلف تبعاً لاختلاف أسعار النفط الخام<sup>(١)</sup>، وتعديل الحكومة الهندية نظام الدعم الذي تقدمه من أجل الحفاظ على أسعار محلية ثابتة للنفط. في حين ليس هناك حد ثابت لأسعار العالمية للغاز الطبيعي، ويتحدد السعر عادة على المستوى الإقليمي وحسب المفاوضات الجارية بين الموردين والمستهلكين، وتقدم الهند عادة دعماً لأسعار الغاز الطبيعي تبعاً لآلية حكومية لتحديد الأسعار، وتنتج الهند معظم الغاز الطبيعي المستهلك محلياً. وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة الطلب على الغاز الطبيعي بما يفوق قدرة الآلية الحكومية لتحديد الأسعار على توفير الإمدادات محلياً.

وفي عام 2000، قدمت الحكومة الهندية مخططاً للترخيص باستكشافات جديدة للغاز الطبيعي، وتقوم هذه السياسة على تشجيع استثمار القطاع الخاص في مشروعات جديدة للغاز الطبيعي مع وعد بترك السوق يحدد أسعار الغاز. ومع زيادة الإنتاج من خلال استكشاف المزيد من الحقول في أحواض كريشنا-جودافاري ومهانادي، تتراجع قدرة الآلية الحكومية لتحديد الأسعار على التحكم في سعر الغاز الطبيعي، وتزداد في المقابل فرص تحديد السوق لسعر الغاز. وما تزال الهند مع ذلك تحتفظ بحصة الحكومة في تحديد الأسعار المدعومة للغاز في القطاعات المركزية مثل قطاع الطاقة الكهربائية وإنتاج المخصبات الزراعية، والتي تستهلك 70 % من إمدادات الغاز الطبيعي في البلاد.

وكانت الحكومة قد أعلنت في مايو/أيار 2005 عن رفع أسعار الغاز بنسبة 12 % في القطاعات المدعومة المشار إليها سابقاً، كخطوة يتوقع منها أن ترفع الإيرادات الحكومية وتحقق نقلة في سياسة الاستكشافات الجديدة ومنح حقوق التنقيب وتحديد الأسعار بناءً على آلية السوق. ومنذ نهاية عام 2007 دفع التضخم وارتفاع أسعار الوقود بالآلية الحكومية لتحديد الأسعار إلى رفع الأسعار بشكل لا يمكن تحمله، لكن الحكومة تواجه معارضة قوية تجاه محاولاتها إعادة هيكلة الأسعار، خاصة أن الوعد بوقود رخيص يعد نقطة السبق الأساسية التي تغازل بها الأحزاب اليسارية جموع الناخبين من فقراء الهند.

وقد انتشرت المعارضة في كافة أنحاء الهند بعد رفع أسعار غاز الطهي بنسبة 25 % عن أسعاره المدعومة من قبل الدولة، في ظل عدم الاستقرار في تحالف الجبهة اليسارية المتحدة

الذي بلغ ذروته خلال إعادة هيكلة سياسات مجلس الشعب الهندي (لوك صابحا)<sup>(1)</sup> وذلك في أعقاب التصويت على اقتراح بالثقة على الاتفاقية النووية مع الولايات المتحدة، أجري في 22 يوليو/تموز 2008. وسعيا منها إلى تأمين الوصول إلى موارد جديدة للطاقة، استثمرت الهند في مشروعات بناء سدود ضخمة على الأنهار من أجل توليد الطاقة الكهربائية مثل مشروع ساردار ساروفار في وادي نارمادا، والذي يثير جدلا بسبب فرضه تهجير السكان المحليين من شعب الأديفاسي من موقع البناء. كما تتفاوض الحكومة مع دول آسيا الوسطى من أجل استغلال مخزون النفط والغاز في تلك المنطقة، هذا على الرغم من أن أية خطوط للأنابيب ستأتي من آسيا الوسطى لابد أن تمر، بالضرورة، عبر أفغانستان؛ ومما سهّل التفاوض بين الطرفين موقع الهند كعضو مراقب في منظمة شنغهاي التي تضم ضمن عضويتها دول آسيا الوسطى. ومع ذلك يمثل التدهور البيئي تحديا خطيرا للاقتصاد الهندي والتنمية المستقبلية المستدامة، فاجتثاث الغابات في الهيمالايا تمثل نموذجا للمعضلات التي يواجهها زعماء الهند على المستوى الوطني والمحلي، لأن إنتاج الأخشاب والزراعة في المرتفعات الجبلية الهندية يسهمان بشكل مباشر في وقوع كوارث الفيضانات في الأراضي السهلية المنخفضة، فقطع غابات الهيمالايا يتسبب في فيضانات ذات كلفة بشرية مرهقة نظرا لما تلحقه من خسائر في المحاصيل، وحياة البشر والممتلكات، ورغم وعي الحكومة بالأبعاد المعقدة للمشكلة إلا أن حاجتها لمنافع قصيرة الأمد ولاستخراج الموارد لتلبية الحاجة المتزايدة للنمو الاقتصادي يحول دون قيامها بتدابير فعلية لحل المشكلة.

وقد عالج بعض المحللين النمو الاقتصادي الهندي بمعايير منحنى كوزنيتس<sup>(2)</sup> Kuznetscurve، الذي تظهر عليه المستويات المتدنية والعالية من التنمية في علاقة بالظروف البيئية والصحية<sup>(3)</sup>، بينما المنطقة الواقعة على هذا المنحنى بين المستويين، والتي تعيشها الهند اليوم، تدل على تدهور بيئي شديد، ويتضح هذا النمط أيضا في مشكلة

---

1 - محمد عبد العاطي، مركز الجزيرة للدراسات - قسم البحوث والدراسات، الهند.. عوامل النهوض وتحديات الصعود - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0B3A911F-F881-4550-BAB7-72F7BD71F5AF.htm>

2 - سيمون كوزنيتس (بالإنجليزية: Simon Smith Kuznets) من مواليد روسيا في 1901 لأسرة يهودية. غادر إلى الولايات المتحدة في عام 1922. بدأ رسالته الجامعية في روسيا واستكمل دراسته في جامعة كولومبيا وحصل على البكالوريوس في عام 1923 وعلى الماجستير عام 1924 والدكتوراه في عام 1926.

3 - الجزيرة نت، مرجع سابق

التلوث الهوائي، وتعتمد جودة مياه الشرب على عدد من العوامل المحلية. ففي ولاية كيرالا على سبيل المثال ترتبت مشكلة تدهور جودة مياه الشرب وتدمير غابات المنجروف (شجر الشورى) عن الاعتماد على تقنيات متدنية كالألياف المتعفنة المصنوعة من ثمار جوز الهند، في حين يمكن أن يؤدي الاعتماد على وسائل أفضل في هذه المنطقة إلى تحسين جودة المياه.

وقد عارضت الهند على الدوام فرض قوانين بيئية من خلال مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وتزعمت تحالفا من الدول النامية لمقاومة محاولات الدول المتقدمة جعل المعايير البيئية ضمن العناصر الأساسية لشروط الاتفاقات التجارية. كما رفضت الهند المقترحات التي قدمتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي للحد من الرسوم الجمركية على السلع المتوافقة مع البيئة، نتيجة اعتبارها الأمر محاولة مكشوفة لتسهيل وصول سلع الاتحاد الأوروبي والسلع الأميركية إلى الأسواق العالمية، واعتبرت الهند المقترحات المطروحة لفرض حظر على دعم المصائد السمكية من أجل حماية المخزون السمكي الطبيعي بمثابة تهديد لحياة الصيادين الفقراء في الهند. وقد أعرب عدد من الدول المتقدمة عن أسفها لعدم توقيع الهند على اتفاقية كيوتو.

وتدافع الهند عن موقفها على أساس أن معدل الفرد لديها من انبعاث الملوثات الصناعية لا يتجاوز ربع المعدل العالمي، وأن انبعاث الملوثات من مصادر إنتاج الغذاء في الهند لا يمثل سوى 4.5 % من حجم ما يصدر عن الدول المتقدمة في هذا الصدد، وفي مقدمتها الولايات المتحدة.

يلقي القلق الهندي حول أمن الطاقة بظلال ثقيلة على موقف البلاد من الأمن الجيوسياسي، فانشغال البلاد بقضايا الطاقة عمق من التحالفات العسكرية في الإقليم، ودفع بالهند نحو إرسال تمثيل عسكري صغير إلى طاجيكستان، وإلى توقيعها اتفاقية مع إيران لإقامة محطة تسيل الغاز الطبيعي، ومدّ خط للأنابيب. وانصبّ الحوار مع إيران بشكل مباشر على الاتفاق الأمني، بما في ذلك إجراء مناورات عسكرية بحرية مشتركة، واتفاقات صيانة وتدريب عسكري. هذا التقارب مع إيران قد يؤثر سلبا على علاقة الهند ببعض الدول الأوروبية، كما أنه أثار قلق بعض أعضاء الكونجرس الأميركي. ولدى الهند رغبة عارمة في فرض موقف مؤثر على النظام العسكري في بورما، على الرغم من أن رغبتها هذه لا تلقى استحسانا من الغرب. وتندفع الهند في ذلك الاتجاه نتيجة تنافسها مع الصين للهيمنة على تلك الدولة، إضافة إلى رغبتها في تأمين نصيب من مخزون الغاز الطبيعي في بورما التي تضم نحو 10 تريليون قدم مكعب من الغاز، فضلا عن احتياطات محتملة من المياه الجوفية.

وتتصارع الهند من أجل اللحاق بالصين في سباق الطاقة المحموم، كما يقاوم زعماء الهند برابطة جأش الجهود الغربية لتبني معايير صارمة جدا تجاه انبعاث غازات الاحتباس العالمي. ويرى قادة الهند أن دولة نامية مثل دولتهم لا يمكنها الوفاء بهذه الالتزامات الصارمة، وعليه، فليس غريبا أن يسعى الموقف الهندي إلى الإبقاء على المعايير البيئية بعيدة عن المشاورات التجارية المتعدد الأطراف، رغم الآثار المدمرة التي يمكن أن تضرب أجزاء من الهند نتيجة مشكلة الاحتباس العالمي.

ويمر أكثر من نصف النفط العالمي عبر المحيط الهندي، وتلعب الهند دورا متناميا في ضمان أمن الطاقة في هذه المياه، ويرحب الغرب بهذا الدور الهندي، ولعل أحد الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة لإقامة علاقات تجارية نووية مع الهند تكمن في أن تنمية قطاع الطاقة النووية الهندي يقدم وسيلة فعالة للحد من الآثار المتوقعة للنمو الاقتصادي الهندي على أسواق النفط والغاز العالمية والتي تتعرض للتقلص يوما بعد يوم. وسيبقى قطاع المواصلات الهندي شديد الاعتماد على واردات النفط، وستستمر محطات توليد الطاقة "غير النظيفة" المعتمدة على الفحم تنتج معظم احتياجات الكهرباء في الهند لسنوات مقبلة. وإن كان من المتوقع أن تقلل الطاقة النووية، فعليا، من استهلاك الهند الشره للخمات الهيدروكربونية، وهذا من شأنه أن يحد من حجم المواد المنبعثة الضارة بالمناخ العالمي.

وإذا لم توسع الهند برنامجها النووي المدني، فستحتاج إلى استيراد وحرق ما قيمته 1.6 بليون يورو من الفحم سنويا وذلك بحلول عام 2050. ولعل في تغيير النظام العالمي ونمو الاقتصاد الهندي السريع ما يؤدي إلى دعم موقف الهند في إعادة رسم مكانتها في المنطقة وفي العالم ككل. فالهند تتقدم اليوم إلى مائدة التفاوض الدبلوماسي وهي غير مكبلة بأوضاع اقتصادية متأخرة، بل راضية بمكانتها الاقتصادية الآخذة في الازدهار. ويعطي ذلك للهند ثقلا تحتاجه القوى العظمى لتولي الهند عناية واهتماما في العلاقات الدولية. وفي الختام فإنه من المفيد الانتباه إلى أن القيادة الهندية تواجه صعوبات كبيرة للحفاظ على تماسكها ووحدتها، خاصة في مجتمع بالغ التنوع والتعدد، ويعاني من توترات على المستوى الإقليمي والديني والطبقي والأيدولوجي والفنوي، وهي توترات كفيلة بأن تحد من عملية الإصلاح الاقتصادي وقد لا تسمح بتمريرها إلا بشق الأنفس.



وفي النهاية، يمكننا القول إن الهند، مثل الصين، قدمت فصلا من ملحمة التغير الأسطوري في ميزان الاقتصاد العالمي(1) والذي سيشكل المستقبل الإنساني على مستوى الوظائف والاستثمار وسوق الطاقة والوضع البيئي العالمي والتوازن العسكري، وفي هذا العالم الجديد ليست هناك بوابات للنجاح سوى الانفتاح والمرونة، وهي القيم التي يجب أن تحافظ عليها دول أوروبا وأميركا الشمالية، فضلا عن دول الاقتصاديات الناشئة، والهند في مقدمتها(2)

---

1 - لمزيد من التفاصيل حول التحديات التي تواجه التنمية الهندية انظر "ثغرات في قصة التنمية بالهند، محمد ضياء الحق، في الملف نفسه عبر الرابط التالي: <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/68EE0D5A-DA7C-4478-A709-B42616A9939D.htm>

2 - مركز الجزيرة للدراسات هذه الدراسة بترتيب خاص مع مجلس برلمان الناتو NATO Parliamentary Assembly.

## الفصل الرابع

### التنافس الدولي

### في آسيا الوسطى.



## الفصل الرابع

### التنافس الدولي في آسيا الوسطى

#### المبحث الأول

#### تاريخ وجغرافية آسيا الوسطى

تمتد جمهوريات آسيا الوسطى على رقعة جغرافية كبيرة تصل مساحتها إلى أربعة ملايين كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها حوالي 50 مليون نسمة موزعة كالاتي :حوالي 25مليون نسمة في أوزبكستان، 17 مليون نسمة في كازاخستان، 6 ملايين ونصف المليون نسمة في طاجيكستان، و5 ملايين نسمة في قيرغستان، ومثلهم في تركمنستان، تحتفظ المنطقة بثروات طبيعية هائلة، فقد كانت تقدم ما يقارب 90% من اليورانيوم الذي كان يستخدمه الاتحاد السوفيتي في صناعاته النووية، وخاصة من طاجيكستان وأوزبكستان، وتحتوي هذه المنطقة على احتياط ضخم من النفط والغاز الطبيعي والفحم، بحيث تمتلك تركمنستان رابع احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد كل من روسيا والولايات المتحدة وإيران، وقد تم اكتشاف كميات ضخمة من النفط في بحر قزوين، تقدر بـ 150 مليار برميل من النفط ومثلها من الغاز، كما تمتلك آسيا الوسطى مساحات شاسعة من المراعي الخضراء والأراضي الزراعية الخصبة والمصادر المائية، وقد كانت الأراضي المزروعة في كازاخستان وحدها تشكل 20% من مساحة الأراضي المزروعة في الاتحاد السوفيتي السابق.

وقد مثل ظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى متغيراً بارزاً في العلاقات الدولية، ومؤشراً على نتائج الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، ولما كانت هذه الجمهوريات بإمكاناتها وقدراتها الاقتصادية والعسكرية الكبيرة، فضلاً عن الموقع الإستراتيجي والاستقطاب الحاد الذي تتعرض له منظومة جمهورياتها من أطراف دولية وإقليمية لها مطامع وإستراتيجيات توسعية لتوطيد دعائم نفوذها في هذه المنطقة الإستراتيجية، وقد كان للتنامي الحركات الإسلامية فيها والخوف من زحفها وتأثرها بالحالة الأفغانية المتاخمة أثر بارز في هذا الاستقطاب والاهتمام الدولي وذلك سعيًا لتحديد هذه الجمهوريات واحتوائها قبل تشكلها واتخاذها مساراً ربما يكون مزعجاً لأطراف دولية كثيرة، لاسيما وأن هذه الجمهوريات لم تكن

مهياة لهذا التحول بسبب ضعف بنيتها التحتية، وخبراتها، وعلاقاتها، وهياكلها المؤسسية اللازمة لبناء دول حديثة .

الدولة	المساحة	عدد السكان (2008)	الكثافة السكانية	العاصمة
1 كازاخستان	2.724.927	15.666.533	5.7	أستانا
2 قيرغيزستان	198.500	5.356.869	24.3	بشكيك
3 طاجيكستان	143.100	7.211.884	47.0	دوشنبه
4 تركمانستان	100,488	5.179.573	9.6	عشق آباد
5 أوزبكستان	447.400	28.268.441	57.1	طشقند

(24) الجدول من إعداد الباحث استناداً إلى موقع الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A2%D8%B3%D9%8A%D8%A7>



(25) خريطة توضح حدود آسيا الوسطى

[http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Central\\_Asia\\_borders.png](http://www.marefa.org/index.php/%D9%85%D9%84%D9%81:Central_Asia_borders.png)

# المطلب الأول

## التنافس الدولي

### في آسيا الوسطى في التاريخ

مرّت منطقة آسيا الوسطى بمراحل تاريخية حاسمة حددت هويتها واتجاهاتها الدينية، وقد كان العاملان الحاسمان في تاريخها هما الفتوحات الإسلامية والاحتلال الروسي، وقد ترك كلا العاملين آثاره العميقة في مجتمعات المنطقة ليصبح الاثنان محدّدان رئيسيان من محدّدات تشكيل المشهد الدولي في هذه المنطقة بسبب عدم تناغم الحضارتين من حيث الدين، والحضارة والتاريخ، والأيدولوجيات.

#### (أ) الفتوحات الإسلامية

تواصلت الفتوحات الإسلامية واتسعت رقعتها حتى بلغت إقليم خراسان ، الذي يعد المثابة الإستراتيجية لبلاد ما وراء النهرين ، في العام الثامن عشر الهجري<sup>(١)</sup> في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، واستمر ذلك حتى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

واستمرت الفتوحات الإسلامية في وسط آسيا في عهد الدولة الأموية ، حيث فتح موسى بن عبد الله بن حازم بلدة ترمذ، موطن الإمام موسى بن عيسى الترمذي عام 70هـ . ويعتبر القائد العربي قتيبة بن مسلم الباهلي هو الفاتح الرئيسي للمنطقة من عام 88- 96هـ ووطد الإسلام في تلك البقاع ووصلت جيوشه إلى حدود الصين وخضع له إمبراطورها وبعث له الجزية ، وفتح كشغر ووطد أركان الدولة الإسلامية فيما يعرف اليوم بتركستان الغربية. وقد ظهرت في هذه المناطق مراكز حضارية إسلامية خلال عهد الدولة العباسية ، حيث ظهرت مدينة (مرو) عاصمة خراسان ومركز الدولة الظاهرية ، ومدينة (غزنه) وكانت مركزاً للدولة الغزنوية ومدينة بخارى وكانت مركزاً للدولة السامانية ، ومدينة سمرقند عاصمة بلاد الصفد<sup>(٢)</sup>.

<sup>454</sup> محمد صبحي عبد الحكيم ، دراسات في جغرافيا العالم الإسلامي ، دار الشباب للطباعة ، القاهرة 1995 ص 192. وبلاد ما وراء النهرين هو الاسم الذي أطلقه العرب على منطقة آسيا الوسطى ، وهما نهرا جيحون وسيحون اللذان يصبان في بحر الاورال الذي تشترك فيه الآن كل من كازاخستان وأوزبكستان.

وظلت تلك المناطق خاضعة للدويلات الإسلامية بالمشرق حتى اجتاحتها جنكيز خان أوائل القرن الثالث عشر ميلادي ثم خلفه ابن حفيده هولاكو الذي وصل في زحفه إلى بغداد فخرّبها ثم إلى الشام حيث تصدى له سلاطين المماليك في مصر في موقعة عين جالوت بفلسطين عام 1260م ، وعندها تجزأت دولة المغول الكبرى حتى ورثها التتار على يد تيمورلنك الذي مد سلطته حتى روسيا ، وحرص على إقامة الشعائر الإسلامية حتى وفاته عام 1405م.

وقد استمر حكم الدولة العربية الإسلامية للمنطقة سواء الأموية أو العباسية حوالي قرنين من الزمان حتى حكمها السامانيون عام 261هـ، وكانت هذه البلاد تابعة لولاية خراسان ، وظلّ الحكم العربي في تلك البلاد يتعرض للفتن والاضطرابات بسبب بُعد تلك البلاد عن مركز الخلافة في دمشق أو بغداد ، إلى جانب ميل السكان الفطري إلى الحروب ومناصرة كل ثائر<sup>(1)</sup>. أما في منطقة القوقاز، فقد فتحت أرمينيا سنة 19هـ وواصل المسلمون فتوحاتهم في إقليم أسان المعروف حالياً بأذربيجان، وقد لعب إقليم خوارزم دوراً كبيراً في نشر الإسلام عن طريق العلاقات التجارية في منطقة القوقاز . ويعد تحول المغول للإسلام أحد مظاهر انتشاره في آسيا الوسطى والقوقاز ، حيث هاجم المغول بلاد القفجاق عام 620هـ وعاش هؤلاء المغول بين مسلمي خوارزم في الجنوب ومسلمي البلغار في الشمال مما جعل تأثيرات هذه الشعوب عليهم ذات أثر فعّال في تحولهم للإسلام<sup>(2)</sup>.

ويتضح أن المسلمين ظلوا يحكمون هذه المناطق التي فتحوها في القرنين الأول والثاني الهجري ( السابع والثامن الميلادي ) حتى القرن الثاني عشر الميلادي عندما استولى عليها المغول والتيموريون فيما بين القرنين الثالث عشر والخامس عشر الميلادي ، وبظهور الحكم التتاري الإسلامي حكم المسلمون كل الأراضي الواقعة في الاتحاد السوفيتي (سابقاً) ابتداء من موسكو وانتهاء بفرغانة مروا بسهوب الفولجا وكازا خستان وجبال الاورال وصحارى سيبيريا وجبال القوقاز وشواطئ البحر الأسود ومصب نهر الدانوب والدنيبر<sup>(3)</sup>.

---

(1) المرجع السابق ص 176

(2) محمد صبحي عبد الحكيم ، مرجع سابق ص 195

(3) محمد عبد القادر احمد ، الجمهوريات الإسلامية - الاتحاد السوفيتي بين الماضي والحاضر ، مكتب النهضة المصرية ، ط 1 القاهرة 1992 ص 22.

## (ب) الاحتلال الروسي

### روسيا القيصرية:-

عندما تفككت إمبراطوية التيموريين الإسلامية ظهرت دولة روسيا المستقلة وعاصمتها (موسكو) عام 1480م، حيث أخذت تنتقم من المسلمين في كل مكان تتوسع فيه ، فاستولى الروس على مدينة كازان عام 1552م وطردها سكانها المسلمين ليحلوا محلهم أبناء جنسهم الروس، وحولوا أكثر مساجدها إلى كنائس.

وقد أخذ الروس يتوسعون على حساب الملوك والخانات المجاورين لهم ، وكانوا يضطهدون المسلمين في كل بلد يجدونهم فيها ، وفي عام 1580 م استولى الروس على مدينة سيبير عاصمة التتر ، وفي عام 1722 استولى بطرس الأكبر قيصر روسيا على الدريند وسائر سواحل بحر قزوين الغربية والتي كانت تابعة للدولة الصفوية ، وفشل شاهات إيران في إزاحة الروس من هذه المناطق حتى انتهى الأمر بهم عام 1813م بتنازل الإيرانيين عن كل ادعاء لهم بهذه المناطق (1)، وواصل الروس تقدمهم في بلاد شردون وأذربيجان .وبعد أن استتب الأمر لهم في الساحل الغربي لبحر قزوين ومنطقة القوقاز، توجه الروس نحو التوسع باتجاه آسيا الوسطى حيث تقدمت الجيوش الروسية عام 1853م لتتمكن من الاستيلاء على أول حصن في ارض تركستان ثم استأنفت خططها في الغزو فاستولت على مدينة تركستان عام 1864م كما تم الاستيلاء على بخارى ثم سمرقند عام 1868م ، ولم تلبث أن سقطت آسيا الوسطى كلها في يد الاستعمار الروسي(2)، ولم تصمد مقاومة أهل البلاد أمام هذا الغزو حيث ظهر زعماء مسلمون تصدوا لقيادة المقاومة ومن أشهرهم الشيخ شامل الذي نجح خلال الفترة من 1843 إلى 1859 في التصدي للروس في القوقاز متخذاً من طاجيكستان مركزاً لعملياته الحربية إلا أن روسيا تمكنت من القضاء على حركته واستسلم عام 1859 وهكذا نجحت في السيطرة على إقليم وسط آسيا.

أحست روسيا بالحاجة إلى التوسع في آسيا الوسطى بعد صلح باريس عام 1856م تحت تأثير هزيمتها في الجبهة الأوروبية ومحاولة تعويض خسائرها في تلك الجبهة ، إضافة إلى حاجتها لدعم مراكزها العسكرية شرق الأورال لضم الأقاليم التي تعوق اتصال تلك المراكز ، هذا إضافة إلى حاجتها لأسواق لصادراتها. وقد ازدادت السياسة التوسعية الروسية بعد مؤتمر

(1) رأفت غنيمي الشبخ - مصدر سابق ص 179

(2) المرجع السابق ص 196



برلين عام 1878م والذي ساندھا بهذا الاتجاه حيث احتلت مرو في تركستان عام 1879 . وقد ردت بريطانيا بتأكيد نفوذها السياسي والعسكري في أفغانستان من خلال العديد من الإجراءات لوضعها تحت الحماية البريطانية الفعلية ، وحدث نوع من الاتفاق الضمني بين بريطانيا وروسيا على قبول بريطانيا للتوسع الروسي في مرو مقابل قبول روسيا للنفوذ البريطاني في أفغانستان ، وقد أطلق المؤرخون على هذا التنافس البريطاني الروسي للهيمنة على آسيا الوسطى و أفغانستان اسم (المباراة الكبرى)(1).

## المطلب الثاني

### الخصائص الجيوسياسية

#### لدول آسيا الوسطى

تنامت الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى في فترة ما بعد الحرب الباردة ، بحيث اجتذبت أنظار القوى الكبرى وأضحت مضماراً للتنافس الدولي فيما بينها باعتبار أن هذه المنطقة تشكل قلب آسيا الذي يربط كلا من القارتين الآسيوية والأوروبية في إطار ما بات يعرف ( بالكتلة الأوروبية).

والواقع أن الاهتمام بهذه المنطقة لا يرجع إلى فترات معاصرة ، حيث مثلت في فترات تاريخية سابقة مجالاً للتنافس حاد وإن تباينت أطرافه وأهدافه عما تشهده المنطقة اليوم ، فقد عانت آسيا الوسطى في القرن التاسع عشر من صراعات إقليمية بين كل من روسيا والصين وتركيا وإيران والهند ، وهو قبل اكتشاف الثروات الطبيعية، وسنحاول في هذا الفصل الإجابة على سؤال (لماذا تتشارك الدول الاهتمام بمنطقة آسيا الوسطى) وفي هذا السياق سنقدم لمحة عن أهمية الموقع والخصائص التكوينية ، والواقع الاقتصادي ، وتمدد الحركات الإسلامية .

(أ) أهمية الموقع :-

تقع منطقة آسيا الوسطى في وسط القارة الآسيوية بمنأى عن البحار والمحيطات المهمة وتمثل كتلة جغرافية متماسكة وممتدة لا تطل على بحار مفتوحة ، أي أنها دول حبيسة جغرافيا

---

(1) د. محمد السيد سليم ، د. رجاء إبراهيم (محرران) ، الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية - كلية

بحيث يمكن القول إنها محرومة من أي منفذ ساحلي يربطها بأهم بحار ومحيطات العالم ، والبحران الوحيدان اللذان تطل عليهما بعض دول المنطقة هما بحر قزوين وبحر الآرال<sup>(1)</sup> وهما بحران مغلقان .

وقد اتجهت معظم الآراء إلى حصر هذه المنطقة على الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي في قلب القارة الآسيوية وهي " كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزيا<sup>(2)</sup> وتركمانستان وطاجيكستان" وهي جمهوريات تمثل نظاماً إقليمياً آسيوياً فرعياً يتقاسم عدداً من الملامح والقسمات التي تشير إلى مجموعة من أوجه التشابه على كل من الصعيد التاريخي والثقافي والديني .

إنّ هذا التعريف يعني عدم انتماء أذربيجان جغرافياً إلى منظومة النظام الإقليمي الفرعي لمنطقة آسيا الوسطى نظراً لوجودها خارج امتدادها الحدودي، إلا أنه توجد ملامح للتشابه بينها وبين بقية الجمهوريات الإسلامية في المنطقة على الأصعدة التاريخية والسياسية والاقتصادية إضافة إلى تقاسم هذه الجمهوريات لأهمية استراتيجية مشتركة مما حدا بالكثير من الباحثين إلى إدماج أذربيجان بهذه المنطقة عند تناولها بالدراسة نظراً لتماثل التفاعلات التي تشهدها دول المنطقة على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي على نحو ما سيتضح لنا في مقبل الدراسة.

تقع جمهورية كازاخستان في وسط آسيا في القسم الأوسط لكل من قارتي أوروبا وآسيا وشمال آسيا الوسطى . وتقع على السواحل الشرقية لبحر قزوين حتى حدود الصين ولها حدود مع روسيا في الشمال وأوزبكستان في الجنوب وتركمانستان في الجنوب الغربي وقيرغيزيا في الجنوب الشرقي وتبلغ مساحتها 2,717,300 كم<sup>2</sup> وهي بهذا تعد ثامن دولة في المساحة على مستوى العالم وهي أكبر جمهوريات آسيا الوسطى وهي لا تتمتع بأي منفذ على المياه الحرة .

أما جمهورية تركمانستان فتقع في جنوب غرب آسيا الوسطى ويحدها من الغرب بحر قزوين ومن الجنوب إيران ومن الجنوب الشرقي أفغانستان إضافة إلى تجاورها مع كل من

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول أهمية الموقع الجغرافي لآسيا الوسطى انظر : -

Paul A. globe:: Bank on the geopolitics of Central Asia. journal of Social politica science, No 8 1997.

(2) ورد في الدستور القيرغيزي الصادر عام 2007 أن الاسم الرسمي للدولة هو قيرغيزيا ووضعت كلمة (قيرغيزستان) بين قوسين بعدها ويستعمل الاسم الأول في التداول الرسمي القيرغيزي.

أوزبكستان في الشمال الشرقي ومن الشمال كازاخستان وتبلغ مساحتها حوالي 448 ألف كم<sup>2</sup> وعاصمتها عشق أباد .

أما أوزبكستان فتشغل الجناح الجنوبي من آسيا الوسطى وتحدها من جميع الجهات دول آسيا الوسطى إضافة إلى جزء من أفغانستان وتبلغ مساحتها 447 ألف كم<sup>2</sup> وعاصمتها طشقند. في حين تقع طاجيكستان في الجزء الجنوبي الشرقي من وسط آسيا يحدها من الشمال قيرغيزيا وأوزبكستان ومن الغرب أوزبكستان ومن الشرق الصين ومن الجنوب أفغانستان وتبلغ مساحتها 143 ألف كم<sup>2</sup> وعاصمتها دوشنبه . أما قيرغيزيا والتي تقع في جنوب شرق آسيا الوسطى فتحدها الصين من الشرق وطاجيكستان من الجنوب وكازاخستان من الشمال وأوزبكستان من الغرب وتبلغ مساحتها 198 ألف كم<sup>2</sup> وعاصمتها بيشكيك.

ومن هذا الوصف نجد أن كثيراً من الخبراء الاستراتيجيين قد أشاروا إلى مزايا هذه المنطقة، وقد وضع المفكر الاستراتيجي (ماكندر) نظريته قلب الأرض الشهيرة بالاستناد إلى أهمية هذه المنطقة باعتبارها تمثل المتغير الجيوسياسي اللازم الذي يمثل مفتاح السيطرة على العالم<sup>(1)</sup>، حيث أنها تشكل إطلالة أكثر سهولة وأقل تكلفة<sup>(2)</sup> :-

- العمق الحيوي الروسي باتجاه الجنوب .
- العمق الحيوي الصيني باتجاه الغرب .
- العمق الحيوي الصيني تجاه إسرائيل.
- العمق الحيوي لشبه القارة الهندية باتجاه الشمال .
- العمق الحيوي الإيراني باتجاه الشمال الغربي .
- العمق الحيوي لكامل منطقة بحر قزوين باتجاه الشرق .
- (ب) الواقع الاقتصادي :-

يرجع تنامي حدة التنافس الدولي المعاصر حول آسيا الوسطى إلى الرصيد الاستراتيجي الضخم الذي تتمتع به المنطقة وبالتالي إلى المزايا النسبية التي يمكن أن تتمتع بها القوى المتنافسة الهادفة إلى أن يكون لها موطن قدم في جمهورياتها وبعض المناطق الملاصقة لها.

---

(1) انظر بيتر تايلور وكومن فنتت: الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر - الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب 2002 ص ص 54-58.

(2) انظر وقارن شرق المتوسط للدراسات والإعلام - دول آسيا الوسطى المجال الحيوي والاستراتيجي لخارطة الصراع . منشور في شبكة الانترنت.

وقد اتخذ هذا التنافس منحى جاداً نظراً لما تزخر به المنطقة من ثروات ، فبحر قزوين مثلاً وهو البحر الذي تطل عليه كازاخستان وتركمانستان يزخر بكميات هائلة من النفط وقد أسهم هذا الواقع في تمتع المنطقة باحتياطيات ضخمة من كل من النفط والغاز الطبيعي .

### جدول رقم(1)

#### (26) احتياطيات النفط والغاز في جمهوريات آسيا الوسطى للعام (2009)

الغاز - تريليون قدم مكعب	النفط - بليون برميل	احتياط دولة
58	16	كازاخستان
65	0,594	اوزبكستان
94	0,6	تركمانستان
0,2	0,04	قيرغيزيا
0,2	0,012	طاجيكستان

يوضح الجدول السابق الحجم الضخم للموارد المتاحة وهي الاحتياطيات التي تراهن عليها مختلف الدول الطامحة في الحصول على مزيد من الطاقة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود قدر كبير من التباينات التي تقدمها مختلف المصادر الدولية حول حجم هذه الاحتياطيات إلا أنها تتفق على ضخمتها، في حين يقدر الاحتياط من الغاز في جمهوريات المنطقة ما بين 6 و 7 بالمئة من الاحتياطي العالمي (1).

إن هذه الاحتياطيات الهائلة لم يكن لها الأثر الفعال في تحسين الحياة الاقتصادية في هذه الدول حيث نجد أن غالبيتها تتسم بالفقر النسبي من حيث الناتج المحلي ، وتعد جمهورية طاجيكستان من أفقرها حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها 1,6 مليار دولار مما أثر سلباً على معدلات النمو فيها، إضافة إلى تراجع مماثل في التنمية، في حين تعد كازاخستان أفضل حالا

(1) انظر دراسات خاصة عن آسيا الوسطى والقوقاز ، مختارات إيرانية ، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة عدد 17 لعام 2001 و 18 لعام 2002.

حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي فيها 29,7 مليار دولار<sup>(1)</sup>. كما أنها تشغل أيضاً موقعاً متراجعاً من حيث التنمية البشرية ، فحسب تصنيفات تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 2005<sup>(2)</sup>، احتلت كازاخستان المرتبة 82 بين الدول وتركمانستان المرتبة 109 وأوزبكستان المرتبة 119 وقيرغيزيا المرتبة 120 وطاجيكستان المرتبة 127. وحسب معايير هذه المنظمة الدولية فإن كازاخستان وحدها تحتل مرتبة بين الدول عالية المستوى بينما تحتل الدول الأخرى مستوى أقل في المرتبة المتوسطة.

إنّ هذا الواقع الاقتصادي يوضح طبيعة التناقض في هذه المنطقة، فمن ناحية تزخر باحتياطيات هائلة تجعلها مطمئناً لمختلف القوى الإقليمية والدولية وتشجّر إلى إمكانيات مستقبلية مبشرة، إلا أنها وفقاً لتقارير التنمية البشرية لازالت تشكل موقفاً متراجعاً. هذا إضافة إلى انتماء سكانها إلى الريف دون الحضر باستثناء كازاخستان التي يسكن أكثر من نصف عدد سكانها الأماكن الحضرية، فضلاً عن معاناة دول المنطقة من ارتفاع معدلات النمو السكاني مما يضاعف من احتياجها إلى عوائد مواردها الطبيعية .

### المطلب الثالث

### الإسلام السياسي

في ضوء الموقع الجغرافي للمنطقة الملاصق لأفغانستان ، فإنّ الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى موضع مراقبة دقيقة من قبل جميع القوى الكبرى ( الولايات المتحدة وروسيا والصين ) وهي مهتمة بمتابعتها خشية تمدد الحركة الأفغانية إليها وبالتالي تسربها إلى الدول الأخرى .

وُجد الإسلام السياسي في منطقة آسيا الوسطى منذ زمن طويل ، فعند احتلال روسيا القيصريّة المنطقة أعلنت ثورة سميت بثورة (البسماتشي) من قبل سكان تركستان<sup>(3)</sup> ( قبل ظهور

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول معدلات التضخم في جمهوريات آسيا انظر : world bank statistical data 2003, base.

(2) تقرير التنمية البشرية لعام 2009 – منظمة الأمم المتحدة الإنمائي منشور على موقع المنظمة

(3) تركستان هو اسم المنطقة التي تضم آسيا الوسطى (تركستان الغربية) وإقليم شينغيانغ الصيني ( تركستان الشرقية)

(الجمهوريات )،ومن أسباب هذه الثورة هو الاحتلال وسياساته، حيث حوّلت روسيا وادي فرغانة إلى زراعة القطن لخدمة الجيش القيصري وانكمشت زراعة الحبوب مما أدى إلى انتشار العوز بين سكان المنطقة ، كما فرض التجنيد الإجباري على الشباب التركستانيين في الجيش الروسي خلال الحرب العالمية الأولى، وقد ولدت هذه السياسات احتقاناً كبيراً في المجتمع أدى إلى تلك الثورة . وقد ارتبط قادة الثورة بزعماء الحركات الإسلامية المقاومة للاستعمار البريطاني في البنجاب بالهند وكذلك أفغانستان، وهو ما جعلها حركة ذات ارتباطات إقليمية وإن اختلفت القوى الاستعمارية التي كافحت ضدها (١) وبالتالي فمن الصعب فصل لونها الإسلامي عن انتماءاتها القومية ، غير أن تحولاً مفاجئاً وقع للثورة حين انزلق قادتها إلى اشتباكات بينية سرعان ما أضعفت قوتها ، وهو ما يسر للسوفيت قمعها في عام 1926 من خلال عمليات قاسية أجبرت عشرات الآلاف لهجرة وطنهم إلى خارج الإقليم ، فوصل الفارون إلى مناطق نائية في غربي الصين .

إنّ هذه السيطرة شبه الكاملة لم تتح لهذه الحركات أن يكون لها دور في الأحداث السياسية التي شهدتها الاتحاد السوفيتي كما لم يكن لها دور في سقوطه أو في تأسيس الدول الناشئة على إثر ذلك السقوط عام 1991 ، ماعدا استثناءً بسيطاً في طاجيكستان عندما أصبح الحزب الإسلامي فيها فاعلاً في المجتمع الطاجيكي في المراحل المتأخرة من الاتحاد السوفيتي(٢)،وكذلك حزب النهضة الإسلامي الذي نشأ في القوقاز مستغلاً فترة الانفتاح السوفيتي النسبي الذي أتاحته سياسة البيريسترويكا. إلا أن الجهود الضخمة التي بذلتها الماركسية لم تفلح في القضاء على جذوة الارتباط بالدين الإسلامي واستمراريته في المجتمعات الآسيوية حيث حرصت هذه المجتمعات على أن تجعل الدين الفاعل المميز للهوية القومية والثقافية لها ، كما أن الصراع مع الماركسية ساهم في تعزيز القناعات لدى العديد بأهمية الانتظام في هيئات مؤسسية لتكثيف طرق مواجهتها .

وهناك في آسيا الوسطى ثلاثة حركات إسلامية لها وقعها وتأثيرها ، وهي حركات رغم تشابهها في الهدف والمسمى، إلا أنها تختلف في جذورها ومصادرها .

---

(1) د. عاطف معتمد عبد الحميد . حركات الإسلام السياسي في آسيا الوسطى - الخلفيات التاريخية دراسة منشورة في الانترنت

(2) International crisis group- Radical islam in central : Responding to hizb ut-tahrir. Asia report no 58. 30- 6- 2003

هذه الحركات هي :-

#### 1- حزب النهضة الإسلامي :

ظهرت البدايات الأولى لتكوين الحزب قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع التسعينات ومن أطياف متنوعة ، من شيوخ مستقلين وعلماء دين تابعين للدولة ومنسجمين مع أهدافها بل وحتى أن بعض أصحاب التوجهات القومية قد انتمى له (١) ، وترجّح بعض الدراسات جذور الحزب إلى السبعينيات من القرن الماضي وتنسبه إلى الشيخ محمد رستموف الهندستاني ، الذي درس في مدارس ديوباندي الهندية، وبعد عودته إلى طاجيكستان افتتح مدرسة دينية لنشر أفكار الصحوة الإسلامية ضمت مجموعة من الشباب أطلقوا على أنفسهم اسم (الملالي الشبان).

وكانت أفكار (الهندستاني) وأتباعه أكثر نزوعاً تجاه الفكر الإصلاحي التجديدي من الفكر الأصولي ، وكانت أبرز سلوكياتهم انتقاد رجال الدين الموالين للدولة ، ومن ثم حاولوا السيطرة على بعض المساجد التابعة لهؤلاء الموظفين، وهو ما أدى إلى حالات من الصدام بينها ، وكان أكثرها حدة ما وقع للسيطرة على المساجد الرئيسية (٢). وبعد موت (الهندستاني) في أحد السجون السيبيرية (عقاباً لنشاطه الإسلامي)، حمل تلامذته أفكاره بشكل سري وأهمهم (سيد عبد الله النوري) حتى عام 1987 حين أظهر نشاطه وقاد تظاهرة لدعم المجاهدين الأفغان في مقاومتهم للغزو السوفيتي اعتقل على إثرها حتى الإفراج عنه في نهاية الثمانينات ليؤسس مع شخص آخر هو (محمد همت زادة) فرعاً لحزب النهضة الذي كان قد تشكل توّاً في روسيا (٣).

ويؤكد المهتمون في دراسة الحركات الإسلامية ، أن زعماء الحزب قد تجنبوا الصدام مع النظم الحاكمة منذ البداية وفضلوا الحديث عن إعادة إحياء الإسلام في المجالات الثقافية والاجتماعية والتعليم الإسلامي ، وإنّ أكدوا في نفس الوقت على الترابط المباشر بين الإسلام والسياسة(٤). وقد سعى الحزب في المقام الأول عند الإعلان عنه رسمياً عام 1990 إلى توحيد مسلمي الاتحاد السوفيتي تحت مظلته مع المناداة بالمحافظة على الكيان السوفيتي ورفض

---

The journal of the Turkish weekly : Islam in Turkistan. Interview with abdulhakim (1)  
Rahmanov. 10- 2- 2005

(2) د.عاطف عبد الحميد. الحركات الإسلامية في آسيا الوسطى -مصدر سابق .

(3) مصدر سابق الذكر ... The Turkish journal

(4) انظر البحث المنشور بالانترنت Malishenko.A .Does Islam fundamentalism exist in

Russia

تفكيكه، إلا أن هناك جناحاً راديكالياً دعا إلى إقامة دولة الشريعة الإسلامية، كما أن هناك جناحاً يدعو إلى النزعة التنافسية بينما يدعو آخرون إلى عالمية الدين و لا قوميته وهكذا ظهرت انشقاقات كبيرة فيه .

## 2- الحركة الإسلامية الأوزبكية:-

تأسست هذه الحركة من انشقاق عدد من مريدي حزب النهضة في أوزبكستان ليشكلوا حزب العدالة الذي تنامي دوره في منطقة وادي فرغانة ( وادي الحركات السياسية الإسلامية) ومطالبته ببعض الدور في المشهد السياسي الأوزبكي، وبتزايد نشاط هذا الحزب المعارض ، فقد أعلن كل من (طاهر يولدشيف) و(جمعة نامانجاني) من سكان الوادي عام 1998 عن تشكيل الحركة الإسلامية الأوزبكية تحت شعار "إسقاط حكم كريموف الذي يضطهد الإسلاميين"<sup>(1)</sup>. وقد تصدّت الحكومة بشكل دموي لهذه الحركة مما أجبر قادتها على الانتقال إلى طاجيكستان والمشاركة بالقتال الدائر هناك والتجول بين أفغانستان وباكستان، ولم تسجل الحركة حضوراً فاعلاً منذ عام 2001 بعد أن تسربت معلومات عن مقتل زعيمها "يولدشيف" في معارك أفغانستان إبان الغزو الأمريكي في أعقاب أحداث 11 أيلول/سبتمبر، إلا أنها عادت للأضواء عند مشاركتها في أحداث انديجان الأوزبكية عام 2005<sup>(2)</sup>. وقد غيرت الحركة اسمها إلى الحركة الإسلامية التركستانية في اتجاه توسيع نشاطها ليشمل جميع منطقة تركستان التي تضم إقليم شينغيانغ غرب الصين ذي الأغلبية المسلمة والمعروف باسم تركستان الشرقية ودول آسيا الوسطى التي تسمى بتركستان الغربية .

## 3- حزب التحرير الإسلامي :-

ترجع أصول حزب التحرير الإسلامي إلى الحزب الذي تأسس في القدس في عام 1953 على يد الشيخ الفلسطيني (نقي الدين النبهاني) المتخرج من جامعة الأزهر، وقد شهد الحزب رواجاً كبيراً ليصبح من أكبر الأحزاب الإسلامية في آسيا الوسطى حيث أن هناك تقديرات تفيد انتماء عشرات الآلاف فيها إليه <sup>(3)</sup>، وقد اعتمد الحزب في بداية ظهوره على أسلوب كانت

---

(1) Mann paul: Islamic movement of Uzbekistan April - 2002

(2) لمتابعة أحداث انديجان الاوزبكية، راجع التغطية الإخبارية لها في الصحف العالمية والعربية في منتصف مايس 2005، وخاصة صحيفة البرافدا الروسية بتاريخ 2005/5/14.

(3) تذكر بعض المصادر انه قد تأسس في الأردن ( انظر على سبيل المثال International crisis group ) مصدر سابق الذكر

(4) مقابلات شخصية للباحث مع فعاليات سياسية في كازاخستان وطاجيكستان.



حركة طالبان قد اتبعت في بداية نشأتها ، وهو تبليغ أفكار الحزب عبر توزيع منشورات بشكل سري ومكثف، ووجدت هذه المنشورات التي تحمل العداء للصهيونية وإسرائيل والرأسمالية والشيوعية والمفهوم الغربي للديمقراطية رواجاً واسعاً لدى الطلبة والسكان والعمال<sup>(1)</sup>.

وينص دستور الحزب <sup>(2)</sup> على وجوب أن يكون أي دستور وقانون بل وأي تفصيل في الحياة مستمداً من الشريعة الإسلامية، ورفض أية صيغة تصالحية مع النظم السياسية العلمانية، حيث ينص على أن يتولى السلطة (خليفة) منتخب من مجلس للأمة بدلاً من انتخابه من قبل الدولة ، كما يسمح للأحزاب السياسية بالعمل شريطة أن يكون أساس عقيدتها هو الفكر الإسلامي، ويتولى الأمراء إدارة الملفات العسكرية والعلاقات الخارجية على أن لا تقام علاقات مع الدول (الامبريالية) مثل الولايات المتحدة وبريطانيا، وأن تكون هناك حالة حرب مع إسرائيل. ونتيجة لهذه المواقف ، فقد تباينت مواقف الدول في التعامل مع هذا الحزب ، فالولايات المتحدة لم تدرجه على قائمة الإرهاب حتى الآن<sup>(3)</sup>، إلا أن روسيا قد أدرجته على قائمتها للإرهاب بعد اعتقال أكثر من مائة من أعضائه في موسكو بتهمة تدبير محاولة انقلاب على الحكم الروسي مطلع عام 2003، وكان على رأس المعتقلين نشطاء للحزب من طاجيكستان وقيرغيزيا ، وقد اعتبرت السلطات الروسية أن العناصر المكشوفة من حزب التحرير لا تشكل إلا غيضاً من فيض<sup>(4)</sup>. كما منعت ألمانيا في نفس العام بتهمة ترويجه لمعاداة السامية ومناهضة إسرائيل<sup>(5)</sup>.

---

(1) International crisis group. ibid

(2) Taji- farouki, foundation Quest: Hizb Al- Tahrir and the search of the Islamic caliphate (London 1996) p.67

(3) راجع لائحة الإرهاب في موقع وزارة الخارجية الأمريكية

(4) صحيفة الازفستيا الروسية في 2003/6/9.

(5) Colen A . Interest in central Asia testimony. International Relation committee. {

## المبحث الثاني

### تصادم المصالح

### بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية

لم تكن دول آسيا الوسطى سبّاقة في طلب حصولها على الاستقلال من الاتحاد السوفيتي حيث سبقتها دول البلطيق ، ولكنها سارت مع التيار، فقد تردد بعض رؤساء هذه الدول في إعلان استقلالهم بسبب عدة مخاوف ، فبلادهم معتمدة في اقتصادياتها على التكامل مع دول الاتحاد ، كما أن جميع رؤسائها هم من الشيوعيين وهو ما يتطلب إعادة مجمل النظام السياسي دون المساس برووس السلطة بالتأكيد. فقد تباطأت كازاخستان مثلاً في إعلان استقلالها عن الاتحاد السوفيتي حيث انتظر رئيسها نورسلطان نزرباييف إلى آخر لحظة لعل النفس يعود إليه من جديد ليكون آخر رئيس يعلن استقلال دولته، وهو ما ينطبق على رئيس أوزبكستان إسلام كريموف الذي شعر أن موقع دولته الحبيس يضعه في موقع متردد من قبول الانفصال حيث أن ذلك يفقدها ميزة الارتباط بدولة عظمى<sup>(1)</sup> أولاً ثم يقطع حبلها السري للاتصال مع العالم الخارجي .

كما أن بعض شعوب المنطقة كانت متهيبة أيضاً من هذا الموضوع ، فشعب طاجيكستان مثلاً شعر بأهمية بقائه مرتبطاً بالاتحاد السوفيتي بسبب الحالة الاقتصادية واعتماده على الدعم الذي يوفره هذا الارتباط إضافة إلى العوامل السياسية كونه في دولة حبيسة مجاورة لمناطق توتر كبير مثل أفغانستان، فقد صوّت في الاستفتاء الذي أجري عام 1991 لصالح المحافظة على ذلك الارتباط ، إلا أن روسيا لم تقبل بهذا الالتزام ورمت بيمين الطلاق عليه ، وإثر ذلك أعلنت دول آسيا الوسطى استقلالها جميعاً.

لقد كانت النتيجة الحتمية لانتهاء الاتحاد السوفيتي هي وقوع المنطقة في فراغ كبير ، فدول آسيا الوسطى لم تكن مستعدة بعد لنيل استقلالها ، فلا المؤسسات السياسية موجودة بصورتها المرضية ، ولا البنى الاقتصادية متكاملة ، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك استعداد كامل لتقرير توجهات كل دولة ، حيث أن خضوعها لهذه الهيمنة الثقيلة لعقود طويلة لم يكن يتيح لها مثل هذا التقرير بشكل مستقل خاضع لطموحات شعوبهم .

---

(1) د. عاطف عبد المجيد / 15 سنة من الاستقلال ..ماذا جنت آسيا الوسطى - منشور على موقع الجزيرة الالكتروني.

## المطلب الأول

### الولايات المتحدة وآسيا الوسطى

لقد شكّلت الظروف المستجدة وقتاً مثالياً لتشكيل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، والواقع أن الإدراك الأمريكي لأهميتها كان مبكراً ، فقد اعتبرها العديد من المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين بأنها منطقة حيوية في السياسة العالمية ، وأنها مستودع حيوي للصراعات الأثنائية والتنافس الدولي بين الدول الكبرى<sup>(١)</sup>.

وبمجرد أن أعلنت دول آسيا الوسطى استقلالها سارعت الولايات المتحدة بإرسال عشرات البعثات إلى تلك الدول لجمع المعلومات عنها وتحديد المصالح الحيوية للولايات المتحدة ، أهمها بعثة مؤسسة راند ، وبعثة معهد الولايات المتحدة للسلام ، ثم زيارة جيمس بيكر وزير خارجية الولايات المتحدة آنذاك إلى دول المنطقة سنة 1992 .

وقد اتفقت معظم هذه البعثات على أن للولايات المتحدة مصالح حيوية في آسيا الوسطى ينبغي أن تعمل على تطويرها<sup>(٢)</sup>، وقد سارعت في تأسيس سفاراتها في دول المنطقة بدأتها بكازاخستان عام 1992 وهي أول سفارة معتمدة فيها ثم قيرغيزيا في نفس العام تلتها أوزبكستان وتركمانستان، أما طاجيكستان فلم تفتح الولايات المتحدة سفارتها فيها إلا عام 1994<sup>(٣)</sup>، ويمكن تحديد الأهداف الأمريكية في المنطقة كما يلي:

إنّ العامل الأول الذي نشأ عن انهيار الاتحاد السوفيتي هو تكريس الولايات المتحدة كقوة جبارة وحيدة في العالم ، وهذا قد فرض عليها نسج خيوط محكمة تجاه العوامل التي تشكل تهديداً ضد هذا التكريس، وقد طرحت هذه الإستراتيجية من قبل المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين وأهمهم (هنري كيسنجر) حين حدّد رؤيته لعالم ما بعد الحرب الباردة بأن قيام نظام

---

(1) Zbigniew Brzezinski " A Geostrategy for Eurasia" foreign Affairs vol. 76 (1) No.5pp 50

chang gung:Central Asia . Journal of humanities and social sciences 1- 2/ 2008(2)

(3) انظر حميد محمد . آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي - بغداد الجامعة المستنصرية رسالة دكتوراه غير منشورة 1997

دولي إنساني وسلمي يتطلب قيادة أمريكية ثابتة ودعماً من الأطراف الأخرى (١)، وقد سعت الولايات المتحدة لاستيعاب هذه القوى الأخرى بأسلوب جديد قائم على المشاركة النسبية في التفاعلات الإقليمية والدولية وصولاً إلى تحييد تلك القوى والتقليل من حجم تفاعلاتها وصولاً إلى تحجيم تأثيرها الدولي (٢).

وقد كانت سياسة الرئيس الأسبق (بيل كلنتون) متأنية بهذا الاتجاه خلال الأعوام 1992-1994، حيث أظهرت اهتماماً أقل بالنواحي العسكرية (٣) باعتبار أن الانغماس العسكري المتسرع مع الدول الناشئة قد يضر بالعلاقات التي تحاول تنميتها مع روسيا الاتحادية لأنه قد يفسر على أنه انتهاز لفرصة الضعف الروسي وبالتالي سيؤثر على العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا (٤). إن الإستراتيجية الأمريكية خلال تلك الفترة قد لخصها (ستروب تالبوت) نائب وزير الخارجية الأمريكية عام 1997 حين قال في تصريح له "إن أهداف الولايات المتحدة في آسيا الوسطى هي ليس السيطرة على المنطقة ، ولكننا نريد إبعادها عن سيطرة القوى الأخرى وتمكين دولها الخمس من الحصول على استقرارها وأمنها (٥)، وبمعنى آخر فإن الولايات المتحدة تريد إبعاد النفوذ الروسي والصيني عن المنطقة .

---

(1) Henry Kissinger "a world we have not known" News week , January 27/1997

(2) انظر د. هاتي الياس الحديشي ، جيواستراتيجية اوراسيا بين بين الحقائق الموضوعية وإستراتيجية الهيمنة ، نشرة افاق إستراتيجية ، بغداد العدد الأول 1998 ص 16.

3 انظر Stephen Blank "The united states and central Asia . London ,Royal institute for international affairs, 2001 p127

(4) انظر وقارن Eugene Rumer "filling the void the united states in central Asia "foreign service journal's vol. 80 No40 April 2003 pp48- 51

(5) Eugene Rumer: ibid p.48 انظر نفس المصدر

## المطلب الثاني

### الأبعاد العسكرية للإستراتيجية الأمريكية

#### في آسيا الوسطى

إنّ اعتقال الرئيس السابق (جورج بوش) السلطة عام 2001 كان نقطة تحوّل في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فقد شكّلت الولايات المتحدة الإستراتيجية الكونية لصياغة إطار الأمن الإقليمي وتعزيز السيطرة الأمنية، وعندها بدأت بتنشيط العلاقات العسكرية بدول المنطقة كجزء من هذه الصياغة<sup>(1)</sup>. وكجزء من متطلبات هذه الإستراتيجية هو توسيع خطة حلف الناتو السياسية والأمنية بحيث تشمل آسيا الوسطى وجنوب القوقاز وهذا يقتضي تطويق روسيا ومنع قيام حلف قاري استراتيجي تقوم بقيادته بعد أن بدأت ملامح تحركات روسية لتعبئة الدول والشعوب المجاورة لمواجهة السياسات الأمريكية الأطلسية الجديدة<sup>(2)</sup>.

وقد وفّرت أحداث 11 سبتمبر غطاءً سهلاً وغير متوقع لهذه السياسة ، فعندما أعلنت أمريكا هدفها الأساسي في مكافحتها للإرهاب هو أفغانستان ، القاعدة الأساسية لشبكة القاعدة، فقد كان على الإدارة الأمريكية أن تطلب المساعدة والتنسيق من دول آسيا الوسطى وتوفير القواعد اللازمة لعمليات حلف الأطلسي . وقد سارعت هذه الدول الخمس في الاستجابة لنداء الرئيس بوش للانضمام للجهود الدولية لمكافحة الإرهاب عندما أعلنت جميعها تضامنها مع واشنطن وعرضت أراضيها وسماعها للقوات الأمريكية ضد طالبان. وبدأت القوات الأمريكية عملية أسمتها ( عملية الحرية الدائمة Operation Enduring Freedom ) وقد تضمنت استراتيجية هذه العملية<sup>(3)</sup>:

- 1- إقامة قواعد متقدمة في اوزبكستان وقيرغيزيا وطاجيكستان.
- 2- الحصول على منافذ جوية وقواعد في كازاخستان وتركمانستان.
- 3- تدريب وتجهيز القوات في جورجيا .

---

(1) انظر Stephen Blank: bid p.130

2 انظر وقارن احمد ثابت : الاقتصاد السياسي للصراع حول آسيا الوسطى بعد 11 سبتمبر. مركز الدراسات الآسيوية ، جامعة القاهرة ، أوراق آسيوية العدد 45 أغسطس 2002 ص 19.

3Elizabeth Wihnck” Growing U.S. security interests in central Asia” Strategic studies institute ,U.S Army war college, October 2002,p.13

4- مساعدة أذربيجان في حماية حدودها .

5- بناء تحالف قوي مع دول آسيا الوسطى عن طريق:

أ - زيارات على مستوى عال.

ب - تعاون مخابراتي وثيق .

ج - إيجاد تنسيق على مستوى عال مع قيادة العمليات المركزية

د - زيادة المساعدات بكل أنواعها .

وبهذه الخطة فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية دول آسيا الوسطى في الخطوط الأمامية في حربها على الإرهاب، ومن أجل تطبيق هذه الخطة فقد سعت الولايات المتحدة لتثبيت وجودها العسكري في المنطقة لإيجاد قواعد عسكرية لها فيها على النحو التالي:

(1) أوزبكستان:-

لقد كانت أوزبكستان هي المحطة الأولى في التحرك الأمريكي ويعود ذلك ليس إلى ملاصقتها لأفغانستان واعتبارات الحرب القائمة فيها فقط بل أيضا يرجع إلى تقدير موقف تجاهها هو أن توثيق العلاقات معها يؤمن تقدم حلف شمال الأطلسي شرقاً ويوفر للتحالف الغربي قاعدة ارتكازية في آسيا الوسطى يمكن استخدامها ليس ضد أفغانستان وإيران فحسب بل ضد روسيا أيضا إذا ما تطلب الأمر ذلك لكون أوزبكستان تحتل موقعا محوريا بالمعايير العسكرية<sup>(1)</sup>، وبناء على تلك التحركات فقد كانت هذه الدولة المحطة الأولى التي استقبلت قوات أمريكية على أراضيها .

أما القواعد المستخدمة في أوزبكستان فهي (2):

(أ) قاعدة خان اباد (Khanabad): وهي قاعدة جوية تقع غرب مدينة كرانشي وتبعد حوالي 200 كم شمال الحدود الأوزبكية الأفغانية .

(ب) قاعدة جرجيك (Chirchic): وهي قاعدة جوية كبيرة تقع بالقرب من طشقند وتبعد 750 كم عن كابول ، وتوجد فيها المروحيات العسكرية الأمريكية المستخدمة لإجراء التمارين العسكرية التي يقودها حلف الأطلسي في المنطقة.

---

1 علاء الشيخ : الولايات المتحدة الأمريكية وأوزبكستان : حدود الاقتراب السياسي والاستراتيجي منشور على

الانترنت [www.eurasia.net.org](http://www.eurasia.net.org)

2Kenly Butler , Central Asia military bases. [www.cns.miis.edu](http://www.cns.miis.edu)

(ج) قاعدة توزل (Tuzel): وهي قاعدة جوية تقع على أطراف طشقند وتستخدم فيها طائرات نقل عسكرية أمريكية تحمل أجهزة استطلاع .

(د) قاعدة كاجايتي (Kagayty): وهي قاعدة جوية أيضاً تقع على بعد 20 كم من شمال ترميز وهي قادرة على استيعاب كل أنواع الطائرات العسكرية والمدنية.

(2) قيرغيزيا :-

تحتل قيرغيزيا الأهمية الثانية بعد أوزبكستان ، حيث تشكل قاعدة ميناس الجوية في العاصمة بشكيك أكبر قاعدة متقدمة نحو أفغانستان وهي تبعد حوالي ساعة طيران عن كابول وتقع هذه القاعدة في مطار بيشكيك الدولي والذي هو أكبر مطارات البلاد .

تضم القاعدة حوالي 1000 جندي أمريكي، وتنص الاتفاقية الموقعة معها على معاملة القوات الأمريكية معاملة سيادية بمنحها الحرية في الدخول والخروج من البلاد دون جواز سفر أو تفتيش ، وقيادة السيارات داخل البلاد بإجازة أمريكية وعدم المثل أمام الشرطة أو المحاكم القيرغيزية في حالة ارتكاب المخالفات ، ولم تخلو الصفقة مع الأمريكان من مصلحة مادية حيث عرضت الحكومة الأمريكية مبالغ كبيرة تبلغ 150 مليون دولار سنوياً .

وفي إطار التنافس التقليدي فقد ضغطت كل من روسيا والصين باتجاه إغلاق هذه القاعدة، وقد صوت البرلمان على ذلك بالموافقة في بداية عام 2009 ، إلا أن الرئيس القيرغيزي (كرمان باكيف) ماطل في المصادقة عليه لكنه فعل ذلك في 20 شباط من نفس العام غير أنه سرعان ما تراجع وقرر تمديد عقد القاعدة شرط زيادة مبلغ التأجير ثلاثة أضعاف، الأمر الذي أثار حفيظة موسكو بعد تقديمها قرضاً بملياري دولار مقابل التخلي عن تلك القاعدة، وقد كان ذلك من أبرز الأسباب التي أدت إلى إسقاطه في شهر أبريل/نيسان 2010.

### (3) طاجيكستان :-

تشارك طاجيكستان بحدود طولها 1206 كيلومتراً مع أفغانستان وهي طريق إمداد رئيسي للأسلحة والمعدات، أما القواعد العسكرية فهي واقعة في المناطق التالية (١):

(أ) قاعدة دوشنبه (Doushenbe): وهي العاصمة ويقع فيها مطار عسكري كبير قادر

على استيعاب كافة أنواع طائرات النقل العسكرية.

(ب) قاعدة بارخار (parkhar): ويقع فيها مطار يستعمل لتجهيز السلاح .

#### (4) كازاخستان :

كانت كازاخستان تشكل الوعاء النووي للاتحاد السوفيتي السابق ، وإثر انهياره فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية سبّاقة في التحرك نحوها لدفعها للتخلي عن هذه الأسلحة التي ورثتها عنه. إن قلق الولايات المتحدة تجاه السلاح النووي في كازاخستان (وغيرها من جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق) يتركز فيما يلي(1) :

- انتشار معدات التسليح النووي.
- انتشار علوم وتكنولوجيا الهندسة النووية العسكرية .
- الخوف من استخدام مفاجئ وغير متوقع لهذه الأسلحة .
- حدوث خلل في مسيرة نزع الأسلحة النووية .
- ظهور لصوصية نووية محتملة من أنواع متعددة .

وقد تركّزت الجهود الأمريكية باتجاه استقطاب العلماء النوويين الكازاخ وإغرائهم بالعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية ومنحهم عروضاً مادية كبيرة ، ثم بالضغط على كازاخستان للتخلي عن هذا السلاح وعن المواد النووية التي تملكها . وقد أسفرت الجهود الأمريكية عن إقناع رئيس كازاخستان (نور سلطان نزرباييف) في حزيران عام 1992 بالتوقيع على بروتوكول تعهد بموجبه التوقيع على اتفاقية ستارت 1 واتفاقية الحد من انتشار الأسلحة النووية ، وهو ما تم بالفعل ، وتم نقل الصواريخ ذات الرؤوس النووية منها إلى روسيا ونقل 600 كغم من اليورانيوم المخصب إلى الولايات المتحدة في تشرين الأول 1994. ويذكر أن اليورانيوم المنقول من النوع المخصب بنسبة 90% وهو قابل للاستعمال المباشر للأغراض العسكرية .

#### (5)- تركمانستان:

تتشارك تركمانستان مع افغانستان في حدود يبلغ طولها 744 كم، وتمتاز الأراضي الأفغانية المجاورة لتركمنستان بكونها مقرات لقواعد حركة طالبان ، أما القواعد العسكرية المستخدمة فيها فهي :

أ- قاعدة مساري ليمروف (Mesarylimerov) وتبعد 60 كم عن الأراضي الأفغانية وتمثل أكبر قاعدة جوية في آسيا الوسطى .

---

1انظر حبيب الله ابو الحسن شيرازي : الصراع الأمريكي الروسي في آسيا الوسطى. مختارات إيرانية . العدد الثاني سبتمبر 2000 ص 41



ب. قواعد عسكرية متفرقة بالقرب من الحدود الأفغانية أيضا في مناطق تخت وباراز وكوشكا.

## المطلب الثالث

### ثروات المنطقة وتأمينها

تطرقنا إلى الأهمية الاقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى، وسنركز هنا على السياسة الأمريكية تجاه اقتصاديات آسيا الوسطى.

إن من الأسباب الرئيسة للاهتمام الأمريكي هو احتواء هذه المنطقة على ثروات طبيعية هائلة، حيث تُعد مصادر الطاقة المخزونة في بحر قزوين هي مصادر حيوية بديلة لتلك المصادر الموجودة في الشرق الأوسط والخليج العربي<sup>(1)</sup>، وقد أشار مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي في تقريره الصادر في 4 شباط 2010 إلى أن الصراع المستقبلي سيكون على مصادر الطاقة، وأن منطقة آسيا الوسطى ستكون منطقة تنافس دولي كثيف من أجل ذلك<sup>(2)</sup>.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية مبكراً في عقد سلسلة من الاتفاقيات، ففي 1993/4/18 أبرمت شركة شيفرون الأمريكية عقداً تاريخياً بقيمة 20 مليار دولار على أساس التقاسم مناصفة مع كازاخستان لاستثمار حقل تنغيز الذي تبلغ احتياطياته حوالي 10 مليار برميل نفط، ومن المتوقع أن يصل إنتاج هذا الحقل إلى 750 ألف برميل خلال عام 2010. وفي عام 1994 وقّعت أذربيجان اتفاقيات حول استخراج النفط مع ثماني شركات أمريكية وبريطانية في منطقة الجرف القاري داخل مياه بحر قزوين، وشملت الاتفاقيات ثلاثة حقول كبيرة قدرت قيمتها بـ 7,4 مليار دولار أمريكي.

كما اشترت شركة اكسون حق التنقيب والاستكشاف قرب الحقل نفسه في (تولبارمونا) وأدخلت إلى جانبها شركة شل البريطانية وعدداً من الشركات اليابانية. وتُعد الشركات الأمريكية هي الوحيدة العاملة في أعمال التنقيب البحري في شمال بحر قزوين، حيث وقّعت معها عقداً

---

Pinar Ipek1

Challenges for democratization in central Asia: What can the United States Do?

Middle East Policy VI XVI No. 1 2007.

2 انظر: تقرير مجلس الاستخبارات الوطني الأمريكي لعام 2009 . منشور في الانترنت .

لاقتسام حصص الإنتاج في نيسان 1997 في أثناء زيارة الرئيس نزرباييف إلى الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(١)</sup>.

كما امتدت مساعي السيطرة الأمريكية من عمليات التنقيب والاستخراج لتشمل عملية تصدير الإنتاج ورسم مسارات أنابيب النفط الناقلة، حيث أن الانغلاق الجغرافي لمنطقة بحر قزوين يسبب مشكلة يستلزم حلها من أجل تأمين وصول هذه الإمدادات إلى الأسواق الغربية والأمريكية بعد أن كانت جميع البنى التحتية المخصصة لنقل النفط في الحقة السوفيتية تتجه حصراً نحو الشمال أي نحو روسيا الأمر الذي وفّر لها وضعا يمكنها من ممارسة الضغط على دول آسيا الوسطى والقوقاز. أما بعد الانهيار فإن دول المنطقة راحت تبحث عن بدائل لاحتكار موسكو هذا إضافة إلى إيجاد التمويلات الضخمة لإعادة تأهيل البنية التحتية المنهكة ، وقد اتجهت السياسة الأمريكية بادنا بتقديم المساعدة والدعم للروس وفق رؤية نائب وزير الخارجية الأمريكي حينها (ستروب تالبوت) حين رسم سياسة تتطابق مع سياسة (روسيا أولاً) وعدم تأييد أية خطوط لتجاوزها، ولكن بعد عام 1999 بدأت الإدارة الأمريكية بتطوير سياسة (خطوط الأنابيب المضاعفة)<sup>(٢)</sup>، حيث أدركت الولايات المتحدة أهمية السيطرة على وسائل التصدير، وأوجدت خططاً وبدائل لوضع مسارات جديدة للأنابيب الناقلة<sup>(٣)</sup>:

إنّ خضوع دول هذه المنطقة للسلطة السوفيتية لفترة طويلة قد طبعها بتلك التقاليد المركزية التي يصعب التخلص منها، لذلك نستطيع أن نرى أن النظام السوفيتي موجوداً في كل تفاصيل الحياة اليومية في هذه الدول، ومنها بالطبع في قياداتها السياسية وطرق إدارة الدولة فيها، كما نتلمس بسهولة في بعض قادة هذه الدول نماذج حكم تسلطية قائمة على أساس حكم الفرد أكثر من كونهم نماذج لحكام منتخبين، وقد تم اللجوء للإكراه للحفاظ على استمرار التأييد الشعبي لأنظمتهم، معتمدين على تسخير وسائل الإعلام والاستخدام الانتخابي لسلطة القانون بهدف كبح نشاط المعارضة في مهده.

ومن هنا فإن الولايات المتحدة الأمريكية قدمت نفسها كنموذج يحتذى به في سبيل تطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان والسعي لبناء مؤسسات المجتمع المدني والسياسي،

1 جوليا ساني. التنافس على احتياطات النفط في قزوين . بحث منشور في الانترنت

2انظر: مايكل كلير الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية ترجمة دار الكتاب العربي بيروت 2002ص 114-115

3انظر المصدر السابق ص 16

وتشكيل الأحزاب السياسية وتقديم الخبرة والمشورة والتدريب، وأعلنت أن المساعدات الديمقراطية والتحول باتجاه اقتصاد السوق هما شرطان لفتح أبواب الجذب للمستثمرين الأجانب(1)، موضحة بأن تعزيز الديمقراطية واقتصاد السوق هو هدف لا يخدم الولايات المتحدة الأمريكية فحسب، وإنما يخدم مصالح حكومات آسيا الوسطى أيضاً. ووفقاً لوجهة النظر الأمريكية، فإن عملية الإصلاح الديمقراطي في آسيا الوسطى تتطلب اتباع أساليب معينة أكثر مما جرى في دول أوروبا الشرقية، وبمنهج مختلف يستند على الإرادة السياسية والالتزام بالإصلاح وضرورة تعزيز الثقافة الديمقراطية. ففي عام (1996) أجرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (يو اس ايد) استطلاعاً للرأي ونظمت ندوة لمناقشة الموضوع بهدف تحرير العقبات وتطوير الديمقراطية بالإقليم، واستطاعت أن تتوصل إلى ثلاث مشاكل وهي: -

1. قلة المشاركة الشعبية.

2. نقص الثقافة السياسية.

3. انعدام الثقة المتبادلة بين الأفراد والحكومة.

وقد كانت الاستجابة إلى حدة الضغوط الأمريكية تجاه هذا الموضوع متباينة ، فالعديد من دول المنطقة قد قامت بتعديل دساتيرها وحاولت إيجاد نوع من الإصلاحات وتبني نظم جديدة في الحكم ، والبعض الآخر فضل عدم التغيير وهو ما سنحاول إيضاحه كالاتي: -

أ- تركمانستان: ، وضعت تركمانستان دستوراً جديداً ينتهج الديمقراطية العلمانية بموجب نظام حكم رئاسي، كما يتضمن الدستور فصلاً بين السلطات، ولكنه يشدد على دور رئيس الجمهورية مدى الحياة مما يجعل من هذا الفصل مجرد شيء شكلي، وتتركز السلطة بيد الحزب الشيوعي السابق بزعامة (صابر نيازوف)، والذي تبنى سياسة حذرة في المجالين السياسي والاقتصادي باعتبار أن البلاد ستعاني كثيراً عندما تنتقل من النمط السلطوي السائد في الحكم إلى النمط الديمقراطي وأن الاندفاع والتغيير يؤديان إلى صراعات عرقية، وقد عاونه في ذلك عدم وجود معارضة سياسية قوية في البلاد قادرة

على تحويل الأحداث لصالحها أو تمثل ضغطاً قوياً عليه لاتخاذ اتجاهات جديدة بعيدة عن السلطوية السائدة .

ب. أوزبكستان: وفيها تتمركز السلطة بيد (حزب الشعب الديمقراطي) بزعامة (إسلام كريموف) ذي الآراء المحافظة التقليدية، وهي الأقرب إلى النظام السياسي في تركمانستان، بسبب الممارسات السلطوية على المؤسسات والأجهزة والافراد بصنع القرارات، ولكنها تمارس نوعاً من الإصلاحات الاقتصادية، ونتيجة لذلك بدأت تبرز نخب جديدة من أصحاب الأعمال وإن كانت متعاونة مع السلطة، إلا أنها تشكل مجموعات ضغط بهدف التأثير في القرار واتخاذ سياسات أكثر انفتاحاً . وما تزال السلطة تفضل خيار الاستقرار على الإصلاح السياسي الذي قد يولد الفوضى.

ج. قرغيزستان: بعد حصولها على الاستقلال سارعت إلى التخلص من الآثار السياسية للأنظمة السابقة، فهي أول جمهورية تنزع عن نفسها صفة (السوفيتية الاشتراكية). ويعتبر رئيسها (عسكر اكايف) أول رئيس في دول وسط آسيا أيد الحركات الديمقراطية، واتصف سلوكه السياسي بالبراغماتية، وحاول جاهداً تطوير ديمقراطية نيابية تحاكي النمط الغربي وآمن بالحرريات السياسية التي تؤدي تلقائياً إلى تحقيق الازدهار الاقتصادي، ولهذا فإن قرغيزستان تُعد أول دولة ديمقراطية في آسيا الوسطى استطاعت القيادة فيها تحقيق العديد من الإصلاحات التي ترتب عليها الانفتاح السياسي يكاد لا يكون له مثيل في المنطقة<sup>(1)</sup>.

د. كازاخستان: أما في كازاخستان فقد تم تحقيق الإصلاح الدستوري والبرلماني على نحو متأخر وتوصف رسمياً بكونها جمهورية برلمانية ، إلا أن سلطات البرلمان الكازاخي قد قلّصت بانتظام وصحب ذلك نمو في سلطات الرئيس، ونلاحظ هنا أن الدستور الكازاخي الصادر عام 1995 قد حدّد فترة الرئيس بولائتين، أمد الواحدة منها 6 سنوات، إلا أن الرئيس الذي صادق على ذلك الدستور لا زال بالسلطة، إذ أجرى تعديلاً دستورياً عام 1999 استثنى فيه أول رئيس للجمهورية (هو) من ذلك. كما أن نظام الانتخابات فيها لم يترك مجالاً للأحزاب المعارضة بالنفوذ إلى البرلمان ، لذلك لا توجد أية معارضة فيه الآن.

هـ. طاجيكستان: كان الزعيم الشيوعي السابق (رحمن نايف) أول رئيس للجمهورية في حقبة الاستقلال، وأعيد انتخابه عام (1992) على إثر أول انتخابات في ذلك العام. إلا أن الاضطرابات التي واكبت نتائج الانتخابات مكنت المعارضة من إجباره على مشاركتها في الحكم واستلام المناصب القيادية، وأجبر على الاستقالة، وعين رئيس البرلمان (إمام علي رحمن) رئيساً للجمهورية بالوكالة، ويقود المعارضة الطاجيكية الحزب الديمقراطي، ويطالب رئيس جمهورية طاجيكستان بضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية وإقامة نظام ديمقراطي على النمط الغربي، على أن تكون الثقافة الطاجيكية قاعدة تتوحد حولها البلاد، إلا أن طاجيكستان لم تستطع تحقيق نوع من الإصلاحات أو التغيير وذلك نظروف عدم الاستقرار السياسي في البلاد التي أحبطت محاولات التقدم.

## المطلب الرابع

### الدور الروسي في آسيا الوسطى

من المعلوم أن روسيا لها مصالح استراتيجية كبيرة في منطقة آسيا الوسطى ويمكن اعتبار ذلك بأنها حقيقة ثابتة مهما تغيرت الظروف، ولكن ظروف انهيار الاتحاد السوفيتي أدت إلى قيام القيادة الروسية التي انبثقت بعده إلى إعادة النظر في تلك الأهداف والاستراتيجيات لتقوم بتغييرها تغييراً كبيراً .

وقد لعبت سياسة (بوريس يلتسين) أول رئيس روسي بعد الانهيار الدور الأول في الابتعاد عن السياسة السابقة تجاه المنطقة، باتباعه بادئاً سياسة (النقاط الأنفاس)، وملاحق هذه السياسة هي التحكم في عوامل القوى الذاتية لروسيا حتى مع تقليص المدى الحيوي لها <sup>(1)</sup> كما أن رئيس وزرائه السيد (ايغور كايدار) الذي وضع في خطته أولوية الإصلاح الاقتصادي وجد أن الانسحاب من (المحيط الداعم) سيساعد على استقرار (الروبل).

وقد أوكل رئيس الوزراء صياغة هذه السياسة لوزير الخارجية (اندرية كوزيريف) وتشكيل أولوياتها تجاه هذه الدول المستقلة حديثاً، وقد كانت صياغته لهذه السياسة بسيطة

---

Pavel K. Baev: Challenges and Options in the Caucasus and Central Asia. 1 انظر بحث

مقدم إلى ندوة كلية الحرب الأمريكية حول مستقبل روسيا كقوة عظمى في 1997/4/22

ومتماشية مع خطة رئيس وزراءه بالانفصال الاقتصادي ومع اتجاه رئيسه بعدم الاهتمام وفك الارتباط، وقد كانت المفتاح الرئيسي لهذه السياسة هو (الاتجاه غرباً) ومعنى ذلك إهمال هذه الدول بصورة متعمدة<sup>(1)</sup>.

ولكن هذه السياسة ليست سهلة التطبيق، حيث أن لروسيا قواعد متعددة في جميع دول الاتحاد السوفيتي السابق وقد تعرضت إثر هذه السياسة إلى تحرشات كبيرة وخاصة في تركمانستان واوزبكستان، كما وجد العسكريون الروس أن معاهدة الأمن الجماعي، التي وقّعت إثر الانهيار في 15-5-1992، تفرض عليهم التزامات عسكرية تتنافى وسياسة الانكفاء وخاصة في المناطق الملاصقة للحدود الروسية كالصراع في ابخازيا وناغورنو كرباخ في القوقاز وبالتالي في الدول الأخرى أيضاً، وقد أعاد القادة الروس تقييمهم للموقف ليجدوا أن روسيا مسؤولة حكماً عن حفظ السلام والاستقرار وأمن المنطقة والأهم هو الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية. وقد أكدت القيادة الروسية وعلى لسان رئيسها (حينها) فلاديمير بوتين حرصها على استعادة روسيا لهيمنتها كقوى عظمى ولمكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وضرورة تبوء روسيا مكاناً مناسباً في صفوف الدول الكبرى في القرن الحادي والعشرين<sup>(2)</sup>.

---

1Pavel K. Baev: المصدر السابق

2أحمد فؤاد متولي، هويدا محمد فهمي - الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز الحاضر والمستقبل. مركز الدراسات الشرقية، جامعة القاهرة العدد 12 لسنة 2000 ص 20.

## المبحث الثالث

### المصالح والأهداف السياسية والاقتصادية

- (1) احتواء العنف وعدم الاستقرار وحصار التطرف الإسلامي.  
إن الفراغ السياسي الاستراتيجي الذي نتج عن فشل الأيديولوجية الشيوعية والحملة الغربية ضد الأصولية الإسلامية دفع روسيا لأن تنظر لها كخطر رئيسي يهدد مصالحها القومية. وقد عزز اندلاع القتال بين الشيوعيين والإسلاميين في طاجيكستان الذي استمر بين عامي 1992 - 1997 ظهور تخوف بين الساسة الروس من إمكانية تحول هذه الأزمة إلى حرب تشبه حرب أفغانستان، أو بتنامي خطر ازدياد نفوذ الأصولية الإسلامية في المنطقة بإنشاء دولة أو حكومة إسلامية في طاجيكستان ، ولذلك سارعت القيادة الروسية بإرسال قوات إليها لهذا الغرض وفرض الأمن والاستقرار في المنطقة.  
وتعمل السياسة الخارجية الروسية للتأكد من تحقيق هدف رئيس وهو ألا يصل الإسلام السياسي إلى درجة من القوة والانتشار يعرض معها مصالحها لخطر شديد ويوجه ضربة ساحقة للنفوذ الروسي في المنطقة<sup>(1)</sup>.
- (2) منع النفوذ الأمريكي والأوروبي من التغلغل داخل منطقة آسيا الوسطى.  
أصدر الرئيس الروسي السابق (فلاديمير بوتين) في 24-1-2000 وثيقة تتضمن مفهوم الأمن القومي الروسي من خلال منظومة متكاملة لضمان أمن المجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية، في ظل التأكيد على أن روسيا واحدة من الدول الكبرى وأنها ذات موقع أوروبي - آسيوي مهم، وذات قدرات علمية وتقنية وقدرات عسكرية كبيرة، ومن ثم فهي ستواصل دورها في السياسة الدولية رغم مشكلاتها الداخلية.

- (3) وجود روسيا كضامن للأمن :  
إنّ الاستقلال المفاجئ لدول آسيا الوسطى لم يتح لها بناء بنى تحتية اقتصادية وعسكرية متمكنة من الحفاظ على وحدتها وديمومة استقلالها، لذلك فإن حاجتها ملحة إلى حليف قوي يتولى ضمان أمنها من التحديات الكبيرة التي تواجهها. وقد عبّر الرئيس القرغيزي السابق (عسكر اكايف) عن ذلك خير تعبير بقوله: إن الكيان الأوراسي يعتمد على مدى استمرار

---

1حبيب الله أبو الحسن شيرازي، الصراع الأمريكي - الروسي في آسيا الوسطى ، مرجع سابق ص 45.

روسيا كقوة عالمية، فإذا ما انهارت روسيا فإنّ ذلك سيكون له آثار سلبية على دول المنطقة وقرغيزستان، ولهذا يجب أن نسهم في دعم روسيا <sup>(1)</sup>.

وبدأت روسيا في رسم سياساتها الأمنية وأمن آسيا الوسطى والقوقاز في إطار اتفاقية الأمن الجماعي الموقعة في طشقند في 15 أيار 1992، وهذه الاتفاقية تمنع الدول الموقعة من الدخول في أي أحلاف عسكرية أو تجمعات أخرى ضد الدول المشاركة في الاتفاقية، كما تنص على المسؤولية الجماعية للدول الموقعة عن حماية أمن وحدود الدول الأعضاء. كما تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات الأمنية الثنائية المكملة، حيث تم توقيع اتفاقيات أمنية مع كل من كازخستان واوزبكستان وقرغيزستان وتركمانستان وطاجيكستان.

وبذلك فإن دول آسيا الوسطى قد وجدت أن الدور الروسي لا غنى عنه في أن يكون ضماناً للأمن الداخلي والإقليمي، وبالذات في مواجهة القوى الإقليمية الجديدة، وفي مواجهة الحركات الإسلامية التي بدأت في النمو في آسيا الوسطى، وبالتالي فإنّ دول آسيا الوسطى تعد روسيا " رجل الشرطة الإقليمي " الذي يحميها ويحافظ على أمنها ووضعها ومكانتها وقوتها <sup>(2)</sup>.

### المصالح والأهداف الاقتصادية:

إنّ نظام الاتحاد السوفيتي وسيطرته على المنطقة ، خلق تشابكا واسعا من المصالح الاقتصادية بين روسيا وكل الجمهوريات السابقة ، وأنّ انهياره لم يكن يعني فض هذا التشابك لأن فيه خسارة لكل الأطراف ، فالموارد الأولية في هذه الجمهوريات والبنية التحتية والخبرات والأسواق في روسيا.

وتتلخص المصالح الاقتصادية كما يلي: -

#### 1) العامل الديموغرافي:

إن السنوات الطويلة من الحكم السوفيتي قد ساهمت في انتقالات واسعة للسكان الروس بين أنحاء الإقليم، وقد كان نصيب دول آسيا الوسطى حصة كبيرة بسبب الظروف الاقتصادية التي مرت بهم خلالها وكذلك بفعل عملهم في المؤسسات السوفيتية بمختلف اختصاصاتها. إن ذلك قد ولد جاليات روسية كبيرة استمرت في عيشها فيها واندمجت في هذه المجتمعات مع المحافظة

1 محمد السيد سليم ، آسيا والتحولت العالمية ، مرجع سابق ص 298.

2 المرجع السابق ص 323.



على نوع من الاستقلالية، ويقدر أعداد الروس الساكنين في هذه المنطقة بحدود 10 ملايين نسمة، وقد بلغت نسبة السكان الروس في هذه الدول كما يلي<sup>1</sup>:-

كازاخستان	30%
قرغيزستان	21%
تركمانستان	9%
أوزبكستان	8%
طاجيكستان	8%

إلا أن تردّي الأوضاع الاقتصادية قد دفع الكثير من الروس إلى الهجرة المعاكسة إلى الوطن الأم، مما ولدّ ضغطاً على روسيا التي يعاني اقتصادها أصلاً من مصاعب جمة، ويعكس عدد المهاجرين نسبة هذا التردّي، مما دفع السلطات الروسية إلى السعي لإيقاف هذه الهجرة حيث ترتفع تكلفة استيعابهم فيها<sup>(2)</sup>.

ولهذا اتفقت روسيا مع دول آسيا الوسطى التي تتميز بوجود كثافة سكانية روسية مرتفعة على حمايتهم، ووقعت روسيا مع وتركمانستان في 1993/12/23 اتفاقية تم بموجبها منح الروس المقيمين في تركمانستان الجنسية المزدوجة<sup>(3)</sup>.

إن مشكلة الهجرة مشكلة ذات حدين لكل من روسيا ودول آسيا الوسطى، فبالنسبة لدول آسيا الوسطى فإن هؤلاء الروس المغادرين يمثلون قسماً مهماً من العمالة الماهرة فيها، ومن جهة أخرى تشكل هجرتهم إضافة مهمة للمشاكل المتفاقمة أصلاً في روسيا وضغطاً على الاقتصاد الروسي، ولقد وضعت روسيا حمايتهم جزء من سياستها الخارجية وصلت إلى حد إعطائها نفسها الحق في التدخل العسكري إذا ما تعرضت حياة هؤلاء الملايين وممتلكاتهم لأي تهديد.

## 2) ضمان مصادر النفط والغاز والمواد الخام:-

مازال العديد من الناسة الروس يعتقدون أن روسيا مازالت بحاجة ماسة إلى المصادر الطبيعية والمخزون الاستراتيجي في آسيا الوسطى وأنها يجب أن تخص نفسها بأكبر نصيب من هذه

1 - الموسوعة الحرة ويكيبيديا

<http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%83%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D8%AE%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86>

2-انظر نورهان الشيخ - السياسة الروسية تجاه طريق الحرير الجديد، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 2001م ، ص135.

Rubinsten Alvin " The Asian Interior The Geopolitical Pullon Russia" New Yourk 1995 -

المصادر والمصالح، كما أن الخطوط الممتدة عبر أراضيها يسهل من عملية الحصول عليه خاصة وأن أسعار النفط في مناطق آسيا الوسطى مازال أقل من الأسعار العالمية ومنها النفط الروسي<sup>(1)</sup>.

ومن جهة أخرى فإن المنتجات والسلع الروسية تواجه مشكلة المنافسة الشديدة في الأسواق العالمية نظراً لقلّة جودتها، وبالاعتماد على موارد الخام المتوفرة فإن لروسيا إمكانية الاستفادة من إمكانياتها الطبيعية وتصريف المنتجات في أسواق هذه الدول المستهلكة أصلاً وبالتالي ربطها بالاقتصاد الروسي. ويمكن لهذه السياسة أن تكون في شكل تعاون اقتصادي متبادل يستفيد منه الجميع<sup>(2)</sup>.

### 3) الحد من تنامي عمليات شركات النفط الأمريكية والغربية في منطقة آسيا الوسطى:

إن البنى التحتية المتهاكة التي ورثتها دول آسيا الوسطى للصناعة النفطية أجبرت هذه الدول على استقطاب الشركات العالمية للاستفادة منها في تحسين هذه البنى، وقد بلغت أعداد هذه الشركات أرقاماً قياسية في جميع الدول وخاصة كازاخستان وأوزبكستان، وقد تراوحت فعاليتها ما بين تطوير الحقول والاستثمار ومد خطوط الأنابيب وغيرها من الفعاليات التي تؤدي إلى هذا الهدف.

إن ذلك الدخول المتواتر لهذه الشركات قد جعل شركات النفط الروسية تدخل في صراعات شرسة وخاصة في استثمار حقول نفط بحر قزوين، وأصبح الهدف الرئيسي لها هو ضمان مشاركتها للشركات الأخرى في أعمالها، حيث أن مشاركة الشركات الأجنبية يضمن توفير الاستثمارات الضخمة ونقل التقنيات الحديثة التي لا تتوفر أي منها لديها<sup>(3)</sup>، وهذه الشركات تنطلق في مطالباتها بهذه الحصة لأن الاتحاد السوفيتي السابق قد استثمر الكثير في إنشاء المشروعات النفطية في منطقة بحر قزوين، ومن هذا المنطلق فإنها ترى أن لها الحق في المشاركة في تلك الفعاليات والتعويض عن تلك الاستثمارات<sup>(4)</sup>.

---

1حبيب الله أبو الحسن الشيرازي - مصدر سابق ص 44.

2المصدر نفسه.

3Pauel K. Baev: lbed p14.

4. د. محمد عوض : تساؤلات حول مصالح القوى في بحر قزوين، دراسات خاصة عن آسيا الوسطى والقوقاز،

مختارات إيرانية، العدد 18، كانون الثاني 2002 ص 37

## المصالح الثقافية:

إن عقوداً طويلة من الاندماج في المجتمع السوفيتي قد خلقت بيئة ثقافية عامة في المجتمع الآسيوي تتناغم والعقلية الثقافية الروسية، فبعد السياسة التعليمية التي كانت متبعة، أصبحت اللغة الروسية لغة التخاطب الرئيسية في تلك الدول، بل إلى الحد الذي بلغت فيه أن كثيراً من مواطني هذه الدول لا يتكلمون لغاتهم القومية بل ولا يعرفونها أصلاً. وتحاول هذه الدول جاهدة لإعادة الاعتبار إلى لغاتها القومية وأصدرت قرارات متعددة لإجبار مواطنيها على استخدامها في لغة التخاطب والمكاتبات الرسمية دون جدوى. ففي كازخستان مثلاً فإن الجهات الحكومية أصدرت عدة بلاغات لاستخدام اللغة الكازاخية في المراسلات حتى مع البعثات الدبلوماسية وحددت مدة محددة يتم بعدها إيقاف التعامل بغيرها ولكنها سرعان ما تغير رأيها بسبب الصعوبات البالغة حتى بالنسبة لمواطنيها .

## وسائل روسيا:

من أجل تحقيق الأهداف المذكورة، فإن روسيا تعمل جاهدة وعلى عدة مستويات من أجل الحفاظ على مستوى مقبول من أهدافها وطموحاتها في المنطقة على مستوى ثنائي وعلى مستوى جماعي.

فعلى الصعيد الثنائي، من النادر أن يمضي شهر في آسيا الوسطى دون اتفاقية جديدة مع روسيا في مختلف النواحي، كما أن المسؤولين الروس يكتفون بصورة عالية من زياراتهم إليها على مختلف مستوياتهم، ويندر ألا يزور الرئيس مدفيديف ورئيس الوزراء بوتين ووزير الخارجية جميع دول المنطقة كل عام، وبالمثل فإن لجميع رؤساء الجمهوريات والوزارات والوزراء في هذه الدول زيارات دورية لموسكو، ومن الصعوبة بمكان إحصاء عدد الاتفاقيات الموقعة مع دول آسيا الوسطى إذ أنها تكاد تكون في كل مفصل من مفصلات الدولة.

إلا أن روسيا لم تقتصر في جهودها على العلاقات الثنائية واتفاقياتها فقط، بل أيضاً سعت لإيجاد مؤسسات إقليمية متعددة تساهم في ضمان أمنها ومصالحها في آسيا الوسطى، وهذه المؤسسات هي رابطة الدول المستقلة ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي، وسنتطرق فيما يلي إلى المؤسستين الأوليين .

## المطلب الأول

### رابطة الدول المستقلة<sup>(1)</sup>

اجتمع قادة كل من روسيا وبلروسيا وأوكرانيا في بلروسيا في 1991/12/8 بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لغرض بحث الخطوات التي يجب اتباعها إثر هذا الانهيار و لتدارك السلبات الناشئة عنه، وقد توصل هؤلاء القادة إلى تأسيس كيان يخلف الكيان السابق ويوفر لهم ما كان يوفره ذلك الكيان وإن كان بشكل مختلف أو بصورة أقل، وقد اتفقوا على تأسيس رابطة سميت رابطة الدول المستقلة (Commonwealth of independent states CIS) وأعلنوا أن هذه الرابطة ستكون مفتوحة لجميع الجمهوريات المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي، وبعد أقل من أسبوعين ، اتفق قادة الجمهوريات الباقية عدا جورجيا وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا على الانضمام إلى هذه الرابطة (انضمت جورجيا عام 1993 إليها ثم انسحبت لاحقاً عام 2009) وبذلك أصبح عدد الدول الأعضاء في الرابطة 11 دولة.

عقد قادة الجمهوريات اجتماع قمة لهم في عاصمة كازخستان القديمة المآتا في 1991/12/21 ووقعوا على وثيقة سميت بإعلان المآتا والتي اعتبرت بمثابة خطة عمل الرابطة وينص على المساواة بين الدول الأعضاء والحفاظ على تشكيل القيادة الموحدة للقوات الإستراتيجية والسيطرة المركزية على الأسلحة النووية، كما نصت على التعاون لتشكيل وتطوير بيئة اقتصادية موحدة والحفاظ على الالتزامات الدولية التي وقع عليها الاتحاد السوفيتي السابق.

كما وقعت اتفاقية حول القوات العسكرية وقوات الحدود وطرق تنظيمها وتقسيمها بين الدول الأعضاء. كما أعلن القادة انضمامهم إلى رابطة الدول المستقلة على أن تكون الوثائق المشار إليها جزء من ارتباطات الرابطة<sup>(2)</sup>.

تم إقرار ميثاق الرابطة في عام 1993 حيث نص على أن الرابطة تهدف إلى ما يلي: -

(1) تنسيق المواقف بين الدول الأعضاء حول السياسة الخارجية والأمن.

(2) تنمية الآفاق الاقتصادية.

(3) ترسيخ حقوق الإنسان والتوافق بين القوميات المختلفة.

---

1المعلومات المذكورة في هذه الفقرة من وثائق مختلفة منشورة في موقع الرابطة <http://www.cis.minsk>

2 - صوت روسيا <http://arabic.ruvr.ru/2010/12/29/38266677.html>

(4) الحفاظ على المؤسسات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق.

(5) إنشاء شبكة طرق واتصالات مشتركة بين الدول.

(6) الأمن البيئي.

(7) إيجاد نظام موحد لسياسة الهجرة.

(8) مواجهة الجريمة المنظمة.

وقد أنشأت الرابطة عدة مؤسسات لتحقيق أهدافها، وهي مجلس رؤساء الدول الأعضاء مجلس رؤساء الوزارات، مجلس وزراء الدفاع، المجلس البرلماني، اللجنة التنفيذية، قوات مكافحة الإرهاب، اللجنة الاقتصادية المشتركة.

ويصف المحللون<sup>(1)</sup> أن الرابطة قد شكّلت لهدفين أساسيين، الأول فيها إيقاع الطلاق بين دول الاتحاد السوفيتي بصيغة متحضرة، حيث أن الكثير قد توقع أن تمر هذه الدول بحالة فوضى اقتصادية وسياسية نتيجة هذا التفكك أو على الأقل مشاكل تتعلق بترسيم الحدود بينهم، أما الهدف الثاني فهو تحقيق نوع من الاندماج بين الدول على ضوء التفكك السابق.

منظمة معاهدة الأمن الجماعي: -

وُقعت اتفاقية معاهدة الأمن الجماعي في 1992/5/15 من قبل كل من أرمينيا وبيلاروسيا وكازخستان وقرغيزستان وروسيا وطاجيكستان، على أن فترتها لمدة خمسة سنوات تجدد تلقائياً، وقد سجلت المعاهدة في الأمم المتحدة عام 1995 ، وقد اعتبرت هذه المنظمة على أنها الجهاز الأمني لرابطة الدول المستقلة .

وأهم ما ينص عليه ميثاق المعاهدة ما يلي: -

م1- تتولى الدول الأعضاء الحفاظ على الأمن وفق أسس جماعية.

م2- في حالة تهديد أمن أو كيان أو سيادة واحدة أو أكثر من الدول الأعضاء أو تهديد السلم الجماعي، فإن الدول الأعضاء ستطبق فوراً آليات إجراء المشاورات المشتركة لتوحيد مواقفهم واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه التهديدات.

م3- إذا ما تم الاعتداء على أي دولة فإن على جميع الأعضاء مد يد المساعدة الضرورية بما فيها العسكرية.

كما نص ميثاق المنظمة على التعاون مع منظومة الأمن الأوروبية ، حيث كانت مسألة تشكيل منظومة متكاملة للأمن الأوروبي - الآسيوي مطروحة ، وأشار إلى أنه في حالة تأسيس

نظام للأمن الجماعي في أوروبا وآسيا وانضمام معاهدة الأمن الجماعي إليه، فإن الدول الأعضاء ستجري مشاورات فورية بينها بهدف إجراء التعديلات الضرورية على هذه المعاهدة. وقد تم التأكيد على هذه النقطة في وثائق المنظمة التي أُقرت لاحقاً<sup>(1)</sup>.

أما على الصعيد السياسي، فقد أنشأت مؤسسات موازية لتلك العسكرية تمثلت بإنشاء مجلس لوزراء خارجية دول المعاهدة ومجلس آخر لوزراء الدفاع، ومجلس آخر يضم مجالس الأمن الوطنية.

## المطلب الثاني

### القوى الإقليمية الأخرى

إنّ الاهتمام بآسيا الوسطى يتعدى روسيا والولايات المتحدة ليشمل الدول المحيطة بالمنطقة، فالصين لديها اهتمامات مهمة بالمنطقة، ولكن لم تكن قادرة عن الإفصاح عنها خلال أيام الاتحاد السوفيتي بسبب العلاقات المعقدة التي كانت سائدة والصراع الصيني السوفيتي الذي كان يشغل العالم بسبب الخلافات الأيديولوجية بين العقيدة الواحدة. ولكنها انطلقت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لتظهر اهتماماتها المتعددة، وهذا ينطبق أيضاً على تركيا وإيران وحتى الهند وباكستان، إذ كانت هذه المنطقة من المناطق المغلقة أمام أية قوى بالسياج الحديدي الذي كان يفرضه السوفييت، ومن يريد الدخول إليها عليه أن يمر عبر البوابة المتاحة الوحيدة والتي هي موسكو.

سنحاول التطرق في هذا الفصل إلى اهتمامات هذه الدول والعوامل المحركة لها وأثرها العملي على واقع العلاقات بينهما.

### (1) الصين

هناك عوامل مهمة تحكم العلاقات بين الصين ودول آسيا الوسطى بحكم الجوار الجغرافي والتاريخي، وعدا الموضوع الاقتصادي الذي أصبح يحكم علاقة الصين بكل دول العالم وأن آسيا الوسطى بالنسبة للصين عامل أكثر من مهم بسبب الثروات الطبيعية وخاصة مصادر الطاقة الحيوية التي تزر بها المنطقة لإدامة الماكينة الصناعية الصينية، إلا أن هناك مسألة إقليم تركستان المقسم جغرافياً ما بين الصين وآسيا الوسطى والذي فرض عوامل تشارك اجتماعي بين أنظمة سياسية مختلفة، كما ولد عوامل قلق كبيرة وخاصة للصين بسبب الأحداث

<sup>1</sup>انظر إيجاز حول المنظمة منشور في موقعها على الشبكة الإلكترونية [www.odkb.gov.ru](http://www.odkb.gov.ru)

التي يشهدها الجانب الصيني من الإقليم (شينغ يانغ) بين آونة وأخرى. وسنتطرق إلى هذين العاملين وكما يلي:-

## 1- تركستان والايفغور :

من المعلوم أن تركستان مصطلح جغرافي يعني بلاد الترك، وقد توزعت تركستان ما بين الصين ( الشرقية ) ودول اسيا الوسطى (الغربية) . احتلت الصين هذا الإقليم عام 1759 بعد صراع مع روسيا ، ثم أسمته باقليم شنغ يانغ اويغور وأعطته نوعاً من الحكم الذاتي، أما تركستان الغربية فأنها تضم جميع دول آسيا الوسطى بعد احتلالها من قبل روسيا وتقسيمها عام 1924.

وتقع تركستان الشرقية في الترتيب التاسع عشر بين دول العالم من حيث المساحة وتبلغ 1,828,417 كم<sup>2</sup> ، وتعادل مساحتها ثلاثة أضعاف مساحة فرنسا وتشكل خمس المساحة الإجمالية للصين، تحدها منغوليا من الشمال الشرقي والصين شرقاً وكازاخستان وطاجيكستان شمالاً وغرباً، والهند وباكستان والتبت وكشمير جنوباً، وتضم تلك الأرض بين جنباتها صحراء (تكلماكان) المعروفة بالمهد الذهبي للحضارة الإنسانية ومنتزهات (التون داغ) الطبيعية التي تُعدجنة من جنان الدنيا، وطريق الحرير وهو الجسر الذي طالما ربط قارة آسيا وأوروبا، وبحيرتي (طانري) و (بوغدا) وهما من أجمل البحيرات في العالم، كما أنها تحوي العديد من الآثار القديمة للحضارات غير المكتشفة، وتعد حضارتهم من أقدم الحضارات.

يسكن هذا الإقليم مجموعة عرقية تسمى بالايفغور وهي القومية الرئيسية فيها، وهي قومية من آسيا الوسطى ناطقة باللغة التركية وتعتنق الإسلام وهم قبائل متنقلة كانت تعيش في منغوليا قبل الاستقرار في تركستان الشرقية وقد وصلوا إلى هذا الإقليم بعد سيطرتهم على القبائل المنغولية وزحفهم نحو الشمال الغربي للصين في القرن الثامن الميلادي. وحسب إحصائيات عام 1990 فإن الصين تضم أكثر من 17 مليون مسلم، ويقدر عدد الايفغور حسب إحصائية سنة 2003 بنحو 9 ملايين نسمة من إجمالي أعداد المسلمين، ويعيش 99% منهم داخل اقليم شينغيانغ ويتوزع الباقون بين كازاخستان ومنغوليا وتركيا وأفغانستان وباكستان وألمانيا واندونيسيا واستراليا وتايوان والسعودية. إلا أن هناك جهات مستقلة قدرت تعدادهم بحوالي 25 مليون نسمة من الأتراك المسلمين، يتكلمون اللغة الايفغورية وهي إحدى فروع اللغة التركية، لكنها تكتب بالحروف العربية<sup>(1)</sup>

دخل الإسلام تلك الأرض على يد القائد الإسلامي (فتية بن مسلم الباهلي) عام 88 هـ - 96 هـ، ومن بعد بدأت ثمار الاتصال الحضاري بين الإسلام والحضارات الأخرى، فتحول التركستانيون للإسلام تحت قيادة زعيمهم (ستوف بغراخان) خاقان الإمبراطورية البغراخانية عام 323 هـ - 943م، وقد أسلم مع هذا القائد أكثر من مائتي ألف عائلة، أي ما يقارب مليون نسمة تقريباً، وقد كان خلفاء الدولة الإسلامية يحرصون على إشراك أهالي البلاد المفتوحة في حكم بلادهم وإدارة شؤونها.

لقد تقاسمت كل من الصين وروسيا إقليم تركستان قرونًا طويلة بعد أن ضعف دور المسلمين فيها حيث سيطر الروس على قسمها الغربي الذي يضم دول آسيا الوسطى والتي نالت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وقد أحكمت الصين قبضتها في عام 1949 على الإقليم وأطلقت عليه اسم شينغيانغ، وتعني الوطن الجديد ، لطمس هويته الإسلامية ، وقد لجأت الحكومة الصينية ومنذ عهد (ماو تسي تونغ) الى سياسة مزدوجة، الأولى إعطاء مقاطعة شينغيانغ قدرًا من الاستقلال الذاتي، بسبب خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية، والثانية هي العمل على تعديل البنية الاجتماعية عن طريق تنويع التركيبة السكانية ، وذلك بتوطين أعداد كبيرة من الصينيين المنتمين إلى قومية الهان (الذين تمتد جذورهم إلى الكونغفوشيوسية ولكنهم بعد قيام الثورة الصينية انتموا إلى النظام الشيوعي وظلوا من أخلص اتباع (ماوتسي تونغ<sup>1</sup>)، وكانوا يقطنون بشكل أساسي في وسط وشرق الصين، ولكن بفضل الجهود المبذولة من هنا وهناك تغيرت التركيبة السكانية ، بحيث أصبحت تتضمن 45% من الايغور ، 41% من الهان، 7% من الكازاخ و 7% من القوميات الاجتماعية الصينية. إن هذه السياسة أدت إلى عامل انقسامي جديد، فقد نشأت حرب باردة اجتماعية بين السكان الهان الذين تم توطينهم والسكان الايغور الذين ينظرون لأنفسهم باعتبارهم المواطنين الأصليين.

إن إعطاء الإقليم حكماً ذاتياً كان شكلياً ، فالقرار كان في يد الصين وينفذه الموظفون التركستانيون بالإكراه ، كما وتعاملت مع المسلمين وفق الأيديولوجية الشيوعية وعملت على ملاحقتهم وتضييق ممارساتهم الدينية ومنعت أي أجنبي لتفقد أحوالهم، ومن استطاع منهم

---

1 - ماو تسي تونغ (26 ديسمبر 1893 إلى 9 سبتمبر 1976) زعيم الحزب الشيوعي الصيني منذ 1935 حتى وفاته. كان سياسياً وقائداً عسكرياً صينياً ورئيساً للدولة وباني نهضتها الزراعية والصناعية.



الهرب إلى الخارج لم ينج أقاربه من العقاب في الداخل. ومن وسائل التذويب التي اتبعتها الصينيون هو تشجيع الزواج بين التركستانيين والصينيين، وإلغاء الهوية الايغورية من المؤسسات التعليمية والحكومية وصار أتباع ( الهان ) هم المسيطرون على غالبية المصانع والشركات، ولا يقبلون عمالة بها من غيرهم، مما اضطر الايغوريين إلى امتهان أعمال متدنية مثل الخدمة في المنازل وأصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية، فهم ممنوعون حتى من مجرد تمثيلي هامشي في الهيئات الحكومية، فالمساجد والمدارس الدينية تواجه حملات إغلاق بحجة عدم وجود تراخيص ومنعت الشباب دون الـ 18 من الصلاة في المساجد، وقد وجد النظام الشيوعي الصيني مشكلة حقيقية في إدماج السكان الايغوريين ضمن القوام الوطني الصيني، كما وجد الايغوريون أنفسهم يعيشون في حالة فاقة رغم خيرات أراضيهم من النفط والمخزونات الطبيعية (نفط وغاز وذهب ويورانيوم وفحم).

## 2- العامل الاقتصادي:

لقد حدّدت الصين مبكراً إستراتيجيتها الاقتصادية مع دول آسيا الوسطى المستقلة، ففي نيسان 1994 شرح رئيس الوزراء الصيني (لي ينغ) في خطاب له من العاصمة الكازاخية المآتا (حينها) المبادئ التالية فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي بين الصين ودول آسيا الوسطى<sup>(1)</sup>:

- 1- المساواة والمنفعة المتبادلة وفق القوانين الاقتصادية.
- 2- تنويع أشكال التعاون.
- 3- الانطلاق من الوضع الراهن والاستغلال الأمثل للمصادر المحلية.
- 4- تحسين حالة الاتصالات والطرق وبناء طريق جديد للحريز.
- 5- تقديم دعم اقتصادي كبير لدول آسيا الوسطى كتعبير عن الصداقة.
- 6- تنمية التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف بينهما.

لقد سعت كل من الصين وروسيا لكي يكون هذا التجمع أكبر وأشمل عما اتفق عليه أولاً، فقد أشار الرئيس الصيني جيان زين في كلمته في قمة بشيك التي عقدت في 1999/9/4 إلى أن دول (الخماسي) تشغل ثلاثة أخماس القارة الأوراسية ويقطنها ربع سكان العالم، وأضاف أن العالم ليس مستقراً بعد، وتتطور نزعة الهيمنة وسياسة القوة والأشكال الجديدة للتدخل بأسلوب جديد، كما أشار الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) في نفس القمة إلى

أن أعمال هذه القمة تجري في ظروف دولية معقدة، ونشهد بأم أعيننا سعي بعض الدول لبناء نظام عالمي مريح لها وحدها، دون أن تأخذ بالحسابات التوجه الموضوعي نحو تعددية الأقطاب في العالم المعاصر<sup>(1)</sup> . ومن ذلك نتلمس سعي الدولتين إلى تحويل هذا التجمع إلى قطب جديد في العلاقات الدولية لتعكس الحقائق المتوفرة الذي تشكله دول هذا التجمع من ناحية الثقل الجغرافي مساحة وسكانا<sup>(2)</sup> والاتفاق على الانزعاج من سعي الولايات المتحدة الأمريكية المحموم لفرض سياسة القطب الواحد في العلاقات الدولية، وما يترتب عليه من سياسة الهيمنة المتطرفة واستخدام القوة والأشكال الجديدة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول وسط إشارات عديدة بأن الصين وروسيا تخشيان كثيراً من استمرار تدخل أمريكا الفظ في مناطق نفوذها وشؤونها الداخلية (تايبان والتبت ضد الصين، محاصرة روسيا في منطقة شرق أوروبا وقطع طريقها إلى البلقان وإعلان بحر قزوين منطقة مصالح حيوية ..... الخ).

ولم تقتصر أهداف منظمة شنغهاي على الأبعاد السياسية والعسكرية، بل تعدت أيضاً إلى الأبعاد الاقتصادية، حيث وقّعت دول المنظمة في اجتماعها في طشقند عام 2003 اتفاقية إطارية لتعزيز التعاون الاقتصادي، وفي هذا الاجتماع أيضاً اقترح رئيس وزراء الصين (جيا باو) هدفاً بعيد المدى لتأسيس منطقة تجارة حرة لدول المنظمة على أن تتخذ إجراءات فورية لتحسين انسياب السلع في المنطقة، كما ركّز على مشاريع الطاقة بما في ذلك البحث عن احتياطات النفط والغاز والاستخدام المشترك للمصادر الكهرومائية وتطوير مشاريع المياه<sup>(3)</sup>. أما بالنسبة للعضوية، فإن المنظمة إضافة إلى الدول الستة التي أشرنا إليها، فإنها منحت وضعية المراقبة لكل من منغوليا في عام 2004 والهند وباكستان وإيران في عام 2005. وتشجع الدول الكبار في المنظمة ، وخاصة روسيا والهند على أن تصبح كاملة العضوية فيها بسبب الإمكانات الكبيرة لها وخاصة العسكرية وارتباطها الوثيق عسكرياً مع دول آسيا الوسطى وخاصة طاجيكستان وروسيا، وكذلك اهتمامها الكبير بمصادر الطاقة في المنطقة، كما لم يلب طلب باكستان منحها العضوية الكاملة عام 2006 بسبب مشاكلها مع الهند ومعارضة روسيا<sup>(4)</sup>.

1 انظر د. علي الصالح منتدى شنغهاي، هل يتحول إلى قطب عالمي جديد، منشور في موقع الجزيرة الالكتروني.

2 هناك تقديرات أخرى تشير إلى أن مجموع سكان دول المنظمة هو ثلث سكان العالم، وأن عددهم مع الدول المراقبة في المنظمة ( منغوليا وإيران والهند وباكستان ) يشكل نصف البشرية.

3 انظر تقرير إيريل كاوين: نشاط منظمة شنغهاي. مركز اوراسيا للأبحاث عام 2003 (باللغة الروسية).

4 المصدر السابق.

## المطلب الثالث

### الدول الأقل نفوذاً

إن هناك لاعبين آخرين في منطقة آسيا الوسطى كل بحكم أسبابه الخاصة، ونستطيع القول إن هؤلاء اللاعبين هم أقل تأثيراً من الدول التي تم الإشارة إليها بحكم العوامل المعروفة التي تتعلق بمستوى الفعل الاستراتيجي ودورها العالمي، وكذلك بالمستوى الاقتصادي ومحدوديته مقارنة بتلك الدول، وسنحاول في هذا السرد التطرق إلى هؤلاء اللاعبين حسب أهميتهم وأدوارهم في المنطقة.

#### 1- تركيا :

إن العامل الأساسي الذي يربط تركيا ببلدان آسيا الوسطى هو أن أغلب المجتمعات القاطنة في هذه المنطقة ترجع أصولها العرقية إلى المجموعة التركية وتجمعها مع تركيا الرابطة الطورانية. وقد أشرنا سابقاً إلى أن جميع دول هذه المنطقة كانت تشكل إقليمياً واحداً يسمى بتركستان من بلاد القوقاز حتى داخل الصين. وقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال دول آسيا الوسطى والفراغ الذي نشأ عن ذلك إلى إحياء فكرة العالم التركي والذي شكّل محور جذب اقتصادي وعرقي وسياسي بالنسبة لتركيا للصلوات التاريخية والعرقية والدينية مع شعوب هذه الجمهوريات، وبالتالي إظهار طموح تركيا نحو إقامة روابط اقتصادية وسياسية مع هذه الجمهوريات عبر تشكيل تنظيم إقليمي يطلق عليه اسم مجلس العالم التركي أو الجامعة التركية على غرار المنظمات الإقليمية أو الاقتصادية كالجامعة العربية والاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup> لفتح المجال الواسع للتفاعل بين هذه الدول . وحرصت تركيا على تقديم نفسها لهذه الجمهوريات على أنها تمثل النموذج العلماني الليبرالي الذي يصلح الاقتداء به من جهة ويخلصهم من آثار المرحلة السوفيتية السابقة والتي تعرضت فيها ثقافتهم الروحية إلى الكبت والإهمال والتجاهل من جهة ثانية.

---

1 خورشيد حسين ولي: تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب عام 1999 ص 89.

وقد تحركت تركيا (سياسياً) تجاه هذه الجمهوريات على مستويات عدة: إقليمياً عبر توسيع منظمة التعاون الاقتصادي (ايكو ECO)<sup>(1)</sup>، فقد ضمت إلى عضويتها في شباط 1992 كلاً من تركمانستان واوزبكستان وطاجيكستان وقرغيزستان فيما منحت كازاخستان صفة مراقب.

أما على المستوى الثنائي فقد بادرت تركيا إلى الاعتراف بهذه الجمهوريات وإقامة علاقات معها فور إعلانها الاستقلال. وقد سعت على عقد قمة لرؤسائها ، وبعد عدة زيارات ، نجحت في عقد أول قمة في أنقرة يومي 30 و 31/10/1992، ثم القمة الثانية في اسطنبول عام 1994 والثالثة في بشيك عام 1996 والرابعة في طشقند عام 1998 واستمرت هذه القمم حتى عقدت الأخيرة في اسطنبول في أيلول 2010. وقد حدد الرئيس التركي الأسبق (توركوت أوزال) في القمة الأولى تصوراً لإقامة العالم التركي عبر إعادة الروابط العرقية والثقافية والسياسية بين هذه الجمهوريات من خلال خطة اقتصادية شاملة<sup>(2)</sup>، ويعتقد بعض المحللين أن هذا الموقف التركي جاء لتحقيق الأهداف التالية<sup>(3)</sup> إضافة إلى ما تقدم :

- 1) الاستفادة الكبيرة من الموارد الهائلة لهذه المنطقة لاسيما النفط والغاز.
  - 2) تقوية دورها ونفوذها الإقليمي في هذه المنطقة الجغرافية المهمة في مواجهة النفوذ الروسي والإيراني حيث البعد الشيعي لإيران والمسيحي لروسيا.
  - 3) تقوية مواقفها وبيان أهمية دورها تجاه الاتحاد الأوروبي الذي يرفض حتى الآن قبول تركيا في عضويته، وكذلك تجاه الغرب بعد أن قلّت أهمية الدور التركي في حلف الناتو عقب انهيار الاتحاد السوفيتي.
- كما وقد اتبعت تركيا سياسة ثقافية واقتصادية تجاه هذه الجمهوريات من أجل تحقيق هذه الأهداف، ففي المجال الثقافي والإعلامي نجحت في تحقيق ما يلي: -
- أ- التوصل مع أوزبكستان وتركمانستان وكازاخستان وقرغيزيا وأذربيجان إلى وضع أبجدية واحدة أطلق عليها (الأبجدية التركية المشتركة) وهي الأبجدية اللاتينية المعتمدة حالياً في تركيا منذ العام 1928<sup>(4)</sup> .

---

(1) تأسست المنظمة عام 1960 وتضم كل من تركيا وإيران وباكستان وتسعى لتكون إطاراً للتعاون الإقليمي بين دولها الأعضاء في مجالات التجارة والمصارف الاستثمارية وإقامة مناطق تجارية حرة. (تقرير سفارتنا في استانا مؤرخ في ....)

2 انظر موقع المنظمة <http://www.ecosecretariat.org>

(3) خورشيد حسين دلي: مصدر سابق.

(4) المصدر السابق.

- ب. إعداد معاجم لغوية باللهجات التركية بهدف توحيد المصطلحات والرموز ، وإيفاد مدرسين للغة التركية إلى هذه الجمهوريات بأعداد كبيرة.
- ج- تبادل البعثات العلمية والتعليمية مع هذه الدول.
- د- إقامة محطات تلفزيونية لبث برامج خاصة بهذه الجمهوريات<sup>(1)</sup>.
- هـ- إمداد هذه الجمهوريات بالمستلزمات التعليمية المختلفة.

## 2- إيران

تطلّعت إيران إثر انهيار الاتحاد السوفيتي، إلى إيجاد موطنٍ قدم لها في آسيا الوسطى مستندة بذلك إلى المعطيات الإستراتيجية التي توفر لها إمكانية لعب دور حيوي فيها والذي يمكن إيجازه بما يلي :

1- التقارب الجغرافي : حيث أن إيران تشكل الحدود الجنوبية لآسيا الوسطى ، كما تتشارك معها في مشاطئة بحر قزوين . ويزيد من أهمية هذا التجاور ، إمكانية إيران في أن تكون معبراً لهذه الدول إلى العالم الخارجي عبر إقامة مجموعة من شبكات الطرق سواء البرية منها أو السكك الحديدية .

2- الروابط الثقافية : حيث يتحدث الشعب الطاجيكي اللغة الفارسية ، فضلاً عن وجود امتدادات عرقية آسيوية في إيران مثل الأقلية الأذرية والأقلية التركمانية .

3- إمكانية أن تشغل إيران الأسواق الجديدة بالبضائع الإيرانية ، وكذلك إمكانية استفادة هذه الدول من الخبرة الإيرانية في إنتاج النفط والغاز وخاصة تركمنستان .

4- إن توسيع الحلقات قد يوفر آفاقاً رحبة يساعدها على الخروج من دائرة الملاحقة الأمريكية لها وتوسيع نطاق نفوذها .

انفتحت إيران على هذه الدول بأوجه متعددة ، فمن الناحية السياسية، سارعت إلى الاعتراف وتبادل البعثات الدبلوماسية معها بعد الاستقلال مباشرة، ومن الناحية الثقافية أنشأت

---

(1) جار الشاهد: السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا بحلية السياسة الدولية الصادر عن مؤسسة الأهرام ، القاهرة العدد 131 يناير 1998 ص 199.

إيران في شباط 1992 منظمة اللغة الفارسية التي تضم إيران وطاجيكستان وأفغانستان ، وقدمت مساعدات لتطوير العناصر الفارسية في ثقافات دول آسيا الوسطى الناطقة باللغة التركية من خلال تدريس اللغة الفارسية في المدارس والجامعات ، ودراسة المرحلة الفارسية في تاريخ تلك الدول ، كما أنشأت مركزاً بحثياً ضمن معهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية متخصصاً بدراسة آسيا الوسطى والقوقاز ويعقد مؤتمراً سنوياً لمناقشة قضايا تلك المنطقة ، كما يصدر مجلة فصلية بعنوان (آسيا الوسطى والقوقاز)(1).

بيد أن أكبر الجهود الإيرانية كانت في الجانب الاقتصادي، حيث عمدت إلى تنشيط التجارة مع تلك الدول بصورة متعاضدة ، فبعد أن كان حجم التبادل التجاري 884 مليون دولار عام 1994 ، بلغ في عام 2004 إلى 1,7 مليار دولار ووصل إلى حوالي 5 مليار دولار في عام 2008 . ومن أجل دعم هذا التصاعد ، فقد ركزت إيران على حزمة من السياسات، فقد دخلت بما اصطلح عليه ب ( حرب خطوط النفط ) الذي تسعى فيه كل دولة مجاورة للدول الآسيوية الحبيسة أن تكون هي الممر المفضل لمرور هذه المواد الإستراتيجية ، وسعي الولايات المتحدة إلى حرمانها منها ،وتسعى لإقناع هذه الدول إلى أن المسار الأجدي اقتصادياً لنقل نفط آسيا الوسطى إلى أوروبا يمر عبرها لأنها تتمتع بعدة مزايا،منها(2):

-امتلاك إيران لإمكانيات كبيرة سواء في مجال القوى البشرية المدربة على العمل في المجال النفطي ، أو في مجال النقل البري والجوي والمصافي البترولية .

- تتمتعها بالاستقرار النسبي مقارنة بالدول الأخرى، حيث لا يوجد بها حركات انفصالية او حروب أهلية يمكن أن تؤثر على خطوط النفط .

### 3- الهند

تشكل منطقة آسيا الوسطى أهمية إستراتيجية كبيرة للهند بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتشكيل الجمهوريات الخمس بحكم الجوار الجغرافي والعوامل المذكورة سابقا ، ورغم إدراك الهند لهذه الأهمية ، إلا أنها فضلت التآني في تحديد إستراتيجيتها وعلاقتها مع هذه الدول وذلك بحكم علاقتها المتميزة مع الاتحاد السوفيتي السابق ، وانتظار تشكل ملامح الدور الروسي

---

1 د. محمد السيد سليم . الدور الإيراني في آسيا الوسطى . مصدر سابق

2 خديجة عرفة محمد . العلاقات بين إيران والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى .مركز الدراسات الآسيوية . القاهرة . 2008 ص 291- 292

القادم في المنطقة ليتسنى لها تحديد إستراتيجيتها . وبالتالي فإن الهند لم تشترك في السباق الدولي حول المنطقة عند نقطة انطلاقه ، وبعد اتضاح الأدوار التي رسمتها القوى الكبرى لنفسها في المنطقة ، عملت الهند على تصحيح مواقفها، وحسب قول أحد المختصين الهنود بالمنطقة ( إننا لم نلحق بالحافلة لأننا لم نكن منتظرين في محطتها أصلاً، وعلينا الآن أن نسرع للتعويض عن الفرص الضائعة ، فإننا نحتاج إلى رسم سياسة شاملة في آسيا الوسطى للحصول على أقصى المنافع ) (1).

لقد رسمت الهند لنفسها إستراتيجية كبيرة لوضعها في صفوف القوى الكبرى خلال القرن الواحد والعشرين والخروج من يرقة حبسها في خانة منطقة جنوب آسيا ، ووضعت لهذا الغرض سياسات للتعامل مع هذه القوى وكذلك مع محيطها المجاور ، وفيما يتعلق بآسيا الوسطى ، فقد حدد الهنود إستراتيجيتهم بتوسيع الحلقات المركزية ، ووجدوا في هذه المنطقة الحيوية أنها جزء من منطقة الجوار الحيوي التي ترتبط مصالحهما الاقتصادية والأمنية المشتركة برباط غير قابل للانفصام . وحدد وزير خارجية الهند (براناب مخرجي) تأمين خطوط الطاقة في آسيا الوسطى كهدف رئيسي للسياسة الخارجية الهندية ، كما أشار إلى العلاقة الوثيقة بين امن الطاقة وتهديدات الإرهاب ، واعتبر أن التحديات الأمنية التي تواجه الهند تأتي عادة من الشمال الغربي (2) ( وهي منطقة آسيا الوسطى ).

أما على الصعيد العملي ، فإن أهم خطوة اتخذتها الهند في هذا المجال هو فتحها لقاعدة ( فارخور ) العسكرية في طاجيكستان قرب حدودها مع أفغانستان، وهي القاعدة العسكرية الوحيدة لها خارج حدودها الوطنية ، وقد أنشأت هذه القاعدة لتدريب القوات الطاجيكية على الأسلحة السوفيتية الموجودة لدى كلا الطرفين ، ولمساعدتها على مكافحة تهريب المخدرات (3). ولكن الهدف الرئيسي من إنشاء تلك القاعدة هو مساندة قوات التحالف في

---

Tahir Ashgar. Central Asia , New Forces of India's oil Diplomacy. Indo- Asian news service, Delhi.

April 6, 2005 - 1

Vidya Nadkarni . India and central Asia. Dep. of political sciences. University of San deigo. 2007- 2

Rahul Bedi. India and central Asia . India national magazine vol.19 . Sep.27 2002.-

عملياتها في أفغانستان واستخدامها كمحطة لإرسال مواد الإغاثة إليها وكذلك لتدريب القوات الأفغانية (1) .

## 5- باكستان

إن الاهتمام الباكستاني بآسيا الوسطى لم يكن وليد حصول دولها على استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بل سبق ذلك بفترة ليست بالقصيرة، إن ذلك الاهتمام يعود إلى فترة الاحتلال السوفيتي لأفغانستان. لقد انطلق الباكستانيون في تقديراتهم للموقف السوفيتي بأن الفقرة التالية للقوات السوفيتية سوف تكون باكستان لما يوفره لهم ذلك من إطلالة على بحر العرب والمحيط الهندي .وبما أنها أصبحت مصداً أمامياً ضد القوات السوفيتية ، فقد قام الرئيس الباكستاني (الأسبق)الجنرال (محمد ضياء الحق) بتشجيع المجاهدين الأفغان لتوسيع نطاق عملياتهم ضد القوات السوفيتية في هذه الجمهوريات التي كانت تابعة للاتحاد السوفيتي وإيصال الأسلحة الأمريكية إليهم من أجل التصدي لهذا الغزو(2).ولكن بانسحاب القوات السوفيتية ثم حصول هذه الجمهوريات على استقلالها تغيرت الإستراتيجية الباكستانية لتعود إلى التقديرات الطبيعية لأهمية آسيا الوسطى ، إضافة لمواجهة الاهتمام الهندي بالمنطقة طالما أن الهند تشكل محورا رئيسيا من محاور السياسة الخارجية لباكستان ، وكذلك اعتبار أن هذه المنطقة توفر محيطاً أمنياً جديداً حررها من ضغوطات كسارة البندق الذي شكله الاتحاد السوفيتي من خلال أفغانستان من جهة ومن الهند من جهة أخرى (3)، كما أنها توفر عمقا جغرافيا يساعدها على امتصاص أي هجمة هندية محتملة (4).

---

Sudha Ramachandran . India foray into Central Asia . Asia Times on line Aug 12, 2006- 1

Ahmed Rashid , Jihad: the rise of militant Islam in Central Asia, orient Longman Hyderabad2002- 2 Review in:<http://www.curledup.com/jihad.htm>

Hafeez Malik , Central Asia :its strategic importance and future prospects,Macmilan- 3 press,UK,1994.p 134

Meena Singh Roy, Pakistan Strategy in Central Asia. Institute for defence studies and analyses- 4. Oct.2006



## المطلب الرابع

### إسرائيل في آسيا الوسطى

يعود الاهتمام الإسرائيلي في المنطقة إلى وقت مبكر من تأسيسها ، طالما أنها قد اعتمدت على لملة الشتات اليهودي في العالم بشتى الوسائل وتحشيدهم في (الأرض الموعودة) لتشكيل ثقل سكاني يساعدها على تلبية متطلبات تثبيت وجودها، وقد اتجهت إسرائيل نحو المنطقة لعدة عوامل خاصة بها ، إضافة الى العوامل العامة:

الأول منها : استراتيجي يتعلق بوضع ثوابت للسياسة الخارجية الإسرائيلية، والتي أسس لها (بن غوريون) في مطلع الخمسينيات ، لتجاوز الطوق العربي والتي أطلق عليها ( سياسة القفز فوق الحواجز الإقليمية ) وبالتالي تشكيل أطواق عليه، وكذلك إقامة علاقات طيبة مع دول إسلامية لإبعاد الشبهات العنصرية حول إنشاء هذه الدولة.

والثاني هو وجود جاليات كبيرة يهودية في هذه المنطقة كانت مؤثرة حتى مع وجود الاتحاد السوفيتي .

يعود الوجود اليهودي في المنطقة إلى أيام الاحتلال الروسي القيصري حين شارك ضمن صفوف الجيش القيصري عدد من العسكريين اليهود الذين آثروا الاستقرار فيها بعد انتهاء خدمتهم ، وازداد عددهم حين نقل (ستالين) آلافاً منهم إليها للعمل في المزارع الجماعية ، كما قصدها أعداد كبيرة خلال الحرب العالمية الثانية هرباً من القوات الألمانية، وقد استغلت إسرائيل هذا الوجود باتجاهين : أولهما - دفعهم باتجاه الهجرة من هذه الدول إلى إسرائيل ، خاصة بعد ضعف الاتحاد السوفيتي ثم انهياره لاحقاً، حيث حقق ذلك لإسرائيل ، حسب تعبير رئيس وزرائها حينها اسحق شامير، معجزة تشبه تلك المعجزات التي أنقذت الشعب اليهودي عبر تاريخه . وافتتحت الوكالة اليهودية لتنظيم هجرة اليهود إلى إسرائيل (تدعى الفافيت وتتبع جهاز المخابرات الإسرائيلي ويشرف عليها رئيس الوزراء شخصياً ) فرعاً لها في العاصمة الأوزبكية طشقند لهذا الغرض ، حيث هاجر 200 ألف يهودي من تلك المناطق .

أما الاتجاه الثاني : تأمين بقاء عناصر وجماعات ضغط يهودية كمسار جحا في تلك المنطقة لضمان بقاء النفوذ الإسرائيلي في هياكل صنع القرار داخل آسيا الوسطى (1) ودعم مشاريعها الثقافية والاقتصادية في المنطقة، وقد أسس اليهود لهذا الغرض أكثر من 20 جمعية

---

1عبد المعطي زكي .التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى.. رؤية استراتيجية

تعمل على لم شملهم ، وأسست المدارس اليهودية وتركزت مناهج الدراسة فيها على تدريس الدين اليهودي واللغة والأدب العبري .

ومن أجل دعم هذه المصالح بادرت إسرائيل إلى الاعتراف رسمياً بجمهوريات أذربيجان وكازاخستان وأوزبكستان وطاجاكستان<sup>1</sup> في عام 1992 تركمنستان عام 1993 والإعلان عن إقامة علاقات دبلوماسية معها ، وبدأت العمل على إيجاد شبكة من المصالح الاقتصادية والعسكرية المترابطة من خلال إقامة مشروعات وعلاقة وتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية وتكثيف الزيارات الرسمية في سباق مع الزمن لتأسيس بصمات قوية. وبدأت الوفود الحكومية في إسرائيل بالقيام بزيارات لتلك الدول وتوقيع الاتفاقيات الاقتصادية معها معبدة الطريق أمام الشركات الإسرائيلية للدخول إلى تلك الجمهوريات، وأنشأت الحكومة الإسرائيلية غرفة للتجارة والصناعة خاصة بالعلاقات مع دول آسيا الوسطى، وأنشأت بنك المعلومات الاقتصادية ودليلاً للمجالات التي يستطيع الإسرائيليون الاستثمار فيها، وسنت قوانين حماية تلك الاستثمارات والإعفاءات الجمركية والازدواج الضريبي وغيرها، بعد ذلك بدأ سيل الشركات الإسرائيلية والأفراد اليهود من دول كثيرة بالتدفق على تلك الجمهوريات، واستطاع رجال الأعمال هؤلاء فتح مؤسسات ومكاتب تجارية تشتري وتبيع وتستثمر في كل مجال تطاله أيديها، وتركز هذه الشركات أعمالها في مجال الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ،المعادن والثروة الباطنية، والزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة، والاتصالات،والبنوك والأنظمة المالية والمصرفية، والإدارة والتنمية البشرية، والطب والرعاية الصحية، والفضاء والأبحاث العلمية وغيرها،وخلال العشر سنوات الأولى ارتفع حجم التبادل التجاري بين تلك الدول وإسرائيل من (50) مليون دولار سنوياً إلى ما يقارب المليار دولار.

ونستعرض فيما يلي إيجازاً للعلاقات الإسرائيلية مع هذه الدول :

- طاجاكستان: تم إقامة العلاقات الدبلوماسية في نيسان 1992 حيث يقوم السفير الإسرائيلي في طشقند بتسيير هذه العلاقات، وقد وقّعت إسرائيل اتفاقية مع طاجاكستان في شباط (1992) لنقل التكنولوجيا الزراعية الإسرائيلية ،واستغلال النفط الخام الطاجيكي ، وبسبب الحرب الأهلية التي عصفت بطاجاكستان عند نهاية نفس العام ، وضغط الجماعات الإسلامية التي تلعب

دوراً بارزاً في المجتمع الطاجيكي وفي الحكومة وقيامها باحتجاجات ومظاهرات شرسة للتبديد بهذه العلاقة فقد تم تحجيم تطور هذه العلاقات ، رغم بقائها رسمياً .

- أوزبكستان: تم انشاء العلاقات بين البلدين في شباط 1992 وتوجد سفارة مقيمة في كل من طشقند وتل أبيب ، ولإسرائيل علاقات أوثق مع أوزبكستان محورها الزراعة والري ، حيث وقّعت إسرائيل اتفاقية في أيلول 1992 لبناء مشروع ري في إقليم "أنديزان" ، وإنشاء مزارع نموذجية بدعم مالي أميركي ، بالإضافة إلى تدريب خبراء في زراعة القطن ، مما كان له الأثر في زيادة إنتاج القطن بنسبة (30%) وتوفير ثلثي استهلاك المياه ، وتعمل أربع شركات إسرائيلية كبرى باستمرار في أوزبكستان .

- تركمنستان: أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وتركمنستان في تشرين أول 1993 وقد قام نائب رئيس الوزراء التركماني عام (1994) بزيارة إسرائيل ، ورد الزيارة وقتئذ شمعون بيرس ، ووقعت عدة اتفاقات بين الطرفين تتعلق بالتعليم والزراعة والصحة . إنّ النشاط الإسرائيلي الرئيسي تقوم به شركة "مرهاف" الإسرائيلية وأكبر عقد أبرمته بخمسمائة مليون دولار لتطوير مصفاة تكرير النفط في تركمنستان . وقد اتخذ وزير الخارجية الإسرائيلي فيدور ليبرمان قراراً بتوسيع العلاقات معها وفتح سفارة مقيمة فيها بسبب كونها بلداً مسلماً ومجاوراً لإيران معتقداً بذلك أنه يبعث برسالة إلى إيران ، ورشح أحد رجال الموساد ليكون سفيراً فيها ، إلا أن تركمنستان رفضت هذا الترشيح ، ثم عادت ورفضت مرة ثانية ترشيح الدبلوماسي الإسرائيلي حاييم كورن لهذا المنصب (1) .

- قرغيزستان: أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وقرغيزيا في آذار 1992 ، إلا أن الزيارة المهمة الوحيدة هي تلك التي قام بها رئيس قرغيزيا عام 1993 وقد اتفق خلالها على التعاون في مجالات متعددة منها العلمية والاتصالات والتكنولوجيا والثقافة والمشاريع

---

1 - صحيفة هآرتس الإسرائيلية - منشورة في حصيلة عام 2010 لموقع آسيا الوسطى

المشتركة، إلا أنها بقيت محدودة (1)، وبسبب ذلك لم يتم إنشاء تمثيل مقيم حيث يقوم السفير الإسرائيلي في كازاخستان بإدارة العلاقات معها ، ويقوم السفير القرغيزي في أنقرة بهذه المهمة .

- كازاخستان: تُعد كازاخستان هي المحطة الرئيسية للعلاقات الإسرائيلية مع المنطقة، وأقيمت العلاقات بينهما في نيسان 1992 ، وافتتحت سفارتان مقيمتان في البلدين . لقد أولت إسرائيل كازاخستان عناية خاصة بسبب العديد من العوامل فهي أكبر جمهوريات آسيا الوسطى مساحة وسكاناً، كما أنها كانت أهم مركز للأنشطة النووية أيام حكم الشيوعيين، وبها محطة بايكونور الفضائية الشهيرة التي طالما أطلقت منها الصواريخ و الأقمار الصناعية الروسية، وكازاخستان تزخر بالخبراء والفنيين في علوم الفضاء والذرة، وأصبح معظمهم عاطلاً بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وعملت على التسابق باستقطابهم خوفاً من استقطابهم من قبل الدول المعادية لها ، وتمتلك كازاخستان أكبر احتياطي لليورانيوم.

أما على الصعيد المدني ، فإن لمركز التعاون الدولي ( الماشاف ) التابع للخارجية الإسرائيلية خطة خمسية خاصة بكازاخستان لتطوير المناطق الزراعية ووقف التصحر ومعالجة الجفاف ومد شبكات إروائية جديدة لزراعة آلاف الهكتارات وغيرها ، كما تسعى إسرائيل إلى تثبيت أقدامها في مجال الصناعات النفطية ، رغم المنافسة الحادة في هذا المجال ، حيث قامت الشركة الإسرائيلية ( ميتيك ميتال تكنولوجي ) ببناء وتشغيل مصفاة لتكرير النفط بطاقة 400 ألف طن سنوياً قابلة للزيادة . هذا وقد بلغ التبادل التجاري بين البلدين لعام 2008 إلى 2,4 مليار دولار(2).

---

1 - المصدر السابق

2 -البيان الصحفي الصادر عن زيارة الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز إلى كازاخستان بتاريخ 2009/7/2



## الفصل الخامس

مستقبل العلاقات الإسرائيلية  
مع الصين والهند ودول آسيا الوسطى  
(على ضوء المتغيرات الدولية).



## الفصل الخامس

### مستقبل العلاقات الإسرائيلية

#### مع الصين والهند ودول آسيا الوسطى

#### على ضوء المتغيرات الدولية.

### المبحث الأول

#### مدخل عن تأثير الربيع العربي

#### على إسرائيل والعلاقات الدولية.

تشير المعطيات الأولية لمنظومة الحراك الكثيف (للربيع العربي)(1) الذي تشهده المنطقة إلى أن المشهد العربي على الصعيد السياسي على أقل تقدير سوف يشهد تحولاً بنوياً كبيراً على مسار العلاقات الدولية وإعادة تشكيلها وفقاً لهذه المتغيرات المستمرة، وذلك لاعتبار أن المنطقة تمثل مصدر الطاقة الأول للعالم، ومحطة الربط الدولي للملاحة، فضلاً عن وجود إسرائيل وما يمثلته من رافعة مهمة للصراع الدولي منذ أمد بعيد.

ويمكن تقسيم الثورات في الوطن العربي إلى ثلاثة أقسام: الثورات السلمية الخاطفة والسريعة وهي التي مثلت النموذج العربي الواعد، والثورات السلمية الإصلاحية التي واجهتها الحكومات بعنف، والحركات الإصلاحية والاحتجاجية المطالبة بالحريّة والديمقراطية والتي واجهتها الحكومات بإجراءات إصلاحية. وعليه، فإنه يتوقع أن تتمركز أولوية النظام العربي في نهاية العام 2011 على ثلاثة مسارات، الأول: التطوير والتحديث الحضاري النهضوي والاقتصادي العام، والثاني: التوصل إلى صيغ لأنظمة حكم تحظى بشعبية بعيداً عن الإطار والتدخل

---

1 - ظهر هذا المصطلح، لأول مرة، على لسان كبار صناع القرار السياسي الأمريكي، اثر الانتفاضات الشعبية، التي جرت على الساحة العربية، والتي أطاحت ببعض رموز النظام السياسي العربي الراهن. وتم تداوله في معرض وصفهم، للتغيرات الجارية على الساحة العربية، والتي تعكس تغيراً واضحاً في موقف الإدارة الأمريكية، من حلفائهم بالأمس، الذين أطاحت بهم الانتفاضة الشعبية، بتخليهم عنهم، ومسايرتهم بشكل جلي للوضع الجديد.



الأمني، والثالث: زيادة فرص التضامن العربي والتكامل الاقتصادي والانفتاح الحدودي ولعب دور دولي منظم وأكثر تأثيراً خاصة إزاء قضايا العراق وفلسطين(1).

وهناك مجموعة من الأسباب المباشرة التي أدت إلى اندلاع ثورات الغضب العربي، استناداً لاستطلاع أجرته صحيفته «لاكروا» الفرنسية للخبراء في الجامعات الفرنسية والذين أشاروا إلى أنّ بطالة خريجي الجامعات وتآكل الطبقة الوسطى المتعلّمة تعد من الأسباب السبعة الأساسية التي أدت إلى الغضب العربي، هذا بالإضافة إلى الأسباب الخمسة الأخرى المتمثلة في قمع الأنظمة السياسيّة في المنطقة وتصلبها وفسادها وتهالكها والتوريث الجمهوري والترتيب لتمرير السلطة لذرية الحاكم وانعدام العدالة وانتشار الفساد، وعدم توزيع الثروات بشكل صحيح وعادل، وغياب الحريات الأساسيّة، ووسائل الإعلام المرئيّة والمقروعة والمسموعة والالكترونية.

وتركيزاً على سبب البطالة الذي نراه مهماً، وطبقاً للتقرير الدولي الصادر في أبريل 2011م وهو بعنوان «التعليم من أجل التوظيف: تحقيق إمكانات الشباب العربي» الصادر عن «مؤسسة التمويل الدولية» و«البنك الإسلامي للتنمية» فإنّ شباب منطقة الشرق الأوسط في مرتبة الصدارة في نسب البطالة الأعلى بين شباب العالم، فبطالة شباب العرب تبلغ حالياً 25%، منها 24 % في شمال أفريقيا وحدها، ومشاركة العرب في القوى العاملة بين أدنى مستويات المشاركة في العالم، إذ يبلغ نحو 35 % مقارنة بالمعدل العالمي البالغ 52 % . وهذا يعني - طبقاً للتقرير - أنّ الخسائر الاقتصادية العربية الناجمة عن هذه النسب المؤسفة تتراوح بين 40 و50 بليون دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي لدولة مثل تونس أو لبنان(2).

وتعدّ إسرائيل من الدول التي تأثرت بتحويلات الربيع العربي، فمشروعها الصهيوني يقوم على أساس معادلة جوهرها أن شرط بقائه هو ضعف ما حوله، ويلتقي المشروع الصهيوني مع المشروع الإمبريالي الغربي في إبقاء المنطقة المحيطة بهضعيفة، ومفككة، ومنقسمة ،

---

1 - جواد الحمد، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 15، العدد 56، عمان 2011م

2 - د. جودي عبد الفتاح سواحل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011/7/3م على الرابط

<http://www.dohainstitute.org/Home/Details?entityID=5d045bf3-2df9-46cf-90a0-d92cbb5dd3e4&resourceId=217ce6e8-050c-4833-bddb-d0cde39b9eb7>

ومتخلفة مادياً ومعنوياً وحضارياً؛ وهوما سيؤدي إلى إبقاء المنطقة تحت الهيمنة الأجنبية، ومصدراً للمواد الخام وسوقاً للمنتجات الغربية، وبالفعل، فمنذ أكثر من ستين عاماً والمنطقة العربية المحيطة بفلسطين المحتلة تعاني من عوامل التخلف والافتقار والضعف، ولذلك فإن التغيرات الحاصلة في المنطقة، إذا ما استمرت في الاتجاه الصحيح، فإنها قد تُشكّل اختراقاً في معادلة الصراع، قد يتطور ليمسّ جوهر المشروع الصهيوني(1).

وعلى المستوى الدولي فقد شهد العقدان الماضيان فوضى دولية كبرى كان ضحيتها المباشرة الشعوب العربية والإسلامية، والتي تمثلت بخرق القانون الدولي واندثار منظومة القيم الدولية وسياساتها القانونية، وكانت النزعة العسكرية والاحتياز المستمر والمعلن لإسرائيل وسياساتها التعسفية والاستيطانية، فضلاً عن الحروب والعقوبات الدولية التي ساهمت بإحداث فجوة نفسية كبيرة بين شعوب العالم النامي والغرب كانت نتيجتها تراكمات من الغضب تجاه كل ما هو غربي ومن يناصرهم ويستقوي بهم من الحكام، وبهذه الخلفية لم يكن مستغرباً أن تكون الثورات (مفاجأة) غير سارة لإسرائيل وحلفائها الغربيين الذين حاولوا (التعاطي) مع هذا المتغير الذي يتمدد يوماً بعد يوم ملتهماً نظامين حليفين (مصر وتونس) في وقت قياسي، وانضمت ليبيا إلى مجموعة الأنظمة المتساقطة بعد صراع دموي وتدخل دولي، وما زالت الثورات في اليمن وسوريا تراوح مكانها. وقد وصف (نيكولاس بيرنز) نائب وزير الخارجية الأميركي الأسبق - ما يشهده الشرق الأوسط حالياً على أنه زلزال كبير، يراه الأهم منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، ونصح الإدارة الأميركية أن تعيد حساباتها بصورة كاملة بما يتناسب مع هذه التغيرات الجارية(2).

---

1- د. محسن صالح، مدير عام مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات موقع الجزيرة نت، الدوحة 2011/4/6م.

2 - محمد المنشاوي ، الرؤية الإستراتيجية الأميركية للثورات العربية مركز الجزيرة للدراسات

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/195DB97F-C9DC-46DE-8C1E->

231118FCAB89.htm

## المطلب الأول

### إسرائيل والربيع العربي

عانت إسرائيل من زوال الأنظمة الحليفة في دول إستراتيجية ومحورية ويقودها رؤساء مخلصون لها ومتجاوبون مع سياستها، ولذلك ركزت مراكز التفكير الإسرائيلية تستعرض البدائل لمواجهة بيئة جديدة يُصنع فيها القرار بإرادة شعبية بصورة كبيرة، وهذه الوضعية ستكون ضاغطة على إسرائيل التي تعلم أن صراعها مع العرب يمثل الدور المركزي في تحريك الجماهير العربية لتبني مفهوم المقاومة التي تُعدّ تهديداً (إستراتيجياً - أمنياً) ، وتهديداً (أيدولوجياً- ثقافياً) على حد سواء(1) كما تتخوف إسرائيل من تخلي الولايات المتحدة عنها كما تخلت عن حلفائها الإستراتيجيين (شاه إيران، بن علي، مبارك، وإبعاد الحريري عن رئاسة الوزراء اللبنانية)، وهو ما دعا الاستراتيجي الإسرائيلي (رون بن يشاي) Ron Ben Yishai للقول وفقاً لصحيفة (يديعوت احرنوت) إنّ "على إسرائيل أن تصبح أكثر اعتماداً على ذاتها لأن هناك دليلاً متزايداً على أن بعض الأمريكيين يرون إسرائيل عبئاً عليهم"، وهو ما سبق وأن عبّر عنه الخبير الاستراتيجي الأمريكي (أنتوني كوردسمان) في صحيفة (نيويورك تايمز) في الثاني من يونيو / حزيران 2010.

وتاريخياً استندت "إسرائيل" في إدارة صراعها مع العرب إلى عوامل قوتها، وأهمها:

- (1) غياب التضامن العربي.
- (2) تفوقها العسكري على بقية الدول العربية في الأسلحة التقليدية.
- (3) احتكارها السلاح النووي في المنطقة.
- (4) وضعها الاقتصادي المتقدم الذي يقترب فيه معدل دخل الفرد السنوي — منذ نحو عقدين — من معدل دخل نظيره في أوروبا.

---

1 - ميخائيل ميلشتاين: المقاومة- صعود تحدي المقاومة وتأثيره على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، المذكرة 102، تل أبيب، معهد أبحاث الأمن القومي ديسمبر 2009م، ص 16.

- (5) امتلاكها إرادة سياسية موحدة في قضايا الأمن القومي، وتساهم المؤسسة الأمنية في بلورتها وفي حشد المجتمع الإسرائيلي خلف أهدافها، وفي ظل العملية الديمقراطية "الإسرائيلية" القائمة على مسئّلات و"مقدسات" أيديولوجية وسياسية وأمنية.
- (6) تمتعها بعلاقات متقدمة للغاية مع الولايات المتحدة الأمريكية، تحصل "إسرائيل" بموجبها على دعم أمريكي مهم وحيوي في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية؛ بهدف استمرار تفوق "إسرائيل" على جميع الدول العربية(1).

كما ستعاني إسرائيل اقتصادياً بعد هذه المتغيرات على المشهد العربي، فبعد توقيع اتّفاقيّتيّ السلام مع مصر والأردن ("كامب ديفيد" مع مصر، و"وادي عربة" مع الأردن) فإنّ إسرائيل قد حقّقت طفرات اقتصادية هائلة، وتراجع مستوى التهديدات الأمنية على الجبهتين الجنوبية والشرقية مما مكّن صنّاع القرار في تل أبيب من تقليص النفقات الأمنية بشكل كبير، بحيث تم توجيه الموارد التي كانت مخصّصة للأمن نحو الاستثمار في مجال البنى التحتية المدنية والتقنيات المتقدمة، وغيرها من المجالات. وأدّى هذا الواقع إلى تراجع كبير في حجم الحصّة التي تشغلها موازنة الأمن في كلّ من الموازنة العامّة للدولة والنتائج المحليّة الإجماليّة، وقد كان من نتائج حرب عام 1973، ومن أجل منع المزيد من الإخفاقات العسكرية في المستقبل، قرّرت حكومة (غولدا مائير) في العام 1974، وفي خطوة غير مسبوقة، مضاعفة حجم موازنة الأمن تقريباً لتبلغ 47% من الموازنة العامّة للدولة، و37% من إجماليّ الناتج المحليّ؛ وذلك لتغطية حجم النفقات التي تطلّبتها عمليّة إعادة بناء الجيش وفرقه وألويته، لاسيّما في الجبهة الجنوبية في أعقاب الحرب(2). ولإدراك حجم التحوّل على إسرائيل والذي طرأ على بنية موازنة الأمن في ظل الأنظمة العربية المتحالفة معها أو التي لا تريد صداماً معها؛ فإننا نشير إلى أنّ موازنة الأمن لعام 2011، والتي تبلغ 49.4 مليار شيكل (نحو 12 مليار دولار)، وتعدّ أكبر موازنة على الإطلاق في تاريخ إسرائيل، تمثّل فقط 15.1% من الموازنة العامّة للدولة، و6%

---

1 - د.محمود محارب، إسرائيل والثورة المصرية، على الرابط

<http://www.arabiccenter.net/ar/news.php?action=view&id=1019>

2 - ميراف أورلوزوف، "انهيار العقيدة الأمنية يؤدي في الغالب إلى انهيار اقتصادي"، صحيفة ذي ماركر الإسرائيلية، 31-1-2011.

من الناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ 864 مليار شيكل (نحو 201 مليار دولار). وهذه هي أدنى نسبة تقتطعها موازنة الأمن من الناتج المحلي في تاريخ إسرائيل على الإطلاق(1).

ونظراً لحجم الكارثة الاقتصادية التي حلت بإسرائيل في أعقاب حرب 1973، فقد أطلق خبراء الاقتصاد على العقد الذي تلا الحرب، مصطلح "العقد المفقود"، ذلك أن قيمة ما دفعته إسرائيل خلال هذا العقد من مستحقّات على فوائد ديونها، فاقت حجم ما خصّصته من موارد لموازنات التعليم، والصّحة، والرّفاه الاجتماعي، والإسكان، مجتمعة(2). ولقد مكّن تقليص موازنة الأمن، في أعقاب توقيع معاهدة "كامب ديفيد"، إسرائيل من توجيه الموارد لسداد فوائد الديون، بالإضافة إلى أن جزءاً من التقليل وجه إلى قطاعات الصّحة والتعليم والإسكان، أي أن "السّلام" والاستقرار ساهما في تمكين صنّاع القرار في تل أبيب من اتّباع سياسة اقتصادية - اجتماعية ضمنت تكريس أسس دولة الرّفاه الاجتماعي، لتكون إسرائيل بيئةً جاذبة للهجرة اليهودية. وقد كان لهذا التطوّر دورٌ كبير في تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، عبر تمكين إسرائيل من استيعاب موجّات الهجرة اليهودية (من الدول التي كانت تشكّل الاتحاد السوفياتي) أواخر الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن الماضي.

ويرى الخبير الاقتصادي (شلومو ماعوز) أن موجّات الهجرة اليهودية هذه عزّزت الاقتصاد بجلب الكثير من أصحاب المؤهّلات والفنيين والخبراء في مجال التّقنيات المتقدّمة، وهو ما أدّى إلى تعاظم التصدير والنمو الاقتصادي بشكل كبير، فقد قفزت نسبة أصحاب الكفاءات العلميّة من 10% إلى 20% من إجمالي عدد السكّان، وكان لهذا دوره في إحداث طفرة في عوائد التّصدير للخارج؛ فارتفعت هذه العوائد من 50 مليار دولار سنوياً قبل موجّات الهجرة، إلى 80 مليار سنوياً بعد هذه الموجّات(3). ويرى (عوديد عيران) رئيس معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، أنّه منذ توقيع المعاهدة في العام 1979، وحتى اندلاع المظاهرات المطالبة بالتغيير في ميدان التحرير في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير الماضي، لم تطرح أيّ علامات استفهام حول مدى التزام مصر باتفاقية "كامب ديفيد"، على الإطلاق، ويشير (عيران) إلى أن النظام المصري فاجأ إسرائيل عندما صمدت اتفاقية كامب ديفيد، في الوقت الذي قصفت إسرائيل المفاعل الذري

1 - موطي بوسك، "من يكشف حقيقة الأرقام في موازنة الأمن"، ذي ماركر، 12-4-2011.

2 - ميراف أورلرزوف، المرجع السابق.

3 - تاني جولدشتاين، "لولا الروس لكنا عشرين سنة في الخلف"، واي نت، 12-5-2010

العراقي في العام 1981، وغزت لبنان في العام 1982، وكذلك حرب لبنان الثانية في العام 2006، وحرب غزة في العام 2008، بل إن مصر، بدلاً من الاحتجاج الحقيقي على سلوك إسرائيل، حرصت على تهدئة الأطراف العربية عندما أثارت الممارسات الإسرائيلية أعصاب العالم العربي(1).

ويرى (تسفي ليبيا) المعلق الاقتصادي لصحيفة "يديעות أحرנות"، أن تعاظم مستويات الإنفاق الأمني المتوقع في أعقاب التحولات في العالم العربي سيدفع إسرائيل إلى انتهاج سياسة تكشف اقتصادية، وسيجبر مخططي السياسة الاقتصادية الإسرائيلية على التراجع عن توجهاتهم السابقة لتقليص الضرائب، على اعتبار أن المبدأ السائد في إسرائيل يقول إنه عند المفاضلة بين المناعة الأمنية والمناعة الاجتماعية يتوجب تفضيل الخيار الأول من دون تردد(2).

و تتخوف النخبة السياسية والاقتصادية في إسرائيل من أن تسفر الثورات العربية عن فرض قيود على تجارة إسرائيل الخارجية، ذلك أن 98% من هذه التجارة تنقل عبر البحار، وثالث الاستيراد والتصدير الإسرائيليين يوجّه نحو الشرق عبر البحر الأحمر، أي عبر قناة السويس(3). إن أحد أهم الاحتياطات التي يرى خبراء الأمن الإسرائيليون أن تل أبيب يجب أن تقدم عليها في ظل التحولات في مصر، هو إحياء الجبهة الجنوبية وزيادة عدد القوات البرية لتحمل الأعباء الأمنية الناجمة عن الواقع الجديد(4) لكن في حال تحقق هذا السيناريو، فإنه لا يزيد حجم الإنفاق الأمني بشكل هائل فقط، بل إنه سيساهم، على المدى المتوسط والبعيد، في إصابة المرافق الاقتصادية، ليكون ذلك سبباً آخر لتراجع إجمالي الناتج المحلي بشكل واضح. ففي ظل ازدياد النقل الديموغرافي للتيار الديني الحريدي الذي يتم إعفاء معظم أتباعه من الخدمة العسكرية، فإنه يفترض أن يتحمل أعباء الجهد العسكري العلمانيون وأتباع الصهيونية الدينية. لذا، فإننا نجد أنه منذ منتصف الثمانينيات وحتى العام 2010، كانت نسبة المصاريف

---

Eran Oded, Egypt- Israel- United States: Problems on the Horizon? INSS - 1No. 255  
Insight

2 - تسفي ليبيا، "سيتم إعادة تقييم ميزانية الأمن"، واي نت، 30-1-2011.

<http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4020853,00>

3 - القدس العربي عن معاريف [www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today1qpt940.htm](http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=today1qpt940.htm)

4 - القدس العربي عن هارتس. <http://www.alquds.co.uk/index.asp>

المدنية تقتطع 40% من الموازنة العامة، بينما مثلت المصاريف الأمنية 14% فقط من الموازنة.

هناك تداعيات مباشرة وغير مباشرة للربيع العربي على الاقتصاد الإسرائيلي، نظرا للتغيرات التي طرأت وقد تطرأ مستقبلا على طبيعة العلاقات المتشابكة بينها ودول الجوار العربي المتأثرة، إضافة إلى بعض الخسائر الآنية التي ستصيب الاقتصاد الإسرائيلي منها:-

\*الخسائر التي تكبدتها إسرائيل أثناء الثورة بفعل " التشويشات " التي تعرضت لها الموانئ المصرية، وخصوصاً موانئ الإسكندرية وبورسعيد ودمياط، حيث يتم نقل الكثير من البضائع عبر هذه الموانئ من وإلى إسرائيل(1).

\*تباطؤ العمل في قناة السويس، التي يمر عبرها حوالي 20% من حجم التبادل التجاري البحري الإسرائيلي مع العالم، وبتكلفة تصل إلى 200 مليون دولار أسبوعياً(2).

\*التوقعات بارتفاع أسعار القمح عالمياً، حسب تحليلات الخبير الاقتصادي الإسرائيلي (شلومو عوز)، الذي يعتقد أن ارتفاعاً ملحوظاً سيكون في أسعار القمح نتيجة للربيع العربي وعوامل عالمية أخرى، وهو ما سيؤثر على المستهلك الإسرائيلي مباشرة(3) .

\*عزوف السياح عن التوجه لإسرائيل باعتبار أن الأجواء الأمنية غير مواتية.

وهناك تداعيات اقتصادية بعيدة المدى على إسرائيل منها:

\*الزيادة المتوقعة في حجم الإنفاق على الدفاع والتسليح - كما ذكرنا - لمواجهة التغيرات الإستراتيجية المحتملة لسقوط النظام المصري، حيث تشير المصادر الإسرائيلية إلى أن نظام مبارك كان يتبنى سياسة تتجاوز ما تتطلبه معاهدة كامب ديفيد، وهو ما أدى إلى خفض موازنة الدفاع الإسرائيلية خلال حكم مبارك من 30% إلى 9% من إجمالي الناتج المحلي(4).

\*الخسائر الناتجة عن احتمالية توقف تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل، وعن الإلغاء المتوقع للصفقة المجحفة التي أبرمت في العام 2005، ويتم بموجبها إمداد إسرائيل بحوالي 40% من

---

1 - مركز دراسات وتحليل المعلومات الصحفية، إصدار خاص 7، 2011/2/5

2 - المصدر السابق

3 -- المصدر السابق

4 - وكالة رويترز للأنباء، 2011/2/3

حاجتها من الغاز. وتشير المصادر الإسرائيلية إلى أن إسرائيل توفر سنوياً ملياري دولار من استيراد الغاز المصري بأثمان مخفضة عن السعر العالمي، كما أنها تكسب حوالي مليار دولار سنوياً من بيع الغاز المصري في أراضي السلطة الفلسطينية وداخل السوق الإسرائيلي(1).

وهناك من المحللين الإسرائيليين من يحذر من أن زيادة النفقات الأمنية في أعقاب تفجّر الثورات العربية، ستؤدي إلى تعميق ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة، مما يقلص من استقلالية القرار السياسي الإسرائيلي، ويرى الباحث في الشؤون الاستراتيجية (عومر جندلر) أن إسرائيل لا يمكنها أن تزيد موازنة الأمن بشكل كبير، من دون مساعدة خارجية، لاسيما في ظلّ الأزمة الكبيرة التي يمرّ بها الاقتصاد العالمي، حيث إنّ قدرة إسرائيل على تجنيد ضمانات مالية محدودة جداً، وهو ما يعني أنّ الخيار الوحيد المتاح أمام إسرائيل سيكون التوجّه إلى الولايات المتحدة لمطالبتها بزيادة المساعدات الأمنية بشكل كبير(2). ويرى (جندلر) أنّ طلب مساعدات أميركية يعني زيادة ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة بشكل يقلص من هامش المناورة السياسية لدى النّخب الحاكمة في تل أبيب، وهو ما جعل إسرائيل تسعى في الأعوام الماضية إلى تقليصه إلى حدّ كبير، ويرى أنّ الثورات في العالم العربي ستبرز إسرائيل كعبء، وليس كذخر استراتيجي للغرب، وهو ما قد يؤدي إلى تراجع في مستوى التزام دول الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة، بدعم إسرائيل اقتصادياً(3).

وتعمّق الخوف الإسرائيلي كما رأى ألوف بين (Aluf Benn) في صحيفة (هآرتس) ببعض المظاهر الرمزية مثل تهديد حزب الله باحتلال الجليل، أو تعبير حماس عن ثقة أكبر بالمستقبل، وعبور السفن الإيرانية قناة السويس متجهة إلى الموانئ السورية. ويشير "ألوف بين" إلى التداعي السريع وانتقال الثورة من منطقة لأخرى، إذ أن انتقال الثورة من بلد عربي لآخر بهذه السرعة، وبقدر من الإيقاع المتشابه، يؤكد من وجهة نظر بعض الباحثين الإسرائيليين أن فكرة العروبة بالمعنى الثقافي والإيديولوجي ما تزال حية، وأن انتقال نموذج التغيير الناجح لم ينتقل إلا للجوار العربي دون الإفريقي أو الآسيوي (تشاد أو النيجر أو مالي أو السنغال أو

---

1 - يديعوت أحرونوت 2011/1/30

2 - عومر جندلر، "موازنة الأمن ستتعاظم، وسيقوى ارتباط إسرائيل بالولايات المتحدة"، الموقع الشخصي

للباحث في الشؤون الاستراتيجية عومر جندلر، 28-2-2011

3 - رون بن يشاي، "أعطوا غاز ولا تشعلوا النيران.... نحن والثورة"، واي نت، 23-2-2011



إيران..الخ). وثمة قلق إسرائيلي آخر يتمثل في احتمال استفادة الإسلاميين من التغيير لأنهم الأكثر تنظيماً وخبرة في العلاقة مع المجتمع بفعل ملكيتهم للجمعيات والمستشفيات والنوادي، ثم إن أغلب استطلاعات الرأي تعطيهم الوزن الأكبر قياساً لغيرهم، لكن الشعب لن يقبل (من وجهة نظر إسرائيلية) تسليم الحكم لديكتاتورية دينية جديدة، لاسيما أن الجيل الجديد الذي يمثل بوصلة الثورة هم أقل تدنياً بدليل عدم ظهور إسرائيل بشكل بارز في الثورة وحرق أعلامها كما جرت العادة، وهنا تبرز إشكالية الفكر الاستراتيجي الصهيوني، فمن ناحية كانت آلة الدعاية الصهيونية تقوم على فرضية أن مشكلة إسرائيل مع الدول العربية هي في طبيعة النظم الديكتاتورية في هذه الدول، غير أن الثورات الديمقراطية العربية المعاصرة جعلت إسرائيل أكثر قلقاً من احتمالات ديمقراطية العالم العربي، وتبين لها أن أنسب الأوضاع لها هي في استمرار النظم الديكتاتورية، كما أن اتساع قاعدة الديمقراطية العربية سيفقد إسرائيل شعار أنها الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط(1).

ويسعى بعض الكتاب الصهاينة إلى التأكيد على أن "الاضطرابات" في العالم العربي تعزز الفكرة القائلة بأن القضية الفلسطينية ليست هي السبب في عدم الاستقرار في الشرق الأوسط بل الاستبداد السياسي والفقر، الأمر الذي يستدعي أن تتوجه الدبلوماسية الصهيونية إلى تكريس هذه الفكرة، لاسيما أن القضية الفلسطينية من وجهة النظر هذه لم تكن بارزة في شعارات هذه الثورات.

### ولعل من أبرز تداعيات الربيع العربي على إسرائيل هي:

\*تضييق الهامش الذي كانت تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، في ظل التوقعات بنشوء حكومات مختلفة في بعض الدول العربية، يكون للرأي العام الشعبي دور أكبر في تشكيل سياساتها، كما يرى المستشار السابق لرئيس الوزراء الإسرائيلي، دانييل ليفي، الباحث في شؤون الشرق الأوسط في معهد "نيو أميركا فاوندیشن"(2).

---

1 - وليد عبد الحي، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9A2E8BFB-AACA-420E-B5BB-91E5736FCA8D.htm>

2 - الوطن اون لاين، السعودية، 2011/2/19

\*فتح معبر رفح(1) وتوقيع اتفاق مصالحة في القاهرة بين حركتي فتح وحماس في مايو 2011م سوف يؤدي إلى إنهاء حالة الانقسام والتشرذم بتشكيل حكومة انتقالية تضم شخصيات مستقلة تمهيداً لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة خلال عام.

\*الخوف من التحول التدريجي لمصر، لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي (2)، وهو ما يضع إسرائيل في مواجهة محور إقليمي يضم إيران وتركيا ومصر.

\*القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، حيث أكد عدد من المسؤولين الإسرائيليين، أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو أهم من الديمقراطية بالنسبة لإسرائيل(3).

\* ازدياد عزلة إسرائيل الدولية: فقد أدى الجمود السياسي في عملية السلام إلى جانب مواقف حكومة (نتنياهو) ووزير خارجيته (أفيغдор ليبيرمان) المتصلبة تجاه الفلسطينيين وما رافقه من رفض تجديد تجميد الاستيطان إلى تزايد عزلة إسرائيل الدولية عام 2010(4) والتي تراكمت مع ارتفاع حدة النقد الأوربي لنتنياهو، وهو ما عبرت عنه (كاثرين اشتون(5)) بمحادثة مع (نتنياهو) "يجب أن تفهم: أنتم تخسرون أكبر أصدقائكم في أوروبا". وبالتوازي مع النقد المتعاظم على الحكومة الإسرائيلية من قبل حكومات أوروبية حليفة تتزايد في إسرائيل التقارير

1 - تم تشيد معبر بعد الاتفاق المصري الإسرائيلي للسلام سنة 1979 وانسحاب إسرائيل من سيناء سنة 1982. ظلت تديره هيئة المطارات الإسرائيلية إلى غاية 11 سبتمبر 2005، حيث رفعت إسرائيل سيطرتها عن قطاع غزة. وبقي مراقبون أوروبيون لمراقبة الحركة على المعبر. أعيد فتحه في 25 نوفمبر 2005، ظلت الحركة على المعبر لغاية 25 يونيو 2006 بعدها أغلقته إسرائيل معظم الأوقات (86% من الأيام) لدوافع أمنية. في يونيو 2007، أغلق المعبر تماما بعد بسط حركة حماس سلطتها على قطاع غزة. وفي مايو 2011 قررت الحكومة المصرية برئاسة الدكتور عصام شرف فتح معبر رفح بشكل دائم بداية من السبت 28/5/2011 بعد إغلاق دام حوالي أربع سنوات من طرف النظام المصري السابق.

2 - رون بن يشاي، موقع فلسطين أون لاين، 2011/2/11

3 - الدستور الأردنية، عمان، 2011/2/12

4 - باراك ربيد، 2011 " النقد اتجاه إسرائيل يتعاظم وبنيامين نتنياهو تقريبا لا يخرج من البلاد" هآرتس ، 2011/2/17: <http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1215852.html?more=1>

5 - بريطانية وأول ممثل سامي للاتحاد الأوروبي لشئون السياسة الخارجية والأمن. تم اختيارها كوزيرة خارجية للاتحاد الأوروبي في مؤتمر قادة الاتحاد ال 27 في بروكسل في 19 نوفمبر 2009

التي تتحدث عن استمرار نزع الشرعية عن إسرائيل وتدهور صورتها في العالم، فقد أشار استطلاع نفذته وزارة الدعاية والشتاتيين الإسرائيليين بالتوازي مع (حملة تحسين صورة إسرائيل في العالم) أن 90% من المستطلعين الإسرائيليين وافقوا أن إسرائيل تواجه مشكلة جدية في ما يخص صورتها، ووافق 80% على أن إسرائيل تظهر في الخارج بمظهر الدولة العنيفة<sup>(1)</sup> وقد سبق أن نشر معهد رينوت الإسرائيلي للتخطيط الاستراتيجي ورقة موقف في العام 2010 اعتبر فيها أن إسرائيل تواجه حملة غير مسبقة من أجل نزع شرعيتها، واعتبر الأمر بمثابة تهديد استراتيجي يأتي بعد التهديد النووي الإيراني<sup>(2)</sup>.

## ومن معالم هذه الحملات على المستوى الخارجي:

• اندلاع مظاهرات في البرازيل ومدريد وبونيس أيرس رفعت فيها لافتات قارنت بين الزعماء الإسرائيليين وما يفعلونه بالمذابح النازية وما وقع فيها<sup>(3)</sup>، وتم تدشين أسبوع "التمييز العنصري الإسرائيلي" والذي يعقد سنوياً وتنظمه مجموعات معادية للصهيونية، والتي تهدف إلى عقد مقارنة بين إسرائيل وبين نظام الفصل العنصري السابق في جنوب إفريقيا لمقاطعته. وفي عام 2009 توسع أسبوع التمييز العنصري الإسرائيلي ليشمل 27 مدينة في عدة دول، بما فيها إنجلترا وأمريكا وجنوب إفريقيا والصفة الغربية والمكسيك واسكتلندا والنرويج<sup>(4)</sup>، ونشرت واحدة من أكبر الصحف الأسبوعية السويدية موضوعاً على صفحتين يركز على مزاعم بأن الجنود الإسرائيليين يخطفون الشباب الفلسطيني من غزة والصفة ثم إرجاعهم إلى ذويهم في صورة جثث منزوعة منها بعض أعضائها الداخلية<sup>(5)</sup>، وأطلق مجموعة من أساتذة

---

1 - الكنيسيت، مكتب الابحاث والمعلومات، 2010، جهاز الدعاية الإسرائيلي وصورة إسرائيل في الخارج: تقرير

مقدم للجنة الهجرة واستيعاب الشتات، الكنيسيت، القدس وأيضاً على الرابط

<http://www.knesset.gov.il/mmm/data/pdf/m02774.pdf>

2 - للمزيد انظر "مدار"، 2010، "تحدي نزع الشرعية تهديد مصري لإسرائيل: تقرير صادر عن معهد رؤوت لإسرائيل للتخطيط الاستراتيجي" ترجمة سعيد عياش، أوراق إسرائيلية 51، إصدار مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، رام الله.

3 - (يديعوت أحرونوت في 2009/12/11م

4 - جيروزاليم بوست 2009/1/29م

5 - أسبوعية أفتونبلاديت في 2009/8/26م

بالجامعات الأمريكية الحملة الأمريكية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل(1)، وأصدر 400 أكاديمي بريطاني خطاباً يحثون فيه على مقاطعة وتعرية إسرائيل وإصدار عقوبات ضدها(2).

هذا فضلاً عن ضغوطات قانونية أيضاً، تمثلت في استخدام القوانين في بعض البلدان الأوروبية من أجل اتهام الجنرالات والسياسيين الإسرائيليين بجرائم حرب، ورفع دعاوى ضد إسرائيل في المحكمة الجنائية الدولية وفي محكمة العدل الدولية، وتوجيه اتهامات ضد الشركات التي تدير أعمالاً تجارية مع إسرائيل، حيث أصدرت محكمة بريطانية مذكرة اعتقال بحق (تسبيبي ليفني) بتهمة ارتكابها لجرائم حرب بزعم أن (ليفني) ارتكبتها عندما كانت وزيرة خارجية إسرائيل أثناء عملية الرصاص المصبوب(3)، وتم رفع دعوى قضائية في إحدى محاكم مقاطعة كولومبيا في واشنطن ضد (موشيه يعالون) رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي، وقد أصدرت محكمة مقاطعة أوكلاند النيوزيلندية طلباً بالقبض على يعالون بتهمة ارتكابه جرائم(4)، وأفلت اللواء (دورون ألموج) من القبض عليه في بريطانيا برفضه النزول من الطائرة بعدما أصدرت محكمة بريطانية أمراً بالقبض عليه بتهمة خرقه للقوانين الدولية أثناء سيطرة إسرائيل على غزة(5).

هذه الضغوط المتزايدة على إسرائيل ستبقى أكثر حدة إذا ما استصحبنا متغيراً داخلياً مهماً وهو ثقل العرب المسلمين، ففي دراسة حديثة لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي عن توزيع السكان العرب حسب الدين للعام 2009م فإن نسبة العرب لسكان إسرائيل تبلغ 20.2%، المسلمون منهم 83.3% والمسيحيون 8.4% والدروز 8.3% وهذا يمثل خطراً كامناً على إسرائيل باعتبار أن الضغوط الخارجية سوف تجد بيئة داخلية مناسبة مما يهدد وجودها في الأصل.

1 - ويكلي ستاندرد 2009/3/20م

2 - الجارديان البريطانية في 2009/1/26

3 - الجارديان بتاريخ 2009/12/14م

4 - (جيروزاليم بوست 2006/11/30م

5 - ترجمة محمد سليمان الزواوي، على الرابط: المركز العربي للدراسات الإنسانية- تناقص شرعية إسرائيل على الساحة الدولية،

<http://www.arab->

[center.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=126:isra-1-](http://center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=126:isra-1-)

[3&catid=57:2010-05-23-01-00-18&Itemid=87](http://center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=126:isra-1-3&catid=57:2010-05-23-01-00-18&Itemid=87)

## المطلب الثاني

### الخيارات الإسرائيلية

#### بعد الربيع العربي

إزاء هذه الضغوط الكبيرة على إسرائيل، فإن أدوات المواجهة المتوقعة استخدامها في مواجهة التطورات المتلاحقة في المنطقة يمكن اختزالها في :

1. التهيو عسكريا لسيناريو المواجهة: ويعني هذا افتراض سيناريو المواجهة بوصفه إمكانية حقيقية تتطلب التهيو التام من الناحية اللوجستية والعسكرية، وبالذات التهيو للأخطار الأمنية المحتملة من الاتجاه المصري ولكن ليس حصرا، وإسرائيل تفترض الأسوأ وتتهيا له وهو ما يمكن تأكيده بداية بإضافة 700 مليون دولار لميزانية الأمن والدفاع بعد أن كانت مقرة وذلك في أعقاب ثورة 25 يناير/كانون الثاني، ومن ثم ما طرحه لاحقا وزير الدفاع الإسرائيلي (يهود باراك) في 8 آذار 2011 خلال مقابلة صحافية عن نية إسرائيل التوجه إلى أميركا بطلب زيادة المساعدات العسكرية إلى 20 مليار دولار، وذلك كي تتمكن إسرائيل من تهينة نفسها عسكريا للمخاطر التي قد تنجم عن الثورات العربية(1).

2. الترويج لفكرة "إسرائيل حليف مستقر وحيد لأميركا في الشرق الأوسط".

3- السعي إلى إيجاد تحالفات دولية جديدة : حيث خسرت إسرائيل عام 1979 حلفها الاستراتيجي مع إيران الشاه، وفي 2010 خسرت حلفها الاستراتيجي مع تركيا، ويبدو أنها أيضا في طريق خسارة صداقتها مع النظام في مصر، وهذا يؤكد انهيار خارطة التحالفات الإسرائيلية في المنطقة، ولذلك بدأت إسرائيل في السعي نحو تأسيس تحالفات جديدة بديلة تعوض خسارتها الإستراتيجية(2)، وعلى رأس هذه الدول الصين والهند لا سيما أن التعاون الهندي - الإسرائيلي أدى إلى قيام واشنطن بمكافأة نيودلهي، لتمكينها من الحصول على

---

1 - صحيفة معاريف، 2011/3/8م: على الرابط

التالي

[http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?channel=1&channelName=channel\\_news&ts=14042008120049](http://www.nrg.co.il/Scripts/artPrint/artPrintNew.php?channel=1&channelName=channel_news&ts=14042008120049)

2 - هآرتس ، تحالف استخباري جديد، اليونان إسرائيل وبلغاريا ضد تركيا، 26.11.2010 وعلى الرابط التالي:

<http://www.haaretz.co.il/hasite/pages/1200743.html>

عضوية مجلس الأمن الدولي الدائمة وتمتعها بحق الفيتو داخل المجلس، كما أن محور واشنطن - تل أبيب سوف ينظر إلى استخدام الفيتو الهندي باعتباره «قوات صديقة»، وسوف يتم استخدامه لكي يقوم بدور حق الاعتراض بـ (الوكالة)، وهذا يؤدي إلى الإخلال بتوازن القوى داخل مجلس الأمن الدولي، بما يجعل لأمريكا وحلفائها أربعة أصوات فيتو، مقابل فيتو واحد لروسيا وفيتو واحد للصين(1).

### المطلب الثالث

#### الدول المرشحة لمستقبل أفضل

نتيجة لمجمل هذه المتغيرات الدولية فإن الصورة الاستشرافية المأمولة لواقع العلاقات الدولية ستكون تحت سيطرة بعض القوى المرشحة والمؤهلة للهيمنة والسيادة على العقود المقبلة من القرن الحادي والعشرين وفقاً لمعايير منها :

أولاً - مدى التأثير الجيوسياسي والجيواستراتيجي الذي أحدثته تلك الدولة على رقعة الشطرنج العالمية خلال العقد الأول من القرن 21 .

ثانياً : مدى قدرة تلك الدولة وإمكاناتها الراهنة " اللوجستية " للتواصل والربط الجيوسياسي والجيواستراتيجي بين إمكانيات وقدرات الماضي وتطلعات المستقبل - أي - العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين .

ثالثاً : القدرة على التأثير في مستقبل خارطة الشطرنج الدولية سلباً أو إيجاباً من خلال الإمكانيات والقدرات الذاتية (الرؤية الاستراتيجية والفكر السياسي والاقتصادي والقدرات العسكري المتاحة والمتوفرة لها حالياً والمتوقعة أن تحصل عليها مستقبلاً)، وبالتالي فإن تصرفات تلك الدولة ستؤثر في القرارات الدولية بشكل رئيسي .

وهناك مؤشرات ومعطيات مستفادة من قراءة الواقع السياسي الدولي نشير إلى جزء منها :  
أولاً : أن العقد القادم سيكون عقداً متعدد الأقطاب ، وبالتالي فإن ذلك سيحتم تلقائياً على بعض القوى المؤثرة، البدء في وضع خارطتها الاستراتيجية للهيمنة على رقعة الشطرنج

---

1 - معاهدريوت العبري- ترجمة محمد سليمان الزواوي [http://www.arab-](http://www.arab-center.org/index.php?option=com_content&view=article&id=126:isra-1-3&catid=57:2010-05-23-01-00-18&Itemid=87)

center.org/index.php?option=com\_content&view=article&id=126:isra-1-3&catid=57:2010-05-23-01-00-18&Itemid=87

الدولية ، ( لأن هذه الهيمنة - بحسب ما يؤكد الخبير الأمريكي في العلوم السياسية جون ميرشهايمر - تضمن بناء على الظروف السائدة لتحقيق أعظم أمن ممكن)، وعليه فإنّ الاتجاه إلى الهيمنة والسيادة العالمية سيكون شرطاً أساسياً للمنافسة على رقعة الشطرنج الدولية .

ثانياً : لا يؤخذ في الاعتبار التكتلات أو التحالفات الجماعية الدولية كأساس رئيسي لاعتبار الدول من القوى المؤثرة ، بقدر ما يعتمد على التأثير الجيوسياسي والجيواستراتيجي الفردي الذي أحدثته تلك الدولة ويمكن أن تحدثه على خارطة الشطرنج الدولية خلال الفترة القادمة من خلال مساعيها للهيمنة والسيطرة الدولية وليس الإقليمية .

وعليه فإن الدول المرشحة للهيمنة والتأثير الاستراتيجي "العالمي" على العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ، وبناء على الأسس سائلة الذكر هي 4 دول: - (الولايات المتحدة الأمريكية ، روسيا الاتحادية ، الصين الشعبية، الهند).

\* الولايات المتحدة الأمريكية : تُعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول المؤثرة على ديناميكية السياسة الدولية من الناحيتين الجيو سياسية والجيواستراتيجية ، حيث شكل حضورها الكبير والمؤثر على المشهد الدولي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أساس حركة التاريخ السياسي الحديث، فهي كانت وراء حدوث أكثر من حرب شبه عالمية، وأكبر الأزمات الاقتصادية خلال هذا القرن، وكان لصوتها ويدها التأثير البالغ على مسيرة العديد من دول العالم وشعوبها ، كما أنها تملك من القدرات والإمكانيات السياسية والعسكرية والاقتصادية ما يجعلها على رأس قائمة الدول المؤهلة لقيادة العقد الإنساني القادم، ولو بطريقة أقل تحكما وسيطرة عن السنوات القادمة ، كما سيكون لتصرفاتها وسياساتها العسكرية والاقتصادية التأثير الأكبر على مستقبل العلاقات الدولية خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين<sup>(1)</sup>.

\* روسيا الاتحادية : استطاعت روسيا الاتحادية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أن تؤثر كثيراً على المسرح الدولي، فقد كانت سبباً مباشراً في حدوث واحدة من أهم الحروب خلال هذا العقد - أي - الحرب الروسية - الجورجية ، والتي لازالت تداعياتها مستمرة، كما كان لوجودها وتدخلاتها على صعيد الملف النووي الإيراني والكوري الشمالي والثوريتين الليبية والسورية تأثيراً بالغ الأهمية، لكنها لا تملك الإمكانيات والقدرات

الجيوستراتيجية والجيوستراتيجية التي تستطيع من خلالها التأثير الشامل على خارطة السياسة الدولية كما هو الحال مع الولايات المتحدة الأمريكية.

\* الصين الشعبية : تُعد الصين من الدول الاقتصادية العظمى العابرة للقارات ، وقد كان لها تأثير سياسي على العلاقات الدولية خلال العقد الأول ، وتحديداً على صعيد الملفين النوويين الإيراني والكوري الشمالي، وقضية دارفور في السودان ، فهي تتمتع بوزن اقتصادي كبير وحققت المرتبة الثالثة عالمياً في حجم التجارة الخارجية ، وبلغ احتياطي العملات الصعبة لديها 1.5 تريليون دولار أمريكي في المرتبة الأولى عالمياً (1) ونما اقتصادها بنسبة 8.7% عام 2009 لتبلغ قيمة إجمالي ناتجها القومي 4.9 تريليونات دولار، وفي مقابل هذه الصورة انكمشت اقتصادات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان وبريطانيا (بنسب 2.8% و 4.2% و 6.2% و 4.1% على التوالي) وفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي. هذا فضلاً عن قوة تكنولوجية وصناعية وزراعية متنامية بصورة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً.

\*الهند: تطمح الهند بصورة كبيرة إلى الحصول على مقعد دائم في مجلس الأمن يتيح لها حضوراً دولياً مناسباً، وهذه الرغبة تنامت بعد المتغيرات الكبيرة على المستويات الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية، فقد توقعت إحدى الدراسات التفصيلية التي أجراها بنك Deutsche بشأن تطور الاقتصاد الهندي وآفاقه المستقبلية، بأن يشهد جملة من التطورات، لعل أهمها: ارتفاع متوسط الناتج المحلي الإجمالي إلى 6% في الفترة الممتدة من 2006 وحتى 2020، وتوسع القطاع الصناعي خاصة ذلك القائم على تكنولوجيا المعلومات، وانخفاض معدل الفقر بكل من الريف والحضر بنسبة 10% فيما بين عامي 1990 و 2000، ولها دور مؤثر في قطاع تكنولوجيا المعلومات التي تشكل واجهة الاقتصاد الهندي الحديث، وتعد أسرع القطاعات نمواً، وتدر على البلاد حوالي 13 بليون دولار سنوياً (2)، وتسهم بحوالي 3% من الناتج المحلي الإجمالي، وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية على ثلثي صادرات الهند من البرمجيات Soft ware، والتي تنمو بمقدار 50% سنوياً. كما أن للهند طائفة (الهنود الأمريكيين) ذات الثراء المتنامي والتي تُعد (لوبي مؤثراً) يمارس ضغوطاً في واشنطن لصالح الهند، ثم تصب استثماراتهم في وطنهم الأم. وتتمتع الهند بعلاقات طيبة مع كافة الدول الأوروبية، حيث قامت

---

1 - شبكة الصين - [http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui09/2008-](http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui09/2008-10/27/content_17248570.htm)

[10/27/content\\_17248570.htm](http://arabic.china.org.cn/china/archive/lianghui09/2008-10/27/content_17248570.htm)

2 - حسين جهاد على الرابط [http://www.siironline.org/alabwab/derasat\(01\)/107.htm](http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/107.htm)



يعقد اتفاقية ثنائية حمائية للاستثمار مع 16 دولة أوروبية من بين الأعضاء الـ 25 للاتحاد الأوروبي، كما طورت الهند صواريخها النووية حسب التدرج الطبيعي من صواريخ بالستية قصيرة المدى (SRBM) إلى صواريخ بالستية متوسطة المدى (MRBM) ثم صواريخ بالستية عابرة للقارات (ICBM) وأخيراً صواريخ بالستية محمولة على الغواصات (SLBM)(1).

## المبحث الثاني

### تأثير العلاقات الإسرائيلية الآسيوية

#### على الدول العربية والإسلامية

#### المطلب الأول

### التأثير السياسي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية

#### على الدول العربية والإسلامية

تمثل الصين والهند قطبا آسيا الصاعدين بقوة على المسرح الدولي، يشتركان في قضايا ويتقاطعان في غيرها وفقاً لسياسات البلدين وتوجهاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهما من مرتكزات البحث الأساسية وتناولنا علاقاتهما في الفصول السابقة مع إسرائيل، وفي هذه الأسطر نشير إلى العلاقات البينية ونقاط الاتفاق والافتراق على المستوى الإقليمي والدولي.

تُعد الهندُ الصينَ جاراً إقليمياً، وربما صديقاً، تعقد معه علاقات اقتصادية متصاعدة، لكنها في الوقت ذاته تمثل لها التحدي الاستراتيجي الأكبر(2). أما الصين، فترى أنه حتى الآن لم تتمكن الهند من منافستها استراتيجياً، وفي حال تباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، واستمرار التصاعد الهندي اقتصادياً، فإن النظرة الإستراتيجية للصين تجاه الهند قد تتغير، وبينما تثق الصين في قدرتها على البقاء في وضع استراتيجي أفضل من الهند، فإنها في الوقت نفسه قلقة من العلاقة

---

1 - الجزيرة نت على الرابط <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8E9C82FF-401A-4C1C-B6FC-A0100F39DC2F.htm>

2 - ليو وانج، دبلوماسية الصين خلال فترة الحرب الباردة، المركز الصيني للدراسات الدولية، العدد (1)، 1994. (باللغة الصينية) نقلاً عن ناديه حلمي، التنافس الإقليمي من منظور الصين، الأهرام الرقمي على الرابط

<http://digital.ahram.org.eg/Motnw3a.aspx?Serial=409161&archid=12>

المتنامية بين الهند والولايات المتحدة، خاصة أن الهند تبقي شريكا استراتيجيا متوازعا تجاريا للصين(1).

وهناك محطات أربع رئيسية في مسار العلاقات الصينية الهندية، يمثل الاعتراف الهندي بالصين المحطة الرئيسية الأولى في العلاقات بين البلدين، فعندما برزت جمهورية الصين الشعبية إلى الوجود أواخر عام 1949، كانت الهند أول دولة تسارع إلى الاعتراف بها وتقيم معها علاقات على مختلف الأصعدة. وكان رئيس الوزراء الهندي آنذاك (جواهر لال نهرو) يأمل في أن البلدين سوف يقفان معا لإعطاء القارة الآسيوية مكانها اللائق على الساحة العالمية، ولذلك مارست الهند ضغوطا لكي تحصل جمهورية الصين الشعبية على مقعد دائم في مجلس الأمن، بدلا من الصين الوطنية (فرموزا)، كما لم تساند الهند الموقف الأمريكي في مواجهة الصين بصدد الحرب الكورية(2).

وتتمثل المحطة الثانية في التدهور الكبير الذي شهدته العلاقات بين البلدين، بدءا من عام 1959 بسبب المشاكل الحدودية وقضية التبت، التي تعد من أخطر المشاكل بين الهند والصين، وتسببت في اندلاع الحرب بينهما عام 1962، ورغم أن هذه الحرب كانت حربا خاطفة ومحدودة من الناحية العسكرية، فإنها تركت بصمات عميقة الأثر على العلاقات بين البلدين، فقد مثّلت إهانة للهند، ومست مكانتها الدولية والإقليمية، فضلا عن ذلك، فقد ولدت سباقا للتسلح وحربا باردة بين البلدين الجارين، إذ لجأت خلالها الصين ليس فقط إلى تطوير علاقاتها مع باكستان، بل وإمدادها بالصواريخ وتكنولوجيا الأسلحة النووية، ولجأت الهند إلى تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي السابق(3).

أما المحطة الثالثة في العلاقات بين البلدين، فتتمثل في الوفاق الذي عرفته عقب الغزو السوفيتي لأفغانستان الذي امتد خلال الفترة بين عامي 1979 و1998، والتي شهدت توقيع عدد من الاتفاقيات على مستوى عال، وجرت خلالها مفاوضات بشأن الحدود وقضايا التجارة، وبلغ هذا الوفاق ذروته عام 1991، عندما قامت الهند بتطبيع علاقاتها مع الصين، أثناء زيارة رئيس الوزراء الصيني "لي بنج"، والتي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسئول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود.

---

1 - لين هاتج، استراتيجيات الصين المستقبلية، المركز الصيني الدولي، العدد (2)، 1991.

2 - تيا شو، التحديات الإقليمية للصين، مجلة آسيا والباسيفيك، سبتمبر 2004.

3 - سولاو خوا، العلاقات الهندية - السوفيتية، مجلة آسيا والباسيفيك، 1990.

جاءت المحطة الرابعة والأخيرة في العلاقات الهندية - الصينية مع التفجيرات النووية الهندية عام 1998، والتي تعد بمثابة نقطة تراجع بارزة في العلاقات الثنائية بين الهند والصين<sup>(1)</sup>. ويمثل كل من العامل الأمريكي والباكستاني متغيراً جوهرياً له تأثيره في العلاقات الهندية - الصينية. ينطلق أثر العامل الأول من نظرة كل من الهند والصين إلى علاقة الآخر بالولايات المتحدة، ففي الوقت الذي كانت فيه العلاقات الصينية - الأمريكية غير مستقرة بصفة عامة خلال العقد الأخير من القرن العشرين - بسبب الخلافات حول عدد من القضايا مثل حقوق الإنسان، والدعم الأمريكي لتايوان، وضرب السفارة الصينية في بلجراد، وحادثة طائرة التجسس الأمريكية قرب جزيرة هاينان الصينية - كانت العلاقات الهندية - الأمريكية على الجانب الآخر تشهد تحسناً واضحاً في كثير من المجالات، وكان الاستثناء لذلك، العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على الهند عشية التفجيرات النووية الهندية عام 1998، والتي أملت القوانين الأمريكية الداخلية. أما العامل الباكستاني، فيبرز تأثيره السلبي في العلاقات الهندية - الصينية في الدعم الذي تحصل عليه باكستان من الصين، خاصة في مجال التكنولوجيا النووية<sup>(2)</sup>.

والهند لا تريد لقوة واحدة أن تسيطر على آسيا، كما تسعى إلى تعزيز حضورها في القارة الآسيوية، وعلى الجانب الآخر، تريد الصين أن ترى نفسها "قائدة بلا منازع" في آسيا، وتفضل أن تتعامل مع آسيا كمناطق إقليمية ثانوية مثل جنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا، وشمالها، وشمال شرق آسيا، وتلعب هي دور اللاعب المركزي بين هذه المناطق، مقابل إبقاء الدور المحوري للهند فقط في جنوب آسيا. هذه الأهداف والطموحات المتعارضة انعكست في صورة عدم توافق بين أهداف الصين والهند في المنظمات الإقليمية المختلفة، حيث اكتسبت الصين صفة مراقب في رابطة دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي SAARC. وتعد الهند شريكاً للحوار في رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) ASEAN، وعضو منتدى الآسيان الإقليمي ARF،

---

1 - جابر سعيد عوض:

<http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF572700-AF6B-4F42-B5A5-4FE0473524E.4htm>

2 - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/AF572700-AF6B-4F42-B5A5-4FE0473524E.4htm>

وعضو قمة شرق آسيا، رغم جهود الصين لمنع انضمامها، كما تحظى بصفة مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون(1).

إنّ العلاقات الصينية - الهندية هي مزيج من التنافس والتعاون، فكما يتصارع العملاقان من أجل النفوذ والقوة في آسيا، فهما يشتركان أيضا في مصالح عدة، تمتد من حفظ الاستقرار الإقليمي واستغلال الفرص الاقتصادية، إلى اكتشاف الأسواق الجديدة، وضمان الحصول على مصادر الطاقة، وتحسين التجارة الإقليمية، ومن ثم، فإنه على الأصدقاء الاقتصادية والثقافية والتجارية والبيئية، يمكن للعلاقات أن يتقاربا ويتعاونوا أكثر من أن يتصادما ويتعاركا ،وذلك من خلال الاستفادة من التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي نشأت في العقد الماضي، للتخفيف من آثار العولمة الاقتصادية(2).

أما عن عوامل التقارب والالتقاء بين الهند والصين: فتتفق الصين مع الهند على السعي لوضع حد لنظام القطبية الأحادية والهيمنة الأمريكية، باعتبار أنه ليس في صالح أي منهما، والتعاون في القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على كل منهما، وهو ما دفع البلدين إلى إقامة جماعة عمل ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب الدولي، والاتفاق على تبادل المعلومات والاستخبارات حول كيفية التعامل معها. وفي مجال التعاون التجاري، تعد الصين الشريك التجاري الأكبر للهند فيما يخص التجارة السلعية، على الرغم من أن واردات الولايات المتحدة من خدمات تكنولوجيا المعلومات الهندية أوصلت التبادل التجاري بين البلدين (الهند والولايات المتحدة) إلى 50 مليار دولار، وتعد الصين والهند أسرع الأسواق المستهلكة للطاقة نمواً على مستوى العالم، حيث تأتي الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة في استهلاك النفط، كما أنه من المتوقع أن ينمو الاستهلاك الهندي من النفط بمعدل يتراوح بين 3.6% و4.3% من الاستهلاك العالمي سنوياً، وقد تتضاعف هذه النسبة بحلول عام 2030، مما سيجعل الهند ثالث أكبر دولة مستهلكة للنفط قبل عام 2025(3).

هذا التصاعد في معدلات الاستهلاك أدى إلى زيادة البلدين من حجم استثمارتهما في حقول النفط الأجنبية، واعتمادهما على مصادر الطاقة الأجنبية، ومن ثم ازدادت حساسيتهما الشديدة

---

1 - خوا جون، الصين .. المنظور الشرقي الجديد، دورية واشنطن، 9 نوفمبر، 2000.

Lyalt - 2 "China and Southeast Asia Relation: Stars and a New Security Initiative- Breckon

Comparative Connections ،China" ،July 2003 ،No. 2 ،Vol. 5 ،P.32

3 - وانج جان، نقطة تحول في الصين، منتدى الباسيفيك، 2003

تجاه التغيرات التي تشهدها الأسواق العالمية للطاقة، وربما يشكل ذلك سببا في سعي البلدين إلى تحقيق مزيد من التعاون في مجالات الطاقة، إذ حققا شراكة بالفعل في اثنين أو ثلاثة مشاريع دولية للطاقة، من ضمنها الاستثمارات في كولومبيا وسوريا، وقد حققت الصين نجاحات أكثر من الهند في هذا المجال، مستخدمة علاقاتها السياسية والاقتصادية، وأبرز مثال على ذلك التوجه الصيني صوب إفريقيا(1).

## المطلب الثاني

### مستقبل العلاقات الهندية - الصينية

يمكن القول إن الصراع بين البلدين لا يرتكز في حقيقة الأمر على تهديدات حقيقية متبادلة، بقدر ما يمثل صراعا على النفوذ الإقليمي، فضلاً عن أن كليهما يرغب في علاقات سلمية مع الجيران لحاجتهما إلى تركيز الانتباه على الأمور الداخلية، وفي مقدمتها موضوع التنمية، فالصين يمكنها أن تكسب الكثير من تقاربها مع الهند، لا سيما الاستفادة من خبرة الهند في مجال أنظمة المعلومات التي قطعت فيها الهند شوطا كبيراً. والأهم من ذلك، أن التقارب الصيني - الهندي يمكنه أن يبعد الهند عن الولايات المتحدة وإسرائيل، الأمر الذي يمكن أن يساعد الصين على أن تصبح نداً للولايات المتحدة في ربع القرن القادم، كما يمكنه أن يبعد الصين عن مساندة باكستان في مواجهة الهند بصدد قضية كشمير.

وفي هذا الإطار، هناك مدرستان متميزتان في الرؤية المستقبلية لهذه العلاقات، المدرسة الأولى ترجح اتجاه الدولتين إلى مزيد من علاقات التعاون بما يخلق مستقبلا بما يعرف بـ - "التطبيع الصيني - الهندي". أما المدرسة الثانية، فتري أنه رغم هذه العلاقات التعاونية، فإن الاتجاه الغالب سيكون هو استمرار حالة العداء الأزلية التي رافقت الدولتين لفترة طويلة.

وعن تفسير التعاون والتقارب بين الهند والصين في السنوات الأخيرة من القرن الماضي، يرى أنصار المدرسة الأولى أن التجارة والاقتصاد، وليس سواهما، هما ما يقربان العملاقين الآسيويين لبعضهما، ويساعدهما في التغلب على حواجز الخوف من أجل نظام اقتصادي دولي أكثر عدلا ومساواة. فالعلاقان يعانيان مما أفرزته العولمة من تحديات اقتصادية وتجارية، ومن الطموحات الأمريكية والأوروبية التي تريد رسم العالم من خلال رؤيتهما الخاصة. لقد

أدركت الصين والهند أن استسلامهما لمشاحناتهما الثنائية سيوقعهما في النهاية تحت تأثير القوى العظمى.

ومن مؤشرات هذا التوجه ما قامت الهند والبرازيل والصين أثناء محادثات التجارة العالمية في "كانكون(1)"، من استفزازات للولايات المتحدة والكتلة الغربية بأكملها. على النقيض من ذلك، ترى المدرسة الثانية أن القوى الكبرى بطبيعة تكوينها تكون أكثر استعداداً للهجوم والتصادم، وتلجأ إلى القوة في بسط هيمنتها الإقليمية عبر الأراضي والبحار. وهذا ما ينطبق على الصين والهند، فهما عملاقان آخذان في بسط هيمنتها الإقليمية في آسيا، ومتشابهان في تعداد السكان، ومختلفان في الرؤى والأفكار، وهو ما يبشر بتوجه تلك العلاقة إلى حلبة التنافس، لا إلى آفاق التعاون(2) وهذا ما نتوقع حدوثه في المستقبل بصورة متزايدة ومتسارعة.

### المطلب الثالث

## التأثير الاقتصادي للعلاقات الإسرائيلية الصينية الهندية

### على الدول العربية والإسلامية

تعودّ العرب على تقديم المصالح والمنافع السياسية للغرب وإسرائيل دون مقابل أو بمقابل زهيد، واستمرت هذه الإستراتيجية في العلاقات مع الصين والهند، فالهند في عزّ صداقتها المزعومة مع العرب كانت تقدم السلاح سرّاً لإسرائيل لتقتل به العرب في مصر وسوريا والأردن في حرب 1967م في مقابل أن إسرائيل قدّمت لها السلاح سرّاً لتقتل به المسلمين في باكستان في الحرب الهندية الباكستانية، والهدف الأهم الذي كانت تبغيه الهند من إسرائيل هو الحصول على التكنولوجيا الغربية في مجال السلاح، أما الصين فإنها حافظت على علاقات قوية مع إسرائيل، وغرضها من هذه العلاقات هو الحصول على التكنولوجيا الغربية بصفة عامة والأمريكية بصفة خاصة، فضلاً عن التكنولوجيا الإسرائيلية الخاصة نفسها، حيث أن إسرائيل تعدّ من جملة الدول المتقدمة تكنولوجياً على النهج الغربي، والصين تعرف جيداً أن إسرائيل تملك عقل وقلب أمريكا والغرب، ومن ثمّ فهي الباب الملكي للتأثير في توجهات أوروبا

1 - مؤتمر دولي بشأن التغير المناخي، عُقد في المكسيك ،نوفمبر 2010م

وأمریکا لصالح أي جهة ؛ لأن للصين أهدافاً ومصالح كثيرة اقتصادية وسياسية لدى كل من أوروبا وأمريكا، فاقصادياً نرى أن حجم التبادل التجاري وصل بين أمريكا والصين إلى أكثر من 253 مليار دولار سنوياً، فضلاً عن استثمار الصين 700 مليار دولار من احتياطيها النقدي في سندات الخزنة الأمريكية (يبلغ الاحتياطي النقدي الصيني أكثر من 2 تريليون دولار أمريكي كلها موضوعة بالعملة الأمريكية)، أما مع الاتحاد الأوروبي فقد أصبحت الصين منذ مؤتمر الاتحاد الأوروبي الذي انعقد على مستوى القمة في سبتمبر 2006 "شريكاً استراتيجياً" يشمل التعاون بين الجانبين شتى الميادين العلمية والتقنية والاقتصادية بل والقانونية أيضاً، وكان حجم التجارة الصينية الأوروبية قد نما منذ عام 1978 بنسبة ثلاثين ضعفاً ليبلغ في عام 2005 حوالي 217 ملياراً من الدولارات.

وقد شهد الاقتصاد الإسرائيلي في العام 2009 تراجعاً تمثل في تباطؤ الإنتاج الموجه للمستهلكين، وتجميد الأجور، والإقالات الواسعة، ومضاعفة دفع مخصصات البطالة، والاقطاع من الميزانيات الضرورية مثل الصحة والتعليم والرفاه الاجتماعي، وانخفاض المشتريات، وهبوط قيمة أملاك الجمهور، وتراجع مستوى الطلب العالمي على البضائع، وهبوط التصدير الإسرائيلي، وإلغاء العديد من مشاريع الشركات الإنتاجية، وازدياد العجز الحكومي، وتراجع فروع الصناعة والزراعة والسياحة، وارتفاع نسبة البطالة، ووصول نسبة الفقر إلى 20% وارتفعت كلفة العنف والإجرام إلى 4 مليار دولار(1). كل هذه المعطيات مع الضعف الأمريكي فإن إسرائيل ستتجه شرقاً لأجل إنقاذ اقتصادها وتوسيع هامش مناوراتها السياسية والاستراتيجية.

والتقارب الإسرائيلي الصيني الهندي سيقطص من دور الاستثمار العربي الداخلي ، ويعزز من اتجاه الدول العربية إلى التركيز على الاستثمارات الخارجية في الغرب والشرق، وتشير بعض الإحصاءات إلى أن ما يزيد عن 800 مليار دولار (من أموال العرب) موظفة في الخارج، وأنه مقابل كل دولار عربي يستثمر داخل الوطن العربي، يُستثمر 75 دولار عربي في الخارج، وهو ما يؤدي إلى حرمان الاقتصاد العربي من أموال هائلة يمكن الاستفادة منها لتدعيم البنية الاقتصادية والعسكرية للأمن القومي العربي، وتقليص الفجوة العلمية - التقنية مع العدو

---

1 - عوني فارس، كاتب وباحث فلسطيني، تقرير "مدار" الاستراتيجي 2010: المشهد الإسرائيلي 2009-

2010/5/15م، على الرابط <http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=201&a=115949>

الصهيوني، والاستفادة من الكفاءات العربية المهاجرة (1) ففي الولايات المتحدة الأمريكية يوجد نحو 450 ألف نسمة من العلماء والمبدعين والباحثين العرب، وهي خسارة فادحة لموارد بشرية عالية المستوى (حملة ماجستير ودكتوراه وهندسة واختصاصات نادرة أو المدرّبة تدريباً تقنياً رفيع المستوى)، والضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي.

ففي دراسة عربية قُدرت تكاليف إعداد المهندسين بنحو 227 ألف دولار، و 198 ألف دولار لعالم الطبيعة، و 535 ألف دولار للطبيب، في المقابل تشير بعض الدراسات العربية إلى دفعا لقطار العربية أموالاً طائلة للخبرات الدوليّة، وهو ما يحمّل المشروعات التكنولوجية والصناعية تكاليف إضافية (للخدمات الاستشارية والعمولات والرشاوى) بنسبة تتراوح بين 200-300% مقارنة بالتكاليف الدولية (2). وبذلك يتحمّل الوطن العربي بسبب هذه الهجرة خسائر مزدوجة، تتمثّل في ضياع ما أنفقته من أموال وجهود في تعليم وتدريب الكفاءات العربية (المهاجرة) وإعدادها من جهة، وفي نقص الكفاءات وسوء استغلالها والإفادة منها، بل واستيراد الكفاءات أو الخبرات الغربية المماثلة بتكاليف كبيرة.

إنّ بروز الهند وإسرائيل كدولتين صناعيتين ومتطورتين تقنياً في ظل ضعف عربي وتجاهل للقوى الجديدة يجعل من تعاونهما في مجالات كبيرة أمراً مجدياً، فقد ازداد حجم التجارة الهندية مع إسرائيل إلى ستة أضعاف خلال العقد الماضي، وأصبحت الهند ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل في آسيا في مجال السلع والخدمات غير العسكرية. وقد ارتفعت قيمة التعاملات التجارية الهندية غير العسكرية مع إسرائيل من 202 مليون دولار في عام 1992 إلى 1.27 بليون دولار في عام 2002، وهو حجم ما زال لا يتناسب مع الاحتمالات الضخمة لمثل هذه التعاملات التجارية (3). ونجد أن منتجاً واحداً وهو الألماس نسبته 65% تقريباً من حجم التجارة بين البلدين، وأبدت إسرائيل اهتماماً خاصاً بالتعاون مع العلماء الهنود في مجال بحوث تحسين

---

1 - انظر: الدكتور معين القدومي، "الأدمغة العربية بين الهجرة والتهجير"، - صحيفة "البيان" الصادرة في أبو

ظبي، الخميس 8 ذو الحجة 1419هـ / 25 مارس (آذار) 1999، العدد 6854، ص 10.

2 - د. محمد رضا محرّم، تعريب التكنولوجيا، "المستقبل العربي"، السنة 6، العدد 61 (آذار/ مارس 1984)، ص 77.

3 - September 11, 2003; Also, "We need more Business: Sharon," Times of India - Associated Press, September 9, "see, "India, Israel aim to increase Bilateral Trade 2003.



إدارة الأراضي والموارد الأخرى باستخدام الأقمار الاصطناعية. وقد أظهرت الهند اهتماماً واضحاً بمجال تقنية النانو وهي تقنية وصل تطويرها مرحلة متقدمة في إسرائيل، وقامت إسرائيل أيضاً بتركيب ثلاثة من أجهزة التليسكوب واسعة النطاق التي تعمل بتقنية الأشعة فوق البنفسجية على القمر الصناعي الهندي (GSAT 4)، والذي تم إطلاقه في العام 2005.

وفي السنوات الخمس عشر من عمر العلاقات الدبلوماسية الصينية الإسرائيلية سجلت حركة الاستثمارات الإسرائيلية في الصين تطوراً كبيراً وسريعاً، فحتى أواخر عام 2006 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الإسرائيلية في الصين 229 مشروعاً، بقيمة 287 مليون دولار، في حين بلغ إجمالي الاستثمار الفعلي منها 151 مليون دولار أمريكي، تتوزع تلك المشاريع على أنحاء الصين ومن أهمها قطاع الأجهزة الإلكترونية والآلات والماكينات والتقنيات الزراعية والتقنيات البيولوجية والطب وتحلية المياه، أي بما نسبته 0.02% تقريباً من إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية في الصين، وإجمالي الاستثمار الفعلي منها. وفي عام 2006 بلغ عدد المشاريع الاستثمارية الإسرائيلية في الصين 25 مشروعاً بقيمة 12.03 مليون دولار، وقيمة الاستثمارات التي تم توظيفها 8.03 مليون دولار مسجلة زيادة قدرها 26.86% عما كانت عليه في العام الماضي (1).

من خلال هذا السرد يتضح أن العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الصينية والهندية تنامت بصورة أصبحت مهدداً للوجود العربي، وتحتاج إلى إستراتيجية عربية مشتركة لتجسير الفجوات الاقتصادية والسياسية والعلمية والصناعية والعسكرية والأمنية للتعامل مع دول هذا الحلف الجديد.

## المطلب الرابع

التأثير العسكري والأمني والعلمي والتكنولوجي للعلاقات الإسرائيلية الصينية  
الهندية على الدول العربية والإسلامية على ضوء تطور البرنامج النووي الإيراني

ترى إسرائيل أن الثورة المصرية ستكون لها تداعيات أمنية خطيرة عليها، بعضها سيكون أنيا، بينما ستظهر آثار بعضها الآخر على المدى البعيد، ومن أهم هذه المخاوف، حسب المصادر الإسرائيلية:

\*الخوف من قوة الجيش المصري، الذي ربما سيتحول إلى أداة بيد "المتطرفين" حسب وجهة النظر الإسرائيلية، بعد أن تم تحييد هذا الجيش طيلة فترة حكم مبارك.

\*فقدان الثقة بإمكانية استمرار إدارة الوضع على الحدود المصرية الإسرائيلية، بنفس الأسلوب الذي كان عليه خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث ظل الاعتماد الأكبر على الجيش المصري لضبط الأمن على الحدود خلال هذه الفترة.

\*التخوف من تقليص الضمانات التي كان يقدمها النظام المصري السابق لإحكام الحصار على قطاع غزة، ومنع تهريب الأسلحة إليه، وهو ما قد يستدعي إعادة الجيش الإسرائيلي لاحتلال الشريط الحدودي المعروف بـ "محور فيلادلفيا" بين قطاع غزة وسيناء المصرية(1).

\*القلق من انتقال عدوى الثورات إلى الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية(2)، وهو ما سيؤدي في حال حدوثه إلى تداعيات خطيرة على الأمن الإسرائيلي.

ونشير هنا إلى التداعيات المحتملة لهذه العلاقات على الأمن القومي العربي، والذي يمكن تعريفه على أنه: "قدرة الأمة العربية من خلال نظامها السياسي الواحد -المفترض- على حماية الكيان الذاتي العربي، ونظام القيم العربية التاريخية، المادية والمعنوية، من خلال منظومة الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وحمايتها من خطر التهديد المباشر أو غير المباشر خارج

1 - الشرق الأوسط، لندن، 2011/2/2، العدد 11754

2 - موقع عرب48، 2011/1/29

الحدود -أي دولياً- أو داخل الحدود بدءاً بالتخلف وحالات التبعية وانتهاك إسرائيل. وهو التهديد الذي سبب ولا يزال حالة من الهزيمة والانتكاس العربي تمثلت مظاهره في فقدان الإرادة العربية لاستقلاليتها وفي تعطيل عمليات التنمية، وبرز دور الشركات متعددة الجنسية، وفي تضخيم الظاهرة الصهيونية إلى حد الاعتراف بشرعيتها وهي المظاهر التي قد تنتهي بتهديد حق البقاء الإرادي للجسد العربي(1).

وعرف بعضهم الأمن القومي العربي بأنه "تأمين المناعة الإقليمية والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين أجزاء الوطن العربي، وتعزيز آليات وقواعد العمل المشترك بما فيها القدرة الدفاعية"(2). وبهذا يصبح الأمن القومي تعبيراً عن ثلاثة مطالب لا بدّ للأمة العربية من تحقيقها، الأول فكرة "الضرورة" التي تعني حق الدفاع عن النفس وما يرتبط بها من حشد للقدرات العلمية والتقنية والعسكرية ذات مواصفات عالية. والثاني "وحدة الإرادة" في مواجهة "قوة الخطر" وهي الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي. والثالث حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل بين مختلف أجزاء الوطن العربي، وبتفاعل هذه المطالب وتحويلها إلى متغيرات إجرائية نكون أمام أوجه القوة وأوجه الضعف في الجسد العربي(3). يُعدّ وجود إسرائيل في قلب الوطن العربي، وفي منطقة مهمة وحيوية جداً تصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه، من أشدّ ما يهدّد الأمن القومي العربي منتهديات، وخطر إسرائيل لا يتوقّف عند احتلالها لأجزاء من الوطن العربي فحسب، بل في أهداف الحركة الصهيونية التوسعية والعدوانية، المهددة عملياً لأقطار الوطن العربي كافة (بل لأقطار إسلامية كإيران وحتى باكستان).

وقد مثّلت محاربة الإرهاب قاسماً مشتركاً لكل من الهند والصين وإسرائيل، وهذه الحرب المفتوحة أثّرت تأثيراً كبيراً على النسيج العربي والإسلامي، فكانت سبباً لاحتلال أفغانستان والعراق وضرب السودان وحصاره وكذا حصار ليبيا وعدد من الدول ومنع المنظمات الخيرية

---

1 - رفعت سيّد أحمد، "الأمن القومي بعد حرب لبنان"، - "شؤون عربية"، العدد 35 (كانون الثاني/يناير 1984)، ص 82.

2 - إبراهيم، سعد الدين. الخروج من زقاق التاريخ: دروس الفتنة الكبرى في الخليج، ص 153-155، القاهرة: ابن خلدون للدراسات الإنسانية، 1993.

3 - رفعت سيّد أحمد، "الأمن القومي بعد حرب لبنان"، - "شؤون عربية"، العدد 35 (كانون الثاني/يناير 1984)، ص 83.

الإسلامية، وارتفاع مستوى الغضب الشعبي تجاه السياسات الغربية والأنظمة المتحالفة معها. فدولتا (إسرائيل والهند) بهما أقليات إسلامية وتواجهان كارثة الإرهاب الإسلامي الذي ترعاه الدول المجاورة لهما - حسب زعمهما - . وقد أدى هذا إلى أن يتفهم كل منهما مشاعر القلق التي تنتاب الآخر(1). وفي إطار هذا السياق، قدم مستشار الأمن القومي الهندي براجيش ميشرا (Brajesh Mishra) في خطاب أمام اللجنة اليهودية الأمريكية ( American Jewish Committee) في مايو 2003 بواشنطن اقتراحاً بأن توحد الهند وإسرائيل والولايات المتحدة جهودها لمحاربة التهديد المشترك والمتمثل في الأصولية الإسلامية. وقال إنه يجب على الدول الديمقراطية التي تواجه خطر الإرهاب العالمي تشكيل "تحالف قابل للتطبيق" وتطوير آليات متعددة الأطراف لمجابهة هذا التهديد(2). وقد أيدت إسرائيل هذا التوجه، وأثنت على المحور المعنوي الذي يضمها مع الهند والولايات المتحدة من أجل محاربة الإرهاب الدولي ولجعل العالم أكثر أمناً(3).

وتأمل إسرائيل أيضاً من خلال تقاربها مع دولة كالهند تضم عدداً كبيراً من السكان المسلمين — ثاني أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان المسلمين — أن يساعد ذلك على إضعاف أهمية المكوّن الديني في الصراع العربي — الإسرائيلي، ويُعتبر كلا البلدين بمثابة جزر استقرار في إقليم مضطرب يمتد من شمال إفريقيا إلى جبال الهمالايا (4).

---

For a discussion of overlapping Indian and Israeli interests in the area of - 1  
counterterrorism, see Ilan Berman, "Israel, India and Turkey: Triple Entente?" Middle  
East Quarterly, Vol. 9, No. 4 (Fall 2002), pp. 37- 38

Brajesh Mishra's speech can be found - 2  
at <http://www.meadev.nic.in/speeches/bm-nsa-ad.htm>

Unwritten, AbstractUS- India- Israeli Axis to Fight Terror," Indian Express, "- 3  
September 11, 2003.

See, for example, Jim Hoagland, "A Test of True Allies," Washington Post, - 4  
November 8, 2001; and Samuel Huntington, "Clash of Civilizations," Foreign Affairs,  
(1993 Vol. 72, No. 3 (Summer

وشملت مجالات التعاون الهندي - الإسرائيلي من الأنظمة المضادة للصواريخ إلى أجهزة الرادار عالية التقنية ومن المركبات الجوية غير المأهولة إلى أجهزة الرؤية الليلية(1). ومن المحتمل أن توفر إسرائيل جزءاً كبيراً من الأجهزة والمعدات المستوردة لتحديث كتائب الجيش الهندي، والتي تشكل جزءاً من استثمار تبلغ قيمته سبعمائة مليون دولار أمريكي. وستأخذ إسرائيل أيضاً في اعتبارها خطة الهند الرامية إلى تعزيز قدراتها في مجال القوة النارية المدمرة ومضادات القنابل المموهة والاتصالات. وكل هذا الحراك سينعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة على الأمن القومي العربي والإسلامي.

وهناك طرف آخر كان له دور رئيس في منظومة الأمن القومي العربي - مؤخراً بصورة لافتة لاسيما لدول الخليج العربي، فإيران في ظل تطور برنامجها النووي أصبحت مهدداً لإسرائيل والدول العربية على حد سواء (وهذه من الحالات النادرة التي تجتمع فيها رؤية إسرائيلية وعربية تجاه دولة أخرى). فالثورات العربية عززت من موقع وقدرات إيران في المنطقة - من زاوية - وأضعفت موقعها وقوّضت نفوذها من ناحية أخرى؛ فأنصار الرؤية التي تقول: إنّ الثورات عززت من موقع إيران ونفوذها يستندون في ذلك على عدد من الحجج منها:

\* أنّ الأنظمة التي تمّ الإطاحة بها هي أنظمة حليفة للولايات المتحدة، والمتبقية منها أيضاً تترنح تحت الضغط الشعبي.

\* أنّ الرأي العام العربي معاد لإسرائيل وغاضب من أميركا.

\* أنّ إيران نفسها تنظر إلى الأمر من زاوية أنّه "صحوة إسلامية"، وأنّ ذلك سيفيدها في النهاية.

\* أنّ الأنظمة العربية الجديدة لن تكون مستعدة على الأرجح لاتخاذ إجراءات معادية لإيران، وحتى التي لا تزال قائمة ستكون حذرة من اعتماد سياسية خارجية لا تتمتع بزخم شعبي.

أما أنصار الرأي المعاكس الذي يقول: إنّ الثورات العربية وضعت إيران في مأزق، وهي تناضل من أجل الخروج منه لتجد مكانا لها في البيئة الإقليمية التي ستنبثق بعد هذه الثورات، فيستندون إلى عدد من الحجج منها:

\*أن سياسة القمع التي اعتمدها النظام الإيراني بعد الانتخابات الرئاسية 2009، نفّرت الكثير من العرب من إيران.

\*أن الصعود التركي وموقف تركيا من غزّة سحبا البساط من تحت إيران وادعائها بأنها قائدة معسكر الممانعة.

\*أن الدور الإيراني في العراق خلق معارضة سنيّة واسعة له في المنطقة العربية.

\*أن تحالف إيران -حزب الله خسر بريقه الذي وصل الذروة في "انتصاره" على إسرائيل عام 2006، ومن ثمّ فقدته مع انغماس وغرق حزب الله في السياسة الداخلية اللبنانية.

\*أن اتفاق الرأي العام العربي في مصر وفي غيرها من الدول مع إيران على كراهية إسرائيل لا يعني أنّ الرأي العام العربي يترجم ذلك بتعاطف مع إيران أو أجندتها الخارجية الأوسع خاصة أنّ بعض ما كان من هذا التعاطف آخذ في التراجع.

وقد ظهرت ثلاثة مستويات من الموافقة الإسرائيلية تجاه كيفية التعامل مع البرنامج النووي الإيراني كالتالي<sup>(1)</sup>:

المستوى الأول :عبّر عنه قادة سياسيون وعسكريون (باراك، أشكينازي، أولمرت، نتنياهو، ليبرمان...) ومفاده أن على الدولة العبرية الاستعداد للخيار العسكري، وإعداد العدة لشن هجوم في أي لحظة مناسبة على المنشآت النووية الإيرانية.

---

1 - التقدير الإستراتيجي(13)- مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات: ضرب "إسرائيل" البرنامج النوويإيراني:

الاحتمالات والتداعيات، 2009/6/22م. على الرابط

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=93229>

المستوى الثاني :عبر عنهن رئيس شعبة الاستخبارات السابق واللواء الاحتياطي (أهرون زئيفي فرکش) الذي قال إن " إسرائيل غير قادرة على مواجهة التهديد النووي بقواها الذاتية، وإنها في حاجة ماسة إلى مساعدة الولايات المتحدة، وأضاف أنه في حال وجهت ضربة عسكرية إلى إيران فعلى " إسرائيل أن تكون مشاركة ليس أكثر، داعياً الجانب الإسرائيلي إلى "القليل منالتواضع.

المستوى الثالث :يمكن ملاحظته في موقف رئيس الدولة (شيمون بيريز) الذي قال للمبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط جورج ميتشل، في 2009/4/17، أن لانية لجيشه بمهاجمة إيران، وأن من الواجب خلق تعاون دولي واسع في المسألة الإيرانية، وأن كل الأحاديث عن هجوم إسرائيلي محتمل على إيران ليست صحيحة، فالحل في إيران ليس عسكرياً.

أما الموقف الأمريكي فيبدو حاسماً تجاه النوايا والاستعدادات الإسرائيلية لضرب إيران، فهو لا يكتفي فقط بعدم تشجيع أي خيار عسكري، بل يعارض بقوة مثل هذا الخيار في هذه المرحلة، حتى لو كانت إيران هي الخطر الأول على الدولة العبرية. وربما تختلف الإدارة الأمريكية مع الرؤية الإسرائيلية حول أولويات الحل في منطقة الشرق الأوسط، فبدلاً من "إيران أولاً"، ترى هذه الإدارة أولوية التقدم على المسار الفلسطيني بإعلان الموافقة على حل الدولتين؛ لأن هذا الإعلان، وفقاً للمنظور الأمريكي، يمكن أن يساعد في تشكيل جبهة عربية أمريكية إسرائيلية لعزل إيران. في حين يرى (نتنياهو ولبيرمان) أن معالجة الملف النووي الإيراني أولاً هو الذي يمكن أن يتيح التقدم في الملف الفلسطيني؛ لأن إيران بإمكانها تعطيل أي تقدم يحصل على هذا المستوى، لذا يجب الحد من قدرة إيران - ووقف برنامجها النووي - قبل الانتقال إلى الملف الفلسطيني.

وتذهب الإدارة الأمريكية أبعد من ذلك، بتحذير المسؤولين الإسرائيليين بشكل واضح "من مفاجأة واشنطن بعملية عسكرية ضد إيران"،<sup>(١)</sup> وهو تحذير نقله رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية ليونبانيا في (2009/5/25) لأن مثل هذه الخطوة كما يقول رئيس هيئة أركان القوات الأمريكية المشتركة مايكل مولن "من شأنها أن تعرض المنطقة بأسرها إلى الخطر، في

---

1 - طلال عتريسي -التقدير الإستراتيجي 13 - يونيو 2009م على الرابط

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=93229>

حين اعتبر نائب الرئيس (جو بايدن) أن مهاجمة "إسرائيل" لإيران ستكون نوعاً من "التهور". إذن، فالإدارة الأمريكية لا تؤيد في الوضع الراهن ضربة عسكرية إسرائيلية لإيران، والإدارة الأمريكية تريد من الحكومة الإسرائيلية إعلاناً يبيد "حل الدولتين"، والتراجع عن بناء المستوطنات، مما سيسمح للدول العربية المعتدلة الادعاء بتحقيق تقدم فعلي على المسار الفلسطيني .

هناك بعض الخيارات المتاحة والسيناريوهات المحتملة في ظل المعطيات السابقة أمام "إسرائيل" للتعامل مع ما يسمى "الخطر الوجودي الإيراني".

السيناريو الأول: أن تلجأ إلى ضربة عسكرية - خاطفة خلال ساعات - لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، فتطرح بمشروع الحوار الأمريكي - الإيراني المرتقب، وفي مثل هذا السيناريو، لن تكون "إسرائيل" مرغمة على استمرار التفاوض مع سوريا مع إعلان ننتياهور فضله الانسحاب من الجولان، وعلى الأرجح ستعتمد القيادة الإسرائيلية فرصة الحرب لتوجيه ضربات قاسية إلى قيادات حركة حماس وقيادات المقاومة في فلسطين؛ لأن العالم كله سينشغل طويلاً باحتواء مثل هذه الضربة. وستتوقف المفاوضات حتى مع السلطة الفلسطينية، أي ستكون "إيران أولاً" وليس القضية الفلسطينية هي المشكلة الرئيسة التي يجب على العالم حلها. ويواجه هذا السيناريو أحد احتمالين: الأول هو أن تنجح "إسرائيل" في تدمير قسم من المنشآت النووية الإيرانية وتعجز إيران عن الرد في الوقت المناسب، أي تحقق "إسرائيل" انتصاراً خاطفاً. وفي مثل هذه الحالة من الطبيعي ألا تقدم الحكومة الإسرائيلية أي تنازل لا بشأن الدولتين ولا المستوطنات ولا المبادرة العربية للسلام، وستتحول الضغوط العربية والإسرائيلية والدولية إلى حركات المقاومة - حماس بالدرجة الأولى - لدفعها إلى القبول بكل ما كانت ترفضه في السابق من الاعتراف بإسرائيل إلى القرارات الدولية إلى ما وقعت عليه السلطة مع "إسرائيل" من اتفاقيات<sup>(1)</sup>.

والاحتمال الثاني أن ترد إيران بقوة على العدوان الإسرائيلي حتى لو نجح هذا الأخير في تدمير بعض المنشآت النووية، مما سيشتعل المنطقة كلها ويضعها أمام احتمالات واسعة من امتداد الלהيب، أي أن ميزاناً جديداً للقوى سينشأ بعد هذا الحرب قد يدفع الحكومة الإسرائيلية إذا خسرت المواجهة إلى التراجع والاعتراف بحل الدولتين. وستكون حركات المقاومة في فلسطين



ولبنان هي المستفيد الأول من الوضع الجديد، لكن هذا الاحتمال قد يزيد المخاوف العربية من إيران، وسيرغم الولايات المتحدة على الوقوف مجدداً بقوة إلى جانب "إسرائيل" حتى لا تضطر إلى تقديم أي تنازلات إضافية .

السيناريو الثاني :أن تنتظر "إسرائيل" - رغم أنها - نتائج الحوار الأمريكي مع إيران، فلا تقدم على أي عمل عسكري يغضب إدارة أوباما ويربك حساباتها الإقليمية مع حلفائها العرب الذين يرغبون - بعد سنوات طويلة من التفاوض - في تحقيق أي اختراق على المسار الفلسطيني (مثل الموافقة على حل الدولتين). وفي مثل هذه الحالة لن تعتمد إدارة نتياهو إلى تقديم أي تنازلات فعلية، لا للطرف الفلسطيني ولا للطرف السوري، حتى لو استؤنفت المفاوضات؛ لأن استراتيجية "إسرائيل" في هذه الحالة ستكون استراتيجية "الانتظار والتأجيل"(1).

ومع بداية عهد أوباما، حاولت إدارته التعامل مع عدد من الملفات المتعلقة بالأزمة النووية الإيرانية من خلال مقارنة تعتمد على الوقت والمواعيد الزمنية المتعلقة بثلاثة موضوعات على الأقل، منها: تخصيب اليورانيوم، والهجوم الإسرائيلي على إيران، والتحولت السياسية في الداخل الإيراني. فهي قد نجحت في تأخير عملية التخصيب كما نجحت في لجم الخيار العسكري الإسرائيلي وحاولت الانخراط مع السياسة الإيرانية، لكن من المتوقع أن تؤثر الثورات العربية على البرنامج النووي الإيراني إيجاباً بحيث تعتبره الشعوب الثائرة نصيراً لها ومحققاً لتطلعاتها، ومن جانب آخر فإن هذه الثورات ربما صرفت الاهتمام الدولي نحو الملف النووي الإيراني. لكن ما يمكن أن يكون قد تغير بالفعل بعد الثورات العربية هي الحسابات الإيرانية المتعلقة بأهمية الحصول على سلاح نووي؛ فالحملة العسكرية على نظام معمر القذافي قد تعزز من طرح المتشددون في إيران من أنه سيكون من الحماقة بمكان وقف البرنامج النووي للبلاد أو مقايضته بوعد دولي بعدم التعرض لها كما سبق وفعلت ليبيا؛ ولذلك قد تسرع الثورات العربية من سعي إيران لزيادة وتيرة تخصيب اليورانيوم المطلوب لامتلاك سلاح نووي(2).

---

1- المرجع السابق

2 - تقرير مركز الأمن الأمريكي الجديد - 19 مايو/ أيار 2011 بعنوان "ثورة: السياسة الأميركية تجاه إيران في شرق أوسط متغير" Security Center for a New American, Upheaval: U.S. Policy Toward Iran in a Changing Middle East

واستباقاً للأحداث أعدت وزارة الخارجية الإسرائيلية ولأول مرة في تاريخها وثيقة لتقييم الأوضاع السياسية - الإستراتيجية بهدف تحديد المتغيرات والتطورات المحلية والإقليمية والعالمية بغية تقديم توصيات لصناع السياسة الخارجية الإسرائيلية. وقد شكلت الوزارة 17 طاقماً درسوا في مؤتمر «وزارة الخارجية للسياسة والإستراتيجية» تصوراتها على مدار ثلاثة أيام ووضعوها تصوراً تقويمياً واحد الأهداف السياسية الخارجية الإسرائيلية.

وقد استند معدو الوثيقة إلى تجربة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية ووزارة الخارجية البريطانية في القدرة على تحديد المخاطر الأمنية والسياسية وكذلك الفرص السياسية إما لتطوير علاقات دولية جديدة أو لتطوير علاقات قائمة سواء على الصعيد الاقتصادي أو الثقافي<sup>(1)</sup>. وقد لاحظ معدو الوثيقة 4 متغيرات على الساحة الدولية تؤثر على إسرائيل بمستويات مختلفة.

المتغير الأول على ميزان قوة القوى الكبرى، أي بين الولايات المتحدة الأميركية وبين الصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والهند. فقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في قوة (القوى الجديدة) مثل الصين وروسيا والهند.

أما التحول الثاني على الساحة الدولية، فهو يتعلق بمصطلح القوة، إذ يقول معدو الوثيقة إن تقدير قوى الدول والأطراف الدولية عامة استند إلى تقييم قوة الدولة على أساس القدرة العسكرية وتسمى (القوة الصلبة). إلا أن السنوات الأخيرة وعلى خلفية ما يجري في العراق وأفغانستان وصعود قوة الصين والهند في المجال الاقتصادي، فإن تقييم القوة يستند أيضاً إلى معايير مختلفة يطلق عليها «القوة الناعمة» التي يقصد بها القوة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والثقافية. وهي معايير بدأت تأخذ حيزاً أكبر في معادلات تقييم الأوضاع الدولية. ويقول معدو الوثيقة إن إسرائيل ما زالت تتعامل في تقويماتها الاستخبارية وصرف ميزانياتها بشكل عام على أساس «القوة الصلبة»، مشيرين إلى أن لدى إسرائيل فرصة لتطوير «قوتها الناعمة» لما تملكه من تطور تكنولوجي وزراعي وبحثي.

كما يلحظ معدو الوثيقة تغييراً مهماً وثالثاً في الساحة الدولية يتعلق بالفاعلين أو اللاعبين على الساحة السياسية الدولية الذين ليسوا دولاً، مثل ما يسمى «منظمات إرهابية» أو منظمات مدنية غير حكومية ومنظمات تجارية ومنظمات دولية وإقليمية. وتدعو الوثيقة صناع القرار إلى وضع عقيدة وطرق عمل جديدة تناسب التغييرات الحاصلة في هذا المجال، وخصوصاً في مواجهة ما أسمته «التنظيمات الإرهابية» التي تعمل كـ «شبه دولة» مثل حماس وحزب الله وغيرها التي تعمل من دون عنوان سياسي محدد في دولة، على الرغم من إنها مدعومة من إيران وسورية، وبالتالي حيدت هذه التنظيمات القدرة الإسرائيلية على الحسم السريع.

كما تدعو الوثيقة الرسمية صناع القرار في السياسة الخارجية الإسرائيلية إلى تطوير علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي<sup>(1)</sup>. كما تلحظ الوثيقة أن سلم أولويات الساحة السياسية الدولية شهد تحولات وتبدلات على حساب القضايا الأمنية الكلاسيكية والصراعات على الأراضي والحدود، لصالح قضايا أمنية عابرة للحدود مثل منع انتشار السلاح النووي إضافة لقضايا البيئة وأزمة الغذاء والمياه وتطوير القارة الأفريقية ومواجهة موجات المهاجرين للدول الغربية.

وتلقت الوثيقة إلى أن إسرائيل لا تملك رصيماً كبيراً في المجالات التي أصبحت تنصدر سلم أولويات السياسة الدولية مثل مكافحة الفقر والبيئة، نتيجة سيطرة الأجندة الأمنية على السياسة الخارجية الإسرائيلية والنشاط الدبلوماسي الإسرائيلي. وتوصي الوثيقة بخلق توازن بين «أولويات العالم القديمة» الكلاسيكية وبين «أولويات العالم الجديدة» وتتطرق الوثيقة إلى التهديدات السياسية والإستراتيجية التي تواجه إسرائيل في المنطقة، كذلك الفرص السياسية والعملية السياسية، وعلى رأسها فرصة تشكل محور عربي معتدل يرى في إيران تهديداً كما تراها إسرائيل. وعلى صعيد التهديدات، احتل الملف النووي الإيراني مركز هذه التهديدات، إذ تدعي الوثيقة أن الهيمنة الإستراتيجية الإقليمية التي تطورها إيران هي المكون الاستراتيجي الأبرز في المنطقة. وترى الوثيقة أن الخطر الإيراني له أبعاد منها: البعد النووي، دعم ما أسمته

---

1 - رامي منصور - وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية توصي اعتماد سياسة الردع والتسوية - المركز الفلسطيني للوثائق والمعلومات، على الرابط

الإرهاب، محاولة خلخلة أنظمة عربية معتدلة وأخيراً التهديد الأيديولوجي الإيراني برفض الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود بوصفها «الشيطان الأصغر» (1).

### المبحث الثالث

## مستقبل العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى

### وتأثيرها على الدول العربية والإسلامية

تُعد دول منطقة آسيا الوسطى امتداداً جغرافياً طبيعياً لمنطقة الشرق الأوسط، كما أن شعوبها هم أقارب تاريخيين لشعوب منطقة الشرق الأوسط، وعموم الشعوب الإسلامية، فضلاً عن تشابه دول آسيا الوسطى في الكثير من الأمور مع دول الشرق الأوسط، حيث الثروة النفطية، وصراع القوى الإقليمية والدولية على النفوذ في المنطقة، واستضافة العديد من الدول في المنطقتين قواعد عسكرية أجنبية وأمريكية، على وجه الخصوص، وكلا المنطقتين اجتاحتها ثورات شعبية وملونة ضد الفساد وطلباً للحرية (2).

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) كانت إسرائيل سبّاقة إلى إقامة علاقات مع الجمهوريات الوليدة وذلك لأسباب إستراتيجية منها: (3):

(1) تحييد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة (1).

---

1 - ياسر الحريري - صحيفة الديار اللبنانية - وثيقة إستراتيجية للخارجية الإسرائيلية تُوصي باعتماد سياسة الردع والتسوية، على الرابط <http://www.aldiyaronline.com/index.php/alldiyar- topic- article/16/1327>

<http://www.aldiyaronline.com/index.php/alldiyar- topic- article/16/1327>

2 - باسل الحاج جاسم - مدير المركز العربي لدراسات آسيا الوسطى والقوقاز لـ "آسيا الوسطى": موقع آسيا الوسطى رصد الواقع واستشراف المستقبل، على الرابط

<http://asiaalwsta.com/talksdetails.asp?talkID=12508>

3 - سعيد السبكي، وجراهم دولك، خير الشؤون الآسيوية في هولندا: "إسرائيل" جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى، البيان (الإمارات)، 2002/1/25م.

(2) "إسرائيل" ترى في آسيا منطقة عمق إستراتيجي، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشرط له إطلالة عسكرية(2):

(3) تحسين الوجه الإسرائيلي، وجعله مقبولاً لدى الأوساط الآسيوية.

(4) إظهار أهمية اعتماد دول آسيا الوسطى على "إسرائيل" في إعداد وتأهيل كوادرها العسكرية.

(5) تحاول "إسرائيل" ضم دول آسيوية غير عربية وجعلها امتداداً للشرق الأوسط لحفظ التوازن الإستراتيجي.

## المطلب الأول

### المستقبل الاقتصادي والأمني

تسعى إسرائيل إلى إيجاد أسواق جديدة في منطقة آسيا الوسطى(3) حيث وقّعت اتفاقاً مع طاجيكستان في شباط/فبراير 1992م لنقل التقنية الزراعية الإسرائيلية، واستغلال النفط الخام الطاجيكي. أما أوزبكستان فقد وقّعت مع "إسرائيل" اتفاقية في أيلول/سبتمبر 1992م لبناء مشروع ري في إقليم "أنديزان"، وإنشاء مزارع نموذجية بتعاون مالي أمريكي، بالإضافة إلى تدريب خبراء في زراعة القطن، مما كان له أثره في زيادة إنتاج القطن بنسبة 30% ، وتوفير ثلثي استهلاك المياه(4).

وكذلك تسعى إلى احتضان الطاقات العلمية الضخمة في دول آسيا الوسطى التي ورثتها من تركة الاتحاد السوفيتي السابق، ومنها كازاخستان، حيث كانت تُعد واحدة من أكثر الجمهوريات

---

1 - بيسان عدوان، النزاع الإسرائيلي - الإيراني في آسيا الوسطى والشرق الأوسط، مختارات إيرانية، العدد 56، (مارس 2005).

2 - نوار القيسي، الغياب العربي - الإسلامي عن الساحة الآسيوية فتح الباب على مصراعيه: الاستراتيجية أمريكية، والتنفيذ صهيوني، والمصلحة مشتركة، البيان، 2002/1/25م.

3 - محمد فراج أبو النور، آسيا الوسطى - منطقة جديدة للصراع والتوغل الصهيوني، البيان، 2002/1/25م.

4 - خالد إبراهيم يعباع، إسرائيل والجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، الدستور (عمان)، 2005/4/4م

السوفيتية تقدماً من الناحية العلمية، فضلاً عن وقوع مطار (بايكونور) الفضائي الشهير داخل أراضيها، وهو مركز إطلاق سفن الفضاء، وتجارب الصواريخ، وأبحاث حرب النجوم في العهد السوفيتي، وما تزال روسيا تستأجره للأغراض نفسها حتى الآن. ثم الاستحواذ على مواقع الثروة ومصادر الطاقة المستقبلية، حيث أن الثروات الهائلة التي تمتلكها الدول الخمس في آسيا الوسطى: أوزبكستان، وطاجيكستان، وتركمانستان، وقرغيزستان، وكازاخستان، هي بحد ذاتها فاتحة للشهية الإسرائيلية قبل أية حسابات استراتيجية (1)، فمثلاً يبلغ المخزون النفطي لكازاخستان نحو 10 مليارات برميل، إضافة إلى نحو 2 تريليون قدم مكعب من الغاز، بينما يقدر المحتمل من النفط بنحو 30 مليار برميل (2).

وتتميز تركمانستان بأنها تمتلك مخزوناً من الغاز يفوق مخزونها من النفط، وهي الدولة الوحيدة من دول آسيا الوسطى التي تتاخم إيران، وما زالت ثرواتها المؤكدة قيد الاستكشاف، حيث لم تسلط الأضواء عليها كثيراً حتى الآن.

### وتسعى إسرائيل إلى تحقيق جملة مكاسب أمنية وعلمية منها:

(1) كبح تيار الأصولية الإسلامية في دول آسيا الوسطى (3). حيث كان التغفل الإسرائيلي عبر بوابة الدبلوماسية، حيث قامت بفتح سفارات لها في تلك الدول (4). وقد اعترفت قرغيزستان بـ "إسرائيل" خلال الزيارة التي قام بها رئيسها السابق عسكر أكاييف إلى "إسرائيل" في كانون الثاني/يناير عام 1993م، وقد فتحت قرغيزستان سفارة لها في تل أبيب (5). وقد أكد ديفيد كيمحي، المدير العام السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، أن "إسرائيل" قدمت الرشى إلى

---

1 - محمد أحمد يوسف، الكتلة الأكثر إثارة في التوازنات الجديدة.. دولة الكيان الصهيوني تتسلل إلى عمق آسيا الوسطى من الباب الخلفى، البيان، 2002/1/25م.

2 - النفط والجيوستراتيجية المعاصرة، مجلة علوم البيئة والطاقة، (28 حزيران/يونيو 2006م).

3 - هويدا سعيد، حقائق وأرقام.. آسيا الوسطى والقوقاز تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية، البيان، 2002/1/25م.

4 - جعفر عبد الرزاق، الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والاستقطاب الدولي، مجلة الفكر الجديد، (5 آذار/مارس 1993م).

5 - خالد إبراهيم بعباع، مرجع سابق.

الحكام الشيوعيين مقابل إطلاق يد البعثات الإسرائيلية المختلفة في التحرك بحرية تامة داخل دول آسيا الوسطى(1).

ب - وجود الجاليات اليهودية: يقدر عدد اليهود الموجودين في منطقة آسيا الوسطى بنحو 12% من إجمالي اليهود السوفيت(2)، حيث يوجد في بخارى حوالي 8 آلاف يهودي، وفي أوزبكستان يوجد أقل من 30 ألف يهودي.

وقد اهتمت "إسرائيل" بالجاليات اليهودية في دول آسيا الوسطى التي كانت منضوية تحت المنظومة الاشتراكية في عهد الاتحاد السوفيتي السابق، وسعت إلى تهجيرهم إلى "إسرائيل" لمعالجة الخلل الديموغرافي هناك، حيث كان عام 1989م، وهو العام الذي بدأ يشهد تدفقاً كبيراً من الهجرة اليهودية من دول الاتحاد السوفيتي السابق باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ بلغ عدد المهاجرين 1.45 مليون مهاجر (3).

وفي عام 2002م، بلغ عدد المهاجرين 185.000، بينما قدم إلى "إسرائيل" عام 2003م، 125000 مهاجر، ويعتبر نصفهم تقريباً من غير اليهود في اعتقاد الحاخامية، لكن ذلك لا يمنعهم من الاستفادة من قانون العودة، حيث يمنحون الجنسية الإسرائيلية بصفتهم أهالي لليهود(4).

أما في عام 2004م، فقد أشارت وزارة الاستيعاب الإسرائيلية إلى تراجع أرقام الهجرة، حيث لم يتعد الرقم 22 ألف مهاجر يهودي، وتضيف المعطيات أن 143 ألف مولود جديد قد ولدوا في العام نفسه في "إسرائيل". وترى بعض الدراسات أن سبب انخفاض عدد المهاجرين يعود

---

1 - نيازي صفر، طاجيكستان - المسلمون يواجهون خطر الاحتواء"، <<http://www.darislam.com>>

2 - عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت.. منهج في الرصد وتحليل المعلومات، كتاب الهلال 48 (القاهرة، دار الهلال، 1990)، ص149.

3 - نبيل السهلي، إسرائيل وحصاد عام 2004، نشرة الملف، العدد 156، ورد في شبكة المشكاة الإسلامية  
/http://www.meshkat.net

4 - تراجع جديد للهجرة في إسرائيل خلال عام 2003، معهد الشرق العربي (لندن)،  
<<http://www.thisissyria.net>>.

إلى تراجع كبير في عدد القادمين من دول الاتحاد السوفيتي السابق (1). أما في عام 2006، فوصل إلى "إسرائيل" 21 ألف مهاجر، منهم 9300 مهاجر من دول الاتحاد السوفيتي السابق، و2500 من فرنسا، و2000 من الولايات المتحدة الأمريكية(2).

وقد أشارت بعض الدراسات إلى أسباب كثيرة لهجرة اليهود من دول آسيا الوسطى إلى "إسرائيل"، بينها عدم مراعاة السلطة لتأمين الظروف الثقافية والدينية الملائمة لليهود القاطنين في هذه المنطقة، وإضافة إلى ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية المتأزمة، ومستوى المعيشة المتدني، حيث لا يتجاوز معدل الراتب الشهري في المنطقة 90 دولاراً(3). وبعد تزايد النشاط الإسرائيلي في آسيا الوسطى تغيرت الاستراتيجية الإسرائيلية من استفادتهم، أي اليهود الذي يرغبون في الهجرة إلى "إسرائيل" إلى تشجيعهم على البقاء في دولهم، وتشكيل لوبيات للتأثير في صنع القرار في دول آسيا الوسطى.

وقد ورثت دول آسيا الوسطى قدرات وخبرات نووية عالية الكفاءة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وأثارت الدول الغربية ضجة حول احتمالات حصول بلدان عربية على السلاح النووي عام 2002 من إحدى الجمهوريات التي استقلت عن الكتلة الشرقية، وسارعت الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل" إلى اختراق تلك الجمهوريات الحديثة الاستقلال؛ لمحاصرة أي علاقات وثيقة بينها وبين البلدان العربية، ومنع أي احتمالات للتعاون في المجال النووي مع هذه الدول، خشية من انتقال الخبرات النووية إلى العالم الإسلامي والوطن العربي(4).

ومن الفوائد العلمية التي جنتها إسرائيل قيامها بشراء شركة "سابينون ليمتد"، وهي أحد فروع شركة "أفريطا - إسرائيل إنفيستمنت" الإسرائيلية القابضة، مجمع تسيليفا للتعدين والكيمياء في

---

1 - محمد إسماعيل، الهجرة اليهودية في تراجع مستمر، مركز العودة الفلسطيني (لندن)، النشرة الرقم 148، (إبريل 2004).

2 - علي بدوان، الدولة الصهيونية بعد 58 سنة من قيامها، صحيفة الوطن القطرية 2006/5/7م.

3 - سيوكيانين، تغفل سياسي اقتصادي وأدوار مشبوهة للدولة الصهيونية الشريك الأصغر وأمريكا في آسيا الوسطى، مجلة البيان 2002/1/25م.

4 - عبد الله حمودة، افتراضات، الوطن، 2002/9/9م، والطحان، "المنسيون".



كازاخستان بكل موجوداته، وهو أحد أكبر مجتمعات معالجة اليورانيوم، ويبلغ إنتاجه نحو 1560-1800 طن سنوياً<sup>(1)</sup>.

## المطلب الثاني

### الموقف العربي من دول آسيا الوسطى

يؤثر التغلغل الإسرائيلي في المنطقة على الوجود العربي (الضعيف أصلاً)، وتتخلص انعكاسات هذا التغلغل على علاقة دول آسيا الوسطى بالمنطقة العربية فيما يلي<sup>(2)</sup>:

- حدوث اختلالات أمنية في المنطقة جراء أي عملية مواجهة سياسية واقتصادية بين دول آسيا الوسطى المؤيدة لإسرائيل، وبين جمهورية إيران الإسلامية، ولاسيما بعد وجودها في المنطقة العربية بشكل فعلي في المستقبل المنظور، وهو ما سيؤثر بالتأكيد على مسلمات الأمن القومي العربي.

- وجود دول آسيا الوسطى في أي منظمة إقليمية كمشروع الشرق الأوسط الكبير برعاية أمريكية وإسرائيلية سيكون عبئاً على العرب، واختلالاً واضحاً في موازين القوى؛ لأن دول آسيا الوسطى ستكون مجندة لصالح الاستراتيجية في المنطقة بفعل العلاقات الوظيفية معها، مما سيرتب ضغطاً جديدة على السياسات العربية في مواجهة السياسة الإسرائيلية بالتوافق مع الدول الآسيوية المنضمة إلى الشرق الأوسط الجديد.

وعموماً، تختلف المواقف حول طبيعة الموقف العربي من دول آسيا الوسطى: ومن هذه المواقف ضعف فاعلية هذا الدور العربي لاعتبارات عديدة، فبالرغم من أن رئيس أوزبكستان كان أول من زار البلدان العربية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق للبحث في إمكانية إقامة تعاون اقتصادي بينها وبين هذه الدول، وإمكانية الاستثمارات العربية فيها، إلا أنه لم يجد استجابة عربية لمطالبات بلاده، كما أن التعاطف العربي مع النخب الدينية الإسلامية المعارضة جعل النخبة الحاكمة الأوزبكية، على سبيل المثال لا الحصر، تتجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية و"إسرائيل"، ذلك لأن النخبة الحاكمة الأوزبكية اقتنعت بمحدودية المصالح المشتركة بين دولها والوطن العربي، كما أنها رأت في المساعدات العربية الرامية إلى رفع الوعي الديني محاولة

1 - هويدا سعيد، حقائق وأرقام: آسيا الوسطى والقوقاز تشابك الثروات والأعراق والمصالح الدولية- جريدة البيان الإماراتية 2002/1/25م..

2 - د. جاسم الحريري <http://www.asiaalwsta.com/talksdetails.asp?talkID=12497>

عربية للتدخل في الصراع السياسي القائم لصالح الجماعات الدينية المعارضة، الأمر الذي يضعف موقفها الداخلي. ومن ثم، فقد كان لهذه المساعدات العربية غير القائمة على معرفة دقيقة بالأوضاع السياسية في هذه الدول أثر سلبي في علاقات هذه الدول بالبلدان العربية(1).

وترى بعض الدراسات أن سبب عزوف دول آسيا الوسطى عن التوجه إلى الجانب العربي، هو تحول منطقة بحر قزوين (إذ تقع بعض شواطئ هذه الدول على هذا البحر)، بفعل ثرواتها الضخمة من النفط والغاز، إلى مركز استقطاب لصراعات بين قوى متعددة، إقليمية ودولية.

أما دول آسيا الوسطى نفسها، فأعتقد أنها ليست مستعدة لسماع الخطب والشعارات والتحركات بدون تطعيمها بالعامل المالي الذي يقوي العلاقة معها، ولنا في دول مجلس التعاون الخليجي شاهد على ذلك، فالثروة المالية التي تمتلكها تلك الدول يمكن أن تجعل منها العامل المحرك للتأثير على كسب آسيا الوسطى لصالح القضايا العربية؛ لأن هذه الدول تريد تفعيل الموقف العربي بمساعدات مالية واقتصادية لتحسين اقتصادها الضعيف، ومعالجة أزماتها الداخلية التي خرجت إثر انفصالها عن هيمنة الاتحاد السوفيتي السابق.

وهناك مجالات عديدة يمكن أن يستثمرها العرب لصالح تطوير علاقتهم مع دول آسيا الوسطى، منها على سبيل المثال(2):

- عقد مؤتمرات وندوات داخل دول آسيا الوسطى، أو داخل الدول العربية؛ لإجراء حوار استراتيجي بين المنطقتين، واستضافة النخب السياسية والثقافية لإجراء حوار حقيقي لتبادل الآراء للبحث عن أفضل الطرق لتعميق العلاقات بين المنطقتين.
- استحداث مراكز بحوث متخصصة لتوجيه الأنظار، وإجراء دراسات أكاديمية لبلاد آسيا الوسطى، لأن ذلك سيعطي لصانع القرار فيضاً من المعلومات لتوظيفها لصالح القضايا العربية.
- زيادة التمثيل الدبلوماسي العربي في دول آسيا الوسطى - حيث يلاحظ ضعف التمثيل السياسي - لزيادة أواصر العلاقات بين الطرفين.

---

1 - محمد سعد أبو عامود، في ظل أخطاء السياسة العربية والتحولات الإستراتيجية.. أمريكا ودولة الكيان وسيناريوهات المصالح المشتركة في آسيا، المرجع السابق.

2 - د. جاسم الحريري، مرجع سابق.

- إرسال الوفود الاقتصادية والسياسية إلى هذه المنطقة، وتفعيل المجال الاستثماري، وفتح الباب أمام القطاع الخاص، ما يعمل على تعزيز الوجود العربي هناك في مواجهة الوجود الإسرائيلي.
- جعل المنطقة العربية الحاضنة الرئيسة لدول آسيا الوسطى، من خلال استقدام القوى البشرية للتدريب في الدول العربية، والاستفادة العربية من الخبرات النووية لبعض تلك الدول؛ لتطويع القدرة النووية العربية للأغراض السلمية

### المطلب الثالث

### العوامل الدولية

- تحتل منطقة آسيا الوسطى أهمية بالغة بالنسبة إلى القوى الكبرى، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية للأسباب التالية:
- ضمان عدم عودة الدول المستقلة إلى مجال النفوذ الروسي.
- عدم ارتهان ثروات هذه المنطقة للهيمنة الروسية.
- الحيلولة دون مد النفوذ الصيني من الشرق، والنفوذ الإيراني من الجنوب إلى المنطقة.
- ونتيجة لوقوع شواطئ بعض دول آسيا الوسطى على بحر قزوين، فإن التطلعات الاستراتيجية الأمريكية تهتم بهذه المنطقة نتيجة للعوامل التالية:
- الحيلولة دون هيمنة روسية على النفط توفر لها أموالاً طائلة تمكنها من تطوير صناعاتها النفطية الخاصة.
- الحيلولة دون تحول روسيا إلى مزود رئيس مباشر بالنفط بالنسبة إلى أوروبا.
- ضمان تدفق نفط بحر قزوين إلى العالم من خلال يد أمريكية.

- تخفيض أسعار النفط إلى حد لا يضر بمصالح الشركات الدولية.

- إيجاد التوازن بين منطقة بحر قزوين ومنطقة الخليج العربي، بحيث لا تعود منطقة الخليج تتمتع بالمزايا الاستراتيجية الراهنة.

وترى بعض الدراسات أن من الأسباب التي حفزت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم التغلغل الإسرائيلي في دول آسيا الوسطى، ما يعود إلى تطويرها فكرة ومشروع "الاستقلال" منذ أواخر السبعينيات من القرن المنصرم، لإيقاف الاعتماد على نفط منطقة الخليج العربي، ومحاولة إيجاد بدائل أو مصادر أخرى للطاقة.

وإضافة إلى ما ذكر، فإن المصالح الأمريكية والإسرائيلية تلتقي حول استراتيجية واحدة، مفادها تحييد دور إيران في دول آسيا الوسطى، خشية من التقارب بين إيران والشعوب المسلمة في هذه الدول، ومخافة أن يؤدي ذلك إلى نمو التيار الإسلامي "الأصولي" بتأثير التمدد الثقافي والسياسي في تقوية هذا التيار في كل المنطقة، أي من آسيا الوسطى إلى الشرق الأوسط، إلى شمالي إفريقيا، وتهدف استراتيجية واشنطن إلى احتواء هذه الخطر قبل اتساعه وفقدان السيطرة عليه، لأن نمو التيار الإسلامي الثوري سيرسخ الحقيقة القائلة: إن الجولة الحضارية القادمة ستكون بين الإسلام والأيدولوجيا الغربية.

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تضيف الطابع الأمريكي على إستراتيجيتها تجاه دول آسيا الوسطى، وكما حدد ذلك نائب وزير الخارجية الأمريكية السابق (ستروب تالبون) في خطاب له ضمن أنشطة مركز آسيا الوسطى والقوقاز، حيث أشار إلى أن الاستراتيجية الأمريكية للدخول في المنطقة، أو اختراقها، أو الهيمنة عليها تقوم على الأسس التالية:

- تطوير الديمقراطية.

- خلق اقتصاد السوق الحرة.

- احتضان السلم والتعاون بين دول المنطقة.

- إدماج دول المنطقة في منظومة المجتمع الدولي.

- مستقبل التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى:

هناك سيناريوهان لمستقبل الوجود الإسرائيلي في آسيا الوسطى: الأول يرجح تأثير التغلغل الإسرائيلي في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى، والثاني ينفي أي تأثير للتغلغل الإسرائيلي في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى<sup>(1)</sup>.

السيناريو الأول: يؤثر التغلغل الإسرائيلي في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى، ومن بين أهداف "إسرائيل" بالتضامن مع الولايات المتحدة الأمريكية من التغلغل في آسيا الوسطى، هو منع تسرب التقنية والموارد والخبرات النووية، وكذلك تقنية الصواريخ وغيرها من الأسلحة التقليدية، أو فوق التقليدية المتطورة الموروثة عن العهد السوفيتي من دول آسيا الوسطى، وخاصة كازاخستان وأوزبكستان، إلى البلدان العربية، حرصاً على احتفاظ "إسرائيل" بتفوقها العسكري النوعي<sup>(2)</sup>.

ولاشك في أن هذا المتغير سيؤثر في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى، حيث ستميل الأخيرة إلى تسخير خبراتها لـ "إسرائيل" أكثر من العرب، ولاسيما أن "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية عملاً على استخدام وسائل الترغيب تجاه دول آسيا الوسطى، ومن ضمنها دعمها بالمساعدات الاقتصادية، ولاسيما أن هذه الدول ورثت هياكل اقتصادية ضعيفة من النظم الشمولية، ولا توجد حركة اقتصادية تساعد على مجابهة التحديات الاقتصادية بعد عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وأبرزها عولمة الاقتصاد، واتباع نهج اقتصاد السوق والخصخصة.

وتبعاً لذلك، تسعى "إسرائيل" إلى إطباق العزلة على البلدان العربية، ومنعها من الدخول في النادي النووي، بالرغم من الفرصة التاريخية التي توفرت لها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، من خلال توفر الخبرات النووية والقدرات في هذا المجال في دول آسيا الوسطى، التي قد تساعد على انتقال هذه إلى البلدان العربية، من أجل تطوير قدراتها وخبراتها النووية للموازنة مع

---

1 - المرجع السابق.

2 - محمد فراج أبو النور، آسيا الوسطى - منطقة جديدة للصراع والتوغل الصهيوني، البيان، المرجع السابق.

قدرات "إسرائيل" النووية، أو تطوير الأمر إلى امتلاك هذه القدرات، لفرض عامل الردع النووي تجاه "إسرائيل"؛ للتخفيف من حدة التلويح بقدراتها النووية، وترهيب العرب بها.

ومن بين الأهداف التي تسعى "إسرائيل" إلى تحقيقها جراء تطوير علاقاتها مع دول آسيا الوسطى، ضم هذه الدول بالتدريج إلى منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها عنصراً جديداً مهماً للمشروع الأمريكي - الإسرائيلي (الشرق الأوسط الجديد أو الكبير)، وتبذل "إسرائيل" كل ما بوسعها من أجل دخول هذه الدول إلى الشرق الأوسط، وفقاً للشروط التي تعكس مصالحها. ومن هذه الشروط بقاء هذه الدول علمانية، الأمر الذي من شأنه تقليص دور الدول الإسلامية. وإذا دخلت هذه الدول الشرق الأوسط الأوسع على أساس هذه الشروط سينتغير ميزان القوى في المنطقة لصالح "إسرائيل"، أما أداة تحقيق هذا الهدف، فهي إثارة قلق آسيا الوسطى بخطر الجماعات الأصولية، أو بتوهم هذا الخطر (1).

ويبدو أن وجود دول آسيا الوسطى في أي منظمة إقليمية جديدة تحت لواء الشرق الأوسط الجديد، برعاية أمريكية وإسرائيلية، سيكون عبئاً على العرب، واختلالاً واضحاً في موازين القوى، لأن دول آسيا الوسطى ستكون مجندة لصالح الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة بفعل العلاقات الوظيفية معها، مما سيرتب ضغطاً جديدة على السياسات العربية في مواجهة السياسة الإسرائيلية بالتوافق مع الدول الآسيوية المنضمة إلى الشرق الأوسط الجديد.

ويرى بعض الخبراء أن من الآثار الاستراتيجية في العلاقات الإسرائيلية مع دول آسيا الوسطى هو توظيف هذه الدول -التي تنتهج نهجاً علمانياً- في مواجهة الإسلام والمسلمين؛ للتصدي للتأثير الإيراني، ومنع إيران من تحقيق هدف فرض النفوذ من خلفية إسلامية في تركيا، وتسعى من خلال التعاون مع حكومة أنقرة إلى أن تكون لها مجسات في منطقة متاخمة للحدود السورية - العراقية (2).

---

1 - سيوكيانين، تغفل سياسي اقتصادي وأدوار مشبوهة للدولة الصهيونية الشريك الأصغر لأمريكا في آسيا الوسطى. مرجع سابق.

2 - السبكي، وجراهم دولك، خبير الشؤون الآسيوية في هولندا، "إسرائيل" جندي تسهيلات لأمريكا في آسيا الوسطى

ويبدو أن من النتائج المتوقعة جراء ذلك حدوث اختلالات أمنية في المنطقة، جراء أي عملية مواجهة سياسية واقتصادية بين دول آسيا الوسطى المؤيدة لـ "إسرائيل" وإيران، ولاسيما بعد وجودها في المنطقة بشكل فعلي في المستقبل المنظور، وهي ستؤثر بالتأكيد على الأمن القومي العربي، وستؤثر في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى، لاستهجان العرب لأي صراع إرادات في المنطقة هي في غنى عنها، ولاسيما إذا كان الطرف فيها دول آسيا الوسطى.

ويبدو أن "إسرائيل" دفعت بخبراتها الاقتصادية لتقدمها إلى دول آسيا الوسطى لتشكل معها علاقات هيكلية، خاصة في المجال الزراعي والتجاري، فضلاً على ذلك، تسعى "إسرائيل" إلى استخدام أسواق هذه الدول لصالحها لترويج البضائع الإسرائيلية، وتحجيم أي وجود اقتصادي عربي داخل هذه الدول(1).

وتأسيساً على ذلك، فإن هذه التوجهات الإسرائيلية ستؤثر في أي اندفاع اقتصادي عربي داخل هذه الدول، ولا سيما أنها يمكن أن تكون ساحة مفتوحة أمام البضائع العربية، ناهيك عن أن هذه الدول يمكن أن تُزج بها العمالة العربية بشكل واسع، مع إمكانية وجود المستثمرين العرب هناك لخلق روابط اقتصادية معها، إلا أن "إسرائيل" تحاول بأي شكل من الأشكال إثبات حضورها الاقتصادي، ومحاولة اعتماد هذه الدول على خبراتها، لينتفي التفكير في أي مجال للتعاون مع الأطراف الأخرى، ومنها الأطراف العربية. بجانب تطابق الهواجس الإسرائيلية ودول آسيا الوسطى من تأثير الربيع العربي على استقرارها، ويظهر ذلك من الحراك غير المألوف لدول آسيا الوسطى لحماية نفسها من تداعيات الثورات العربية، فقد كانت القمم غير الرسمية لـ (منظمة الأمنالجماعي)(2) التي عقدت في السنوات الماضية لم تكن أكثر من لقاءات ودية بين زعماء الدولالأعضاء، ولم تكن تتضمن جدول أعمال أو توقيع أي قرارات أو اتفاقات، إلا أن القمة غير الرسمية الأخيرة لهذه المنظمة، التي عقدت في أغسطس من العام 2011م في العاصمة الكازاخية (آستانة) طغت عليها أجواء رسمية، واقتصرت على ملف أساسي وهو الدروسالمستفادة من تجارب ربيع الثورات العربية، بل وتوصلت إلى قرارات محددة تضمنت

---

1 - صحيفة الإمارات اليوم، إسرائيل تحاصر العرب وتبعدهم عن آسيا - 2010/3/7م

2 - هي تحالف عسكري سياسي شكله عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة بتاريخ 17 مايو/أيار عام 1992، وهي تضم روسيا وبييلوروسيا وكازاخستان وطاجيكستان واوزبكستان وارمينا وقرغيزيا.

مهام ابتكار أساليب ووسائل متطورة للتعامل مع الحراك الشعبي المتنامي في هذا البلدان. وبعد حوارات بين قادة الدول الأعضاء استمرت عدة ساعات خلف أبواب موصدة، أعلن (ألكسندر لوكاشينكو) رئيس بيلاروسيا، رئيس الدورة الحالية للمنظمة، أن القمة غير الرسمية قد تركزت حول بحث سبل تجنب الدول الأعضاء الأحداث التي شهدتها تونس ومصر وليبيا. واعتبر الرئيس البيلاروسي أن التطورات الجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا طرحت مهاماً جديدة وأعباء إضافية على المنظمة المنوط بها حماية أمن أعضائها من جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق .

ويرى العديد من المشاركين في هذاالقمة أنه إذا كان في السابق يمكن اعتبار بعض الدول الأعضاء عبئاً على المنظمة، فإمسا ربيع الثورات العربية كرس مفهوم الوحدة بين كافة أعضاء المنظمة في مساعيهم لمواجهة هذه الميول المدمرة.وعكست قرارات القمة موقف قادة الدول الأعضاء حولضرورة تحويل المنظمة إلى جبهة معادية للثورات لمواجهة الثورات في الفراغ السوفييتي السابق، وتطوير وتحديث وسائل الدفاع في الفضاء الافتراضي الإلكتروني، باعتبار أنأحد أهم سبل التنظيم والاتصال في الثورات العربية كانت شبكات التواصل الاجتماعي مثلفيسبوك وتويتر.ورأت بعض وسائل الإعلام الروسية أنالتشابه كبير بين قادة الدول العربية الذين أطاحت بهم ثورات شعبية وعدد من قادة دولمنظمة الأمن الجماعي، حيث يتولى (نور سلطان نزربايف) منصب الرئاسة في كازاخستان لمدةتصل إلى 20 عاماً، ويقود (إمام علي راخمان) طاجكستان كرئيس منذ عام 1993 (1) السيناريو الثاني: لا يؤثر التغلغل الإسرائيلي في العلاقات بين العرب ودول آسيا الوسطى، وإن إمكانية نمو هذا السيناريو غير مستحيلة، ولاسيما إذا كانت هناك إرادة عربية جادة للتواجد في دول آسيا الوسطى، إذ بدأت البلدان العربية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بإقامة علاقات دبلوماسية مع هذه الدول(2)، واستقبلت كبار المسؤولين منها، حيث كان إسلام كريموف، رئيس أوزبكستان، أول رئيس دولة من هذه الدول يقوم بزيارة إلى البلدان العربية للبحث في إمكانية التعاون معها في مجالات الاستثمار والتنمية

1 - صحيفة الثورة اليمنية -دول آسيا الوسطى تتخوف من ربيع الثورات العربية وتسعى لمواجهة الحراك الشعبي -الأحد ، 14 أغسطس 2011 م على الرابط

<http://www.althawranew.net/index.php?action=showNews&id=4078>

2 - طلعت مسلم، الجزيرة نت - <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/8C98DE8E-2722-44F2-B9A6-37BBC69B7D8D.htm>



الاقتصادية المختلفة، كما قامت بعثات حكومية عربية تضم وزراء ورجال أعمال بزيارة هذه الدول، بما فيها أوزبكستان، باستطلاع الأوضاع الجديدة في هذه الدول، بما يُمكنها من إرساء العلاقات معها على أسس سليمة، إلا أن التحرك العربي اللاحق اقتصر على الجانب الديني والثقافي فقط، دون أن يمتد إلى الجانب الاقتصادي، الذي كانت له أولوية خاصة لدى الدول بحكم الظروف الاقتصادية الصعبة التي كانت تواجهها(1). ويمكن للعرب أن يكون لهم حضور فاعل في دول آسيا الوسطى إذا ساروا وفق استراتيجية محكمة لتفعيل علاقاتهم مع هذه الدول، وتنشيط الجوانب السياسية والاقتصادية، وجعل الطرفين يستفيد أحدهما من الآخر بمصالح متبادلة، مما سيعطي طابعاً متميزاً لعلاقتهما، وإمكانية تحييد الوجود الإسرائيلي فيها، لأن هذه الدول تأمل من البلدان العربية في أن تكون لها معيماً وعاملاً مساعداً للوقوف على أقدامها، بعد أن خرجت من عنق الكتلة الاشتراكية، وهي محملة بالمشاكل الاقتصادية التي تأمل أن يساعدها الآخرون لجعلها تتأقلم مع التطورات الدولية الجديدة، وخاصة في المجال الاقتصادي، ولا سيما السير في طريق الاندماج مع عمليات إضفاء طابع اقتصاد السوق. وهنا يمكن للبلدان العربية أن يكون لها شأن في هذا المجال إذا أحسنت في تقديم خبراتها في المجالات الزراعية والتجارية والاقتصادية لهذه الدول لتطوير خدماتها، ووظائفها الاقتصادية، ناهيك عن إمكانية التعاون مع هذه الدول في المجال النفطي، والاستفادة من الخبرات العربية في هذا المجال، مع وجود ثروة نفطية هائلة في دولها، فضلاً على ذلك، يمكن للبلدان العربية أن توظف العامل الديني والثقافي في مجال تمتين العلاقات مع هذه الدول، إذ يمكن أن تكون البلدان العربية حاضرة في هذا الإطار داخل الجمهوريات الإسلامية لتكون عوناً لها على فهم الإسلام بصورة صحيحة، وتسهيل وصول الوفود من هذه الدول إلى الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وهذا التواصل من شأنه خلق وشائج بين الشعوب يمكن أن تؤثر في صيرورة العلاقات بين دول آسيا الوسطى والعرب.

ولهذه الأسباب وغيرها كانت المنطقة العربية متأثرة بتنامي العلاقات الإسرائيلية الهندية الصينية ومن بعد مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق بحيث أصبحت خصماً على التمدد العربي الإسلامي في فضاء السياسة الدولية، لأن الدول العربية تغلب على علاقاتها القطرية

---

1 - أبو عامود، في ظل أخطاء السياسة العربية والتحول الاستراتيجي: أمريكا ودولة الكيان وسيناريوهات المصالح المشتركة في آسيا، مرجع سابق.

وليس لها منظومة جامعة على المستوى الاقتصادي والسياسي إلا جامعة الدول العربية بقدراتها المحدودة. إسرائيل ستزداد قوة سياسية مستقبلية بهذه العلاقات وكما بينا أن الصين والهند وجمهوريات آسيا الوسطى هي الأخرى تبدي حرصاً على علاقاتها مع إسرائيل باعتبارها بوابة إلى قلب الغرب الصناعي المتقدم تقنياً والقوي سياسياً. ولذلك من المؤمل أن تعاني المنطقة العربية بصورة أكبر مما هي عليه -صناعياً وعسكرياً واقتصادياً وأمنياً وسياسياً - لأنها لم تبذل الجهد المعتبر في تجسير الهوة الكبيرة التي تفصلها عن العالم الغربي المتقدم والشرق القادم بقوة.



## الخاتمة

تأسيساً على ما تمّ ذكره في الفصول الخمسة، فإنّ الدراسة انطلقت من ست فرضيات كُلية هي:

(1) أنّ الصعود الكبير للصين والهند على المسرح الدولي كقوى اقتصادية وسياسية وتكنولوجية شجّع إسرائيل على بناء علاقات بهذه المثابة، لاسيما وأنها نشأت في كنف القوى الكبرى وتعمل بسياسة (تغيير الأحصنة) التي تمتطيها كلما فترت عزيمتها.

(2) سعت إسرائيل إلى تقوية العلاقات الصينية الهندية لتوسيع هامش المناورة الدولية ، وتحقيق أكبر قدر من المكاسب، ولتجنب الاعتماد الكلي على الغرب في ظل تضعضع النفوذ الغربي عامة والأمريكي بصورة أكثر تحديداً.

(3) النفوذ الصيني المتنامي في إفريقيا ، والقبول الكبير الذي تتمتع به لعدم تدخلها في الشؤون الداخلية للدول، من الأمور التي حفّزت إسرائيل إلى بناء هذه العلاقات حتى تحيّد الصين على الأقل لصالحها، وتستفيد من موارد هذه القارة البكر.

(4) الصراع الهندي الباكستاني وقرب الهند الجغرافي من أفغانستان وإيران من محفزات الوجود الإسرائيلي في الهند للتأثير على هذه الملفات الحساسة والتعامل معها عن كثب.

(5) من المتوقع أن تكون دورة التاريخ المقبلة لقيادة العالم في آسيا لاسيما الصين والهند (انفراداً أو تحالفاً) وفقاً للمعطيات المتواترة التي تتنامى بشكل مضطرد في هذه المنطقة.

(6) ستصبح منطقة آسيا الوسطى منطقة صراع محموم من قبل القوى الغربية والصاعدة في الشرق إضافة إلى دول الجوار مما يجعل هذه المنطقة ساخنة ومؤثرة في تشكيل العلاقات الدولية في المستقبل.

تناولت هذه الدراسة عبر فصول خمسة قضية العلاقات الإسرائيلية الآسيوية بالتركيز على جمهوريات الصين والهند وآسيا الوسطى، وركّزت على تحليل هذه الظاهرة وأسبابها ونطاق تمددها، ووفقها على المسارات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية والأمنية، والتداعيات

المحتملة على دول الشرق الأوسط والدول العربية والإسلامية على خلفية هذه العلاقات ، ومن ثم قدّمت بعض الاستراتيجيات للتعاطي مع هذا المتغير ذي الأهمية الكبيرة.

من خلال هذه الدراسة تبين لنا الوزن الاستراتيجي الدولي الكبير لقارة آسيا لاسيما جمهوريتي الصين والهند بما تملكانه من مرتكزات ومقومات النهضة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعلمية والصناعية وغيرها، مدشنة عصر التحول الكبير الثالث للقوة في العصر الحديث، والذي يصطلح على تسمية هذا التحول بـ(نهوض البقية)، وكذلك جمهوريات آسيا الوسطى بما تمثله من موقع إستراتيجي وكونها في (مرحلة التخلُّق) وتشكيل التوجه مما جعلها مضماراً للتنافس الدولي، وقد استغلت إسرائيل هذه الأجواء بصورة مدهشة خلال العقدين الماضيين، وقطعت أشواطاً مقدرة في صناعة واقع جديد وربما أحلاف مستقبلية ترسّخ من تعزيز الوجود الإسرائيلي وتجعل هذه العلاقات بديلاً محتملاً أو موازياً لعلاقاتها مع الغرب عامة والولايات المتحدة بصورة أكثر تحديداً، وسافت الدراسة شواهد من تاريخ إسرائيل في تغيير الحلفاء.

وقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً ملحوظاً في قوة(القوى الجديدة) مثل الصين وروسيا والهند، وربما يُعاد النظر في مصطلح القوة نفسه، منتقيم قوة الدولة على أساس القدرة العسكرية (القوة الصلبة) إلى تقييم القوة على أساس معايير مختلفة وهي «القوة الناعمة» التي تتمثل في القوة الاقتصادية والتكنولوجية والدبلوماسية والثقافية، وهي المعايير التي بدأت تأخذ حيزاً أكبر في معادلات تقييم الأوضاع الدولية، كذلك الساحة الدولية أصبحت تذخر بالفاعلين (من غير الدول) على الساحة السياسية الدولية، مثل ما يسمى منظمات مدنية غير حكومية ومنظمات تجارية ومنظمات دولية وإقليمية، أو «التنظيمات التي تُوصف بالإرهابية» أو التي تعمل كـ «شبه دولة» مثل حماس وحزب الله وغيرها.

تبين لنا أن انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق) استثمرته إسرائيل بصورة كبيرة، ومجرد (السقوط) يمثل رمزية مهمة لإسرائيل والغرب باعتباره انتصاراً كبيراً على الاشتراكية، وتكريساً للقوة، ولذلك كانت إسرائيل سبّاقة إلى إقامة علاقات مع الجمهوريات الوليدة لتحديد دور العرب والمسلمين في آسيا الوسطى، والحد من تطوير علاقتهما المشتركة، لأن إسرائيل ترى في آسيا منطقة عمق إستراتيجي، وذلك لامتداد البحر الأحمر كشرط له إطلالة عسكرية، وتحاول "إسرائيل" ضم دول آسيوية غير عربية وجعلها امتداداً للشرق الأوسط لحفظ التوازن

الإستراتيجي، والاستفادة من علماء هذه الجمهوريات خاصة في المجال الصناعات العسكرية والفضائية المتقدمة، ويحسن أن نذكر بأن إسرائيل خسرت عام 1979 حلفها الاستراتيجي مع إيران الشاه، وفي 2010 خسرت حلفها الاستراتيجي مع تركيا، ويبدو أنها أيضا في طريق خسارة صداقتها مع (النظام الذي لم يُعرف بعد) في مصر، وهذا يؤكد انهيار خارطة التحالفات الإسرائيلية في المنطقة، ولذلك بدأت إسرائيل في السعي نحو تأسيس تحالفات جديدة بديلة تعوض خساراتها الإستراتيجية.

وأثبتت الدراسة أن جمهوريتي الصين والهند سيعيدان تشكيل مشهد العلاقات الدولية في المستقبل المنظور، ويهددان بصورة متسارعة منطلقات الاستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، وهي (الالتزام الأساسي بالحفاظ على عالم أحادي القطب، ورصد المهددات الكونية والتعامل معها بحزم، وإعادة تحديد مفهوم السيادة بحيث يكون العالم على سعته مسوداً من قبل أمريكا) وكان يتباهى أساطين السياسة الأمريكية ومنهم (هنري كيسنجر) وزير الخارجية الأسبق، بالقول: إن الإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح أن تكون هي ذاتها النظام الدولي.

وبعد (الربيع العربي) ستتسارع الخطوات الإسرائيلية إلى تعزيز الشراكات الصينية والهندية في خطوات استباقية للآثار السالبة على استراتيجياتها ووجودها، خاصة بعد أن أيقن الإسرائيليون أن التوازنات التي كانت قائمة في المنطقة في طريقها للزوال، وأن غياب بعض الأنظمة الحليفة (خاصة مصر) يعني فقدان (الرصيد الإستراتيجي) لإسرائيل مع تنامي وزن الشارع العربي وتأثيره على صناعة القرار السياسي، وسيطرة الإسلاميين على مقاليد السلطة في دول عربية كثيرة، منها: حزب النهضة في تونس، وحزب العدالة والحرية (الأخوان المسلمون) إضافة إلى حزب النور (السلفي) على البرلمان المصري، وحزب العدالة والتنمية في المغرب، ومجموعات إسلامية على مدن ليبيا، إضافة إلى وجود حزب العدالة والتنمية في تركيا ونجاحه اللافت في المواعمة بين التوجهات الإسلامية والتعاطي مع السياسة العالمية وأحداثها الساخنة، مع التوقع بحدوث الأمر نفسه في اليمن وسوريا.

هذا الأمر سيجعل إسرائيل بين منظومة حكومات إسلامية تجعلها تعيد النظر في مجمل استراتيجيات وجودها، ويكفي إسرائيل رهقاً حالة (الضبابية وعدم اليقين) بشكل المسارات

الجديدة لحكومات ما بعد الربيع العربي، مما يجعلها تقوم باحتياطات أمنية كبيرة ترهق خزintها، وتؤثر على شكل تحالفاتها مما يجعل التكنولوجيا مقدمة على الأيديولوجيا.

ومن أبرز تداعيات الربيع العربي على إسرائيل هي: تضيق الهامش الذي كانت تتحرك فيه السياسة الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة، بعد أن أصبح الشارع هو صانع القرار وليس (النظام الحليف) وانكسار عقدة الخوف من الاستبداد والقمع، وعودة الروح إلى الجسد العربي وكان من الثمار المباشرة لهذا الأمر، فتح معبر رفح وتوقيع اتفاق مصالحة في القاهرة بين حركتي فتح وحماس في مايو 2011م، فضلاً عن خشية إسرائيل من التحول التدريجي لمصر لتصبح دولة إقليمية قوية على الطراز التركي، إضافة إلى القلق من استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة العربية، حيث يؤكد عدد من المسؤولين الإسرائيليين، أن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط هو أهم من الديمقراطية بالنسبة لإسرائيل.

وتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن إسرائيل تعمل بشكل حثيث لتأمين وجودها واستقرارها، وتتعاون مع الصين والهند على كافة المجالات، بينما نجد الخطوات العربية خجولة ومتواضعة تجاه هاتين الدولتين، مما يؤثر على قوة الإرادة المسنودة إلى معطيات ودراسات إستراتيجية لدى صاحب القرار الإسرائيلي، وضعف في التعاطي العربي مع هذه التحولات الكبيرة، والتي ستكون لها تداعيات بارزة في المستقبل القريب.

وقد وصلت الدراسة إلى حزمة نتائج وتوصيات تمثل خلاصة البحث، وهي:

## النتائج:

(1) دورة التاريخ المقبلة في قيادة العالم ستكون آسيوية ومن أكبر المرشحين لها (الصين والهند) مجتمعين أو منفردين وذلك لتكامل عناصر القوة الدولية فيهما من حيث الاقتصاد القوي والصناعة المتقدمة والمخزون البشري الكبير والمؤهل، والبحث العلمي المتطور، والقوة النووية والعسكرية، والزراعة والإنتاج الحيواني والسمكي وغير ذلك من مقومات النهضة الشاملة.

(2) خفوت بريق التقاربات الأيديولوجية لصالح الغايات الإستراتيجية العليا ومنها المصالح الاقتصادية والسياسية والعلمية، وإعادة تشكيل التحالفات الدولية وفقاً لهذه الأسس

الجديدة، ومن شواهد ذلك تنامي ظاهرة التقارب الإسرائيلي الصيني الهندي بوتيرة متسارعة وعلى كافة الصُّعد على الرغم من التباين الإيديولوجي الكبير بينهم، أي أنه تم تقديم التكنولوجيا على الإيديولوجيا.

(3) أحدث الربيع العربي انقلاباً في العلاقات الدولية بحيث أصبحت الشعوب فاعلاً رئيساً، وموجهاً للسياسات بدلاً عن الأنظمة والحكام، وهذا المتغير على حدّاته سيعيد تشكيل المشهد الدولي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً واستراتيجياً على المديين القريب والبعيد.

(4) إسرائيل كيان نفعي براغماتي تركز علاقاتها مع القوى العظمى، ويتناسب مؤشر العلاقات طردياً مع قوة الدول وضعفها.

(5) تتعامل الدول العربية والإسلامية ببطء شديد مع متغيرات السياسة الدولية بصورة لا تتناسب مع متطلبات العصر، مما يجعلها تعاني كثيراً في اللحاق بإسرائيل والقوى الصاعدة الأخرى، أي أن منهج السلامة يغلب على سلامة المنهج، ولهذا أكثر من سيدفع هذه الفاتورة هي فلسطين وباكستان وكشمير وشعوب الدول العربية.

(6) تمثل ظاهرة الحرب على الإرهاب والحروب الاستباقية والمنظمات الدولية مطيةً للقوى الكبرى وكذا إسرائيل والهند في تحقيق السياسات والمصالح وتوسيع دائرة النفوذ وهامش المناورة بصورة أكبر من الغايات الأممية السامية التي تهدف إليها.

(7) ضعف التعاطي العربي مع إيران وتركيا ودول آسيا الوسطى (وكلها دول إسلامية) وتركها وحيدة تواجه مصيرها وصدامها مع إسرائيل والقوى الغربية بما يضعف الموقف العربي على كافة الأصعدة.

## التوصيات:

(1) المستقبل الصيني والهندي سيكون بحجم أهمية الحاضر الأميركي، ومن المهم تعزيز العلاقات معهما على كافة الأصعدة ليكون لنا موطئ قدم على مسرح العلاقات الدولية ، بل نستشرف صورة المستقبل، وأن نسعى ومنذ الآن إلى كسب الجولة الجديدة، بالتقارب الراشد والسياسات الحكيمة مع القوى الجديدة.

(2) التأكيد على إنشاء كيان عربي موحد - على غرار الاتحاد الأوروبي - لمجابهة التحديات في زمن التكتلات والتحالفات، ومن ثم تطوير الاقتصاد بالإنتاج والإنتاجية، وتحديث مصادر الطاقة والمياه.



- (3) الاهتمام بتوطين التقنية والعلوم وإيلاء البحث العلمي أهمية متزايدة لأجل تنمية مستدامة ومستقبل مشرق وضاء للأمة.
- (4) إنشاء مراكز دراسات استشرافية متقدمة لقراءة المتغيرات الدولية ووضع آليات التعاطي معها وفق دراسات ورؤى علمية متقدمة للإفادة منها في اتخاذ القرار السياسي.
- (5) تعزيز العلاقات مع جمهوريتي الصين والهند وجمهوريات آسيا الوسطى والقوى الصاعدة الأخرى بصورة تتناسب والمتغيرات الحادثة على المسرح الدولي وذلك على أساس المصالح المتبادلة.
- (6) ضرورة أن تنزع الأمة عن نفسها فكرة الهزيمة التي أصبحت وسيلة متعمدة لإخماد حيويتها، فالرجل يمكن أن يهزم، والجيش يمكن أن يهزم، والأنظمة يمكن أن تنهزم، ولكن الأمم لا تنهزم إلا في انهزام إرادتها، وتلك هي العبرة الأهم والأكبر في كل صراعات التاريخ قديماً وحديثاً.
- (7) الانتباه من هدف إسرائيل الإستراتيجي من خلال مشروع النظام الدولي الجديد وترويج المشاريع الاقتصادية الإسرائيلية في المنطقة العربية، إلى إلغاء المنظومة السياسية في المنطقة وإلى إلغاء الهوية العربية واستبدالها بالشرق أوسطية، وإعطاء إسرائيل شرعية الوجود والمشاركة في المنطقة وبالتالي إلغاء كل مقومات المقاومة العربية لهذا الوجود وهذه الشرعية.

## المصادر والمراجع

المصادر:

القرآن الكريم

المعاجم:

(1) المعجم الوسيط.

(2) المنجد

(3) لسان العرب.

(4) معجم مقاييس اللغة.

الكتب العربية:

(1) إبراهيم سعد الدين وآخرون، صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1982م.

(2) إيفار ليسنر (الماضي الحي - حضارة تمتد سبعة آلاف سنة) ترجمة: شاكر إبراهيم سعيد. الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة عام 1982م .

(3) أحمد إبراهيم محمود، "التجارب النووية الهندية - الباكستانية: الآثار الإستراتيجية والانعكاسات بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط"، في: محمد إبراهيم منصور (محرر)، "الخيار النووي في الشرق الأوسط" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

(4) أحمد داود سليمان - نظريات الاستراتيجية العسكرية الحديثة — الطبعة الأولى - 1988م .

(5) أحمد فارس عبد المنعم، "تحولات أدوار القوى الإقليمية في آسيا"، في: محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحويلات العالمية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998).

(6) أسعد عبد الرحمن، التسلسل الإسرائيلي في آسيا، بيروت: مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية 1967م .

(7) التوغل الإسرائيلي في آسيا" (أبو ظبي: مركز زايد للتنسيق والمتابعة، 2001م.

(8) الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1975 -سلسلة- الكتاب السنوي القضية الفلسطينية 122 (بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية 1978.

- (9) أليف الدين الترابي، المطاعم الهندوسية في العالم الإسلامي والتحالف الصهيوني - الهندوسي الطبعة الأولى دار القلم، 1987.
- (10) أناتولي أوتكين، "الإستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين"، ترجمة أنور محمد إبراهيم ومحمد نصر الدين الجبالي ([القاهرة]: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
- (11) باليت (جنرال) - أصول المعرفة العسكرية - الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر - ترجمة مصطفى الجمل - 1971م
- (12) بيتر تايلور وكومن فلتت: الجغرافية السياسية لعالمنا المعاصر - الناشر المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2002م.
- (13) جابرييل إيه، آلموند - السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر - ترجمة هشام عبد الله - الأهلية للنشر، عمان 2007م.
- (14) حامد محمد - الحلف الدنس - مجلس شؤون المسلمين في العالم - إسلام آباد باكستان، ص 14.
- (15) روبين ميريديث - الفيل والتنين: صعود الهند والصين - ترجمة: شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة 2007.
- (16) ريمون حداد - العلاقات الدولية - جامعة لاهاي الدولية.
- (17) ظفر الإسلام خان، مسلمو الهند والظروف المجتمعية والأداء السياسي، قضايا دولية، إسلام آباد، سنة 7، عدد 339، تموز 1996م.
- (18) فرانسوا غودومان، نهضة آسيا: القرن الواحد والعشرون آسيا تطل برأسها، طرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1994.
- (19) سوكولوفسكي (مارشال) - ضابط سوفيتي كان رئيساً للأركان العامة للقوات المسلحة السوفيتية - الاستراتيجية العسكرية السوفيتية - عالم الكتب - بيروت - ترجمة خيرى حماد.
- (20) عبد العزيز حمدي عبد العزيز، التجربة الصينية: دراسة أبعادها الأيديولوجية والتاريخية والاقتصادية، القاهرة، أم القرى، 1997.
- (21) عبد الرحمن الكواكبي (طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد) دار النفائس ، الطبعة الثالثة 2006م بيروت .

- (22) عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت.. منهج في الرصد وتحليل المعلومات، كتاب الهلال 48 (القاهرة، دار الهلال، 1990).
- (23) عبد الوهاب عبد الستار القصاب، المحيط الهندي وتأثيره في السياسات الدولية والإقليمية، بغداد، بيت الحكمة 2000
- (24) عماد جاد، "سياسات القوى الكبرى تجاه قضية كشمير"، في: محمد السيد سليم ومحمد سعد أبو عامود (محرران)، "قضية كشمير" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 2002).
- (25) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د: حسين احمد، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والنشر، 1993.
- (26) فريد زكريا - عالم ما بعد أمريكا - ترجمة بسام شيحا. دار العربية للعلوم ناشرون، 2009 م .
- (27) كتاب الأمة - وزارة الأوقاف القطرية.
- (28) كلاوزفيتز - عن الحرب - المؤسسة العربية للدراسات والنشر - ترجمة سليم شاكر الإمامي - بيروت - 1997 م .
- (29) ليدل هارت - الاستراتيجية وتاريخها في العالم - ترجمة الهيثم الأيوبي - دار الطليعة - بيروت - الطبعة الأولى - 1967م
- (30) د.مالك الدليمي ، معطيات التجارب النووية الهندية الباكستانية، أثر الموقع الجغرافي في النظام النووي ،مسارات، بغداد،بيت الحكمة، عدد3، يونيو 1998م.
- (31) ماوتسي تونك - ست مقالات عسكرية - دار الشعب للنشر - بكين - الطبعة الاولى - 1968 م .
- (32) محمد السيد سليم، "التحولات العالمية والتنافس الدولي على آسيا الوسطى"، في: محمد السيد سليم (محرر)، "آسيا والتحولات العالمية" (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1998).
- (33) د. محمد السيد سليم ، د. رجاء ابراهيم (محرران) ، الأطلس الآسيوي ، مركز الدراسات الآسيوية
- (34) محمد حسنين هيكل -أحاديث في آسيا- دار الشروق، مصر 2003م.
- (35) د.محمد سعدي -مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة -مركز دراسات الوحدة العربية 2006

(36) محمد صبحي عبد الحكيم ، دراسات في جغرافيا العالم الإسلامي، دار الفكر

العربي، القاهرة 1985م.

(37) محمد عبد القادر أحمد ، الجمهوريات الإسلامية - الاتحاد السوفيتي بين الماضي

والحاضر، مكتبة النهضة المصرية- القاهرة 1992م.

(38) مركز دراسات الوحدة العربية. 2004م إسرائيل 2020، مبادئ التخطيط البعيد المدى

-المجلد الأول.

(39) د.هاني الحديثي -سياسة باكستان الإقليمية 1971- 1994م ، مركز دراسات

الوحدة العربية 1998م

(40) د.وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، الجزائر، الطبعة الأولى

1991م.

(41) وو بن، الصينيون المعاصرون ، ج1، التقدم نحو المستقبل انطلاقا من الماضي \_

ترجمة د.عبد العزيز حمدي سلسلة دورية عالم المعرفة- الكويت 1996م .

### الكتب الأجنبية:

1- Abraham Rabinovich, 'With AsianSharon Sadeh Sales, Arms Hit Record,' Washington Times, May 23, 2003. See also, " Israel's Beleaguered Defense Industry," MERIA Journal, Vol. 5 (March.

2- Albert Keidel, "China's EconomicRise- Fact and Fiction", Carnegie,

3- Brookings Institute, "Israel&India: New Allies", op., cit

4- christine Fair, India and Pakistan Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown? Special Report, no. 129 (January 2005), p. 9; <http://www.usip.org/pubs/specialreports/sr129.htm>

5- China Surpasses NYtimes 26 ،July 2008 . U.S. in Number of Internet Users ،'Barboza David Jul. 2008.

6- Dinesh Kumar- "India and Israel: Dawn of a New Era"dec.2001.

- 7- Dominic Wilson and Roopa Purushothaman, Dreaming with BRICs: The Path to 2050 (Goldman Sachs, Global Economics Paper no.99, Oct.1, 2003). "
- 8- Dutt, Sagarika (1998). 'Identities and the Indian state: An overview'. Third World Quarterly 19 (3): 411–434.
- 9- Efraim Inbar, "The Indian- Israeli Entente", Orbis, Winter 2004.
- 10- Elizabeth Wihnick" Growing U.S. security interests in central Asia" Strategic studies institute, U.S Army war college, October 2002,
- 11- Eran Oded, Egypt- Israel- United States: Problems on the Horizon? INSS Insight
- 12- Gabor Steingart, The War for Wealth: Why Globalization Is Bleeding the West of Its Prosperity (New York: McGraw- Hill, 2008)
- 13- "Growing Relationship with Israel", Research Unit for Political Economy, no. 41 (December 2005); <http://www.rupe-india.org/index.html> 1
- 14- Harsh V. Pant, "India- Israel Partnership: Convergence and Constraints", Middle East Review of International Affairs, vol. 8, no. 4 (December 2005),.
- 15- - Ilan Berman- For a discussion of overlapping Indian and Israeli interests in the area of counterterrorism, , 'Israel, India and Turkey: Triple Entente?' Middle East Quarterly, Vol. 9, No. 4 (Fall 2002),.
- 16- Indian Express- Unwritten, Abstract 2003 US- India- Israeli Axis to Fight Terror, ", September 11
- 17- Indian's as a global power, The op.cit,

- 18- Indo – Iranian ties: thicker than oil- Christine fair, The Middle East review of International Affairs- (ME- RIA), V11, NO 1, march 2007
- 19- International crisis group- Radical islam in central : Responding to hizb ut- tahrir. Asia report
- 20- Jonathan Nitzan and Shimshon Bichler, The Global Political Economy of Israel: London ,Sterling, VA: Pluto Press, 2002
- 21- Kenneth N. Waltz, Man , the State and War (New York: Colombia University Press, 1959. P.7
- 22- Kenneth Pomeranz, The Great Divergence: China, Europe, and the Making of the Modern World Economy (Princeton University Press 2000.- Kuei- Sheng Change , The Maritime Science in China at the Dawn of Great European Discoveries – Journal of the American Oriental Society 94, no.3 (July- Sept, 1974: 347- 59
- 23- Lyalt Breckon- "China and Southeast Asia Relation: Stars and a New Security Initiative- -
- 24- Paul A. globe:: Bank on the geopolitics of Central Asia. journal of Social politica science, No 8 1997.
- 25- P.R. Kumaraswamy, "India and Israel Evolving Strategic Partnership", Mideast Security and Policy Studies, no. 40 (September 1998); <http://www.biu.ac.il/Besa>
- 26- P.R. Kumaraswamy, "Strategic Partnership between Israel and India", Middle East Review of International Affairs, vol. 2, no. 2 (May 1998).
- 27- Robert Gilpin, War and Change in World Politics (Cambridge: University Press, 1981) 94- 95

- 28- Robyn Meredith, *The Elephant and the Dragon: The Rise of India and China and What It Means for All of Us* (New York: W.W. Norton & Company, 2007).
- 29- Rubinsten Alvin "The Asian Interior The Geopolitical Pullon Russia" New Yourk 1995
- 30- Some Questions Concerning Methods of Leadership, *Selected Works of Mao Tse-tung* (Peking: Foreign. Languages Press ,1965), vol.3,
- 31- Subhash Kapila, "India- Israel Relations: The Imperatives for Enhanced Strategic Cooperation", South Asia
- 32- Tahir Ashgar. Central Asia , New Forces of India's oil Diplomacy . Indo- Asian news service, Delhi. April 6, 2005
- 33- Taji- farouki, foundation Quest: Hizb Al- Tahrir and the search of the Islamic caliphate (London 1996)
- 34- The New Titans- Survey from the Economist on ()in the Sept.14,2006,issue
- 35- , " Times of India- We need more Business: Sharon September 11, 2003; Also see, 'India, Israel aim to increase Bilateral Trade ' Associated Press, September 9, 2003.
- 36- The world fact book.
- 37- Washington Post- See, for example, Jim Hoagland, "A Test of True Allies," November 8, 2001; and Samuel Huntington, "Clash of Civilizations," *Foreign Affairs*, Vol. 72, (Summer.
- 38- Wu Dingguang, *The Relationship between the Agricultural Labor Population and Arable Land in Our Country*, 1985, no.5



## الدوريات والبحوث والمجلات:

- (1) التقرير الإستراتيجي (الارتياضي - د. هاني بن عبد الله الجبير)، ص 54، الإصدار الرابع، مجلة البيان 2007 .
- (2) "أوراق الشرق الأوسط"، أحمد فخر، "القرن 21 والسباق النووي: أي خيار عربي بعد تفجيرات الهند وباكستان"، العدد 22 (يوليو/تموز - نوفمبر/تشرين الثاني 1998).
- (3) "الثقافة العالمية"، الصين.
- (4) تقرير التنمية البشرية لعام 2009 - منظمة الأمم المتحدة.
- (5) "شؤون الأوسط"، علي فياض، "الطريق الصيني إلى القطبية: المقومات، العوائق، الآفاق"، العدد 89، تشرين الثاني/نوفمبر 1999م.
- (6) "شؤون خليجية" - شحاته محمد ناصر، "تطور العلاقات الهندية - الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن القومي العربي"، العدد 25 (2001).
- (7) سلسلة أقرأ - ياسر علي هاشم، "مستقبل الصين في النظام الدولي الجديد"، 694 (القاهرة: دار المعارف، [2004])،.
- (8) "سلسلة بحوث سياسية"، زكريا حسين، "العلاقات الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل، 1950 - 2003"، العدد 146 (مايو 2004)، دراسات فلسطينية
- (9) دراسة حول جمهورية الصين الشعبية - الخارجية السورية.
- (10) دورية التقدير الإستراتيجي لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.
- (11) دورية السياسة المقارنة.
- (12) دورية تقرير واشنطن .
- (13) دورية تقرير مركز الأمن الأميركي.
- (14) دورية تقرير "مدار" الاستراتيجي.
- (15) دورية "قراءات إستراتيجية" -، حسام سويلم، "الوفاق الهندي - الإسرائيلي"، العدد 8 (أغسطس/آب 2005).

(1) دورية المركز الصيني للدراسات الدولية.

(2) دورية المركز الصيني الدولي.

(3) دورية "المستقبل العربي".

(4) دورية مختارات إيرانية.

- (5) دورية معهد الشرق العربي.
- (6) شهرية عالم المعرفة الكويتية.
- (7) "سلسلة بحوث سياسية
- (8) سلسلة كتب فلسطينية
- (9) "شؤون فلسطينية"
- (10) "مختارات إسرائيلية"، منى عزت، "التعاون الهندي - الإسرائيلي والوطن العربي"، العدد 80 (أغسطس/آب 2001).
- (11) مختارات إيرانية، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام
- (12) اليوميات الفلسطينية
- Middle East Review of International Affairs (13)**
- (14) مجلة آسيا والباسيفيك- ماليزيا.
- (15) مجلة دراسات إستراتيجية، د. محمد جواد علي، دراسة في تجربة البناء والتحديث الصينية 1985-1997، مركز الدراسات الدولية بجامعة بغداد، العدد الرابع، 1998.
- (16) مجلة أبحاث القضايا الدولية -الصين.
- (17) مجلة البيان -السعودية.
- (18) مجلة دراسات إستراتيجية.
- (19) مجلة الحرس الوطني السعودي.
- (20) مجلة الحوار المتمدن.
- (21) مجلة دراسات شرق أوسطية.
- (22) المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، يوان شانغ ، الإصلاح البنوي والتنمية الاقتصادية في الصين ، اليونسكو ، العدد (120) ، 1989
- (23) مجلة رؤية.
- (24) مجلة "السياسة الدولية -هشام الصادق، "العلاقات الهندية - الصينية: قمة الانفراج التاريخية"، العدد 153 (يوليو/ 2003).
- (25) مجلة السياسات الدولية .
- (26) مجلة علوم البيئة والطاقة.

- (27) مجلة العربي سمير غريب، ناقوس الخطر يدق، أين نحن من دراسات المستقبل، الكويت، عدد 499، يونيو 2000
- (28) مجلة العصر 2004/8/26م
- (29) مجلة الفكر الجديد.
- (30) مجلة قضايا سياسية، د. عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، بغداد، المجلد الأول، العدد الثالث والرابع، 2000
- (31) مجلة "المجلة"، العدد 1358، 19 - 25 شباط/فبراير 2006.
- (32) مجلة مختارات إيرانية.
- (33) مجلة "المستقبل العربي".
- (34) مجلة المستقبلية - الطريق إلى اكتشاف المستقبل، مقال ب-، العدد الأول.
- (35) مجلة معلومات دولية، حمد سعيد الموعد، كيف تستفيد إسرائيل من المتغيرات الدولية، العدد 57، 1998م.
- (36) مجلة المنار، أحمد السيد النجار، الدول النامية في خلال الصراع التجاري بين العمالة، مؤسسة المنار، العدد (43)، 1988.
- (37) مجلة الوحدة المغربية.

### الرسائل الجامعية والأوراق العلمية:

- (1) باقر جواد ناظم، رسالة ماجستير -التوازن الإستراتيجي في إقليم الباسيفيك وآفاقه المستقبلية -، جامعة صدام 2001م
- (2) تلا عاصم فائق، رسالة دكتوراه، المكانة الدولية للهند في القرن الحادي والعشرين، جامعة النهرين 2008م.
- (3) حميد محمد - آثار التوجهات التركية نحو الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى على الأمن القومي العربي - بغداد الجامعة المستنصرية رسالة دكتوراه غير منشورة 1997
- (4) خالد كلي العكدي، السياسة الخارجية الهندية تجاه الخليج العربي لحقبة التسعينيات، معهد القائد المؤسس للدراسات القومية والاشتراكية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة بغداد 2001م

- (5) خالد وليد محمود - رسالة ماجستير - آفاق الأمن الإسرائيلي..الواقع والمستقبل-  
الجامعة الأردنية 2007م
- (6) د. عاطف معتمد عبد الحميد . حركات الإسلام السياسي في آسيا الوسطى، ورقة علمية(الانترنت)
- (7) د.عز الدين البوشيخي،الواقع والمستقبل من المفرد إلى الجمع- بحث مطبوع ضمن ندوة (نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر) (290/2-291)،الدراسات المستقبلية للدكتور طارق عامر،.
- (8) فوزي حسن حسين - رسالة ماجستير الصين واليابان ومقومات القطبية العالمية - جامعة بيروت العربية.
- (9) ك. باشا، "الهند ودول الخليج: التحديات والآفاق" (باللغة الإنجليزية)، ورقة مقدمة إلى ندوة "شبه القارة الهندية والخليج العربي"، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، العين، 21- 22 أكتوبر/ 2002.

## الصحف:

- (1) صحيفة الاتحاد الإماراتية .
- (2) صحيفة الازفستيا الروسية.
- (3) صحيفة الاشتراكي(اليمنية).
- (4) صحيفة أفتونبلاديت السويدية.
- (5) صحيفة الاقتصادية السعودية.
- (6) صحيفة الإمارات اليوم.
- (7) صحيفة البرافدا الروسية.
- (8) صحيفة" البيان" الإماراتية.
- (9) صحيفة الثورة -اليمنية.
- (10) صحيفة الجار ديان البريطانية .
- (11) صحيفة جنوب آسيا نيوز
- (12) صحيفة جيروزاليم بوست.
- (13) صحيفة ذي ماركر الإسرائيلية.

- (14) صحيفة الدستور الأردنية.
- (15) صحيفة الديار اللبنانية.
- (16) صحيفة الراية القطرية
- (17) صحيفة الشرق الأوسط.
- (18) صحيفة الصين اليوم.
- (19) صحيفة فلسطين.
- (20) صحيفة القدس العربي.
- (21) صحيفة هآرتس الإسرائيلية.
- (22) صحيفة"الوسط"البحرينية.
- (23) صحيفة الوطن أون لاين السعودية.
- (24) صحيفة الوطن العمانية.
- (25) صحيفة الوطن القطرية.
- (26) صحيفة معاريف الإسرائيلية.
- (27) صحيفة هآرتس الإسرائيلية.
- (28) صحيفة هايوم الإسرائيلية.
- (29) صحيفة ويكلي ستاندرد.
- (30) صحيفة ידיعوت أحرونوت.
- Indiatoday (31)
- New YorkTimes (32)
- The guardian (33)
- The SundayTimes (34)
- The Times of India (35)

- 1- <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/>
- 2- [http://www.alalam- news.com](http://www.alalam-news.com)
- 3- [www.aldiaronline.com](http://www.aldiaronline.com)
- 4- [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- 5- <http://almoslim.net/node/85598>
- 6- [www.althawranews.net](http://www.althawranews.net)
- 7- [www.alzaytouna.net/arabic](http://www.alzaytouna.net/arabic)
- 8- [www.arabiccenter.net](http://www.arabiccenter.net)
- 9- [www.arabic.china.org.cn](http://www.arabic.china.org.cn)
- 10- <http://arabic.people.com.cn/31660/3365480.html>
- 11- [www.asiaalwsta.com](http://www.asiaalwsta.com).
- 12- [www.awu- dam.org/politic/21/fkr21](http://www.awu-dam.org/politic/21/fkr21)
- 13- [www.bicom.org](http://www.bicom.org) "Israel's Foreign Relations: Israel- India Relations", Britain- Israel Communications & Research Centre (BICOM): [http://](http://www.bicom.org)
- 14- <http://www.chinatoday.com.cn/Arabic/2004n/4n1/1n16.htm>
- 15- <http://www.biu.ac.il/BesaP.R>. Kumaraswamy, "India and Israel Evolving Strategic Partnership", Mideast Security and Policy Studies, no. 40 (September 1998);
- 16- <http://www.brookings.edu> "Statement of Richard A. Falkenrath", The Brookings Institution, May 11, 2006 / -
- 17- <http://www.dahsha.com/viewarticle.php?id=10768>
- 18- [www.darislam.com](http://www.darislam.com).
- 19- [www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)
- 20- <http://www.dorar.net/enc/adyan/107>
- 21- <http://www.ecosecretariat.org/>
- 22- <http://www.elnawah.com/archives/9477>
- 23- <http://www.freerepublic.com>
- 24- <http://www.haaretzdaily.com>
- 25- <http://www.inbaa.com/modules>.
- 26- [/www.islamonline.net/iol- arabic](http://www.islamonline.net/iol-arabic)
- 27- [www.knesset.gov.il](http://www.knesset.gov.il)
- 28- [http://www.majalla.com/ar/cover\\_story/article38488.ece](http://www.majalla.com/ar/cover_story/article38488.ece)

- 29- [www.malaf.info](http://www.malaf.info)
- 30- [www.meadev.nic.in](http://www.meadev.nic.in)
- 31- [www.meshkat.net](http://www.meshkat.net)
- 32- <http://www.palestinianforum.net>
- 33- [http://www.palestineinfo.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr\\_ch.htm](http://www.palestineinfo.info/arabic/shoonalkaian/external/2005/isr_ch.htm)
- 34- [www.sagepub.com](http://www.sagepub.com) Dietmar Rothermund, "India and the Soviet Union", The Annals of the American Academy of Political and Social Science, vol. 386, nos. 1, 78; <http://>
- 35- <http://www.state.gov>
- 36- [www.siironline.org](http://www.siironline.org)
- 37- [www.usip.org](http://www.usip.org) Christine Fair, India and Pakistan Engagement: Prospects for Breakthrough or Breakdown? Special Report, no. 129 (January 2005), p. 9; [http:// /pubs/specialreports/sr129.htm](http://pubs/specialreports/sr129.htm)
- 38- [/www.wataonline.net](http://www.wataonline.net)
- 39- [www.westerndefense.org](http://www.westerndefense.org)
- <sup>40-</sup> [www.ynet.co.il](http://www.ynet.co.il)